

من رد الله به خيرا نفقهه في الدين

الجزء الثاني

من

شرح السير الكبير

للامام شمس الائمة محمد بن احمد بن ابي سهل الرخسي الفقيه

الحنفي المتوفى سنة (٤٨٣) هجرية كان اما ماعلامه حجة

متكلما مناظرا اصوليا مجتهدا عده ابن كمال باشا من

المجتهدين في المسائل وفيه مسائل كثيرة وفوائد جديدة

غزيرة وفي كشف الظنون (السير الكبير والصغير) في الفقه

للامام المهام محمد بن الحسن الشيباني صاحب الامام الاعظم ابي

حنيفة رضى الله تعالى عنهما وهو آخر مصنفاته في الفقه

الطبعة الاولى

مطبعة دائرة المعارف النظامية بميدان آية الله الخميني الجنوبي

صاحبها الله العلي القوي

من رد الله به خيرا نفقهه في الدين

الجزء الثاني

من

شرح السير الكبير

للإمام شمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي الفقيه

الحنفي المتوفى سنة (٤٨٣) هجرية كان أستاذاً لعلامة حجة

متمكلاً مناظر الأصولياً مجتهداً عايداً ابن كمال باشا من

المجتهدين في المسائل وفيه مسائل كثيرة وفوائد جديدة

غزيرة وفي كشف الظنون (السير الكبير والصغير) في الفقه

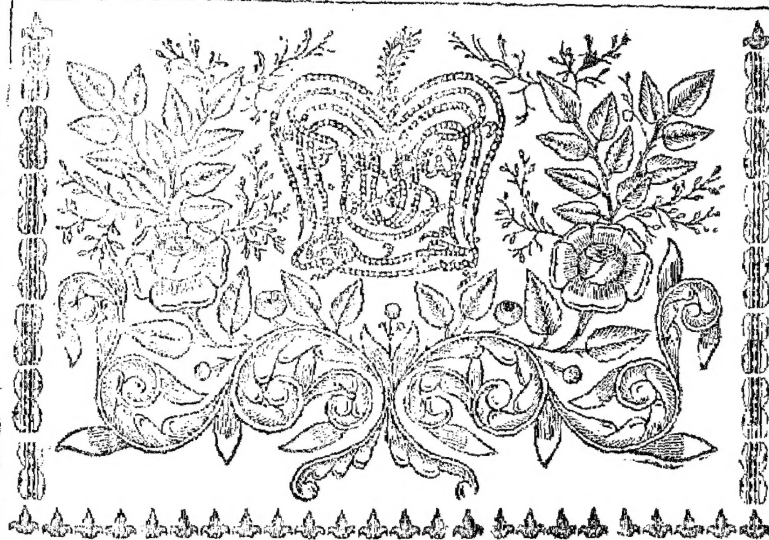
للإمام المهام محمد بن الحسن الشيباني صاحب الإمام الأعظم أبي

حنيفة رضي الله تعالى عنهما وهو آخر مصنفاته في الفقه

الطبعة الأولى

مطبعة دائرة المعارف النظامية بمحيد راولپنڊ الجنوبی

صاحبها الله العلي القوي



﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿باب الانفال﴾

(الانفال الغنائم في اصل الوضع واحدها نفل ومنه قول القائل) *
 ان تقوى ربنا خير للناس * وبأذن الله ربنا والسجل
 وقال الله تعالى يسألونك عن الانفال اي الغنائم وسبب نزول الآية ما روي
 عن عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه قال ساءت اخلاقنا وم يورخر منا
 فقيل وكيف ساءت اخلاقكم قال لما هزم الله تعالى العدو افرقنا ثلاث فرق
 (فرقة) كانوا حول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحرسونه (وفرقة) اسيروا
 المنهزمين (وفرقة) جمعوا الاموال ثم ادعت كل فرقة منهم الحق بالغنائم فاجتمعنا
 عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وارتفعت اصواتنا ورسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ساكت فانزل الله تعالى في تلك الحلة يسألونك عن
 الانفال قل الانفال لله والرسول الآية والمراد من استعمال لفظ الانفال في

باب الانفال
سبب نزول آية الانفال

هبارة الفقهاء ما يخص الامام به بعض الغائبين فذلك القمل يسمى منه تنفيلا
وذلك المال يسمى نفلا (ولا خلاف ان التنفيل جائز قبل الاصابة بالتحريض
على القتال فان الامام مأمور بالتحريض قال الله تعالى يا ايها النبي حرض
الؤمنين على القتال فهذا الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولكل
من قام مقامه * والتحريض بالتنفيل فان الشجعان قل ما يتخاطرون بانفسهم
اذ لم يخصوا بشئ من المصائب فاذا خصهم الامام بذلك فذلك يفرهم على
المخاطرة بارواحهم وايقاع انفسهم في جلبة (١) المدو وصوره هذا التنفيل ان
يقول من قتل قتيلا فله سلبه * ومن اخذ اسيرا فهو له * كما امر به رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم المنادي حين ادى يوم بدر ويوم حنين * او يبعث سرية
فيقول لكم الثلث مما تصيبون بعد الخمس * او يطاق بهذه الكلمة فمندا الاطلاق لهم
ثلث المصاب قبل ان يخمس يخصصون به وهم شركاء الجيش فيما بقي بعد ما رفع
منه الخمس وعند التنفيذ بهذه الزيادة يخصص ما اصابوا ثم يكون لهم الثلث
مما بقي يخصصون به وهم شركاء الجيش فيما بقي ولا يستحق القاتل السلب
بدون تنفيل الامام عندها وعلى قول الشافعي رحمة الله عليه من قتل مشركا على
وجه المبارزة وهو مقبل غير مدبر استحق سلبه وان لم يسبق بالتنفيل من الامام
لان قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل قتيلا فله سلبه * لنصب
الشرع ومثل هذا الكلام في لسان صاحب الشرع لبيان السبب كقوله عليه
الصلوة والسلام من بدل دينه فاقتلوه * ولكن نقول هذا ان لو قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم هذه الكلمة بالمدينة بين يدي اصحابه ولم ينقل انه قال هذا
الا بعد تحقق الحاجة الى التحريض فان مالك بن انس رحمة الله عليه قال لم يبلغنا ان
(١) روى حلبة بالحاء وسكون اللام وهي خيل مجتمعة للسباق من كل وجه

الاخلاف ان التنفيل جائز قبل الاصابة بالتحريض على القتال

مذهب الامام الشافعي في التنفيل

النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال في شئ من مفازيه من قتل قتيلا فله سلبه* الا في موضع يوم حنين وذلك بعدما نزم المسلمون ووقعت الحاجة الى تحريضهم ليكروا كما قال الله تعالى ثم وليتهم مدبرين* وذكر محمد بن ابراهيم التيمي انه قال ذلك يوم بدر وحنين ايضا* وقد كانت الحاجة الى التحريض يوم بدر معلومة فانهم كانوا كما وصفهم الله تعالى به في قوله وانتم اذلة* فرفأه انما قال ذلك بطريق التنفيل لا تحريض لا بطريق نصب الشرع* وايدما قلنا ماذكر عبد الله ابن شقيق (١) قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم محاصرا وادى القرى فأتاه رجل فقال ما تقول في الغنائم فقال لله تعالى سهم ولهو لاء الاربعة قال فالغنيمة يغمها الرجل قال ان رميت في جنبك بسهم فاستخر جته فليست باحق به من اخيك المسلم* فهذا دليل ظاهر على ان القاتل لا يستحق السلب بدون التنفيل* وعلى هذا القول اتفق اهل المراق والحجاز* وقال ابو حنيفة رحمة الله عليه لا نفل بمدح اراز الغنيمة* وهذا مذهب اهل المراق والحجاز* واهل الشام يجوزون التنفيل بمدح اراز ومن قال به الا وراعى رحمة الله عليه وما قلناه دليل على فساد قولهم لان التنفيل للتحريض على القتال وذلك قبل الاصابة لا بعدها* ولان التنفيل لا يثبت الاختصاص انسداء لا لا بطلان حق ثابت للغنائم او لا بطلان حق ثابت في الخمس لا رباهما وفي التنفيل بمدح الاصابة ابطال الحق* (والدليل على انه لا يجوز ذلك حديث الحسن رحمة الله عليه ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زماما من شعر من المغنم فقال ويلك سألتني زماما من نار مرتين او ثلاثا والله ما كان لك ان تسألني وما كان لي ان اعطيك* وعن مجاهد ان رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكشفة من شعر

(١) العقيلي بصري ثقة من الثالثة (التابعين) ١٢ تقريب

أخذه من المنعم فقال هب لي هذه فقال أمانصبني منها فلك * وعن أبي الأشعث
الضنماني قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعه زمام من شعر فقال
صلي بهذا الزمام فإنه ليس لأحائي زمام فقال صألتني زماما من نار مالك أن
تسألني به وما لي أن أعطيكه فرحى به في المنعم * ولو جاز التثقيب بعد الإصابت لما حرمه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك مع صدق حاجته * والذي روى أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم نزل بعد الإحراز فأنما يحمل على أنه أعطى ذلك
من الخمس بعض المحتاجين باعتبار أنه من المساكين أو أعطى ذلك من سهم نفسه
من الخمس أو من الصنف الذي كان له على ما قال لا يحل لي من غنائمكم إلا الخمس
والخمس مردود فيكم * أو أعطى ذلك مما آفاه الله تعالى عليه لا بإحلاف الخيل
والركاب كما واثق بني النضير فقد كانت خالصة لرسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قال الله تعالى ما آفاه الله على رسوله الآية * أو أعطى ذلك من غنائم
بدر فقد كان الأمر فيها مقوضا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما
قال الله تعالى قل الأنفال لله والرسول * ثم نسخ ذلك بقوله تعالى واعلموا
أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة الآية *

* وذكر * (عن موسى بن سعيد بن زيد (١) قال نادى منادي رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يوم بدر من قتل قتيل لافله سلبه ومن أسير أسير أفوله فأعطى قاتل
أبي جهل سلبه الله سلبه وما أخذوا بنير فقال قسمه بينهم عن فواق يعني عن
سواء * وهكذا ذكره ابن عباس رضي الله عنهما قال لما زلت الآية تسألونك عن
الأنفال إلى قوله تعالى لنگار هون * فقسمها بينهم بالسواء * وقد انفقت الروايات
(١) موسى بن سعيد بن زيد بن ثابت الأنصاري المدني مقبول من
الرابعة (صغار التابعين) ١٢ تقريب

انه اعطى كل قاتل سلب قتيله يومئذ على ما ذكر عن عاصم بن عمر بن قتادة قال
اخذ علي رضي الله تعالى عنه سلب الوليد بن عتبة واخذ حمزة رضي الله تعالى
عنه سلب عتبة واخذ عبيدة بن الحارث رضي الله تعالى عنه سلب شيبة فدفع
الي ورثته وكان عبيدة قد جرح فمات بذات اجدال في الصفر (١) قبل ان
يتهي الى المدينة وهو اسم موضع *

(واختلفت الروايات في قاتل ابي جهل فروي عن عبد الرحمن بن عوف
رضي الله عنه قال كنت يوم بدر بين شابين حديث اسنانهما احدهما معوذ
ابن عفر (٢) والاخر معاذ بن عمرو بن جموح فقال لي احدهما اي عم اتعرف
ابا جهل قلت وما شأنك به قال بلغني انه سب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فوالله لو لقيته ما فارقت سوادى سواده حتى يموت الاعجل منا موتا وعزمنا
الاخر الى مثل ذلك ثم لقيت ابا جهل وهو يسوي صف المشركين فقلت ذلك
صاحبكم الذي يريد انه فابتدراه فسيههما فقتلاه وجاء الى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فقال كل واحد منهما انا قتلته فلي سلبه فقال عليه السلام امسحكما
سيفكما فقتلا لا فقال ارياني سيفكما فارياه فقال كلا كما قلته ثم اعطى السلب معوذ بن
عفراء * وذكر في المنازى انه انما خصه لانه رأى اثر الطمان على سيفه فعلم انه هو
القاتل وان اعاناه الاخر * وروى انه بعث الى عكرمة بن ابي جهل رضي الله عنه
فسأله من قتل اباك فقال الذي قطعت انا يده * وانما كان قطع يد معوذ بن عفراء
من المنكب * واشهر الروايتين انه اخذه علي بن ابي طالب رضي الله عنه واجبره
عليه ابن مسعود رضي الله عنه على ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال
(١) هي دار في طريق مكة في السير بالجيم والحاء ٢ المغرب (٢) ابو الحارث
ابن رفاعه عتي بدرى اسمه يوم بدر رضي الله عنه ٢٢ نجر يد *

قتله قاتل ابي جهل

اشهر الروايتين في قاتل ابي جهل

كنت اقتش القتيلى يوم بدر لا بشر رسول الله صلى الله عليه وآله وسام عن
 ارامه متولا منهم فرأيت ابا جهل صريعا وبه رمق فجلست على صدره ففتح
 عينيه وقال يارويع الغنم لقد ارتقيت صرقتى عظيما فقلت الحمد لله الذى مكنتنى
 من ذلك فقال لمن الدبرة فقلت لله ولرسوله فقال ما ذا تريد ان تصنع فقلت
 أجز رأسك فقال خذ سيفى فوامضى لما تريد واقطع رأسى من كاهلى ليكون
 اهيب في عين الناظر واذا رجعت الى محمد صلى الله عليه وآله وسلم فاخبره انى
 اليوم اشد بفضل مما كنت من قبل * قال فقطعت رأسه وأتيت به رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فقلت هذا رأس عدو الله ابى جهل فقال صلى الله عليه
 وآله وسلم الله اكبر هذا فرعونى وفرعون امى كان شره على وعلى امتى اعظم
 من شر فرعون على موسى وامته ثم تلقى سيفه * زاد في بعض الروايات
 واخبرت بما قال فقال انه كفر في الدنيا وعند موته وسيكفر في النار ايضا قيل
 وكيف يارسل الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا دخل النار جعل ينظر
 ويقول لاصحابه اين محمد واصحابه فيقال له هم في الجنة فقال كلانا كان اليوم يوم
 رحمة (١) فربوا * والروايات متفقة على ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 اعطى ابن مسعود رضى الله عنه سيفه * وفي بعض الروايات ايضا اعطاه سابه *
 فان صح هذا فاما يحمل على ان الذى جرحه ما اتخذه فيكون قاتله من قطع رأسه
 وان كان الصحيح انه اعطى سابه غير ابن مسعود فاما يحمل على ان الاول كان
 اتخذه وصيره بحال يعلم انه لا يعيش ولا يتصور منه القتال فيكون الساب له
 دون من قطع رأسه وانما اعطى سيفه ابن مسعود رضى الله عنه عليه لان
 التنبير في غنائم بدر كان الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما بينا وبهذا
 (١) كذا في النسخ لم يذكره صاحب المغرب ويجمع البحار والله زحمة بالزاي

استدل من يجوز التنفيل بعد الاصابة فانه يقول اعطاه سيفه على طريق
التنفيل وهذا ضعيف لان ما كان مستحقا لغيره بالتنفيل لا يجوز ان ينقله الامام
لغيره كيف وقد روى انه كان على سيفه فضة وعلى قول اهل الشام لا نقل في
ذهب ولا فضة على ما بينه وان كان هذا تنفيلا فهو حجة لنا عليهم *

* وذكر * (عن ابي قتادة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يوم حنين من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سبابه) وتام هذا الحديث ان ابا قتادة قال كان
للمسلمين جولة يوم حنين فلقبت رجلا من المشركين قد علا رجلا من المسلمين
فايته من ورائه وضربت على جبل عاتقه ضربة فتركته واقبل علي فضمني الى
نفسه ضمة شممت منها ريح الموت ثم ادركه الموت فارسلني فايت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فسمعتة يقول من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سبابه * فقالت
من يشهد لي فقال رجل صدق يا رسول الله سلب ذلك القتيل عندي فارضه عني
فقال ابو بكر لا هاهنا الا لا يمد الى اسد من اسد الله تعالى يقاتل عن الله وعن
رسوله ثم يطبك سابه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدق ابو بكر
واعطاني سابه *

* وذكر * (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا منضم حتى الخمس ولا نقل حتى
يقسم جفة) اي جملة وانما ارادهم ان في التنفيل بعد الاصابة ونفي اختصاص
واحد من الغنائم بشئ قبل الخمس بغير تنفيل وهو مذموم *

* وذكر * (عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا نقل في اول الغنيمة ولا بعد
الغنيمة ولا يعطى من الغنائم اذا اجتمعت الا راعى اوساقي او حارث غير محابي)
ومعنى قوله لا نقل في اول الغنيمة اي بعد الاصابة لا ينبغي للامام ان ينقل
احدا شيئا قبل رفع الخمس ولا بعد رفع الخمس * وقيل معناه * لا ينبغي له ان ينقل

في اول اللقاء قبل الحاجة الى التحريض لان الجيش في اول اللقاء يكون لهم نشاط في القتال فلا تقع الحاجة الى التحريض فاما بعد ما طال الامر وقل نشاطهم يقع الحاجة الى التحريض فينبغي ان يكون التنفيل عند ذلك فلا ينبغي ان ينفل بعد الاصابة *

(وقد جاء في الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينفل في البداية
الربيع وفي الرجمة الثالث * فاهل الشام حملوا هذا على التنفيل بعد الاصابة وليس
كما ظواهر المراد انه كان ينفل اول السرايا الربع وآخر السرايا الثلث لزيادة
الحاجة الى التحريض) فان اول السرايا يكونون ناشطين في القتال ولا يحتاجون
الى الامعان في طلب العدو وآخر السرايا قد قل نشاطهم ويحتاجون الى
الامعان في الطلب فهذا زاد فيما نفل لهم واما الراعي والسائق والحارث فهم
اجراء وما يبطيهم الامام اجورهم باعتبار عملهم للمسلمين وهو معنى قوله غير
محتاجي انما يبطيهم الاجر بقدر عملهم وليس ذلك من النفل في شيء *

* وذكر * (عن خالد بن الوليد وعوف بن مالك رضي الله عنهما انهما كانا لا يخمسان
الا - لاب * وعن حبيب بن مسلمة ومكحول ان السلب مغنم وفيه الخمس *
وهكذا روى عن ابن عباس رضي الله عنهما وانما نأخذ بقول هؤلاء لقوله
تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء * والسلب من الغنمة * وتأويل ما نقل عن خالد
وعوف اذا تقدم التنفيل من الامام بقوله من قتل قتيل لانه سلبه * وعندنا في هذا
الموضع لا يخمس السلب فاما بدون التنفيل بخمس على ما روى عن مكحول ان
البراء بن مالك اخا انس بن مالك رضي الله تعالى عنهما قتل مرزبان الزارة واخذ
سلبه فذهب بالذهب مرسما بالجواهر فباع قيمته اربعمائة الف فكتب صاحب
الجيش في ذلك الى عمر رضي الله عنه فكتب عمر رضي الله عنه ان يؤخذ منه الخمس

وبدفعه سائر ذلك اليه) وهذا مشكل فانه ان كان سبق التنفيل فلا خمس في السلب
وان كان لم يبق التنفيل فاعطاء ما بقي البراء يكون تنفيلا بعد الاصابة وذلك
لا يجوز عندنا ولكن تأويله عندنا انه كان يقدم بتنفيل مقيد بان كان
الامير قال من قتل قتيلا فله سلبه بعد الخمس وفي هذا الموضع بخمس السلب
ايضا عندنا والباقي للقاتل *

«وذكر» (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال الفرس والسلب من القتل) والمراد
ان القاتل بعد التنفيل يستحق الفرس لان السلب اسم لما يستلب منه باظهار
الجزاء والعناء (١) وهذا يتحقق في الفرس كما يتحقق في السلب فيدخل السكل
في التنفيل بقوله «فان جرح الكافر رجل بعد تنفيل الامام ثم قتله لا آخر فان كان
الاول صيره بحيث لا يستطيع قتالا ولا عونا يبدو يعلم انه لا يعيش مع مثل
تلك الجراحة فالسلب للاول والا فالسلب للثاني) لان مقصود الامام من
هذا التنفيل ان يظهر القاتل فضل جزاءه وعناء يقتل المشرك وهذا انما
يحصل من الاول دون الثاني لانه اذا صار بحيث لا يتوهم القتال منه فالثاني
لا يحتاج الى عناء وقوة في جزاءه وان كان يتعامل مع تلك الجراحة ويتوهم
ان يعيش ويقاتل فقد اظهر الثاني بقلة العناء والقوة له فيكون السلب له
(الارى) ان الصيد اذا رماه انسان فأنزله ثم رماه آخر فقتله كان للاول
ولو كان يتعامل بعد رمي الاول حتى رماه الثاني فهو للثاني واستدل على هذا
(بحديث محمد بن ابراهيم التيمي قال قطع محمد بن مسلمة رجل مرحب وضرب
عليه عتقه فاعطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم سلبه محمد بن مسلمة وفي
بعض الروايات انهما اختصا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال محمد
(١) وقيل بالبين كذا في نسخة (والجزاء) كذا في نسخة وفي نسخة الحر والظاهر

مسألة الصيد بين الركنين

والله يا رسول الله ما قطعت رجليه الا وانا قادر على قتله ولكنني اردت ان
 نذوق من الموت ما اذاق اخي محمود (١) وكان مرحب قد دلى عليه حجر الرحي
 فكث ثلاثا حينئذ مات فنفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سلبه لمحمد
 ابن مسامة * وروى انه قطع محمد بن مسامة رجليه قال مرحب اجهرز علي يا محمد
 فقال لا حتى نذوق ما اذاق اخي محمود وجاوزه فجاء لي زابي طالب رضى الله
 عنه فدفع (١) عليه اى جز رأسه واخذ سلبه فجعل النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم سلبه لمحمد * قال الراوى من اولاده وكان سيف مرحب عندنا فيه
 كتاب مكتوب كذا لا نعرفه حتى جاء يهودى فقرأه فاذ فيه هذا سيف
 مرحب * من يذقه بمطب *

* وذكر * (عن عمر رضى الله عنه قال عاتق رجل رجلا وجاء رجل آخر فقتله
 فاعطى سلبه للذى قتله وعن علي رضى الله عنه انه قال هو بينهما لار كل واحد
 منهما ظهر زيادة عنه وقوة احدهما بآتيانه والا خبر قتله * وانما اخذ بقول عمر
 رضى الله عنه لان الاول باسما كه لم يخرج من ان يكون مقتلا فاما القتال هو
 الثاني في الحقيقة فيكون له السلب بالتنفيل وقد كان التنفيل من الامام للقاتل
 الا للممسك والله اعلم بالصواب *

باب النفل من خاصة الخمس وما كان للبي صلى الله عليه وآله وسلم خالصا
 * قال * (لا باس بان يعطى الامام الرجل المحتاج اذا ابل من الخمس ما يمينه
 ويحمله نفعه) بعد القيمة (لانه مامور بصرف الخمس الى المحتاجين وهذا
 (١) هو محمود بن مسامة شهد احد وقتل بخير القيمة عليه رحي فتوفي منها
 بعد ثلاث رضى الله عنه ١٢ نجر يد (١) ذفف على الجريم بالبدال والذال
 اسرع قتله وفي كلام محمد رضى الله عنه عبارة عن اتمام القتل ١٢ المغرب

باب النفل من خاصة الخمس وما كان للبي صلى الله عليه وآله وسلم خالصا
 * مسأله اعطاه الخمس ايضا ان وجد الكثر *

محتاج و اذا جاز صرفه الى محتاج لم يقاتل فلان يجوز صرفه الى محتاج قاتل
وابلي بلاه حسنا كان اولي) وهذا لان قتاله وقتل امثاله حصل هذا الخمس
وهو نظير من وجدر كازا فرآه الامام محتاجا فصرف الخمس اليه فان
ذلك يجوز ونحوه وردا عن علي رضي الله عنه انه قال لا واجد خمسنا
واربعة اخماسها لك وستمها لك * ثم هذا تاويل ما رواه سعيد بن المسيب انه
قال كان النفل من الخمس - يعني النفل بعد الاصابة للمحتاجين كان يكره
من الخمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم * فتبين بهذا ان من جوز
التفيل بعد الاصابة من جملة الفنائم استدلالا بما روى ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم انه نفل بعد القنينة * فندأ خطا لانه ترك التأمل ولم يدرك انه من
اي محل نفل وقد كان تنفيله مما كان له خاصة فقد كان لرسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ثلاث حظوظ في الفنائم الصفي وخمس الخمس وسهم سهم
احد الفانين * ومعنى الصفي انه كان يصطفي لنفسه شيء قبل القسمة من
سيف او درع او جارية او نحو ذلك وقد كان هذا لولي الجيش في الجاهلية
مع حظوظ اخرى وفيه يقول القائل *

شعر

لك المربع منها والصفايا * وحملك والنشيط والفضول

فاتسخ ذلك كله سوى الصفي فانه كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم
ولم يبق بعد موته بالانفاق حتى انه ليس للامام الصفي بعد وفاة رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وانما الخلاف في سهمه من الخمس انه هل قى للخلفاء بعده وقديما
ذلك في السير الصغير *

* وذكر * (عن الزهري قال كانت بنو النضير خالصة لرسول الله صلى الله عليه

كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث حظوظ في الفنائم

وآله وسلم فنفسها بين المهاجرين ولم يبط احدا من الانصار منها شيئا الا سهل
 ابن حنيف وسماك بن خرشة اباد جاعة فأنهما كانا محتاجين فاعطاهما (ويبان ان
 ذلك كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاصة في قوله تعالى ما افاء الله
 على رسوله منهم فإما رجفتهم عليه من خيل ولا ركاب فأنهم ما فتحوا بني النضير
 عنوة وقهرا وإنما حصلوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ان لهم ما حملت
 الابل لا الحاقة وما سوى ذلك فهو لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإنما
 جاءهم على ذلك ما اتى الله من الرعب في قلوبهم فان قيل ففي زماننا لو حاصر
 الامام حصنهم صانحهم على مثل ذلك يكون له الاموال خاصة ام يكون غنيمة
 للباس قلنا بل يكون غنيمة لان خوفهم من منعة الامام لا من نفسه ومنعته
 بالجيش فلما في ذلك الوقت منة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما كان بمن
 حوله من الناس لكنهم كانوا يامنون به قال الله تعالى والله يصمكم من الناس (١)
 (وقد روي انه فيما صنع استرضى الانصار ايضا فان المهاجرين كانوا نازلين مع
 الانصار في بيوتهم قل صلى الله عليه وآله وسلم للانصار اما ان اقسم بنبي النضير
 بين المهاجرين برضاكم تحولوا اليها فيسلم لكم منازلكم واما ان اقسم بين الكل
 وهم يسكنون معكم في منازلكم على حالهم فقام سعد بن معاذ رضي الله عنه فقال
 يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بل رضى بان تقسمها بينهم ويكونوا معناني
 منازلنا ايضا وفيه زل قوله تعالى والذين تبوأوا الدار والايمان الآية وقدر روي
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعطى يومئذ سعد بن معاذ سيف ابن ابي
 الحقيق فله اياه وإنما اعطاه نفلا بعد الاصابة لانه كان له خاصة قال عمر بن
 (١) فأتى وقال الله تعالى هو الذي ايدك بنصره وبالمؤمنين - وحسبك الله
 ومن اتبعك من المؤمنين - فليتدبر ١٢ م

سبب نزول قوله تعالى والذين تبوأوا الدار والايمان

الخطاب رضي الله عنه: كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث صفات بنو النضير وفدك وخيبر فكانت بنو النضير حبسا لنوابه أي محبوسة لذلك كالموقوفه وكانت فدك لابن السبيل والمراد بنو أبي جابر الرسل والوفد الذين كانوا يأتونه *

(وأمّا خير فجزأها ثلاثة أجزاء جزءه ان لأمّاجرين وجزأ كان ينفق على اهلها منه فان فضل رده على فقراء المسلمين) وأما اراد بهذا بعض خير لا كلاما فقد اتفقت الروايات على انه قسم الشق والنطاة (١) بين المسلمين على ثمانية عشر سهما وقد بينا هذا في اول القصة (٢) *

* وذكر * (عن عروة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقطع ابن بير عامرا وموات من اموال بني النضير وعن الزهري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقطع لابن بكر وعمر وسهيل وعبد الرحمن بن عوف رضوان الله تعالى عليهم اجمعين اموالهم من اموال بني النضير عامرة * وفي بعض الروايات عامرة وهي الخراب التي يلقبها النساء قال محمد رحمه الله عليه فمن يسمع هذه الآثارتوهم انه ينقل بعد الاصابة على وجه نصب الشرع ولا يعلم انه انما قبل ذلك لانه كان خالص حقه فاذا تأمل ما روى ان عمر رضي الله تعالى عنه قال يا رسول الله الان خمس ما صبت من بني النضير كما خست ما صبت من بدر قال لا اجعل شيئا جوده الله لي دون المؤمنين مثل ما هو لهم وتلا قوله تعالى ما قال الله على رسوله من اهل القرى * ثم ذكر * (عن سميد بن السيب انه سئل عن الانفال فقال لا ينقل بمدر رسول الله) وأما اراد به ما بينا ان ما كان خاصا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فليس لاحد بعده مثل تلك الخصوصية لينقل منه كما كان ينقل رسول الله صلى الله

(١) كانا حصنين من حصون خيبر ١٢ (٢) أي من المبسوط ١٢ المصحح

عليه وآله وسلم وذكر (عن ابن الحنفية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قل يوم بدر سمع بن ابي وقاص رضي الله عنه سيف العاص بن سميد) وانما يحمل هذا على انه انما نقله من الحسن لانه كان محتاجا وعلى ان غنائم بدر كانت مفوضة اليه كما قال الله تعالى قل الا تقال لله والرسول وعلى انه اصطفى ذلك لنفسه ثم اعطاه سمدا وهو نظير ما يروى انه اصطفى يوم بدر ذا الفقار ثم اعطاه عليا وكان قتال به وقد كان سيف منه بن الحجاج وفي رواية ببيعة بن الحجاج بخلاف ما يزعم الروافض ان ذا الفقار كان نزل من السماء لعلي رضي الله عنه فذلك كذب وزور ومبني مذهب الروافض على الكذب وانما سمي ذا الفقار لكسرية.

(وعلى هذا ايضا يحمل حديث الزهري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما امر يوم بدر ان يردوا ما في ايديهم من الغنائم جاءوا به الساعدي بسيف ابن حائذ الخزرجي حتى القاه في الغنائم وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يسان شيئا الا اعطاه فجاء الارقم بن ابي الارقم رضي الله عنه وعرف ذلك السيف فسأله صلى الله عليه وآله وسلم فاعطاه اياه.

وعليه يحمل ايضا حديث سلمة بن الاكوع رضي الله عنه قال جاء عيين من المشركين الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه وهم في سفر فاكل معهم وخالطهم ثم ذهب فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحقوه فاقتلوه وكان سلمة سباقا لبقى الفرس عدوا فالحقة فاخذ بخطام ناقته فقتله واتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بناقته وسأله فقتله اياه وكانه يحمل هذا من الحسن ثم نقله اياه لحاجته وللإمام رأي في مثل هذا.

وذكر (عن عكرمة قال لما كان في حصار بني قريظة قال رجل من اليهود من

قصبة سيف ذي الفقار خلاف زعم الروافض ومبني مذهب الروافض على الكذب

يبارز فقام اليه الزبير بن العوام فقالت صفة واحدي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ايها علاصا حبسه يقتله فإله الزبير يقتله ونفله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه *
 صلى الله عليه وآله وسلم عليه *

وذكر الواقدي في المغازي ان من زعم ان هذا كان في بني قريظة فقد اخطأ وانما كان هذا بخير فقد كانت المبارزة والقتال يومئذ فاباينو قريظة فلم يخرج احد منهم للمبارزة والقتال وصفية كانت ام الزبير رضي الله عنهما ولم يكن لها ولد سواه فتأسفت عليه حين خرج للمبارزة وقالت واحدي اي واسف اعلى واحدي لا ولد لي سواه فطيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قلبها ما قال ثم نقل الزبير سابه وكان ذلك بالطريق الذي قلناه به له مما كان له خاصة ثم نقله اياه *

* وذكر * (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث بعثا قبل نجد فغنموا ابلا كثيرة فكانت سهامهم اثني عشر بعيرا ونفلوا بعيرا ميرا * وتاويل هذا انهم نفلوا ذلك من الخيل لما جتمعهم او نفلوا ذلك بينهم بالسوية وقد كانوا رجالا كلهم اوفر سائنا كلهم وعندنا مثل هذا التنفيل بعد الاصابة يجوز) لانه في معنى القسمة واعمال يجوز التنفيل بعد الاصابة اذا كان فيه تخصيص بعضهم *

* قال * (ولو ان امما نفل من الغنيمة بعد الاصابة قبل القسمة ببعض من كان له جزاء وعناء على وجه الاجتماع والنظر منه ثم رفع الى وال آخر لا يرى التنفيل بعد الاصابة فانه يعضى ما صنع ولا يردده) لانه امضى تنفيل ما جتهد فيه وقضاء القاضي في المجتهدات نافذ بمنزلة ما لو قضى على النائب بالبيعة فانه ينفذ قضاؤه لكنه مجتهد فيه *

قضاء القاضي في المجتهدات

واستدل فيه (بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال بارزت دهاءنا فقتلناه
فقتلني اميرى سابه فاجاز ذلك عمر رضي الله تعالى عنه * وقد صرح من مذهب
عمر رضي الله تعالى عنه انه كان لا يجوز التنفيل بعد الاصابة على ما روينا من قوله
لا نقل بعد الغنيمة) فلو كانت هو الوالي ما نقل ابنه شيئاً بعد الاصابة ولكن
لما نقله الامير وامضاه اجاز ذلك عمر رضي الله تعالى عنه *

* وذكر * (عن بشير بن علقمة قال بارزت رجلاً من الاعاجم فقتلته فقتلني سعد
رضي الله عنه سابه ثم رفع ذلك الى عمر فامضاه) واذا قال الامير لاهل العسكر
جميعاً ما اصبتم فهو لكم فلا بالسوية بعد الخمس فهذا لا يجوز (لان المقصود بالتنفيل
التحريض على القتال وانما يحصل ذلك اذا خص البعض بالتنفيل فاما اذا عمهم
فلا يحصل به ما هو المقصود بالتنفيل وانما في هذا ابطال السهمان التي
اوجبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابطال تفضيل الفارس على الرجل
وذلك لا يجوز) وكذلك ان كان قال ما اصبتم فلكم ولم يقل بعد الخمس فهذا لا
يجوز (لان فيه ابطال الخمس الذي اوجبه الله تعالى في الغنيمة *

وذكر (عن مكحول رحمة الله عليه قال لا يصاح الامام ان ينقل كل شيء الا الخمس
لانه حق على قوى المسلمين ان يردده على ضعيفهم) ومعنى هذا انه لا ينبغي له
ان يقول من اصاب شيئاً فهو له بعد الخمس لان التنفيل على هذا الوجه يكون
ابطالاً لحق ضعفاء المسلمين وذلك لا يجوز على ما (روى انه قيل لرسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ارايت الرجل يكون حامية القوم والآخرة لا تقدر
على حمل السلاح يستوي بينهما في الغنيمة فقال صلى الله عليه وآله وسلم وهل
تصرون ورزقون الا بضعة ائكم *

* قال * (والنفل في الاموال كلها من الذهب والفضة وغير ذلك اذا قال الامام

من قتل قتيلا فله سلبه * فقتل رجل قتيلا وكان معه دراهم او دنانير او فضة او سيف او سوار من ذهب او قرط ذهب او منطقة من فضة او ذهب فذلك كله له وعلى قول اهل الشام لا تنقل في ذهب ولا فضة وانما النفل فيما يكون من الامتعة فاما في اعيان الاموال بلا والذهب والفضة عين مال فيكون حكم الفينة متقرا فيهما وقاسوا هذا بابا حصة التناول لسئل واحد من الفاعين بقدر الحاجة فان ذلك يثبت في الطعام والمال دون الذهب والفضة حتى لو اراد بعضهم ان يرفع الدراهم من الفينة فيشتري بها طعاما لنفسه لم يكن له ذلك * ولكننا نقول التنفيل لا يحريض على المخاطرة بالروح في قتل العدو وفي هذا الموضع يستوى الاموال بل الذهب والفضة اولى لانه انما يخاطر باعز الاشياء عنده فاذا علم انه لا يسلم له المال يمتنع من هذه المخاطرة وقد بينا ان الساب اسم لما يساب فكل ما يكون مع الحربي اذا قتله فقد استلبه منه ويستحق كل ذلك بمطلق اسم الساب *

ثم استدل عليه (بمحدث عمر رضى الله عنه في قصة البراء بن مالك (ا) حين قتل مرزبان الزارة وذكر انه كانت عليه منطقة ذهب فيها جواهر مقومة فبلغ ثلاثين الفا) وقد ذكر قبل هذا انه كان بلغ اربعين الفا فاما ان يقال ثلاثون الفا فيمة المنطقة فقط واربعون قيمة جميع الساب او يقال ما سبق وهم من الراوي والصحيح ما ذكره هنا فقد قال في الحديث عن انس رضى الله تعالى عنه قال بعثنا الى عمر (ا) ابن النضر الانصارى اخوانس بن مالك رضى الله عنهما شهد احدهما وما بعدها وكان شجاعا وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رب اشمت اغبر لو اقسم على الله لا يره منهم البراء بن مالك * وقد قتل البراء يوم تستر وقتل مائة مبارز ١٢ نجريد

رضي الله عنه بالحس ستة الاف درهم * فبهذا التفسير بين ان قيمة السلب
كان ثلاثين الفا *

(وقد روينا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفل ابن مسعود رضي الله
تعالى عنه سيف ابي جهل يوم بدر وكان عليه فضة) فدل بهذا على انه يجوز
التفيل في الذهب والفضة *

* وذكر (عن مكحول قال لا سلب الا لمن اسر عاجا وقتله ولا يكون السلب
في يوم هزيمة او فتح ويصلح من السلب السلاح والثياب والمنطقة والداية فما
كان مع العاج مده هذا فلا سلب فيه ولا سلب في السلامة) اما قوله لا سلب
الا لمن اسر عاجا وقتله * فهو كما قال لا ينبغي للامام ان ينفل الاسلاب الا لمن
اسرا وقتل لان التفيل انما يكون باعتبار الجزاء والعناء وانما يحصل ذلك
بالاسر او القتل * واما قوله لا سلب في يوم هزيمة ولا فتح * فالمراد انه لا ينبغي
للالمام ان ينفل الاسلاب من القتل والاسرى في الهزيمة ولكن ينبغي ان يقول
من قتل او اسر قبل الهزيمة او الفتح فله سلبه * ليعم الظر منه للمسلمين وهذا
لانه لا يحتاج في قتل المنهزم الى عظيم جزاء وعناء وكذلك بعد الفتح فاما اذا
اطلق وقال من قتل قتيلا فله سلبه ومن اسر اسيرا فله * ولكل مسلم ما شرط
الامام له سواء كان ذلك منه في حالة الهزيمة او غيرها لان اللفظ عام وبمجرد
المقصود لا يثبت تخصيص الامام بل يجب اجراؤه على عمومته * الا ترى * ان
المسلمين يوم بدر اسروا كثيرا منهم بعد الهزيمة بل كانت عامة
الاسرى بعد الهزيمة ثم سلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الاسرى لمن
اسروهم حتى اخذوا فداءهم * واما قوله يصلح من السلب السلاح والثياب
والمنطقة والداية فما كان مع العاج مده هذا فلا سلب فيه * فهو كما قال والمراد

مامعه مما خلفه في المعسكر ليس عليه ولا على فرسه الذي خرج يقاتل عليه فليس ذلك من السلب لان السلب اسم لما يستلب منه فانه يتناول مامعه خاصة مما اذا قتل هو لا يبقى مانع يمنع ذلك من القاتل وهذا غير موجود فيما خلفه في المعسكر فانهم يمنون ذلك من القاتل فلا يتمكن هو من اخذه بقتل المايح وكذلك ان كانت معه بغلة عليها متاعه فليس ذلك من سلبه ويحتمل ان يكون هذا هو المراد من قوله لا سلب في السلعة يعني انه لا يقود هذا مع نفسه لحاجته اليه في القتال فيكون بمنزلة السلعة التي يحملها للنجارة *

(والاظهر ان المراد من قوله لا سلب في السلعة ما يكون معه من المال المين وهذا مذهب اهل الشام لاناخذبه فاما عندنا مامعه في حقوه فهو من السلب يسلم كله للقاتل) والله اعلم وبالله التوفيق *

﴿ باب من تنفيل الامير المقوض اليه تدبير القتال من جانب الامام ﴾
 « قال » (كل امير كان في ارض الحرب الى سرية او جند اقله ان ينقل منها اصحابه قبل اصابه الفتيمة وهو في ذلك بمنزلة الامام) لانه فوض اليه تدبير القتال والتنفيل من تدبير القتال لما بينا ان المقصود به التحريض على القتال فكل امير في ذلك بمنزلة الامام ﴿ الا ترى ﴾ انه اذا امرهم بشئ من القتال كان عليهم طاعته في ذلك كما يجب طاعة الامام فيما يامر به فكذلك في التنفيل هو بمنزلة الامام *

(ولو ان امير الشام بعث جندا الى ارض الحرب وامر عليهم اميرا ولم ياذن لاميرهم ان ينقل ولم ينه عن ذلك فرأى اميرهم ان ينقل جاز تنفيله وان كره بعض من تحت رايته) لانه ما امر بان يتبع رأيهم وانما امروا ان لا يخالفوه فيما يراه

- ﴿ باب النفل في دار الحرب ﴾ كذا في المنقول -

باب من تنفيل الامير المقوض اليه تدبير القتال من جانب الامام

صواباً ولا نهولي القتال فيدخل فيه ما يحصل به التعريض على القتال (وانما هو الذي وجهه ان ينقل فليس له ان ينقل احداً شيئاً) لان سبب الامارة التقليد وهو يقبل التخصيص بمنزلة تقليد القضاء فانه يقبل التخصيص * ولا يانما صححنا تنفيذه قبل النهي بطريق الدلالة فيسقط اعتبارها عند التخصيص بخلافه (ان كان رضى جميع من معه بان ينقل جاز تنفيذه من انصياهم بعد ما رفع الخمس) لان لهم ولاية على انفسهم فاعمالهم رضاهم في حقهم واما الخمس فحق غيرهم فلا يعمل فيه رضاهم بالتفصيل *

(وان كر ذلك بعضهم واذن فيه بعضهم فله ان ينقل من حصص الذين اذنوا له في ذلك) لما بينا ان ولايتهم مقصورة على حصصهم دون حصص الباقين ممن كره تنفيذه *

* قال (ولو ان امير المصيبة بمث سرية لم يكن له ان ينقل بعضهم على بعض) يريد به انه لا ينبغي له ان ينقل السرية ما صابوا (بخلاف ما اذا دخل الامام مع الجيش دار الحرب ثم بمث سرية ونقل لهم ما صابوا فانه يجوز) لان السرية المبعوث من المصيبة يختصون بما صابوا قبل تنفيل الامام وليس لاهل المصيبة معهم شركة في ذلك فان المصيبة من دار الاسلام ومن يتوطن في دار الاسلام لا يشارك الجيش فيما صابوا فليس في هذا التنفيل الا ابطال الخمس واما السرية المبعوث من الجيش في دار الحرب لا يختصون بالمصاب قبل تنفيل الامام فاعمال هذا التنفيل للتخصيص على وجه التعريض لهم فكان مستقيماً *

(ثم لا ينبغي للامام ان ينقل احداً شيئاً الا ببلاء يتليه وذلك لا يحصل في التنفيل للسرية المبعوث في دار الاسلام ويحصل في السرية المبعوث من الجيش في دار الحرب لانهم دخلوا جميعاً للقتال ثم اختصت السرية بالتقدم في نحر العدو فيكون

ذلك اظهار البلاء منهم فاذا نفاهم على ذلك كان صحيحا بمنزلة التنفيل من السلب
للقاتل ﴿الآثر﴾ انه اذا برز عاج من الصف ودعا الى البراز فقال الامير من
برز اليه فقتله فله سلبه فذلك تنفيل صحيح لان الذي يبرز اليه يظهر فضل
البلاء يصنعه فيجوز للامير ان ينزله على ذلك *

﴿وكذلك لو حاصر واحصنا فكره القوم التقدم فيقول الامير من تقدم الى
القتال او الى الباب او الى حفر الحصن فله كذا فذلك تنفيل مستقيم لما فيه
من معنى التعريض والمنفعة للمسامين وكل من فعل ذلك استحق ما سمي له
من المصاب قبل الخمس والقسمة فاما ما ليس فيه نظر منعمة للمسامين فلا ينبغي
فيه التنفيل لانه لا مقصود فيه سوى ابطال الخمس او تفضيل الفارس على
الراجل وذلك غير صحيح *

﴿قال﴾ (ولو ان امير المعسكر في دار الحرب وجهه سريتين احدهما يمنة والاخرى
يسرة ونفل لا احدهما الثلث بمدا الخمس مما يصيبون والاخرى الربع بمدا
الخمس مما يصيبون فهو جائز) لان التنفيل الترغيب في الخروج وذلك يختلف
 باختلاف الطريق في القرب والبعد والوعورة والسهولة والخوف والامن
وباختلاف حال الثبوت اليهم في المنعة والقوة والامير ناظر لهم فيجوز ان
يفاوت في النفل بحسب ذلك *

﴿فان جاءت كل سرية بمال اخذ الخمس من ذلك ثم اعطوا نفلهم بينهم
بالسوية لا يفضل فيه الفارس على الراجل لان الاستحقاق بالتسمية بخلاف
الغنيمة فاستحقاقها باعتبار العناء والقوة وهو بمنزلة تفضيل الذكر على الانثى
في الميراث والتسوية بين الذكر والانثى في الوصية *

﴿ثم ما بقي بمدا ذلك يقسم بين اصحاب السريتين والجيش على سهام الغنيمة﴾

لأنهم اشتركوا في احرازها بالدار *

(فان ذهب رجل ممن بيده الامير في سرية الربع مع اصحاب سرية الثلث فاصابوا غنائم ففي القياس لا شيء لهذا الرجل من النفل) لان استحقاق النفل بالتسمية وما سعى الامام له شيء في اصحاب سرية الثلث وهو لم يخرج مع الذين سعى له نفلا معهم فهو قياس ما لو تخلف مع المسكر ولم يخرج او خرج رجل من المسكر مع اصحاب سرية الثلث) لان تسمية الامام لهم ما كان فيهم ولم يورم بالخروج اصلا فكم لا يستحق هناك النفل فكذلك هاهنا ولم يبين وجه الاستحسان هاهنا قال بعض مشايخنا على طريقة الاستحسان ان يكون له النفل مع اصحاب سرية الثلث لان تسمية الامام لهم ما كان باعتبار انما هم بل لغيرهم على الخروج الى الموضع الذي وجهوا اليه وقد وجد هكذا في حق الواحد والاصح ان الاستحسان فيه وجه آخر فصره في اخر الباب فبينه عند ذلك *

(ولو كان الامام قال من شاء فليخرج في هذه السرية ومن شاء في هذه فجميع من خرجوا النفل الذي نفلوا) لانهم خرجوا باذن الامام فبناتين ضيف الاستحسان الذي ذكرنا في المسئلة الاولى لان فيه تسوية فيما اذا عين الامام للخروج قوما في كل جانب وبينما اذا لم يبين وجعل الامر مفوضا الي رأيهم *

(ولو بث سرية وعليهم امير ونفاهم الثلث بعد الخمس ثم ان امير السرية نقل قواما تفتح الحصن او للمبارزة ولم يكن امره الامير بذلك فان نفل امير السرية يجوز من حصة السرية من النفل ومن ساهمهم بعد النفل ولا يجوز من ساهم اهل المسكر ما اصابوا) لانه امير على السرية فهو في حق المسكر بمنزلة

واحد من اصحاب السرية فلا ينفذ شئ عليه عليهم وهو في حق السرية بمنزلة امير المسكر فيجوز شئ عليه فيها هو حقهم وحقهم ما نفل لهم وما يصيبهم من السهام بالقسمة فينفل تنفيل اميرهم من ذلك خاصة *

(ولو ان السرية لما بعدوا من المسكر مسيرة يوم فقد واز جلا منهم فقالوا لبعضهم اقيموا على صاحبنا ههنا وبعضهم ذهبوا حتى اصابوا غنائم ورجعوا الى اصحابهم وقد وجدوا الرجل كانوا اشر كاه كاههم في النفل لانهم فارقوا المسكر جملة واهرزوا المصاب بالمسكر جملة فكانوا اشر كاه في النفل بمنزلة ما لو باشر القتال بعضهم والبعض كانوا اشد لهم وهذا لان احرار المصاب بالمسكر في استحقاق النفل بمنزلة الاحراز بدار الاسلام في استحقاق السهم *

(ولو وقعت هذه الحادثة لبعض المسكر في دار الحرب ثم اجتمعوا عند احرار الغنائم بدار الاسلام كانوا اشر كاه في الغنيمة فهذا مثله وعلى هذا لو اصاب الرجل المفقود غنائم والذين قاموا الانتظار غنائم والسرية كذلك ثم التقوا قبل ان يتجهوا الى المسكر فاهم النفل من جميع ذلك بينهم بالسوية كما لو لم يفرقوا لانهم اشتهروا في احرار المصاب بالمسكر ولو لم يلتقوا حتى اتى كل فريق المسكر فلكل فريق النفل مما اصاب خاصة لانه تفرد باحرار ذلك بالمسكر والامام انما نفل لهم الثلث مما اصابوا فذلك تناول كل فريق منهم ثم الباقي يكون بينهم وبين اهل المسكر على سهام النسيمة وعلى هذا لو ان السرية بعدما بعدت عن المسكر تفرقوا سريتين وبعدت احدهما عن الاخرى بحيث لا يقدر احدهما على عون الاخرى ثم اصاب كل سرية غنيمة او اصاب احدى السريتين دون الاخرى فان التقوا قبل ان يتجهوا الى المسكر كان لهم النفل في جميع ذلك بينهم بالسوية بمنزلة ما كانوا مجتمعين حين اصابوا وان لم يلتقوا حتى اتى كل فريق

المعسكر فلعل فريق النفل مما اصابوا خاصة (وكذلك لو التقوا في مكان دون
المعسكر بحيث يراهم اهل المعسكر لو قتلوا النصر وهم فهذا وما لو التقوا في
المعسكر سواء) لان ما قرب من المعسكر بمنزلة جوف المعسكر على معنى ان
احراز المصاب بالمعسكر يحصل بالايقال الى ذلك الموضع وقد تفرقه كل فريق
قال * (ولو ان هذه السرية حين بعدوا عن المعسكر وصابوا غنائم لم يقدروا
على الرجوع الى المعسكر فخرجوا الى دار الاسلام من موضع آخر ولم يلتقوا
مع اهل المعسكر فالغنيمة كلها لهم بخمس ما اصابوا والباقي بينهم على سهام
الغنيمة دون اهل المعسكر) لانهم تفرقوا بالاحراز الى دار الاسلام وهو سبب
تاكيد الحق *

(فان قالوا سلام لنا فلنا اولاً لم يسلم لهم ذلك) لان الغنيمة لما صارت لهم كلها بطل
التفصيل بمنزلة ما لو كانوا دخلوا من ارض الاسلام *
(ولو ان الامام بعث سرية من دار الاسلام فنقل لهم الثلث بعد الخمس او قبل
الخمس كان هذا التفصيل باطلاً) لانه ما خص بعضهم بالتفصيل ولا مئة صود من
هذا التفصيل سوى ابطال الخمس وابطال تفصيل الفارس على الراجح وذلك
لا يجوز بخلاف ما اذا التقوا في دار الحرب ففي التفصيل هناك معنى التخصيص
لهم لان الجيش شركاء في الغنيمة ففي التفصيل تخصيصهم ببعض المصاب
وذلك مستقيم *

(قال ولو ان السرية اصاب الغنائم في موضع كان اهل المعسكر فيه رداً لهم
يقدر على ان يفيشوهم ان استغاثوا ثم خرجوا بالغنيمة الى دار الاسلام
قبل ان يأتوا المعسكر فاهل المعسكر شركاء في المصاب) لانهم اشتركوا في
الاصابة حكماً حين كانوا رداً لهم وقت الاصابة بخلاف الاول *

لا يجوز ابطال الخمس وابطال تفصيل الفارس على الراجح بدون مقصود سواء

(واذا ثبت الشركة بينهم فلا مصاب السرية تقام بمنزلة مالور جمعوا بالمصاب الى المعسكر وهو بمنزلة المدد يلحق الجيش بعد الاصابة فانهم يشتركون في المصاب وان كان المدد يلحق الجيش ولم يقربوا منهم حتى خرجوا فلا شركة لهم في المصاب وان قربوا منهم بحيث لو استغاثوا بهم اغاؤهم ثم خرج الجيش قبل ان يجتمعوا فانهم الشركة في المصاب) لانه حين قربوا منهم فكأنهم خالطوهم في الحزم وانما حصل الاحتراز بقوة الجماعة *

* قال (ولو ان امير السرية المبعوث من المعسكر في دار الحرب نفل قوماصعدوا الحصن بالسلام حتى فتحوه فنفله جائز في حصص اصحاب السرية كما ينالون لم يرجع السرية الى المعسكر حتى خرجوا الى دار الاسلام جاز نفل اميرهم في جميع ما صابوا) لانه لا شركة لاهل المعسكر معهم في المصاب وانما الحق لهم خاصة ونفل الامير جائز عليهم وقد بطل نفل امير المعسكر لهم نفوات ما هو المقصود بالتفصيل حتى اختصوا بالشركة في المصاب دون اهل المعسكر * فان قيل * كان ينبغي ان يجوز تفصيل امير السرية في جميع المصاب وان رجعوا الى المعسكر لانهم لو لم يرجعوا كان المصاب لهم خاصة وانما يثبت للمعسكر الشركة معهم بالرجوع اليهم وقد سبق تفصيله بالرجوع اليهم فلا يتضمن هذا التفصيل ابطال حق ثابت لهم * قلنا * هم لا يستحقون الشركة بالرجوع اليهم خاصة بل اذ رجعوا اليهم كانوا بمنزلة الرد عليهم فكأنهم لم يزلوا معهم * وبهذا بين ان الحق كان ثابتا لهم ولو كان الاستحقاق بالرجوع اليهم لما استحقوا الا ان يلقوا قتالا فيما تلوا عن الغنيمة بمنزلة التجار والاسراء من المسلمين *

(والذين اسلموا في دار الحرب اذا التحقوا بالجيش بعد الاصابة لم يستحقوا الشركة الا ان يلقوا قتالا) وهاهنا لما استحقوا عرفنا ان الطريق فيه ما ذكرنا

المدد يلحق الجيش بعد الاصابة يشتركون في المصاب
انما يتناول
المدد يلحق الجيش بعد الاصابة يشتركون في المصاب
انما يتناول

(و على هذا لو بحث الامام سرية من دار الاسلام ونقل لهم الثالث وقال تقدموا حتى نلحقكم فاصابوا غنائم ثم تبهم المسكر فان التقوا في دار الحرب فلههم النفل وان لم يلتقوا في دار الحرب بان اخطأ المسكر الطريق او بدأ للامام ان لا يميث اهل المسكر فلا شيء لاصحاب السرية من النفل) لان المصاب غنيمة لهم خاصة (واذا التقوا في دار الحرب فالمصاب بينهم وبين اهل المسكر فيحصل ما هو المقصود بالتنفيل فلهذا استحقوا نقلهم وهذا بناء على مذهبنا فاما على قول اهل الشام لا نفل للسرية الا على المبعوث من دار الاسلام ويروون فيها اثر اهل هذه الصفة وتاويله عندنا لا نفل للسرية المبعوث من دار الاسلام اذا لم يلحق بهم الجيش في دار الحرب) لان في هذا التنفيل ابطال الخمس او ابطال تفضيل الفارس على الراجل *

(ولو قال الامام لهم لا خمس عليكم فيما اصبتم او الفارس والراجل سواء فيما اصبتم كان ذلك باطلا منه فكذلك كل تنفيل لا يفيد الا ذلك) فان قيل * اليس ان في قول الامير من قتل قتيلاً فله سلبه * ابطال الخمس عن الاسلاب ومع ذلك كان مستقيماً * قلنا * هنالك المقصود بالتنفيل التحريض على القتال وتخصيص القتالين بابطال الشركة لاهل المسكر عن الاسلاب ثم يثبت ابطال حق ارباب الخمس عن خمس الاسلاب تبعاً وقد يثبت تبعاً لا يثبت مقصوداً بمنزلة الشرب والطريق في البيع والوقف في غير المنقول يثبت تبعاً للمقار وان كان لا يثبت مقصوداً (والذي يوضح هذا ان الامام لو ظهر على بلدة من بلاد اهل الحرب كان له ان يجمعها اخر اجيا ويطل منها سهم من اصحابها والخمس) ولو اراد ان يقسم اربعة اجناسها بين القانين ويحمل حصة الخمس خراجاً للمقاتلة الاغنياء لم يكن له ذلك) لانه ليس في هذا الا ابطال الخمس

الشرب والطريق في البيع والوقف في غير المنقول يثبت تبعاً

مقصودا وذلك لا يجوز وفي الاول ابطال الخمس ثبت تبعا لابطال حق الفاعلين
في الغنمة فيجوز وان كان في الموضعين يخلص المنفعة للمقاتلة *
(ولو قال الامام للسرية المبعوثه من دار الاسلام من قتل منكم قتيلا فله سلبه * ومن
اصاب منكم شيئا فوله دون من بقي من اصحابه كان هذا جائزا) لان في هذا
التفصيل معنى التخصيص فان المقاتل والمصيب يختص بالنفل ويحصل به معنى
التعريض بخلاف ما اذا نفل لهم الثلث لانه ليس في ذلك التفصيل تخصيص
بالمض ولا ابطال حق احد من الفاعلين *

(ولو بعث الامام رجلا او رجلين من ارض الاسلام لقتال فاصابوا غنائم خمس
ما اصابوا) لانهم اصابوه على وجه اعزاز الدين فانهم حين خرجوا باذن الامام
كانوا اظهريين بقوة الامام وعلى الامام ان يمدحهم اذا حاربهم امرا فلهذا الخمس
ما اصابوا بخلاف ما يصيب المتلصص الخارج بغير اذن الامام *

(ولو قال الامام لهم ما صيتم فوليكم على سهامكم ولا خمس فيه فهو جائز بخلاف ما
اذا كان اهل منعة فقال لهم الامام ذلك فانه لا يجوز) لان الذين لا منعة لهم
انما ثبت الخمس فيما اصابوا باعتبار اذن الامام فلا امام ان يبطل بقوله ما كان
وجوبه باعتبار قوله فاما وجوب الخمس فيما اصاب اهل المنعة لم يكن باذن الامام
فانهم لو خرجوا بغير اذن من غير اذن خمس ما اصابوا لانهم اذا كانوا اهل منعة فمعنى
اعزاز الدين يحصل بقتالهم فان كانوا اخرجوا بغير اذن الامام فلا يجوز ان يسقط
حق ارباب الخمس عن مصابهم باسقاط الامام ايضا وهذا المعنى وهو ان
هناك الامام كالمدين لهم بقوله ولا خمس عليكم انه لا يريد ان يمدحهم وان يفيهم اذا
استغاثوا به فالتحقوا في ذلك بالمتلصصين وانعدم به السبب الذي كان يجب
الخمس لاجله في مصابهم وفي حق اهل المنعة لم يندم السبب بقول الامام

لا يخمس ما يصيب المتلصص الخارج بغير اذن الامام

لان السبب قوتهم ومنعتهم وذلك باق بعد قول الامام ابطال لخمس عنكم
 قال (ولو بث الامام سرية في دار الحرب ونفاهم الربع بعد الخمس كان جائزا)
 وكان ينبغي على قياس ما تقدم انه لا يجوز لان في هذا التنفيل تخصيص حق اهل
 المسكر بالابطال دون حق ارباب الخمس واذا كان لا يجوز تخصيص حق رباب
 الخمس بالابطال بسبب التنفيل فكذلك ينبغي ان لا يجوز تخصيص حق اهل
 المسكر بالابطال ولكن الفرق بينهما ان ارباب الخمس يستحقون بغير قتال
 ولا عناء من جهتهم فلا يجوز ابطال حقهم الا بماحق المقاتلة واما المقاتلة فاما
 يستحقون اربعة الاخماس بالعناء والقتال فيجوز ان يخص بعضهم بشئ قبل
 الا حراز فضل عناء كان منه وان كان فيه ابطال حق الباقين *

(ولو بث سرية في دار الحرب وقال لكم مما اصبتم الربع بعد الخمس وبث
 سرية اخرى وقال لكم الثالث بعد الخمس فضل رجل من كل سرية الطريق
 ووقع مع السرية الاخرى فذهب معهم واصابت كل سرية الفنائم ثم يلتقوا
 حتى اتوا الى المسكر فان ما اصاب كل سرية يقسم على رؤسهم ويدخل فيهم
 الرجل الذي التحق بهم على قدر ما جعل لهم الامام في الاستحسان وهذا الذي
 بينا انه الوجه الصحيح من الاستحسان فيما سبق فان كان ممن جعل له الامام
 الثالث اخذا الثالث من حصته وان كان ممن جعل له الربع اخذا الربع وكان
 ما بين الربع الى الثالث من نصيبه غنيمة لجماعة المسلمين يعني اهل المسكر لان
 نفل كل واحد منهم في المصاب فيجوز فيما يستحقه كل واحد منهم كان شركاؤه
 كانوا في مثل حاله في حكم النفل حتى اذا كانت كل سرية مائة رجل قسم مصاب
 كل سرية على مائة سهم بينهم ليتبين مصاب كل واحد منهم فباخذ نفله من
 جزئه ثلثا كان او ربعا ثم الباقي تكون غنيمة) *

(و ان لحق رجل من احدى السريتين بالآخرى خاصة قسمت مصابهم على مائة سهم وسهم) لان عددهم مائة وواحد فيكون القسمة على عدد رؤسهم *
 (ثم ياخذ الرجل اللاحق بهم من جزئه ما كان سعى الامام له من النفل) لان المستحقه بالتسمية ولكن عند الاصابة فاما يستحق من جزئه بالنفل مقدار ما سعى له ولا يلتفت الى نفل الذين كانوا معه لان الامام فرق بينهم في التسمية فلا يجوز اثبات المساواة بينهم في المستحق بالتسمية *

(فان التقت السريتان قبل ان يقربوا من المعسكر فالجواب فيه على ما بينا الا في خصلة واحدة وهي ان ما اصاب اللاحق بالسرية من النفل ضمه الى نصيب اصحابه الذين كان اخرجه الامام معهم فاقسموا نفاهم بالسوية على ما كان جعل لهم الامام وان لم يصب تلك السرية شيئا دخلت معه في نفيه) لما بينا ان الاراذل بالمعسكر هنا حصل بهم جميعا فكأنهم اشتركوا في الاصابة (وهو نظير ما لو ضل رجل منهم الطريق فذهب وحده فاصاب غنيمة ولم يصب السرية شيئا ثم التقوا قبل ان ينهوا الى المعسكر فانهم يدخلون معه في النفل بمنزلة ما لو اصابوه جميعا) ولو لم يلقوه حتى انتهى الى المعسكر كان النفل له خاصة * وان السريتين اصابتا الغنيمة وهما متقاربتان بحيث يفيث بعضهم بعضا الا ان كل سرية اصاب غنيمة على حدة لم يدخل بعضهم في نفل بعض (لان استحقاق النفل بالتسمية) (الآرى) ان الامام لو سعى النفل لبعض السرية خاصة لم يكن للباقيين معهم شركة في ذلك وان شاركوه في الاصابة حقيقة فكذلك هاهنا *

(وان شاركت احدى السريتين الاخرى في الاصابة حكما باعتبار القرب لم يكن للبعض ان يدخل في نفل البعض) (الآرى) ان السريتين

لوقالتا في موضع يقدر اهل المعسكر على ان يغنيوهما لم يكن لاهل المعسكر معهم
شركة في النفل باعتبار هذا القرب فكذلك الحكم فيما بين اهل السريتين ولكنهم
لو اصابوا جميعا غنيمة واحدة قسمت على عدد رؤسهم ليتين محل النفل لكل
سرية فان محل النفل ما اصابا وانما بين مصاب كل سرية بهذه القسمة ثم
ياخذ كل سرية نفلها مما اصابا والباقي بينهم وبين جميع اهل المعسكر وقد بينا
لان في النفل يستوى الفارس والراجل الا ان يكون الامير بين لهم بان يقول
لكم الربع بعد الخمس للفارس سهم الفارس منكم وللراجل سهم الراجل فان
الاستحقاق لهم باعتبار التسمية فاذا فضل بعضهم على بعض في التسمية ثبت
الاستحقاق لتسميته واذا لم يفضل ثبت الاستحقاق لهم بالسوية * ولا يقال *
وان لم يبين الامام فينبغي ان يكون الاستحقاق لهم على هذا بناء على الاستحقاق
الثابت لهم من الغنيمة لان كل واحد منهما يستحق بسبب القتال وهذا لان
النفل غير الغنيمة فان هذا شيء رضى لهم الامام باعتبار جزائهم وعنائهم ومن
اصلنا ان المطلق لا يحمل على التقييد في حكمين مختلفين وان كانا في
حادثة واحدة فلا يجوز ان يحمل التقييد في الغنيمة بمنزلة التقييد في النفل
ولكن يعتبر في النفل اطلاق التسمية فيكون بينهم الا ترى * انه لو قال
من قتل قتيلا فله سلبه فاعتور القتيل فارس وراجل حتى قتلاه كان سلبه
بينهما بالسوية نصفين *

(ولو قال الامير لقوم من اهل الدمة بعتهم سرية لكم الربع مما اصبتم وكان
فيهم فرسان ورجالة كان الربع بينهم بالسوية وكذلك في حق المسلمين)
* فان قال قائل * ليس لاهل الدمة سهم معروفه يعتبر النفل بها بخلاف المسلمين
* قلنا * ارايتهم لو بعث الامام سرية فيها مائتا رجل مائة مسلمون ومائة

وان المطلق لا يحمل على التقييد في حكمين مختلفين

من اهل الذمة ونفلهم الربع فان قسم النفل بينهم فيجمل لاهل الذمة نصفه
بينهم بالسوية وللمسلمين نصفه ويفضل فيه الفارس على الراجل كان
الراجل من اهل الذمة قد اخذا كثر مما ياخذ راجل المسلمين وقد عملا عملا
واحدا واجزاء اجزاء واحد افاي قول يكون باقبح من هذا فكانه اشار في
هذا الى مخالف له في هذه المسئلة ولكن لم يبين من المخالف والاشبه ان يكون
المخالف له من يقول بان المطلق يحمل على المقيد وان كانا في حادثين وقد ينسا
في اصول الفقه والله تعالى اعلم *

باب النفل الذي ينقله امير المسكر

(واذا خرج امير المسكر مع السرية وخلف الضعفة في المسكر وامر عليهم
امير اقاتلوا بالقتال فنفل لهم اميرهم فوجائز على ما يجوز عليه نفل امير السرية)
لان الذين خلفهم في المسكر منزلة سرية وجههم من المسكر الى ناحية فكما
ان لا ميرهم الولاية عليهم خاصة دون الذين خرجوا مع امير المسكر فهذه
لا مير الضعفة الولاية عليهم خاصة دون الذين خرجوا مع امير المسكر في
حكم التنفيل *

(ولو ان امير السرية الذين نفل لهم الامام الثلث بعد الخمس بعد من المسكر
ثم بث سرية من سرية ونفلهم اقل من النفل الاول واكثر فذلك جائز من
حصص اصحاب سرية) ثم المسئلة على وجهين احدهما ان نصيب السرية الثانية
غنيمة ثم يرجع الى السرية الاولى ثم يتحققون جميعا باهل المسكر وفي هذا
يجوز النفل للسرية الاولى ويرفع ذلك مما اجاوبه ثم يقسم ما بقي حتى يتبين
حصص السرية الاولى ثم ينفذ من ذلك كله نفل السرية الثانية لان تنفيل الامير
السرية الاولى انما يجوز في حصص اصحابه خاصة من النفل والغنيمة جميعا دون

باب النفل الذي ينقله امير المسكر

حصّة اهل العسكر فاذا تبين من ذلك حصّتهم يطلى من ذلك نفل السرية الثانية فان كان يأتي ذلك على جميع حصّتهم ويفضل ايضا لم يكن لهم من الفضل شيء لانه لا ولاية لاميرهم على حصّة اهل العسكر الا ان يكون امير العسكر اذن له في التفيل فيثبت هو نائب عن الامير ينفذ تنفيله للسرية الثانية في حق جميع اهل العسكر * والفصل الثاني اذ لم يلقوا اهل العسكر حتى يخرجوا الى دار الاسلام فيها يبطل نفل السرية الاولى لان الحق في المصايب لهم خاصة والنفل العام في مثله باطل كما لو كانوا خرجوا من دار الاسلام وجاز نفل السرية الثانية لاميرهم بمنزلة سرية بموثة من جيش في دار الحرب وقد نفل لهم اميرهم فيعطيه نفل من المصايب او لا ثم تقسم الباقي بينهم وبين جميع اهل السرية على خمسة النسيمة * (ولو بحث الامام من العسكر سرية ونفل لهم الربع قبل الخمس فهو تفيل صحيح في جميع ما صابوا من ذهب او فضة او رقيق او متاع) لانه سمي لهم بلفظ عام *

(فان خص شيئا فهو على ما خص) لان الوجوب لهم بالتسمية في راي صفة التسمية (فان جاءت السرية بغنائم فيها رجال او نساء وصبيا فاعتق واحد من اهل السرية بهض السبي فعتقه باطل) لان الاستحقاق لهم بطريق الاغتنام كما استحقاق اصل النسيمة للجيش حكمه فكان هناك الملك لا يثبت قبل النسيمة حتى لا ينفذ العتق من بعض الغائبين في شيء من النسيمة فكذلك هاهنا * فان قيل * لا كذلك بل الاستحقاق للنفل بالتسمية وقد صحّت من الامام فينبغي ان يثبت لهم الملك بنفس الاصابة * قلنا * تسمية الامام لقطع شركة الجيش معهم في مقدار ما قتل لهم لا لاثبات الاستحقاق لهم وانما يستحقون به هذه التسمية بالاصابة * فان قيل * اليس قد قلتم لا يفضل في هذا الفارس على الرجل ولو كان

الاستحقاق بالاصابة لثبت التفضيل قلنا الامام بهذه التسمية كما قطع
شركة الجيش معهم قطع حق الفارس في التفضيل لضرورة انه سوى بينهم
في النفل ثم من ضرورة انقطاع الشركة للغير معهم واختصاصهم بالنفل
ان يتأكد حقهم فيه وليس من ضرورة ثبوت الملك لهم قبل القسمة فيكون المنفل
في حقهم بمنزلة الفنا ثم المحرزة بدار الاسلام ولو ان الجيش بعد احرار الفنا ثم
بدار الاسلام اعتق واحدا منهم بعد السبي لم ينفذ عتقه فكذلك ها هنا
وكان المعنى فيه انه لا يدري اين يقع نصيبه منها بالقسمة وان الامام ان يبيع
الفنا ثم ويقسم الثمن بينهم وان له ان يقتل الرجال من السبي فهذا موجود
في المنفل قبل احرار الفنا ثم خرج المسائل على هذا فقال *

(ولو كان في السبي قريب لبعض اهل السرية لم يفتق عليه بالقرابة) لانه
لم يملكه قبل القسمة (ولو رأى الامام ان يقتل الرجال فليس لاصحاب السرية ان
يمنوه من ذلك لاجل نفاهم) ولو رأى بيع الفنا ثم لم يكن لاهل السرية ان يابوا
ذلك لاجل نفاهم كما لا يكون للجيش ذلك في الفنا ثم المحرزة بدار الاسلام
ولو ظهر المشركون على الغنيمة التي جاءت بها السرية فاحرزوها ثم ان المسلمين
قاتلهم حتى استنقذوا ذلك من ايديهم ردوا النفل الى اهلها (لان حقهم تأكدي
النفل وهو بمنزلة الفنا ثم المحرزة بدار الاسلام اذا استولى عليها المشركون
فاحرزوها ثم استنقذوها منهم جيش آخر فهناك الرواية واحدة) ان الاولين
ان ظفروا بها قبل القسمة اخذوها بغير شي لان حقهم تأكديها بالاحراز
والحق التأكدي هذا الحسب بمنزلة الملك *

(الآثر) ان المرهون اذا احرز المشركون ثم وقع في الغنيمة فانه يكون
للمرهن ان يأخذ قبل القسمة بغير شي لماله فيه من الحق التأكدي واختلقت

المرهون الذي احرز المشركون ثم وقع في الغنيمة

الروايات فيما اذا وجدوها بعد القسمة فذكرها هنا (انهم ياخذونها بالقيمة ان شاءوا على قياس المرهون) فان المرتهن اذا وجدته بعد القسمة اخذه بالقيمة لماله من الحق المتاكديه وذكر بعد هذا (انهم لا ياخذونها بعد القسمة وهو الاصح) لان الحق للجيش الاول انما تاكدي المالية دون العين (الآثرى) ان للامام ان يبيع الغنائم ويقسم الثمن بينهم فلا يكون الاخذ بالقيمة مفيدا لم شيئا بخلاف الاخذ قبل القسمة ولصاحبه ان ياخذ قبل القسمة وهو بمنزلة مالوا سرز الكفار شيئا من ذوات الامثال لبعض المسلمين ثم وقع في الغنيمة فلصاحبه ان ياخذ قبل القسمة بغير شيء وليس له حق الاخذ بعد القسمة لانه لو اخذه اخذه بالمثل فلا يكون مفيدا بخلاف المرهون فان حق المرتهن في حبس العين ثابت فيكون الاخذ مفيدا في حقه واذا ثبت هذا في الغنائم المحرزة فكذلك الحكم في النفل قبل الاحراز فانهم احق به قبل القسمة بغير شيء وبعد القسمة فيه روايات وهذا بخلاف الغنيمة التي لا نفل فيها قبل الاحراز فانه اذا ظهر عليها العدو واحرزوها ثم استتقدها منهم جيش آخر فلا يسبيل للجيش الاول عليها قبل القسمة وبعد القسمة لان الثابت لهم كان حقا ضيقا *

(الآثرى) ان من مات منهم لم يورث نصيبه بخلاف ما بعد الاحراز وكذلك لو لحقهم المدد شاركوهم في ذلك بخلاف ما بعد الاحراز والحق الضعيف يبطل باحراز المشركين المال بدارهم فكانها ما اخذت منهم حتى الآن واما في النفل الحق المتاكدهم قبل الاحراز حتى ان من مات منهم يورث نصيبه ولا يشاركهم المدد في ذلك اذا لحقوهم فلهذا اوجب الرد عليهم قبل القسمة (ولو قسمت الغنائم في دار الحرب اوبعت ولم تقسم الثمن بعد القبض

لولا احراز الكفار شيئا من ذوات الامثال لبعض المسلمين ثم وقع في الغنيمة
عدم يورث الغنائم قبل القسمة والتوريث في النفل

من المشتري حتى ظهر المشر كون على الغنائم وعلى الثمن فاحرزوها ثم استنفذها منهم عسكر آخر فأنهم يردون الغنائم على المشتري قبل القسمة بغير شيء وبعد القسمة بالقيمة لأن المشتري يملك المين بالشراء فيردون الثمن على الفريق الأول كما يردون هذا الجيش من أموال سائر الناس لأن بيع الامام حين نفسه موجب الملك للمشتري في المبيع فهو موجب الملك في الثمن لمن وقع البيع لهم ايضا *

(ولو ان السرية لما جاءت بالغنائم ولهم فيها النفل استهلك رجل من اهل المسكر جميع تلك الغنائم فهو ضامن لخصصة النفل خاصة الامن قتل من الرجال فانه لاضمان عليه في ذلك) لان النفل بمنزلة الغنائم المحرزة (ولو ان واحدا من الغانمين استهلك الغنائم قبل الاحراز لم يضمن شيئا لضمف حقهم فيها ولو استهلك بعد الاحراز بالدار كان ضامنا منها لها لتاكدها الحق فيها بالاحراز الامن قتل من الرجال فانه لا يكون ضامنا لها) لان الحق في الرجال لا يتاكد بالاحراز ما لم يضرب الامام عليهم الرق ﴿ لا ترى ﴾ ان له ان يقتلهم وان يمن عليهم فيجعل ذمة فكذلك هذا الحكم في المنفل قبل الاحراز *

(ولو ان السرية جاءت بغنائم فيها طعام وعلف فلاهل المسكر ان ياكلوا من ذلك بقدر حاجتهم لانهم شركاء للسرية فيها بسهامهم فكما ان اكل واحدا من اهل السرية ان تناول منها مقدار حاجته فكذلك لاهل المسكر ان يتناولوا) لان الشراكة تقتضي المساواة * فان قيل * فان ذهب قولكم ان المنفل بمنزلة الغنائم المحرزة فان بعد الاحراز بالدار ليس لواحد من الغانمين ان يتناول من الطعام والعلف من غير ضرورة ولا ضمان فكيف ينبغي ان يكون الجواب في المنفل قبل الاحراز كذلك * قلنا * انما اختلفنا في هذا الحكم لان اباحة تناول من

الطعام والملف قبل الاحراز باعتبار انه يصير مستثنى من شركة الغنيمة
 بضرورة الحاجة لكل واحد منهم الى ذلك فانهم لا يقدرون على ان يستصحبوا
 من دار الاسلام ما يحتاجون اليه من الطعام والملف للذهاب والرجوع ولا
 يجدون ذلك في دار الحرب شراء وما يخذونه يكون غنيمة وهذه الضرورة
 لا تحقق في دار الاسلام فاذا صار مستثنى من الشركة باعتبار هذه الضرورة بقي
 على اصل الاباحة بمنزلة شراء كل واحد من المفاوضين الطعام والكسوة
 لنفسه وعياله فانه يصير مستثنى من موجب المفاوضة لضرورة الحاجة اليه ثم هذه
 الضرورة تتحقق في الغنائم التي لا نفل فيها فيصير مستثنى من حكم النفل ايضا
 ولهذا جاز لاصحاب السرية تناول منها فكذاك لغيرهم فان قيل لا كذلك
 فانهم اذا قسموا في دار الحرب اوفى دار الاسلام اعطوهم النفل من الطعام
 والملف كما اعطوهم من سائر الاموال ولو صار هذا مستثنى من التنفيل لما
 استحقوا النفل منه قلنا هذا الاستثناء باعتبار الضرورة والثابت بالضرورة
 شق رقبه الضرورة (الآرى) ان الغنيمة التي لا نفل فيها اذا قسمت بين
 الغنائم فالطعام وغير الطعام في ذلك سواء ولم يدل ذلك على ان قبل القسمة
 لم تكن باقية على اصل الاباحة فكذاك حكم المنفل ولهذا لا يحل تناول من
 الطعام والملف للتجار الذين لا يقاتلون لان ثبوت هذا الاستثناء باعتبار
 الضرورة وانما تحقق في حق الغزاة الذين لهم شركة في الغنيمة دون التجار
 ولو تناول التجار شيئا من ذلك او علفوا دوابهم لم يفرموا شيئا لان باعتبار
 الاستثناء الذي قلنا لا يتأكد الحق فيها ماداموا في دار الحرب فمن استهلك شيئا
 منها لم يكن ضامنا للمنفل وغير المنفل فيه سواء بمنزلة قتل الرجال على ما قررنا
 قال (ولو ان السرية اصابوا اراضي ما فيها فافهم النفل من ذلك كله لتمامهم

شراء كل واحد من المفاوضين لنفسه وعياله يصير مستثنى

التفيل من الامام فان رأى الامام ان عين بها على اهلها ويجهلهم ذمة فلا باس
 بذلك) لانه نصب ناظر افر عارأى النظر في ذلك *
 (وليس لاصحاب النفل ان يابوا ذلك عليه) لان حقهم في النفل كحق الغائبين
 في الغنائم المحرزة والامام ولاية المن هناك فكذلك هاهنا (الا انه ينبغي له ان
 يسترضيهم بان يعطيهم عوضا من محل آخر واستدل عليه بمل عمر رضى الله
 عنه فانه حين بعث الناس الى العراق قال لجري بن عبد الله البجلي لك ولقومك
 ربع ما غلبتم عليه - ففتحوا السواد ثم جعل عمر رضى الله عنه الارض بعد ذلك
 ارض خراج ولم يمنعه ما نفل جري او قومه من ذلك قال وقد بلغنا ان امرأة
 اتته فقالت له ان ذاقرابة لي مات من الغزاة فترك نصيبه من ذلك ميراثا وولست
 اسلم ما صنعت الا ان تعطيني دنانير فاعطاها كفما من دنانير) وفي المغازي يروى
 هذا الحديث ايضا قالت لست ارضى حتى تملأ كفي ذهباً وتحملني على ناقة جهراء
 فقبل ذلك مهر رضى الله عنه * فهذا دليل على ان من مات بعد الاخر اذ اراد ان
 نصيبه وانه ينبغي للامام ان يسترضي اصحاب النفل بان يعطيهم شيئا اذا اراد ان
 على اهل الارض بها * والله اعلم بالصواب *

باب مبعوث الخليفة امير الخليفة

(واذا بعث الخليفة عسكرا الى دار الحرب وعليهم امير فبعث اميرهم سرية
 ونفل لها الربع ثم بعث الخليفة عسكرا آخر من ناحية اخرى فلقوا السرية
 بعد ما غنمت القسائم ثم لحقوا جميعا بالمسكر الاول واخرجوا الغنائم الى دار
 الاسلام فالنفل سالم للسرية من جميع ما اصابوا على مسمى اميرهم لهم) لان
 امير ذلك المسكر مبعوث الخليفة فهو فيما نفل كالخليفة ينفذ نفيله في حق
 المسكرين وجماعة المسلمين بخلاف ما سبق من نفل امير السرية لمن بعثه من

باب مبعوث الخليفة امير الخليفة

سريته لان ولايته هناك مقصورة على اهل سريته *
 ﴿ الا ترى ﴾ انه بعد الرجوع الى المعسكر هو كسائر الرعايا وههنا لا مير
 المعسكر ولا تامة كاملة باعتبار تقليد الخليفة اياه فينفذ تنفيذه في حق الكل ثم ياتي
 بعد النفل والخمس يشترك فيه اهل المعسكرين والسرية على سهام القيمة لانهم
 اشتركوا في احرار ذلك دار الاسلام *

(ولو ان السرية والمعسكر الذين لقوهم خرجوا الى دار الاسلام قبل ان
 يلقوا المعسكر الاول فللسرية ايضا نفاها) لان اميرهم قائم مقام الخليفة
 في التنفيل لهم فيستحقون النفل بتسميته لهم سواء خرجوا اليه في دار الحرب
 او لم يخرجوا ثم الباقي بينهم وبين المعسكر الثاني دون المعسكر الاول لانهم هم
 الذين احرزوه *

(ولو لم يبق السرية واهدأ من المعسكرين حتى خرجت الى دار الاسلام
 فقد بطل نفاهاهم) لانهم هم المختصون بالاحراز وثبت الحق في المصاب ههنا
 والنفل العام في مثل هذا يكون باطلا بمنزلة السرية المبعوث من دار الاسلام *
 (ولو ان الامام قال للسرية المبعوث من دار الاسلام من اصاب منكم شيئا
 فهو له دون اصحابه كان هذا جائزا بخلاف ما اذا قال لكم الربع) لان التنفيل
 للتحريض ومعني التحريض على الاصابة يتحقق بهذا التنفيل ولا يتحقق
 بالتنفيل الاول * ولان في هذا التنفيل قطع شركة غير المصيب مع المصيب
 وذلك جائز فيبطل فيه الخمس ويفضل الفارس على الراجل ايضا تبعاً ومثل
 هذا لا يوجد فيما اذا نفل لهم الربع ﴿ ارايت ﴾ لو قال لهم من دخل منكم فارسا
 فاصاب شيئا فهو له اما كان يصح هذا التنفيل وفيه تحريضهم على التزام دونه
 الفرس *

(ولو قال لكم ما اصبتم فلو صح هذا التنفيل كان فيه تنفيل نشا طهم في التزام مؤنة الفرس) لانهم اذا علموا انه لا يزداد نصيبهم بالتزام مؤنة الفرس فقل ما يرغبون في ذلك فلهذا وقع الفرق بينهما *

(ولو ان العسكر الثاني لحقوا السرية المبعوثه في دار الحرب قبل ان يصيبوا شيئا ثم قتلوا جميعا فاصابوا غنائم ثم لحقوا بالعسكر الاول وخرجوا فالفنائم يقسم بين السرية والعسكر الذين لحقوهم على قسمة الغنيمة وكأنه لا نفل فيها ثم نظر الى حصصة السرية فيخرج نفاهم من ذلك لان اميرهم انما نفل لهم الربع مما اصابوا به دون ما اصابه عسكر آخر ولا يتبين مصابهم الا بالقسمة فلا بد من هذه القسمة ليتبين عمل حقهم فيعطون نفاهم من ذلك) لان تنفيل الامير لهم صرح مطلقا ثم يجمع ما بقي الى حصصة العسكر فيقسم بينهم على سهام الغنيمة ولا شيء فيه لاهل العسكر الاول لانهم لم يشاركوهم في الاحراز *

(ولو ان امير العسكر في دار الحرب بعث سرية وقال ما اصبتم فهو لكم فهذا جائز) لان المقصود قطع شركة الجيش معهم في المصاب اذا رجعوا اليهم بخلاف السرية المبعوثه من دار الاسلام فان افتتحوها حصنا متاخمة بارض الاسلام ثم لحقهم اهل العسكر بعد ذلك فجميع ما اصابوا هم دون اهل العسكر) لان الامام قطع شركة اهل العسكر معهم بتنفيل صحيح ولكن (لو اعتق رجل منهم نصيبه من الرقيق او كان فيهم ذورحم محرم من بعضهم لم يعتق) لانهم لم يصر مملوكا لهم الاصابة قبل القسمة وان انقطعت شركة

الغير معهم منزلة الغنائم المحرزة بالدار قبل القسمة ﴿الآثر﴾ ان الامام لو رأى ان يجملهم ذمة او رأى ان يقتل الرجال كان له ذلك *

﴿قال﴾ (والنفل بمنزلة رضيع رضيع لهم من الغنيمة فاذا كان سهام الغانمين لا يمنعه من هذا فالرضع كيف يمنعه * ولو كان قال لهم من اصاب منكم شيئاً فوه له ثم اعتق رجل منهم اسيراً اصابه فانه ينفذ عتقه ولو اصاب ذارحهم محرم منه عتق عليه) لانه اختص بملكه ههنا بنفس الاصابة وهذا لانه ليس هاهنا امر آخر منتظر لوقوع الملك سوى الاصابة حتى توقف الملك عليه بخلاف الاول فان ههنا امر آخر منتظر وهو القسمة بينهم فلا يشبث الملك قبل وجودها وفي هذا الفصل ليس الامير ان يقتل احداً من رجال الاسراء لان الملك يشبث فيه للمصيب بنفس الاصابة فكان الامام ضرب عليه الرق وكذلك من استباح شيئاً على المصيب في هذا الموضع غرمه له وليس لغير المصيب من اهل العسكر ولا من اهل السرية ان يرزأ شيئاً من الطعام والنفق بخلاف الاول وهذا لان هذا التنفيل من الامام بمنزلة القسمة بعد الاصابة في دار الحرب ولو قسم بينهم ثبت هذه الاحكام فيما اصاب كل واحد منهم فكذلك اذا نفل لكل واحد منهم ما اصابه خاصة بخلاف ما سبق فان قوله ما اصبتم فلكم قطع لشركة الجيش فليس فيه معنى القسمة بينهم والملك في المصاب لا يشبث الا بالقسمة *

(ولو قال للسرية المبعوثه في دار الحرب من اصاب منكم اسيراً فهو له فاصابوا جميعاً اسيراً واحداً فهو لهم) لان (من) اسم مبهم فهو عام فيما تناوله فكما تناول الفرد منهم يتناول جماعتهم بمنزلة قول الرجل لعبيده من شاء منكم العتق فهو حر فشاؤا عتقوا بخلاف قول ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه فيما اذا قال من شئت عتقه من عبيدي لانه اضاف المشية هناك الى من لم تناوله (من) وههنا اضاف الاصابة

مسألة الجند في العتق

الى من تناوله من (واذا ثبت الاستحقاق لهم بالاصابة صار الاسير مملوكا لهم حتى اذا كان قريبا لمعضهم عتق حصته منه ولو اعتقه احدهم عتق حصته) لان الامام حين خص المصيب بالمصاب فذلك منه بمنزلة القسمة بعد الاصابة وفي القسمة بعد الاصابة لا فرق بين ان يصيب الاسير الجماعة وبين ان يصيب الواحد في ثبوت الملك به فكذلك في القسمة قبل الاصابة *

(ولو كان قال لهم ما اصبتم فهو لكم والمسئلة بحالها لم يعتق الاسير باعتاق احدهم اياه ولا بقرابته منه) لان هذا التنفيل ليس في معنى القسمة من الامام (والا ترى ان) المصيب لا يختص بالمصاب ولكن ما يصيب الواحد منهم يكون بين جماعتهم وبدون القسمة وما في معناها لا يثبت الملك بنفس الاصابة (يوضح) الفرق ان في كل موضع يختص المصيب بالمصاب على وجه لا يشاركه فيه غيره فتلك الاصابة في معنى الاصطياد فكما ان الملك في الصيد يثبت بنفس الاصابة للواحد كان او للجماعة فكذلك الملك يثبت للسرية بمثل هذه الاصابة وفي كل موضع لا يختص المصيب بالمصاب ولكن يشاركه فيه اصحابه فتلك الاصابة في معنى اصابة الغنمة ومجرد الاخذ في الغنمة لا يوجب الملك قبل القسمة فكذلك ما يكون في معناه *

(ولو ثبت الامر في دار الحرب ثلاثة طلعية ونقل لهم الربع مما يصيبون فاصابوا اسير اثم اعتقه احدهم او كان قريبا منه لم يعتق) لان اهل العسكر وارباب الخس شركاؤهم في المصاب فلا يثبت الملك لهم قبل القسمة فلو اوكثروا (الا ترى) ان الامام ولاية البيع وقسمة الثمن وان نصيبهم لا يدري اين يقع بالقسمة *

(ولو كان قال لهم اسكن ما اصبتم والمسئلة بحالها عتق المصاب باعتاق احدهم او بقرابته منه استعسانا وفي القياس لا يعتق) لان هذا التنفيل لا يختص

الملك في الصيد يثبت بنفس الاصابة لواء كان او للجماعة

المصيب بالمصاب ولكن يشاركه فيه أصحابه فلا يثبت الملك لهم قبل القسمة
 بمنزلة اهل السرية على ما بينا وفي الاستحسان نقول قد ثبت الاختصاص
 لهم بالمصاب بسبب تنفيل الامام وقدينا ان هذا وان كان من الامام قبل
 الاصابة فهو في المعنى كالموجود بعد الاصابة فيكون بمنزلة القسمة يثبت
 لهم الملك حتى ينفذ العتق فيه من بعضهم وهو نظير ما لو قسم الامام الفينة
 على الرايات بين العرفاء ثم اعتق واحد منهم من اهل راية عبدا مما اصاب اهل
 تلك الارية قبل ان يقسم العريف بينهم فانه ينفذ عتقه * والمعنى في الكل ان
 الشركاء متى قلو فالشركة بينهم تكون شركة خاصة وهي لا تمنع الملك لهم
 في المشترك بمنزلة الشركة بين الورثة في الميراث وعند الكثرة الشركة
 عامة فيمنع ذلك ثبوت الملك بمنزلة شركة المسلمين في بيت المال وشركة
 الغائبين في الفينة * فان قيل * فما الحد الفاصل بين القليل والكثير في ذلك * قلنا *
 قد ذكر في ذلك وجوه كلها محتملة ﴿احدها﴾ انهم اذا كانوا اقل من تسعة جاز
 عتقهم وان كانوا تسعة فصاعدا لم يجوز لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث
 تسعة سرية * ولان جمع الجمع في حد الكثرة والثلاثة جمع متفق عليه فالتسعة
 تكون جمع الجمع *

﴿والثاني﴾ انهم اذا كانوا اقل من اربعين جاز عتقهم لان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم اظهر الدعاء الى الدين بمكة حين غزا اربعين باسلام عمر
 رضي الله تعالى عنه فتبين بهذا ان الاربعين اهل عز ومنعة فقد كان دعا رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فقال اللهم اعز الاسلام باحب الرجلين اليك
 والعزة والمنعة انما يحصل بالعدد الكثير من المسلمين ﴿والثالث﴾ انهم ان كانوا
 اقل من مائة جاز عتقهم لان الله تعالى يقول الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم

﴿الشركة الخاصة لا تمنع الملك في المشترك بخلاف الشركة العامة﴾

﴿عز الاسلام باسلام عمر رضي الله عنه﴾

ضعفان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين* فكل هذا محتمل ان قال به قائل
وسمه اجتمعا دارأي فيه واما انا فليست اوقت في ذلك وقناو لكني اقول ان
كانوا قوم لا منعة لهم جاز العتق والافلالان نصب المقادير بالراي لا يكون
وليس في هذا نص والمنعة تختلف باختلاف احوال الناس فالسبيل ان
يفوض الى راي الامام ليحكم برأيه فيهم هذا هو الاقرب الى معاني الفقة
وهذا نظير ما بينا في كتاب الشفعة (١) في الفرق بين الشركة الخاصة في النهر
والشركة العامة في استحقاق الشفعة فكل قول ذكرناه عنه فانه يستقيم القول
به ههنا* ثم في كل فصل ذكرنا انه نفذ العتق فانه لا يحل للامام ان يقتل الرجال
من الاسراء لانهم قدموا فصار ذلك بمنزلة الغنيمة المقتسومة* وكذلك
بعد القسمة بين العرفاء ليس للامام ان يقتل احدا من الرجال وهذا اظهر لان
الملك هاهنا يثبت بالقسمة الاولى وهي قسمة الجمل وان لم يوجد القسمة بين
الافراد بعد (ولو كان العدد القليل بمشهم الامام من دار الاسلام فاصابوا غنائم
ثم اعتق بعضهم الرقيق فمقتة باطل في القياس) لان المصايب ههنا غنيمة
﴿ الا ترى ﴾ انهم لو لحقهم المدد في دار الحرب شاركوهم فلا يثبت الملك لهم
قبل القسمة* ولان ارباب الخمس شركاؤهم والامام راى باعتبار ذلك
فلا يدري اين يقع نصيب من عتق عبدا قبل القسمة فينبغي ان لا ينفذ عتقه (وفي
الاستحسان ينفذ عتقه) لان الشركة بينهم شركة خاصة لقلة عددهم وقد
تأكدتهم بالاحراز حسب ما تأكد حق الطليعة المبعوث في دار الحرب بالاصابة
بعد تفيل الامام فكما ان هناك ينفذ العتق فكذلك هاهنا ينفذ ﴿ الا ترى ﴾ ان
المبعوث لو كان رجلا واحدا فاعتق السبي او كانوا اقرباؤه بعد الاحراز

(١) كلما ذكر كتابا مطلقا فالمراد به المبسوط الذي صنفه ١٢٤م

لم يشك أنه نفذ عتقه *

(وان كان لو اعتقهم في دار الحرب لم ينفذ عتقه لان الحق لم يتأكد فيهم قبل الاحراز ثم بعد نفوذ العتق ان كان المبعوث رجلا واحدا فهو ضامن للخمس لارباب الخمس ان كان موسرا وكذلك ان كانوا نفرا فهو ضامن نصيب اصحابه ممن اعتقه وان كان معسرا سمى الرقيق في حصصة اصحابه كما هو الحكم في عتق العبد المشترك ولو اما في حصصة الخمس فينبغي للامام ان لا يستعصمهم) لان الخمس للمحتاجين فلا حاجة اظهر من حاجة المعتقين فاهم لا يملكون شيئا حتى يلزمهم السماية فلها ان ينفى الامام ان يسلم حصصة الخمس لهم (وعلى هذا لو جاؤا برجال فليس للامام ان يقتلهم بعد الاحراز) لان الشركة في المصايب خاصة بين المدد القليل وقد تأكد حقهم بالاحراز (وله ان يقتلهم قبل الاحراز) لان الحق لم يتأكد بالاصابة قبل الاحراز المصايب غنيمة على الاطلاق * والله الموفق *

﴿ باب النفل الذي يبطل بامر الامير والذي لا يبطل ﴾

(ولو ارسل الامير سرية في دار الحرب من المسكر ونفل لهم الرابغ فلما بعد وامنهم خاف عليهم فارسل سرية اخرى وقال الحقوا باصحابكم فما اصبتم فاتهم شركاؤهم في ذلك كله من النفل وغيره فادركوهم بعد ما اصابوا الغنيمة فرجموا الى المسكر جملة فلا شيء للسرية الثانية من النفل) لان اصحاب السرية الاولى قد تأكد حقهم في النفل بنفس الاصابة على وجه لا يشاركهم في ذلك غيرهم عزلة تأكد حق الفاعلين بالاحراز ولو اراد الامام ان يثبت الشركة بين المدد والجيش بعد ما احرزوا الغنيمة بالدار لم يملك ذلك بقوله فهذا مثله (وان غمروا جميعا بعد ما لحقهم فلهم النفل في الغنيمة الثانية) لان ثبوت الحق للمستفيدين بالاصابة وقد تأكدت كونهما في الاصابة والتنفيل من الامام لهم جميعا في الدفتين

﴿ باب النفل الذي يبطل بامر الامير والذي لا يبطل ﴾

* قال * (فان كانت السرية الاولى مائة فارس والثانية خمسين فارسا وخمسين رجلا فلما اتوهم لم يعلموهم بما جعل لهم الامام من النفل حتى اصابوا غنائم فانها تقسم بين السريتين اولا على سهام الفرسان والراجلة ثم ينظر الى ما اصاب السرية الاولى فيعطون من ذلك نفاهم لا ينقصون منه شيئا والى ما اصاب السرية الثانية فيعطون منه نفاهم ايضا ثم الباقي يخمس ويقسم بين السريتين واهل العسكر على قسمة الغنيمة) لان السرية الاولى استحقوا ربع ما يصيبون بالتنفيل الاول فكما لا يملك الامام ابطال حقهم بالرجوع عن ذلك التنفيل بغير علمهم فكذلك لا يملك ادخال ضرر النقصان عليهم باشتراك الغير معهم بدون علمهم لان الاشراك والابطال كل واحد منهما بخطاب من الامام اياهم فلا يثبت حكمه في حقهم ما لم يعلموا به بمنزلة خطاب الشرع في حق المخاطبين *

* قال * (ولو اخبرت السرية الثانية السرية الاولى بما جعل لهم الامير من الشركة معهم في التنفيل قبل ان يصيبوا الغنيمة والمسئلة محالها فالنفل هاهنا بينهم بالسوية لانهم علموا الخطاب فيثبت حكمه في حقهم) وهذا لان التنفيل الاول من الامام لم يكن لازما قبل الاصابة ﴿ الا ترى ﴾ انه لو رجع عنه لعلمهم كان صحيحا فكذلك اذا نقص حقهم بالاشتراك بعلمهم (وكذلك اذا علموا بذلك امير السرية الاولى) فان اعلام اميرهم كاعلام جماعتهم اذا لمير نائب عنهم (وكذلك ان اظاروا ذلك حتى علم بهم عامتهم) لانه يتمنر عليهم اعلام كل واحد من احادهم واعايمكنهم اظها ذلك الخبر في عامتهم فاذا فعلوا ذلك فهو بمنزلة الواصل الى كل واحد منهم كالخطاب الشائع في دار الاسلام يشترك في حكمه من علم به ومن لم يعلم ممن اسلم من اهل الذمة حتى يلزمه قضاء

ولا يثبت خطاب الشرع في حق المخاطبين ما لم يعلموا به

الصلوات المتروكة بعد الاسلام بخلاف من اسلم في دار الحرب والفرق باعتبار شيوع الخطاب *

(ولو كان الامير قال للسرية الثانية انتم شر كأوهم في النفل لكم ثناء ولهم ثناء والمسئلة محالها فان كانوا لم يعلموهم حين ادركوا حتى اصابوا غنائم فللسرية الاولى نفهم ثم اصابوا كاملا) لان حكم الخطاب بالفضل لا يثبت في حقهم ما لم يعلموا ما فيه من الاضرار بهم فانه يتقص حقهم بذلك *

(وان كانوا علموا ذلك يثبت حكم الخطاب في حقهم فيكون النفل بينهم على الثالث والثلاثين كما بين الامام * قال * ولو جاز للامام تنقيص حق السرية الاولى بغير علمهم لجاز ان يقول للسرية الثانية النفل كله لكم دون الاول فلا ينبغي لاحد ان يحجز هذا) لان ما هو المقصود بالتنفيل وهو التحريض على القتال يفوت بتجوز هذا فان السرية لا يعتمدون ذلك التنفيل بما بعد ما امن الامام اذا كان هو متمكنا من ابطاله بغير علمهم (ارأيت) لو قال لاهل العسكر بما مضت السرية الاولى قد ابطلت نفله اكان يصح ذلك في حقهم قبل ان يعلموا به فكما لا يصح منه الابطال فكذلك لا يصح منه تحويله الى السرية الثانية قبل علم السرية الاولى به ولو علموا به صح ذلك كله ابطالا كان او نقلا الى الغير (الأتري) انه لو قال لرجل ان قتلت هذا القليل فلك سلبه فلما خرج للمبارزة قال قد ابطلت نفله لم يبطل ذلك ما لم يعلم به المبارز فكذلك ما سبق (ولو بعث امير المصيبة سرية منها) وهي اسم بلدة من دار الاسلام في وسط الروم (فنفل اصحاب الخيل دون الرجالة لم يحجز) لان هذه السرية مبعوثة من دار الاسلام وهذا تنفيل عام وان كان اهل السرية اصحاب الخيل كلهم (وقد بينا ان التنفيل العام في مثل هذه السرية لا يجوز) لانه ليس فيه الا ابطال الجنس وتفضيل

الفارس على الراجل (ولكن لو ارسل معهم قوما من اصحاب المجانيق وقوما
يحفرون الحفر فنقلهم شيئا لجزائهم وعنائهم فهذا جائز) لانه تنفيل خاص لبعض
اهل العربية منزلة قوله من قتل قتيلا فله سلبه وهذا بخلاف السرية المبعوثه في
دار الحرب لو نقل اصحاب الخيل جاز) لان التعميم في حقهم لا يمنع صحة
التنفيذ اذا المقصود به قطع شركة الجيش معهم *
(وكذلك ان نقل اصحاب الخيل العراب على البراذن جاز) والعراب افراس
العرب والبراذن افراس المعجم وافراس العرب اقوى في الطالب والهرب
والبراذن اصبر على القتال والين عند المطف والتنفيل بحسب العناء والجزاء
فلا باس للامام ان يخص احد الفريقين بالنقل على حسب ما يرى فيه من النظر
والله تعالى الموفق *

باب نقل الامير

(واذا قال الامير من قتل قتيلا فله سلبه ثم لقي الامير رجلا فقتله فله سلبه
استحسانا وفي القياس لا يستحق) لان الغير اما يستحق باجابه وهو لا يملك
الايجاب لنفسه ولا لاية الامارة بمنزله القاضي لا يملك ان يقضى لنفسه *
(الآرى) انه لو خص نفسه فقال ان قتلت قتيلا فلي سلبه لم يصح ذلك ولو
كان هو كغيره في هذا الحكم يصح ايجابه خاصا كان او عاما كما في حق غيره ولان
التنفيذ للتعريض وانما يجرى غيره على القتال لا نفسه فلا مارة تكفيه
لذلك * ووجه الاستحسان انه وجب النقل للجيش بهذا اللفظ وهو رجل
منهم فيستحق كما يستحق غيره *

(الآرى) ان فيما يجب شرها وهو المذهب هو كواحد من الجيش فارسا كان
او راجلا فكذلك فيما يستحق بالايجاب (ارأيت) لو برز عاج ودعا الى البراز

باب نقل الامير
القاضي لا يملك ان يقضى لنفسه

فقال الامير من قتله فله سلبه فام تجاسر احد على الخروج حتى خرج هو بنفسه
فقتله اكان لا يستحق سلبه وهذا بخلاف ما اذا خص نفسه لانه منهم فيما يخص به
نفسه من التنفيل بمنزلة القاضي يكون منهم فيما يقضي به لنفسه فاما عند التميم
يتقى النهمة فيثبت الحكم في حقه كما ثبت في حق غيره (الارى) ان اباحة
التناول من الطعام والنفاء ثبت في حق الامام كما ثبت في حق العسكر باعتبار
انه لا يتمكن نهمة فيما لا يخص الامير به واذا خص غيره بالتنفيل لا يتمكن النهمة
في ذلك ولا يخرج فله من ان يكون واقعا بصفة النظر *

(ولو كان قال من قتل منكم قتيلا فله سلبه ثم قتل الامير قتيلا لم يكن له سلبه) لانه
خصهم بقوله منكم فلا يتناول حكم الكلام بخلاف الاول (الارى) ان من قال
لبيده اعتق مما ليكني فقال له بدلساثر الممالك اتم احرار لم يدخل هو في
هذا الكلام *

(ولو قال مما ليكنك احرار دخل هو في جملتهم لهذا المعنى ولو قال ان قتلت قتيلا
فلي سلبه ثم لم يقتل احدا حتى قال ومن قتل منكم قتيلا فله سلبه ثم قتل الامير بعد
ذلك قتيلا استحق سلبه) لان التنفيل صار عاما باعتبار كلامه ولا فرق بين
التنفيل العام بكلامين وكلام واحد وهذا لان كلامه الاول لم يكن صحيحا
لانهمة المتكئة بسبب التخصيص وقد زال ذلك بالكلام الثاني وبعدم تقدم
المانع من صحة الايجاب يكون الايجاب صحيحا عاما في حقه *

(ولو كان قتل قتيلين احدهما قبل الكلام الثاني والاخر بعده فله سلب القليل
الثاني دون الاول) لان القتل الذي جملة سببها منه في الاول قبل صحة الايجاب
فصار ذلك السبب غنيمته ثم صح الايجاب بالكلام الثاني فيجعل عند الكلام
الثاني كانه انشا تنفيل عاما لان فاما يستحق به سلب ما يقتل بعد ذلك لان

التفيل لا يعمل فيما صار غنيمة قبله باعتبار ان الكلام غير متناول له ولو كان متناولاً له لم يصح ايضاً لانه تفيل بمد الاصابة *

(ولو قال ان قتل قتيلاً في سلبه ومن قتل منكم قتيلاً فله سلبه ثم قتل الامير قتيلاًين ورجل من القوم قتيلاًين فلا مير سلب الاول دون الثاني) لانه اوجب لنفسه محرف لا يقتضي التكرار وهو حرف الشرط (الآرى) ان من قال ان زوجته ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت دخلتني لم يطلق الا واحدة واوجب للقوم بكلمة من وهي عامة كما يتناول كل قتيلاً قتل كل واحد منهم حتى لو قتل رجل عشرين قتيلاً كان له اسلابهم جميعاً *

(ولو قال لرجل منهم ان قتل قتيلاً فلك سلبه فقتل رجلين كان له سلب الاول خاصة) لما بينا انه عاق استحقاقه بالشرط وذلك ينتهي بقتل القتيلاً الاول وليس في لفظه ما يدل على التكرار والمعموم *

(ولو قال لجميع اهل المسكر ان قتل رجل منكم قتيلاً فله سلبه فقتل رجل عشرة منهم استحق اسلابهم جميعاً وهذا استحصان وفي القياس لا يستحق الاسلب القتيلاً الاول كما لو خصه بالايجاب بهذا اللفظ * وجه الاستحصان انه لما لم يعتمد الانسان بعينه فقد خرج الكلام منه عاماً) (الآرى) انه يتناول جميع المخاطبين فكما هم جماعة المقتولين بخلاف الاول (الآرى) ان في هذا الفصل لو قتل عشرة من المسلمين عشرة منهم استحق كل واحد منهم سلب قتيله *

(فكذلك) اذا كان الواحد هو القاتل للعشرة وحقيقة معنى الفرق ان مقصود الامام هنا محرم يضمنهم على المسايسة في النكابة فيهم وفي معنى النكابة لا فرق بين ان يكون القاتل للعشرة عشرة من المسلمين او واحد منهم وفي الاول مقصوده معرفة قوة ذلك الرجل وجلادته وذلك يتم بدون اثبات معنى

مسئلة تطبيق الطلاق بدخول الدار

المعوم في المقتولين (ولو قال لمشرة هو احدثهم من قتل مناقيتلافه سلبه او ان قتل رجل مناقيتلافه سلبه ثم قتل بنفسه قتيلين او ثلاثة استحق اسلافهم) لان معنى التهمة قد انتهى باشرائه التهمة مع نفسه في الايجاب وصار كلامه عام باعتبار المعنى الذي قلنا في استحقاق هو من سلب المقتولين ما يستحقه التهمة معه اذا قتلوا * (ولو قال لرجل بعينه ان قتلت قتيلاً فلك سلبه فقتل قتيلين معافله سلب احدهما) لان هذا الايجاب لا يتناول الا الواحد ثم يخار اي السلبين شاء لان الحق ثابت له فالخيار في البيان اليه ولا يقال * كان ينبغي ان يكون الخيار الى الامام لانه هو الموجب له وهذا لان مثل هذا الكلام من الامام على وجه بيان السبب وانما يكون الخيار لمن باشر السبب واكثر ما فيه ان يختار افضاهما سلباً ولو لم يقتل الا ذلك الرجل بضربته كان مستحقاً السلبه فان قتل معه غيره لا يجوز ان يصير محرراً ولا لانه اظهر زيادة القوة بما صنع *

(وكذلك لو قال ان اصبحت اسير افهوك فاخذ اسيرين معافله ان يختار ارضها لهذا المعنى ولو خرج امير المعسكر في السرية ونفل لهم الربع فاصابوا غنائم كان للامير النفل مع السرية) لانه واجب النفل لاصحاب السرية وهو واحد منهم وبهذا الفصل تبين ما سبق ان عند التعميم الامام في استحقاق النفل كثير والكلام في فصل السرية اظهر فان استحقاقهم للنفل على هيئة استحقاق الغنيمة (الآثرى) ان المباشر منهم والردافي ذلك سواء ثم استحقاق الغنيمة الامام بمنزلة الجيش فكذلك في استحقاق نفل السرية اذا خرج هو معهم والله تعالى الموفق *

﴿باب من النفل الذي يصير لهم ولا يبطل اذا قتل بعضهم دون بعض﴾
(ولو قال الامير ان قتل رجل منكم قتيلاً فله سلبه فقتل رجلان قتيلاً واحداً

﴿باب من النفل الذي يصير لهم ولا يبطل اذا قتل بعضهم دون بعض﴾

فأهمل سلبه) لأنه حين أخرج الكلام مخرج الموم فقد قصد به التحريض على
النكابة فيهم *

(وفي هذا لافرق بين أن يكون القتالين واحدا أو جماعة إلا أن بين فيقول
أن قتل رجل منكم وحده قتيلا خفيئا لا شيء للقاتلين من السلب) لأنه بين
بهذه الزيادة أن مقصوده التحريض على إظهار الجلالة بالاستبداد (١) بالقتل
وبالاشتراك لا يحصل ذلك *

(ولو برز عشرة للقتال فقال الأمير لعشرة من المسلمين أن قتلتموهم فلم يحكم
إسلامهم فقتل كل رجل رجل منهم استحق كل قاتل سلب قتيله خاصة) لأن
تعميم العشرة بالخطاب بمنزلة تعميم الكل بقوله من قتل قتيلا فلا سلبه * وهذا
لأن إذا المدد إذا قوبل بذى عدد ينقسم الأحاد على الأحاد كقول الرجل
أعط هؤلاء العشرة هذه العشرة الدرهم * والفعل المضاف إلى جماعة بعبارة
الجمع يقتضى الانقسام على الأفراد كما يقال ركب القوم دوابهم فإنه يفهم منه
ركوب كل واحد منهم دابته *

(ولو قتل تسعة من المسلمين تسعة منهم وقتل المشرط المسلم الماشر أو هرب فلم
يقدر عليه فلكل واحد من القاتلين سلب قتيله) لأن المقصود من هذا الكلام
جعل القتل سببا لاستحقاق السلب لا اشتراط قتلهم حتى لا يبقى أحد منهم
(إلا أن تبين ذلك فيقول لكم إسلامهم أن قتلتموهم كلهم فلم تغادروا منهم أحدا
فحينئذ تبين تنصيبه أنه علق الاستحقاق بشرط قتل الكل) فالشرط يقابل
المشروط جملة ولا يقابله جزأ جزأ وما لم يتم الشرط لا يثبت شيء من الجزاء
فأما إذا لم يبين فأنما يحمل مطلق كلامه على ما هو المفهوم عادة وهو التحريض
على دفع شرهم عن المسلمين بقتلهم فيقدر ما حصل من المقصود يستحق السلب *

والفعل المضاف إلى جماعة بعبارة الجمع يقتضى الانقسام على الأفراد

(وكذلك لو قال لسرية ايتوا حصن كذا فان قتلتم مقاتلته وفنحتوه فافكم
الربع فقتلوا بعضهم او قتلوا رأسهم وتفرق جهنم وفتحوا الحصن فافهم النفل)
لان ما هو المفهوم من كلامه قد حصل وهو تفرق الجمع وفتح الحصن بالقتال
(وان فتحوا الحصن بغير قتال لم يكن لهم نفل) لان ما جملة سبب لاستحقاق
لهم وهو القتال لم يوجد

(الآثرى) انه لو قال ان قتلتم مقاتلتهم وسببتم ذريتهم فافكم كذا فقتلوا البعض
وسبوا من بقي منهم كان لهم النفل ولو اخذوهم بغير قتال لم يكن لهم نفل لما
قاسا (ولو قال ان قتل انسان منكم قتيلا فقتل رجلان من المسلمين قتيلا كان سلبه
بينها نصفين ولو قتل مسلم ومشر ك مشر كا خطابه فقتله مع المسلم كان نصف
السلب للمسلم ونصفه في الغنيمة) لان في حق المسلم يحمل كان القاتل معه مسلم
وفي حصة المشرك يحمل كان القاتل معه مشرك وهذا لان الايجاب بالنفل
من الامام كان للمسلمين فانه يستحق المسلم بقدر ما يشر من السبب وانما يشر
هو قتل نصف النفس حين شارك غيره فيه (الآثرى) انه لو قتل مسلما خطأ مع
غيره كان عليه نصف الدية فاذا كان فيما يجب من الحرم بالقتل يحمل هو
قاتلا ونصف النفس فكذلك فيما يستحق من الغنم به

(ولو قال من قتل بطريقا فله سلبه فقتل مشر كاليسي بطريق لم يستحق السلب)
لان المقصود التحريض على قتل من يتكبر شوكتهم بقتله ولم يحصل هذا
المقصود (الآثرى) انه لو قال من قتل المالك فله سلبه فقتل رجلا غير المالك
لم يستحق شيئا ولو قال من قتل بطريقا فله من الغنيمة الف درهم فقتل رجل
بطريقا استحق ما وجب له الامام لمباشرة سببه ولكن ما يفتونه به بعد هذا
حتى لو لم يفتنوا بعد هذا شيئا لم يبطه مما كانوا اغنموا قبل هذا (الآثرى) لان سهام

ولو قتل مسلما خطأ مع غيره كان عليه نصف الدية

المسلمين قد وجبت فيه وهذا التنفيل مما كانوا اغتموا يكون تنفيله بعد الاصابة وذلك لا يجوز •

(ولو قال من قتل منكم صملوكا قله سابه فقتل رجل بطريقا او قتل المالك لم يستحق شيئا) لانه اوجب له سلب الصملوك وسلب المالك والبطريق افضل من سلب الصملوك لا محالة فبالجواب الاذني له لا يستحق الا على (بخلاف ما لو قال من قتل صملوكا قله مائة درهم فقتل رجل بطريقا فانه يستحق المائة) لانه انما يماشرط عليه وزيادة فانكسار شوكتهم بقتل البطريق اظهر منه بقتل الصملوك والمسمى بمقابلته وهو المائة معلوم (والمسائل) بمدهذالى آخر الباب مبنية على اصل وهو (انه ان اوجب له بالتنفيل شيئا بعينه لم يستحق شيئا آخر سواه انى بادون مما شرط عليه او باعلى) لان محل الاستحقاق لم يوجد والاجاب لا يعمل بدون المحل (وان كان اوجب له مالا مسمى فان اتى بخلاف جنس ما شرط عليه لم يستحق شيئا من المسمى) لان مع غلبة الفة الجنس لا يحصل الامتثال (وان كان مائتي به من جنس ما شرط عليه فان كان ادون مما شرط عليه في المنفعة لم يستحق شيئا) لانه لم يمثل الامر ولم يحصل المقصود بكماله (فان كان اعلى مما شرط عليه استحق المسمى) لانه امتثل الامر وزاد عليه (فاذا قال من قتل شيئا قله سابه فقتل شابا استحقه) لانه اتى بالشرط وزيادة فان النكابة واظهار الجلادة في قتل الشباب اكثر والسلب لا يتفاوت بالشباب والشيخوخة (واذا قال من قتل شابا فقتل شيخا لم يستحق) لانه مائتي به دون ما شرط عليه في معنى النكابة والجلادة •

(ولو قال من جاءه باسيرة وله جاهدو صيف او على عكس هذا لم يستحق شيئا) لان المحل الذي اوجب له صفة النفل فيه لم يوجد فان الاسير غير الرصيف •

(وكذلك)

ان اوجب بالتنفيل شيئا بعينه لم يستحق شيئا آخر

(و كذلك لو قال من جاء بوصيف فهو له فجاء برضيع او على عكس هذا لم يكن له) لان الوصيف غير الرضيع فالمحل الذي اوجب فيه حقه لم يوجد (ولو قال من جاء بالف درهم فله منها مائة درهم فجاء بالف دينار لم يكن له منها شيء) لانه اوجب له بعض ما ياتي به من الدراهم وبين الدراهم والدنانير مخالفة في الجنس *

(ولو قال من جاء بوصيف فله مائة درهم فجاء بوصيفة لم يستحق شيئا) لان الذكور والاناث من بني آدم جنسان مختلفان لتباين المقصود ولهذا واشترى شخصا على انه عبد فاذا هي امه لم ينهقه البيع ومع اختلاف الجنس لا يتحقق الامتثال (ولو قال من جاء بشاب فله مائة درهم فجاء بشيخ لم يستحق شيئا ولو كان على عكس هذا استحق لان الجنس واحد والشاب فيما هو المقصود هاهنا خير من الشيخ فاذا جاء بما هو ازيد من المشر وط عليه استحق النفل * وان جاء بقاتل منته لم يستحق بمنزلة ما لو قال من جاء بالف درهم غلة فله مائة درهم فجاء بالف درهم جيادا خم مائة درهم غلة) لان الجنس واحد وما جاء به افضل ولكن لا يستحق الا قدر ما سحي له وذلك مائة درهم غلة (و كذلك لو قال من جاء بالف درهم غلة فله عشرها فجاء بالف تقديت المال استحق عشرها من دراهم غلة) لانه ما اوجب له الفضل والاستحقاق بالتسمية فلا يثبت الا بقدر المسمى *

(ولو قال من جاء بالف درهم جياد فله مائة فجاء بالف غلة لم يكن له شيء) لان ما جاء به دون ما شرط عليه (ولو قال من جاء بعشر شياء فله شاة فجاء بعشر بقرات لم يستحق شيئا لاختلاف الجنس * وكذلك لو قال من جاء بعشرة اواب ديباج فله كذلك فجاء بعشرة اواب بزبون لم يكن له شيء * وكذلك ان كان على عكس هذا) لان الجنس مختلف (ولو قال من جاء بعشرة اواب بزبون احمر فجاء بالاخضر او الاصفر فان كان الاحمر افضل مما جاء به لم يستحق شيئا وان كان

ولو اشترى شخصا على انه عبد فاذا هي امه لم ينهقه البيع

مثل ما جاء به اودونه استحق ماسمي له لان الجنس واحد وانما الاختلاف في الصفة هاهنا لا ترى ان من اشترى ثوب بزوز (١) على انه اهر فاذا هو اخضر فان البيع يكون صحيحاً *

(و كذا لك على هذا الاصل البغل والفرس والحمار ولو قال من جاء بفرس فله مائة فجاء ببرزون لم يستحق شيئاً وان كان على عكس هذا استحق) لان الجنس واحد والفرس افضل من البرزون (بخلاف ما اذا جاء بحمار او بغل فانه لا يستحق شيئاً) لان الجنس مختلف (ولو قال من جاء بفرس فله مائة فجاء رجل بفرس فانه يعطى ثقله مما يضمنون بعد هذا حتى اذا لم يضمنوا شيئاً آخر فان ثقله يكون من الفرس خاصة دون ما غنمو قبل هذا فان كان الفرس لا يساوي مائة لم يزد له على مقدار غنمه شيئاً وان كان يساوي مائة او اكثر فرأى الامير ان يحمل الفرس فيما غنمو وقبل هذا يعطيه المائة من هذا فذلك مستقيم) لان له ولا يبيع الفائض هذا التصرف منه بمنزلة بيع شيء من الفائض مثل قيمته فيجوز (وان كانت المائة اكثر من قيمة الفرس لم يعطه من القيمة الا مقدار قيمة الفرس) لانه له ولا لانه المبادلة بشرط النظر لا بالحجاة الفاحشة والله اعلم *

باب ما يجب من السلب بالقتل وما لا يجب

(ولو قال الامير من قتل قتيلاً فله سلبه فسر ز عليج للقتال وخرج اليه مسلم فضربه ضربة رماه بها عن فرسه وجره الى المسلمين حيوات بعد ايام وقد كان صاحب فراش او لم يكن الا انه علم انه مات من ضربته فله السلب والفرس والسلاح من جملة السلب) لانه صار قاتلاً له حين مات من ضربته وفيما يجب (١) البرزون بالكسر وبوزن العرجون وهن الجو هري بالضم من ثياب الروم وقيل هو السندس ١٢ المغرب *

من اشترى ثوب بزوز على انه اهر فاذا هو اخضر فان البيع يكون صحيحاً

باب ما يجب من السلب بالقتل وما لا يجب

على القاتل بالقتل لا فرق بين ان يموت المقتول بضربته في الحال وبين ان يموت
منها بعد مدة فكذلك فيما يجب له بالقتل ويستوي ان كان مات قبل احرار الغنائم
بدار الاسلام او بعدها لم يقسم فاما اذا قسمت الغنائم او بيعت والرجل حي بعد
فان سابه يقسم في الغنيمة بين الفاعلين لان سبب الاستحقاق فيه للقاتل لم يتم
بعد وهو القاتل فان غام القتل لا يكون بدون الموت والرجل حي بعد وسبب
ثبوت حق الفاعلين فيه قد تم وهو الاغتنام فيقسم بينهم وبالقسمة يضمن الملك
فن ضرورته ابطال حكم التنفيل فيه وبعد ما نفذ الحكم من الامام بابطال
التنفيل فيه لا يستحقه بالتنفيل وان تم السبب * فان قيل * لما ذا لا يؤخر القسمة
والبيع في السلب حتى ينظر الى ما ذا يؤل حال الرجل * قلنا * لان السبب
الموجب للقسمة وهو الاغتنام قد تم فيه فلا يؤخر الحكم الذي ثبت بتقرير سببه
لاجل سبب موهوم *

(الآثر) ان المضروب نفسه يقسم في الغنيمة فكيف لا يقسم سلبه * فان قيل *
لانه ليس في نفسه حق منتظر لاحد فاما في السلب حق منتظر للقاتل وقد
وجد سببه منه * قلنا * قد بينا ان السبب لا يتم الا بموت المضروب * ثم لا يتأخر
قسمة الغنيمة لحق هو اقوى من هذا وهو حق الملك القديم في الماسور فانه
حق ثابت لوجاء قبل القسمة اخذه بغير شيء * ثم لا يؤخر القسمة والبيع لحقه
فلان لا يؤخرها هنا لحق الضارب وهو غير ثابت في الحال كان اولى (فان قيل)
فملي هذا ينبغي اذ مات المضروب بعد القسمة ان يكون للقاتل حق اخذ السلب
بالقيمة كما في الماسور اذا جاء المولى بعد القسمة * قلنا * هناك الملك كان ثابتا
للمولى في الاصل فيتمكن من اخذه بالقيمة على وجه الفداء لذلك الملك وها هنا
الملك للضارب في السلب لم يكن ثابتا قط ليفديه بالقيمة وانما كان ثبت له الحق

مسئلة اخذ المولى العبد الماسور بالقيمة اذا جاء بهما قسمة الغنيمة

ابتداء بسبب التنفيل ان لومات المضروب قبل القسمة فاما بعد القسمة لا يمكن اثبات حقه لانعدام محله فانما وزان هذا من الماسوران لو خرج الحربى بالبدينا بامان ثم اسلم او باعه من مسلم * وهناك لا يثبت للمولى حق الا خدمته لانعدام محله فكذلك حكم السلب *

(وعلى هذا لو ان المسلم حين رمى به عن فرسه اجتزه المشركون فذهبوا به حيا فلا شئ للضارب من فرسه وسلبه ما لم يعلم موته من ضربته) لان عام السبب به يكون فلا مستحقاق ثبت له ابتداء فلا بد فيه من التيقن بالسبب ولا يكفي وجوده ظاهرا بمنزلة الشرط الذى تعلق به عتق او طلاق فانه ما لم يتيقن به لا يزل الجزاء *

(واما طريق معرفة ذلك ان يشهده عدلان من المسلمين) لان السلب باعتبار الظاهر غنيمة للمسلمين واما الحاجة الى الاستحقاق عليهم فلا يكون ذلك الابينة تقوم من المسلمين على موته قبل القسمة *

(واما اذا مات المضروب بعد القسمة والبيع لم يكن للقاتل من السلب شئ ولو قامت البينة به لفوات المحل بنقض القسمة والبيع من الامام فيه * ولو كان قال من قتل قتيلا فله مائة درهم فهذا الاول سواء الا فى خصلة واحدة وهو انه اذا بيع الغنائم ثم مات المضروب استحق المائة ها هنا ما لم يقسم الثمن واما اذا قسم الثمن او قسمت الغنيمة ثم مات المضروب فلا نفيل له) لان محل حقه الغنيمة ها هنا او بالبيع لا يفوت هذا المحل فان الثمن غنيمة باعتبار انه قائم مقام البيع يقسم بين الغامين فاما بالقسمة يفوت محل حقه فيبطل نقله وفي الاول محل حقه السلب وهو يفوت بالبيع فان الثمن ليس من السلب فى شئ ففى هذا يقع الفرق بينهما والله الموفق *

باب من النفل لاهل الذمة والعبيد والنساء وغيرهم

العالم كالنصف في اثبات الحكم في كل ما تناوله

استحقاق المرأة الذمة والعبيد والنساء

باب من النفل لاهل الذمة والعبيد والنساء وغيرهم

(واذا قاتل الامير من قتل قتيلا فله سلبه فقتل ذمي عن كان يقاتل مع المسلمين قتيلا استحق سلبه) لان الامام اوجب السلب للقاتل بلفظ عام يتناول المسلم والذمي * والامام كالنصف في اثبات الحكم في كل ما تناوله (ولو خص الذمي بهذا استحق السلب بالقتل فكذلك اذا تناوله اللفظ العام) *

وهذا لان الذي اذا قاتل من استحق الرضخ من الغنيمة كما يستحق المسلم السهم ومن استحق الرضخ فهو شريك في الغنيمة بمنزلة من يستحق السهم ولهذا كان له ان تناول من الطعام والعلف مقدار حاجته * وكذلك لو قتل رجل من التجار قتيلا سواء كان يقاتل قبل هذا او كان لا يقاتل (لانه قاتل الآن وبه يصير شريكا في الغنيمة فيتناوله حكم التنفيل) *

(وكذلك لو قاتل امرأة مسلمة او ذمية قتيلا) لانها شريكة ما يستحق من الرضخ (وكذلك لو قتل عبد كان يقاتل مع مولاه قبل هذا او كان لا يقاتل حتى الآن لانه شريك ما يستحق من الرضخ فيستحق السلب بالتنفيل ويكون ذلك لمولاه لانه كسب عبده الا ان يكون الامير خص قتال من قتل من الاحرار قتيلا او قال من قتل من المسلمين قتيلا فيشدينني الامر على تخصيصه) لان الاستحقاق بايجابه فكما يعتبر عموم كراهه يعتبر خصوصه (واذا لم يستحق الذمي السلب عند التخصيص يرضخ له من الغنيمة على قدر ما يرى الامام) لانه تبع للمسلمين ومن يكون بما في القتال يستحق الرضخ دون السهم كالعبيد والنساء وهذا لانه لا بد من ان يمطي شيئا ليكون ذلك تحريضا له على الخروج ولا وجه للتسوية بين التبع والمتبوع فلهذا اعطيناه الرضخ ولا يزداد ضجه ان كان فارسا على سهم فارس من المسلمين وان كان راجلا على سهم راجل

منهم لانه لا يكون ذمي ابدا الا وفي المسلمين من هو اعظم غناء منه فاذا كان لا يزداد للمسلم العظيم الغناء على السهم فكيف يزداد للذمي فظاهرا ما يقول في الكتاب يدل على انه يجوز ان يبلغ برضخه سهم المسلم اذا كان عظيم الغناء والصحيح انه لا يبلغ به ايضا ولكن ينقص بقدر ما يراه الامام كالا يبلغ قيمة العبدية الحر فان قيل * اليس ان في التنفيل العام يسوى بينهما في استحقاق السلب وربا يكون سلب قتيل الذمي اكثر قيمة من سهم المسلم فلماذا لا يجوز ان يسوى بينهما او يفضل الذمي فيما يرضخ له * قلنا * لان استحقاق السلب بعد التنفيل اما ان يكون بالقتل او بالايجاب من الامام ولا تفاوت بينهما في ذلك بخلاف استحقاق الغنيمة فانه باعتبار معنى الكرامة (الا ترى) ان في الاستحقاق بالتنفيل يسوى بين الفارس والراجل وذلك لا يدل على انه يجوز التسوية بينهما في استحقاق الغنيمة *

(ولو كان الامير قال من قتل قتيلا فله سلبه فسمع ذلك بعض الناس دون بعض ثم قتل رجل قتيلا فله سلبه وان لم يسمع مقالة الامام) لانه ليس في وسع الامام اسماع كل واحد منهم وانما في وسعه ان يجعل الخطاب شيئا قد فعل فيكون هذا كالواصل الى كل من تناوله الخطاب احكاما *

(الا ترى) ان باقتادة رضي الله تعالى عنه كان قتل قتيلا يوم حنين قبل ان يسمع التنفيل ثم اعطا هر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سلبه على ما روينا (ولان) سماع الخطاب انما يشترط لدفع الضرر عن المخاطب وفي هذا محض منفعة له (وعلى هذا الوجه سرية وقال لا ميرهم لكم نفل الربيع فانه اعلام جماعتهم) * (وكذلك لو سمع بعضهم دون بعض فان لم يسمعه احد منهم ولا من غيرهم لم يكن لهم نفل) لان المقصود بالتنفيل التحريض على القتال ولا يحصل هذا اذا

لا يبلغ قيمة العبدية الحر

لم يسمع كلامه احد فهو نظير ما لو تفكر هذا في نفسه ولم يتكلم به فاما اذا سمع اميرهم او بعضهم فقد حصل المقصود وهو التحريض (يوضحه) ان كلام الامير يفشو اذا سمعه بعض الناس عادة لان السامع يبلغ من لم يسمع كما قال صلى الله عليه وآله وسلم الا فليبلغ الشاهد الغائب* واما ما لم يسمع منه احد لا يتصور ان يفشو فلا يكون ذلك منه اشاعة الخطاب*

(ولو قال في اهل المسكر قد جعلت لهذه السرية نفل الربع ولم يسمع ذلك احد من السرية ففي القياس لا نفل لهم) لان المقصود وهو التحريض لا يحصل اذا لم يسمع احد منهم فتكلمه بذلك مع اهل المسكر او تكلمه به مع عياله ليلا او في نفسه وحده سواء فيما هو المقصود بالتفيل*

(وفي الاستحسان لهم النفل) لما بينا ان ما يتكلم به الامام في اهل عسكره فانه يفشو فكانه اضرم تبليغ اهل السرية دلالته وليس في اتيات هذا الحكم في حقهم قبل التبليغ اضرارهم وان كان الاولي التبليغ لهم لئتم به معنى التحريض (يوضحه) ان اصحاب السرية قد يكونون قوم لا يخاطبهم الامام بنفسه عادة ومن عادة الملوك انهم يتكلمون بين يدي خواصهم بما يريدون ان يظهر للعامة فهذا الطريق نظير هذا منه بمنزلة اشاعة الخطاب والامراهم بالتبليغ*

(ولو قال الامير من قتل قتيلا له سلبه ثم لحقه مدد من المسلمين فقتل رجلا منهم قتيلا كان له سلبه) لان المدد في استحقاق الشركة في الغنيمة بمنزلة الحاضر وقت القتال فكذلك في استحقاق النفل يكون كالحاضر وقت التفيل فله سلب قتيله علم بمقالة الامير او لم يعلم (ولو كان جاء مع المدد امير آخر وعزل الامير الاول بطل نفل الاول فيما يستقبلون) لان صحته بتفيله باعتبار ولايته وقد زالت ولايته بالزل والعارض قبل حصول المقصود بالشيء كالمقترن باصل

من المسلمين (١) وكانوا اهل منعة فاصابوا غنائم واصاب المسلمون ايضا غنائم
ثم خرجوا فما اصاب المسلمون بخمس والباقى بينهم على سهام الغنيمة وما
اصاب المستامنون فهو لهم لا خمس فيه (٢) لان اصابتهم لذلك لم يكن على وجه
اعزاز الدين وانما يخمس المصايب اذا اصيب باشراف الجهات وهذا انما
يتحقق في مصايب المسلمين دون مصايب المستامين وانما كان ذلك منهم
اكتسابا محضا فيسلم لهم كسبهم بخلاف ما سبق فلا صابة هنالك كانت غنيمة
المسلمين لان المستامين انما قاتلوا تحت رايتهم والاستعانة بهم بنزلة
الاستعانة بالكلاب فلهذا اخمس جميع المصايب *

(ولو كان الذين فعلوا ذلك قوم من اهل لدمه لهم منعة جمع ما اصاب الفريقان
واخرج خمسة والباقى غنيمة بينهم جميعا) لان اهل لدمه من اهل دارنا فاعسا
يقاتلون للذب عن دار الاسلام (الآثرى) انه يجب علينا نصره اهل لدمه
ان قهروا وقوبنا على هزرتهم * وليس علينا ذلك في حق المستامين بعد ما دخلوا
دار الحرب (بوضحة) ان اهل لدمه تبع للمسلمين في السكنى حين صاروا من
اهل دارنا فيكونون تبعاً للمسلمين فيما يصيبون في دار الحرب ايضا وقد تم
الا حراز بالكل فلهذا اخمس جميع المصايب فاما المستامنون لا يكونون تبعاً
للمسلمين في السكنى حتى يتمكنوا من الرجوع الى دار الحرب فكذلك
في الاصابة *

(ولو ان حربا في دار الحرب اخذ مالا من مالهم ثم استامن الى اهل المسكر فله

(١) لاله ترك) ولم يكن لهم منعة فاصابوا غنائم واصاب المسلمون غنائم فيخمس
جميع ما صابوا وان كانوا اهل منعة الخ يدل على هذا ما في الشرح اعني قوله
بخلاف ما سبق فلا صابة الخ والله اعلم ١٢ م

يجب علينا نصره اهل لدمه ان قهروا وقوبنا على هزرتهم

ما جاء به لانه بنفس الاخذملك الماخوذ لا بقوة المسلمين فالتحق بسائر
امواله وكذلك لو اسلم بعد الاخذ او صار ذميا وخرج الى دارنا مع اهل المسكر
فذلك المال له لانه ما اصاب بقوة المسلمين فلا يثبت حقهم فيه * وروى ان
المغيرة بن شعبه رضى الله عنه كان فاسل ذلك فانه قتل الذين صحبوه في السفر
واخذ اموالهم وجاء الى المدينة واسلم فلم يخمس رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ذلك المال ولم ياخذ منه شيئا * وروى عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال له
اما اسلامك فمقبول واما مالك فمال عدو لا حاجة لنا فيه * وانما قال ذلك لانه
كان عدوهم * ولذلك قصة معروفة (ولو كان اسلم قبل اصابة المال ثم قتل بعضهم
واخذ ماله ولحق به المسكر فهو غنيمة بينه وبين اهل المسكر) لانه اصابه بقوة
المسلمين وقد تم الاحراز فيه بمنة المسلمين *

(ولو فعل ذلك احد من اهل المسكر سواء كان الحكيم فيه هذا فكذلك اذا فعله
الذي اسلم منهم * وكذلك لو خرج فصار ذمة للمسلمين ثم رجع فاصاب ذلك)
لانه لما صار ذمة للمسلمين فهو بمنزلة الذي الداخلة مع الجيش من دار الاسلام
وانما يمكن من اخذ هذه الاموال بقوة المسلمين (وكذلك لو استامن الى اهل
المسكر ثم عاد باذن الامير وفعل ذلك) لما بينا انه بعد اذن الامير بمنزلة
الذي فيما يصيب (ولو فعل بغير اذن الامير كان ذلك لاهل المسكر اذا كان
المستامن غير اهل تلك الدار لانه بمنزلة مستامن دخل مع المسكر من دار
الاسلام) وهذا لانه لا منعة له فاما اصاب ذلك بقوة المسلمين فيكون لهم خلاف
ما اذا كان المستامنون اهل منعة *

(ولو ان اهل المسكر اسروا الاسراء من العدو فقال الامير من قتل قتيل افله
سلبه فقتل اسير رجلا من العدو فسلبه من الغنيمة ان لم يقسم الامير الاسراء

وان كان قسمهم اوباعهم فالسلب لولى القاتل لان بالقسمه صار عبدا له وسلب قتيله كسبه فاما قبل القسمه الاسير من الفتيمة فسلب قتيله يكون من الفتيمة ايضا والله الموفق *

باب من الشربة في النمل فيما أخذ بحساب

(ولو قال الامير من اصاب اسيرا فهو له فاصاب رجل اسيرين او ثلاثة فهم له لان صيغة كلامه عام في المصيب والمصاب جميعا *

(وكذلك لو قال ان اصاب انسان منك اسيرا فهو له) لانه صرح بما يدل على التميم في المصيب والمصاب جميعا وفي مثله لا فرق بين حرف الشرط وحرف (من) وقوله (انسان) لما لم يصمد (١) عينه كان للجنس حتى اذا اصاب جماعة اسيرا واحد افو لهم باعتبار هذا المعنى (ولو قال من اصاب منك عشرة ارؤس فهم له فاصاب رجل منهم عشرين رأسا فهم له) للتصريح بما وجب التميم وهذا كله بمنزلة قوله من اصاب شيئا فهو له (ولو قال من اصاب عشرة ارؤس فله عشرهم فاصاب رجل منهم عشرين فله عشر ما اصاب) وذلك رأسان (وكذلك لو قال من اصاب عشرة ارؤس فله رأس منهم ثم اصاب رجل عشرين فله رأسان وان اصاب عشرة فله رأس وانما يعطى الوسط مما اصاب لا يعطى ارفهم ولا اخسهم) لان الامير اوجب له ذلك بازاء منقمة للمسلمين بعمله وذلك التسمية التي بقي لهم وتسمية الرأس مطلقا بمقابلة ما ليس بمال ينصرف إلى الوسط كما في الخلع والصلح عن دم العمد ولان الامام مأمور بالنظر له وللمسلمين وفي اعطاء ارفهم اياه ترك النظر للمسلمين وفي عطاء الاخير ترك النظر له فيعطيه الوسط ليتبدل النظر وخير الاوسطها (وان اصاب خمسة ارؤس اعطى نصف واحد من اوسطهم اعتبارا للبعض بالكل) فان قيل * الامام شرط

الاستحقاق في الجبي بعشرة ارؤس والشرط لا ينقسم على الشروط باعتبار
الاجزاء فاذا اتى بمادون العشرة ينبغي ان لا يستحق شيئاً * قلنا * لا كذلك ولكنه
اوجب له ذلك بمقابلة منفعة المسلمين بعمله فيقدر ما يحصل من المنفعة للمسلمين
يعطيه من المسمى * وهذا الان المقصود بالتنزيل التعريض على الاخذ والاسر
وهذا المقصود لا يحصل اذا اعتبر بالشرط صورة لانه اذا تمكن من اخذ تسعة
فاذا علم انه لا يستحق شيئاً لوجاهتهم لم يرغب في ذلك لانه يحتاج الى معالجة
ومؤنة فاذا علم ان نصيبه فيه كنصيب سائر الغائبين قل ما يرغب في التزام ذلك
وانما مسمى التعريض في اعتبار ما قلنا انه يستحق بقدر ما جاء به ﴿ارأيت﴾
لو قال من قتل منكم عشرة فله عشر اسلابهم فقتل تسعة اما كان يستحق المسمى
محاسب ما قتل فكل واحد يعلم انه لم يكن مقصود الامام اشتراط العشرة لان
الواحد قل ما يتمكن من قتل عشرة منهم او احد عشرة رأساً *
(ولو اصاب رجلان عشرة ارؤس فلهما واحد من اوساطهم) لان تمام المنفعة
المشروطة للمسلمين كان بهما فالمسمى يكون مشتركا بينهما ايضا *
(ولو قال لرجل من اهل العسكر ان اصب رأساً فزو لك فاصاب رأسين
لم يكن له الا واحد منهما) لانه اخرج الكلام مخرج الخصوص في المصاب
والمصيب فينتهي معنى الموم عنهما ثم ان اصابهما على الترتيب فله اولهما وان
اصابهما معا اختار ايها شاء وله ان يختار افضلهما) لانه لو لم يصب الا الافضل
كان سائلاً له فلا محرم ذلك باصابة آخر معه (ولو قال ان اصب عشرة ارؤس
فلك منهم رأس فاصاب عشرين لم يكن له الا رأس واحد) لا اعتبار معنى
الخصوص في كلامه *

(فان اصاب بعضهم قبل بعض فله واحد من العشرة الاول من اوساطهم وان

اصابهم معاقلة واحد من اوساطهم * فان قيل * لما ذالم يمكن له ان يختار الا فضل
ههنا كما في المسئلة المتقدمة * قلنا * لان هناك ما شرط عليه منفعة المسلمين
مقابلة ما اوجب له وههنا قد شرط ذلك عليه حين سمي له جزءا مما ياتي
به فلهذا يعتبر الوسط ههنا *

(وان اصاب خمسة ذاه نصف رأس من اوساطهم) اعتبار البعض بالكل
وتحقيقا لمراعاة معنى التحريض *

(ولو قال لشرة من المسكر ان اصبتم عشرة ارؤس فلكم منها رأس فهذا
وقوله لو احد سواه في جميع ما ذكرنا) لانه لما جمع بينهم في ذكر الاصابة فقد
خصهم و التخصيص في المصيب يدل على التخصيص في المصاب لكونه
مبنيا عليه *

(ولو قال لشرة ان اصاب رجل منكم عشرة ارؤس فله منها واحد
فاصاب رجل عشرين رأسا فله منها رأسان من اوساطهم) لانه افر دكل واحد
بالاصابة وجل خطابه فاما فيهم فتميم الخطاب في المصيبين ثبت حكم العموم
في المصاب كالمواظب به جميع اهل المسكر (الآ ترى) ان ههنا لو اصاب
كل رجل منهم عشرة ارؤس كان لكل واحد منهم رأس مما اصاب فكذلك
اذا اصاب المائة واحد منهم * قلنا * يكون له عشرة ارؤس (ولو قال لرجل واحد
ما اصبتم من عشرة ارؤس فلك منهم واحد فاصاب عشرين فله رأسان من
اوساطهم) لان كلمة (ما) يوجب العموم ولا يمكن اثبات العموم به في المصيب لانه
خص الواحد به فثبت العموم به في المصاب بخلاف قوله ان اصبتم * لانه ليس
في كلامه ما يوجب العموم لا بصورة ولا معنى *

(ولو قال لرجل من اهل المسكر يا فلان ان قتلت هذا الذي برز من المشركين

هذا
هو
المراد
بالمصيب
والمتخصص
بالمصيب

فلك سابه فسمع ذلك رجل آخر من المسلمين فبرز للمشرك وقتله لم يكن له
سابه لان الامير خص به من خاطبه والا مستحقا باعتبار تنفيله والتنفيل قابل
للتخصيص فيجعل في حق غيره كان التنفيل لم يوجد اصلا *
(فلو قتله المخاطب بالتنفيل مع عدم آخر كان للمخاطب نصف الساب والنصف
الآخر في الغنمة) لان كل واحد منهما قتل نصفه والبعض يمتثل بالكل
في حق كل واحد من الثامنين *

﴿باب من النفل المجول﴾

(ولو قال الامير من جاء منكم بشيء فله منه طائفة فجاء رجل بمساع
اوشيا ابورءوس فذلك الى الامير يطيه من ذلك قدر ما يري على وجه
النظر منه لمن جاء به ولاهل المسكر) لانه عبر عما ياتي به باعم ما يكون من
اسماء الموجودات وهو اسم الشيء فيتناول كل ما ياتي به وقد اوجب له طائفة
من ذلك وذلك اسم لجزء مجول الا ان هذه الجملة لا تمنع صحة الايجاب
فيما كان مبنيا على التوسع وبمصلحة الايجاب البيان الى الموجب او الى من
يقوم مقامه والموجب الامام ههنا وهو مأمور بالنظر للكل فينبغي ان يبين
على وجه راعي النظر فيه ويكون ذلك البيان مقبولا منه بمنزلة من اوصى
لانسان بطائفة من ماله فان الوارث يطيه من ذلك ما يشاء لانه قائم مقام
الموجب وان لم يكن له وارث فيسيرا له للمسلمين ويكون ذلك الى الامام
يطيه ما شاء على وجه النظر منه له وللمسلمين *

(ولو قال من جاء بشيء فله منه شيء اوله منه قليل او يسير فذا على قياس
ما سبق الا انه لا ينبغي للامير ههنا ان يبلغ بما يطيه نصف ما جاء به لانه
اوجب له يسير اما جاء به او قليلا او شيئا منكر او ذلك دليل القلة ايضا والقلة

من اوصى لاسنان بطائفة من ماله فان الوارث يطيه من ذلك ما يشاء لانه قائم مقام الموجب او الى من

لو اوصى بسهم من ماله وقدر ثلث خمس بنين وخمس بنات فله سهم من ماله بسهم من ماله سهم من ماله سهم من ماله سهم من ماله

والكثرة من الاسماء المشتركة وانما يظهر بالمقابلة والقليل من الشيء دون نصفه حتى اذا قوبل بما بقي منه كان ما بقي منه اكثر *

(ولو قال من جاء بشيء فله منه جزء فذلك الى الامير ايضا الا انه لا يزيد على النصف هاهنا وله ان يبلغ به النصف) لان ادنى ما يكون جزء من جزءين وذلك النصف *

(ولو قال فله بمضه فهذا منزلة قوله فله طائفة) لان الاقل والاكثر يكون بعض الشيء وطائفة منه فليس في اللفظ ما يدل على شيء من ذلك فلهذا كان الرأي فيه الى الامام *

(ولو قال من جاء بشيء فله منه سهم فقي قياس قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه يعطيه سدس ما جاء به) لان السهم عنده عبارة عن السدس حتى قال اذا وصى رجل لرجل بسهم من ماله لم ينقص حقه عن السدس وذلك صروي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه فاما على قول ابي يوسف وعمرهما رضي الله في الوصية له سهم كسهم احد الورثة وهو قول شريح رحمة الله عليه وقد بيناه في الوصايا فها هنا على قياس قولهم اذا قال فله سهم يعطيه بقدر ما يرى بعد ان لا يزيد على النصف بمنزلة الجزء لان الادنى سهم من سهمين كجزء من جزءين *

(وان قال فله منها سهم رجل من القوم كان له مقداره سهم راجل وان كان في في القوم فرسان ورجالة) لانه لا يعطى الا القدر المتيقن وهو الاقل بمنزلة ما لو اوصى بسهم من ماله وقدر ثلث خمس بنين وخمس بنات فانه يكون للموصي له سهم كسهم احدى البنات حتى يكون القسمة من ستة عشر سهما ولا يعطى الا الاقل لكونه يتقناه فكذلك هاهنا *

(ثم في جميع هذا اذا اخذ فله فالباقي بينه وبين اهل العسكر على سهام الغنيمة

ولا يحرم سهمه باعتبار ما اوجب له من النفل) فان قيل * فاذا كان هو شريكا
بسهمة فيما ياتي به فكيف يستحق النفل * قلنا * هذا لما تمتع اذا كان النفل عوضا
والنازى فيما ينكى في المد ولا يستحق عوضا بالشرط وانما يستحق ذلك
بطريق التنفيل للتحرير * ثم هو شريك القوم فيما بقي باعتبار معنى الكرامة *
(ولو قال من جاء بالف درهم فله الف درهم فجاء رجل بما قال لم يكن له غير ما جاء به)
لان معنى التحرير والنظر متمين في ايجاب جميع ما ياتي به فاما الزيادة
على ذلك فليس فيه من معنى التحرير شئ فلا يستحق *

(وكذلك هذا في كل ما يشترط عليه المحبي به مما لا مقصود فيه سوى المالية
كالديانير والوصفاء والافراس وما اشبه ذلك) فانه اذا كان قيمة ما جاء به دون
ما اوجب له لم يستحق الا بقدر قيمة ما جاء به *

(ولو قال من جاء باسير فهو له وخمسة ائة درهم فهذا صحيح ويمطى الخمس مائة حمما
يضمون بعد هذا بخلاف ما سبق لان المقصود هاهنا النكاح في المد وباسر
المبازرين منهم وقيما تقدم لا مقصود سوى المالية *

(الآثرى) انه لو قال من جاء بطريق فهو له والف دينار * او قال من جاء بالملك
فهو له وعشرون رأسا فجاء به رجل استحق من القيمة ما سمي له وان كان
أكثر مما جاء لحصول معنى النكاح بفعله (الآثرى) انه لو قال من قتل الملك فله
عشرة آلاف دينار فقتله رجل اعطي ذلك وان لم يحصل للمساكين بفعله شئ من
المال (ولو نظر الى مشرك على سور الحصن يقاتل فقال من صعد السور فاخذه فهو
له وخمسة مائة درهم او قال من صعد السور فقتله فله خمس مائة درهم فقتل رجل
ذلك استحق ما سمي له) لان المقصود النكاح في المد وبفعله وقد حصل *
(فان وقع الرجل من فوق السور الى الارض خارجا من الحصن في موضع

يتمتع (أ) فيه من المسلمين فاخذه رجل من المسلمين او قتله لم يكن له شيء (لأن
الامير اوجب ذلك اذا صعد السور فاخذه وقتله وفي ذلك من النكابة في العدو
مالا يحصل اذا قتله بعد ما وقع على الارض خارج الحصن - (أرايت) لو وقع
وسط المسلمين حيث لا يتمتع منهم فقتله رجل اكان يستحق شيئا *
(ولو وقع في داخل الحصن فصعد اليه رجل فاخذه او قتله استحق النفل) لانه
اثنى بالمشرط عليه وزيادة الصعود والنزول الى داخل الحصن في النكابة فيهم
وفي اظهار الجلالة من المسلمين فوق سحر الصعود *
(ولو كان على السور على حاله فطعمه حتى رمى به الى المسلمين في موضع يتمتع فيه
من المسلمين ثم اخذه فقتله كان له النفل) لانه اثنى بالمشرط عليه معنى فانه سقط
من الحصن بفعله فكان هذا والصعود اليه قريبا من السواء (الآثر) انه
لو توجه حتى جره فاقاه من السور ثم قتله فانه يستحق نفيه (ولو كان الامير قال
من اخذه فهو له ولم يذكر صعودا اليه فوقع من السور خارجا من الحصن فان كان
في موضع يتمتع فيه من المسلمين فاخذه رجل كان له والا فهو في جماعة المسلمين)
لانه اذا وقع في موضع لا يتمتع فيه من المسلمين فقد صار ماخوذا بجماعتهم
فلا يعتبر فيه فعل الاخذ بعد ذلك * واذا كان في موضع يتمتع فيه فانما صار
ماخوذا بالاخذ فيكون له (ولو قال من صعد الحصن ثم نزل عليهم فله خمس مائة
درهم ففعل ذلك رجل استحق النفل لحصول النكابة فان صعد فلم يستطع
ان ينزل فرجع لم يكن له من النفل شيء) لان ما اثنى به دون المشرط عليه
في النكابة *

(ولو كان المسلمون على ثلثة في الحصن فقال الامير من دخل منها فله عشرة
(١) كذا في النسخ والظاهر (لا يتمتع) كما يدل عليه ما في الشرح فليتدبر ١٢ *

دنانير فدخل رجل ولم يقتل احدا اخذ الدنانير) لانه اتي بما كان مشروطا عليه
والمقصود النكاح فيهم وقد حصل (وان دخل من ثمة اخري اوصه ما يطا
فزل عليهم فان كان فعل ذلك من موضع مثل هذا الموضع او اشد فيا يرجع
الى جرأة الداخل والنكاح فيهم والمنفعة للمسلمين فله غلة) لانه اتي بالمشروط
معنى وزيادة (وان كان ذلك الموضع ايسر في الدخول من هذا الموضع او اشد
الا انه اقل منفعة للمسلمين لم يكن له النفل) وهو الاصل فيما ذكر الى آخر الباب
(انه متى اتي بما هو اقل من المشروط عليه فيا يرجع الى المقصود لا يستحق شيئا
وان كان مثله او فوقه استحق مقدار ما سعى له حتى اذا قل من جاء بالف درهم
جياد فله منها مائة فجاء بالف غلة لم يكن له منها شيء) لان المقصود هاهنا منفعة المال
وما جاء به دون المشروط عليه ولو قال من جاء بالف غلة فله منها مائة فجاء بالف
جيادا خمسمائة غلة) لانه جاء بانفع من المشروط عليه (ولكن لا يستحق الا المسمى)
لان الاستحقاق باعتبار التسمية (ولو قال من جاء بالف جياد فهو له فجاء بالف
غلة كان له) لانه ما شرط للمسلمين عليه منفعة هاهنا وانما يعتبر بالصفة فيما جاء به
لاجل منفعة المسلمين فاذا كان المشروط له بعض ما جاء به اعتبر معنى المنفعة فاذا
كان جميع ما جاء به فلا يعتبر بالصفة فيه (ولو قال من جاء بالف غلة فهو له فجاء بالف
نقدية المال كان له الف غلة) لان الاستحقاق باعتبار التسمية وهو ما اوجب
له اكثر من الف غلة فزاد على صفة ما اوجب له يكون في الغنيمة وعلى هذا ذكر
يهدى من قوله (من جاء بنقرة) *

﴿باب من النفل الذي يستحق بقتل القليل ولا يستحق اذا اختلف فيه﴾

(و اذا قل الامير من قتل قتيلا فله سلبه فضرب مسلم مشركا فصرعه
واجترأ آخر رأسه فان كان الذي ضربه قلة واجترأ الآخر رأسه بمدا موت

﴿باب من النفل الذي يستحق بقتل القليل ولا يستحق اذا اختلف فيه﴾

لو ضرب به الاول بحيث يعيش منه آثاره يوما او يومين ثم قتله الآخر يكون القود على الثاني

فالسلب للضارب) لانه هو القاتل فان تمام فعل القتل بالمقتول وقد صار مقتولا يضربه *

(وان كان لم يقتله وكان بحيث يقدر على التعامل مع ضربه والعون بكلام او غيره فالسلب للذي اجترأ رأسه) لانه هو القاتل فانه بعد فعل الاول كان مضروبا لا مقتولا *

(وانما صار مقتولا بعد فعل الثاني والامام لم يقل من صرعه او من ضربه وانما قال من قتل) * فان قيل * لولا فعل الاول لما تمكن الثاني من جزر رأسه * قلنا * ولولا خروجه الى هذا الموضع ما تمكن القاتل من قتله فيه ثم هذا لا يتبين انه يكون قاتلا لنفسه (ارايتم) لو وهقه (١) انسان فرمى به عن بردونه ولم يجرحه فوثب آخر فجزر رأسه اكان القاتل هو الاول لا ولكن القاتل من جزر رأسه وان كان لولا ما سبق من فعل الآخر لم يتمكن منه *

(وكذلك ان كان ضربه الاول بحيث يعلم انه يكون آخره الى الموت الا انه ربما عاش يوما او يومين فاجترأ آخر رأسه فالسلب للثاني) لانه هو القاتل حقيقة (الارى) ان في نظيره في قتل العمدي يكون القود على الثاني ويجعل فعل الثاني في حق الاول كالبرء لانه قاطع لسراية فعل الاول واستدل عليه *

(بحديث عمر رضى الله عنه فان الذي ضربه في المحراب اصاب مقتله حتى شرب اللبن فخرج من جرحه وعلم ان آخر امره الى الموت ومع هذا كان حيا ما لم تمت حتى لومات له ولد ورثه عمر ولم يرث ذلك الولد منه شيئا وان كان الاول ضربه فنثر ما في بطنه فلقاه او قطع اوداجه الا ان فيه الروح بعد فاجترأ

(١) توهقه جمعل الوهق في عنقه واعلقه بها وهو الجبل الذي في طرفيه اشوطة تطرح في اعناق الدواب حتى تؤخذ ١٢ المغرب

الآخر رأسه فالسلب للذي ضربه) لأنه صار بمنزلة الميت بفعل الاول والذي
 بقي فيه بمنزلة اضطر اب المذبح فلا يعتبر به ﴿الآثر﴾ ان الذئب لو دعا على
 شاة فقطع او داجها او نثر ما في بطنها ثم ادركها صاحبها فذبحها لم يحل اكلها وان
 كانت تضطرب عند الذبح وبمثله لو عقرها الذئب عقر ايم لم ان آخر ذلك الموت
 الا انها قد تئيش يوما او يومين فذبحها صاحبها جازا اكلها وهي معنى قوله تعالى
 وما اكل السبع الا ما ذكيتهم * وذلك مروى عن ابن عباس رضى الله عنهما في شاة
 بقر الذئب بطنها فخرج قصبتها فادركها صاحبها فذبحها قال لا بأس باكلها وهذا
 لان المتيقن به لا يتبدل الا بمثله فالروح فيه كان متيقنا به فلا يحكم بموته الا بفعل
 يتيقن بانه لا يبقى فيه الروح بعده وما توهم ان يعيش بعده يوما او اكثر ليس
 بهذه الصفة فلا يجمل مقتولا به بل انما يجمل مقتولا بحز الرأس *

﴿فان قال الذي اجتزأ رأسه اجتزأت رأسه قبل ان يموت وقال الضارب بل
 اجتزأت رأسه بمدامات فانه يجمل القول قول من يشهده الظاهر فان كان
 فعل الضارب على نحو ما ذكرنا من قطع الوداج او القاء ما في البطن فالقول
 قوله لا نأتيقن ان فعله قائمه وفعل الثاني كذلك وعند المساواة في الاثر يرجح
 الاول بالسبق وان كان فعل الاول بحيث يماش من مثله يوما او اكثر فالقول
 قول الثاني والسلب له) لانا نتيقن ان فعل الثاني قتل ولا نتيقن به في فعل
 الاول ولا معارضة بين الاضغف والاقوي فاعما يحال بز هوق الروح على
 الاقوى الذي يتيقن به *

﴿وان كانت جراحة الاول مشكلة او كان خفي عليه موضعها من الجسد
 اخذها اصحابه فاحتملوه فالسلب للذي اجتزأ رأسه) لانا نتيقن بان فعله
 قتل وفي فعل الاول تردد اذا لم يوقف على صفةه والتردد لا يعارض المتيقن

مسائل اكل الشاة التي اخذها الذئب وعدم اكلها للمتيقن به لا يتبدل الا بمثله

به لان من علم حياته يقيناً لا يحمل ميتاً الا يتيقن مثله وذلك بعد فعل الثاني
 (ولو ان مسلماً احتمل رجلاً من المشركين عن فرسه حتى جاء به الى
 صف المسلمين ثم ذبحه لم يكن له سلبه ولم يكن يحمل له ان يقتله) لانه لما جاء به
 الى الصف حياً فقد صار هذا اسير للمسلمين ولا يحمل قتل الاسير بغير اذن
 الامام لان الامام في الاسير رأيان ان يقتله ويمن ان يحمله فيثا ولم يكن مقصود
 الامام من قوله من قتل قتلاً فلا سلبه الاسير وكيف يكون قصده هذا
 وانما نفل للتحرير و قتل الاسير بغير اذن الامام لا يحل شرعاً
 (فلو كان حين احتمله انزله عن دابته فقتله بين الصنفين كان له سلبه) لانه
 قتل مقاتلاً على وجه المبارزة فانه لم يصير اسيراً بمجرد انزاله عن دابة
 (الآثرى) انه لو لا اخذه لكان يتصرف منه في ذلك الموضع بخلاف
 الاول فانه بعدما حصل في صف المسلمين قد صار مقهوراً لا يتصرف من
 المسلمين وان لم يكن ماخوذاً هذا الرجل (والذي يوضح) الفرق انه لو اسلم
 بعدما جاء به الى صف المسلمين كان عبد المسلمين

(ولو اسلم بين الصنفين بعدما انزله عن دابته كان حراً لا سبيلاً عليه وكذلك
 لو توهقه حتى انزله عن دابته ثم قتله بين الصنفين فلا سلبه ولو جره بوهقه الى
 صف المسلمين ثم قتله لم يكن له سلبه الا ان يكون المشرك متمتعاً بذلك يبالغ
 نفسه ويقاتل بعدما اتى به صف المسلمين فقتله فيشترط بمتحقق سلبه) لانه لم يتم
 اسره بعدما كان متمتعاً مقاتلاً (الآثرى) انه لو حمل فوقع في صف المسلمين
 وهو يقاتل مع ذلك فقتله انسان متمتع سلبه (وان استسلم حين وقع في الصف
 والقي سلاحه ثم قتله رجل لم يكن له سلبه) لانه صار اسيراً مقهوراً بما صنع
 (ولو قال الامير حين اصطاف الفريقان للقتال من جاء برأس فله مائة دينار فهذا

جائز وهو على رؤس الرجال ليس على السبي) لان المقصود في هذه الحالة التحريض على القتال ومطلق الكلام تقييداً هو المتهوم من دلالة الحال فكل من قتل انساناً وجاء برأسه استحق النفل من الضيعة كما سعى له الامام*
 (فان جاء رجل برأس وقال انقائته وقال الآخر بل انقائته وهذا اخذ رأسه فالقول قول الذي جاء بالرأس) لان الظاهر شاهد له فان تمكنه من جز رأسه والمجيب به دليل على انه هو القاتل فالقول قوله مع يمينه* فان قيل* بالظاهر يدفع الاستحقاق وحاجته الى ابيات الاستحقاق* قلنا* نعم ولكن التكليف بحسب الوسع وهو عند قتل المشرك لا يمكنه ان يشهد على ذلك شاهد من عادة فلا بد من تحكيم العلامة لاستحقاقه*

(وان اقام الآخر البيعة انه هو الذي قتله فالسلب له) لانا علمنا ان مقصود الامير التحريض على القتال وحث المبارزين على ما لا يقدر عليه غيرهم وذلك فعل القتل دون جز رؤس المقتول فكانه جعل قوله من جاء برأس كناية عن هذا اللفظ صار مجازاً عن غيره بدليل سقط اعتبار حقيقة ﴿ارأيت﴾ انه لو قتل مشركاً بغيره اصحابه اليهم فام يقدر على رأسه او ضرب رأسه فاندركه فوقع في يده فذهب به الماء اكان لا يستحق السلب بهذا ﴿ارأيت﴾ لو ضرب رأسه فاندركه فوقع في كف آخر اكان السلب للذي وقع في كفه لا ولكنه للقاتل*

(ولو جاء برأس فقال بعض الناس هذا رأس رجل مات فاجتزأ رأسه وقال الذي جاء برأسه بل قتلته فالقول قوله مع يمينه) لانا وجدنا هذه علامة يستدل بها على انه هو القاتل وتحكيم العلامة في مثل هذا الصل*

(ولو قال بعض الناس هذا رأس مسلم فسلم نظر الى السبي فان كانت عليه سبي المشركين فله النفل والا فلا) لان تحكيم السبي فيما يحكم عليه العلامة اصل

بدليل ما اذا اختلط موتى المسلمين بموتى المشركين فإنه يحكم السجافي
الصلوة عليهم والدفن (وان اشكل فلم يدر اراى مسلم او رأس مشرك لم يعط
شيئا حتى يعلم انه رأس مشرك) لان معه علامة يستدل بها على انه قتله ولكن
ليس معه علامة يستدل بها على انه مشرك وبدونه لا يستحق القاتل فلم يعلم بما
هو المشروط لا يستحق شيئا *

(وان جاء برأس يزعم انه قتله آخر يدعى انه قتله فالقول قول الذى في يده
الرأس مع عينه فان حلف اخذ النفل وان نكل ففي القياس لا نفل (واحد منهما)
لان الناكل قد صار مقر الانه لا حق له ولم يجتمع الآخر علامة يستدل بها على
انه قاتل اذ الرأس لم يكن في يده وحاجته الى الاستحقاق على المسلمين ونكول
الناكل ليس بحجة عليهم (وفي الاستحسان النفل للآخر) لان نكول الناكل
كإقراره (ولو اقر ان القاتل هذا بعد ما جسد وقبل ان يجسد كان النفل له)
فكذلك اذا نكل عن اليمين له والمضى في النكل ان الذى جاء بالرأس مستحق
للفل بوجود العلامة معه فهو بإقراره او نكوله حول ما كان مستحقا له الى
الثانى وذلك صحيح كمن اقر بعين انسان وقال المقر له ليس لى ولكنه لفلان
فانه يكون للمقر له الثانى ويحمل محولا اليه ما صار مستحقا له بإقراره *

(وكذلك لو جاء رجلان برأس وهما يزعمان انها قتلاه فالنفل بينهما سواء كان
الرأس في ايديهما او في يدا أحدهما وهو مقر انها قتلاه) لان العلامة ظهرت في
أحدهما تصادقهما او يكون الرأس في ايديهما (وان قال الذى في يده الرأس قتله
انا وهذا الرجل وقال الآخر بلى قتله دونه فالنفل لهما) لان العلامة لمن في يده
الرأس وهو ما حول بإقراره الى صاحبه الا نصف ما صار مستحقا له فيبقى
الاستحقاقه النصف الآخر *

اذا اختلط موتى المسلمين بموتى المشركين فإنه يحكم السجافي الصلوة عليه والدفن

مسألة اقرار عين انسان واقراره لا خير

(ولو جاء بالراس وهما آخذان به وكل واحد منهما يقول أنا قتله وحدي استخلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه لقطع المنازعة بينهما فان نكل احدهما فالنفل لصاحبه خاصة فان حلفا فالنفل بينهما نصفان لاستوائهما في العلامة وهو المجنى بالراس والاستحقاق مبني عليه) (ولو نظر المسلمون الى رجل يجترأس مقتول فقال أنا قتله وحلف على ذلك اعطى نفله لو جرد العلامة معه فان كانوا رأوه جاء من موضع بعيد لا يقتله من مثل ذلك الموضع حتى اجترأسه وهو مقتول فهذا لانفل له) لان تحكيم العلامة انما تكون في موضع لا يعارضه دليل اقوى منه وقد عارضه دليل هاهنا وهو علمنا بانه مقتول حال ما كان الرجل بالبعد منه على وجه لا يتمكن من ضربه والذي يسبق الى وهم كل واحد في هذه الحالة انه كاذب (فان قال اني كنت قتله ثم قاتلت ثم رجعت اليه فاجترأت راسه لم يلتفت الى قوله) لانه اخبر بما لا يشهد له الظاهر به وبما ليس معه علامة يستدل به على صدقه فلو اعطى شيئا انما يعطى بمجرد الدعوى وذلك لا يجوز بالنص *

(ولو كان الامير قال حين انهزم العدو من جاء برأس فله مائة درهم فهذا ايضا على رؤس الرجال) لان في فور انهزام المسلمون في آثارهم يقتلونهم فالظاهر ان المراد التحريض على الاتباع والقتل *

(ولو قال الامام غيت السبي لم يلتفت الى قوله) لانه اصغر خلاف ما ظهر ولا طريق لهم الى معرفة ما في ضميره فاما بيتي الحكم في حقهم على ما ظهر على ما عليه الغالب من الامور الا ان يبين فيقول من جاء برأس من السبي فله كذا (وان كانوا قد انهزموا وفر فوا وكف المسلمون عن القتال فقال الامير من جاء برأس فله كذا فهذا على السبي) لانه قد انقضى وقت القتال وانما الآن

وقت جمع الغنائم فمر فنا ان مراده التحريض على الطاب والجمع وان قال
عنيت به رأس القليل لم يلتفت الى قوله لما بينا ان الحكم ينبغي على ما هو الغالب
من المراد في كل فصل *

(ولو قال في حالة القتال من جاء برأسين فله احد هاهنا على السبي) لانه
ملكه بمضى ما ياتي به وذلك انما يتحقق في السبي لا في رأس القليل لانه جينة
لا يمتثل التملك ولا يحصل به معنى التحريض بخلاف ما اذا قال فله مائة درهم
لان معنى التحريض على القتال هناك يحصل بما اوجب له *

(ولو ان بطريق القوم قتل قتال الا مبر من جاء رأسه فله مائة فان
كان في موضع لا يقدر عليه الا بقتال فقتل رجل من المشركين عن رأسه
حتى جاء به فله النفل وكذلك ان كان في موضع يخاف فيه ان يقتال
المشركون عنه فاخذوه وجاء به ولم يقتلهم فله النفل لا ناعلم ان مقصود الامير
التحريض على ان ياتي برأسه فقد اتي به وفي هذا كتب وغيظ للدواعي لا قصد
ان ينصب رأس بطريقهم حتى يعلم انه قتل فينكسر شوكتهم وهذا نوع من
الجهاد فيستحق النفل عليه *

(فان نعى العدو عن ذلك الموضع فذهب رجل حتى اجتزأ رأسه وجاء به من
موضع لا يخاف فيه فليس له قليل ولا كثير) لان فله هذا ليس بجهاد وانما هذا
من الامير على وجه الاستيجار بحمل الجينة اليه ولم يهمل لقوم باعيانهم
انما قال من جاء برأسه وفي مثل هذا الاستيجار باطل (فان صمدار جل بعينه فقال
ان جيتي رأس البطريق فلك كذا او لقوم باعيانهم فقال ايكم جاء برأسه فله كذا
والسئلة بالحق ما لم يجر منه الاجر مثله لا يجاوز به ما يسمى له) لان هذا كان من
الامام على وجه الاستيجار ولكنه اجارة فاسدة فان مقدار العمل كان مجهولا

الحكيم في الاجارة الفاسدة وجوب
الاجارة الفاسدة وجوب
الاجارة الفاسدة وجوب

لانه ما كان يعلم موضعه حين استاجره والحكيم في الاجارة الفاسدة وجوب
اجر المثل عندا قامه العمل ولا يجوز به ماسحى لانه قدر ضي بالمسحى وانما يعطيه
ذلك من الغنيمة لانه استاجره لمنفعة المسلمين فان مقصوده ان ينصب رأسه
لتنكسر قلوبهم فلا يكرهوا على المسلمين فهو بمنزلة ما لو استاجر رجلا ليدهم على
الطريق اوليسوق الغنم او الرمك اوليحمل الامتعة جواز ويعطيه ذلك
مما غنموا قبل هذا لان استحقاقه على وجه الاجر لا على وجه النفل وانما الذي
لا يجوز التنفيل بعد احرار الغنيمة فاما الاستيجار لمنفعة المسلمين من الغنائم بعد
الاحراز صحيح*

(باب ما يجوز السلب فيه اذا قتله وما لا يجوز)

(ولو قال الامير من قتل قتيلا فله سلبه فقتل رجلا اجيرا من المشركين لم يكن
يقاتل معهم فله سلبه) لان المقصود بهذا التنفيل التحريض على القتال فيتناول كل
من يباح قتله منهم وقتل الاجير منهم مباح لان له بنية صالحة للقتال وهو يقاتل
اذا احتجج اليه وانما تمكن القاتل من القتال بعمله لانه يهيم له اسباب ذلك*
(وكذلك لو قتل تاجرا منهم او عبدا كان مع مولاة بخدمة او رجلا كان ارد
ولحق بهم او ذميا نقض العهد ولحق بهم) لان قتل هؤلاء كلهم مباح*

(ولو قتل امرأة منهم لم يكن له سلبها لان قتل النساء ممنوع منه شرعا على ما روي
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه حين رأى امرأة مقتولة فاستمظم ذلك فقال
ما كانت هذه تقاتل وقد علمنا ان الامير لم يرد بكلامه التحريض على قتل من
لا يحل قتله الا اذا علم انها كانت تقاتل فقتلها فحينئذ له سلبها لان قتلها مباح في
هذه الحالة (الاروى) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما استمظم قتلها
باعتبار انها لا تقاتل وكذلك الغلام الذي لم يبلغ منهم ان قتله مسلم فليس له

باب ما يجوز السلب فيه اذا قتله وما لا يجوز

سلبه) لان قتل الصبيان منهم لا يحل شرعاً فلو امكن ان لا مير لم يرد ذلك بالتحريض
 (الا ان يعلم انه كان يقاتل معهم فيقتل يباح قتله وللقاتل سلبه) ولو قتل مريضاً
 او مجروحاً منهم فله سلبه سواء كان يستطيع القتال او لا يستطيع) لانه مباح
 القتل في الوجهين فانه يقاتل برأيه وان كان عاجزاً عن القتال بنفسه في الحال
 لما به من المرض (فان قتل شيخاً منهم فان كان شيخاً فانياً لا يتوهم منه قتال
 بنفسه ولا برأيه ولا يرجي له نسل لم يكن له سلبه) لان مثل هذا لا يباح قتله وان
 كان بحيث يرجي له نسل او كان له في الحرب رأى فهذا مباح قتله على ما روى
 ان دريد بن الصمة قتل وهو ابن مائة وستين سنة ولكن كان ذارأي في الحرب
 فاذا كان بهذه الصفة فلما قاتل سلبه) ولو قتل مسلماً مسلماً كان في صف المشركين
 يقاتل المسلمين معهم لم يكن له سلبه) لان هذا وان كان مباح القتل ولكن
 سلبه ليس بغنيمة لانه مال المسلم ومال المسلم لا يكون غنيمة للمسلمين بحال
 كما قال اهل البغى *

(فان كان السلب الذي عليه لا مشركين اعاروه اياه فذلك الذي قتله) لان ما
 عليه من السلب غنيمة وهو مباح القتل في هذه الحالة فيدخل في تحريض
 الامام عليه (الا ترى) انه لو صمد له بعينه فقال ان قتله فلك سلبه استحق
 ذلك فكذلك اذا عم به (ولو قتل صبيّاً او امرأة وسلبه لرجل من
 المشركين لم يكن له سلبه) لانه لو كان السلب للقتيل لم يستحقه لا باعتبار انه
 ليس بمحل للاغتنام بل باعتبار ان كلام الامام لم يتناول اصله وفي هذا المعنى
 لا فرق بين ان يكون السلب الذي عليه مأكاله او عاريه *

(ولو قتل رجلاً من المشركين يعلم ان سلبه لرجل آخر منهم او امرأة او شيخ
 او صبي فالسلب للقاتل) لان الذي قتله مباح القتل والسلب الذي عليه محل

مال المسلم لا يكون غنيمة للمسلمين بحال

الاغتنام من كان منهم فيستحقه القاتل بالتنفيل *

(ولو كان السلب الذي عليه لاسام او مهادعير نافض للمهد لم يكن له سلب
لانه ليس محل الاغتنام هذا اذا كان لمسلم دخل اليهم بامان فان كان لرجل منهم
اسام ولم يهاجر فالسلب للقاتل في قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه (لان من
اصلها ان يعجز دالا سلام يصير ماله موصوما في الاثم دون الحكم بمنزلة نفسه
فاما التقوم والمصمة عن الاغتنام اما يكون بالاحراز بالدار ولم يوجد ذلك *
الا ترى انه لو خرج الى دارنا وخلف امواله في دار الحرب ثم ظهر
المسلمون على الدار كان جميع ماله فيا ولو لم يخرج حتى ظهر المسلمون على الدار
فمقارعه وعروضه في الاما كان في يده منه لانه يصير محرز اسبق يده اليه وهذا
لا يوجد فيما عاره من الحربي المقتول فلهذا يستحقه القاتل بالتنفيل وكذلك
لو كان الحربي اخذ منه هذا السلب غصبا فقتله هذا المسلم كان له سلبه لما بينا
انه لا يد للمسلم عليه حتى يصير محرز له بها فيكون محل الاغتنام *

(ولو ان عبدا من عبيد هذا المسلم الذي اسلم قاتل المسلمين فاخذ كان فيا) لانه
صار غابا نفسه من مولاه حين قاتل المسلمين فلم يبق له عليه يد محرزة له فيكون
في كغيره من اهل الحرب وهذا غاصب السلب سواء (فان كان الحربي اعا
غصب السلب من مسلم دخل اليهم بامان والمسئلة محالها فالسلب للقاتل لا
للحربي) لان الحربي بالغصب صار محرز المال المسلم وهم يملكون اموالنا
بالاحراز فيصير للقاتل بالتنفيل الا ان لصاحب السلب ان ياخذ منه بالقيمة
ان شاء لان التنفيل بمنزلة القسمة حين اختص المنفل له بملكه والمالك
القديم اذا وجد عين ماله في الغنمة بعد القسمة يكون احق به بالقيمة ان
شاء فهذا قياسه والله اعلم *

يعجز دالا سلام يصير ماله موصوما في الاثم دون الحكم

(باب الباب الذي لا يحرقه المنفل اه) *

(واذا قال الامير من قتل قتيلاً فإنه سلبه فرعى مسلم من صف المسلمين
وجلا في صف المشركين فقتله فإنه سلبه) لأنه قتل مقاتلاً يحل له قتله وهو
السبب لاستحقاق السلب بتفصيل الامام *

(فان لم يعترض المشركون لسلبه حتى انهزموا وظفر المسلمون به قتيلا عليه سلبه وعندها انته فذلك كله للقتال) لان حقيقة تكذيبه بما شرع السب ولم يعترض عليه ما يبطله اما تأخر اخذه لعدم تمكنه او لفقاه منه وذلك غير مبطل لحقه *

(وان كان المشركون اخذوا دانتهم وسلاحهم والمسئلة محالهم يكن للقاتل من سلبه شيء لانه لم يحزه حتى اخذه المشركون ولو كان محرزا له فاخذه المشركون واحرزوه بطل ملكه فيه فكيف اذا لم يحزه) وبهذا تبين ان سبب استحقاقه قد انقضى لان الامام انما جعل القتل سببا لاستحقاق السلب بالتنفيل لان القاتل يتمكن من الاخذ به وقد زال هذا التمكن باخذ المشركين اياه وبهذا انقضى السبب لا يكون له أثر في الحكم ببقية هذا ما لهم وقع في ايدي المسلمين فهو غنيمة *

(ولو لم يعلم أنهم أخذوا سلبه أولم يأخذوا فمأواه عليه من سلبه فهو للقاتل وما وجد وقد نزع عنه فهو في الاعتبار الظاهري عند تمذر الوقوف على الحقيقة فإن كانوا جروهم إليهم حين قتل وسلبه عليه ثم أهرز موافقوه الذي قتله) لانهم جروهم لكيلا يطأه الخيول لا لآحرار سلبه *

(الآثرى) ان المجروح من المسلمين اذا جرحه رجله من بين الصنفين لكيلا يطأه الخيول فمات كان شهيدا لا يغسل (وهذا اذا كان الذي جرحه غير

وَالْخَبْرُ رُوحٌ إِذَا جَرَدَهُ بَرَجَاهُمْ مِنْ الصَّغِيرِ الْكَافِرِ لَا يَطْلُبُ إِلَّا لِنَاظِرٍ كَانَ شَهِيدَ الْإِنْسِلِ ﴿١٠٢﴾

ورثته وان كان الوارث هو الذي جره فسلبه غنيمة) لان الظاهر ان الوارث انما جره لا حراز سلبه فانه يخلفه فيما كان له وقد كان هو محرزا سلبه بلبا سبه فكذلك من يخلفه بجره اليهم فاما الاجنبي ما كان يخلفه في ملكه فاما يكون محرزا له اذا نزع عنه لانه يملكه ابتداء والملبوس بيع للابس فاذا تركه عليه عرفنا انه لم يقصد ملكه ابتداء (وان لم يد ران الذي جره كان وارثا او وصيا واجنيا فالسبب للقاتل) لان سبب استحقاقه معلوم فلم يسلم اعتراض ما يبطله يجب اعتباره في الحكم *

(وكذلك اذا وجد واد ابته عنده فهي للقاتل وان وجدوها في يد رجل منهم كانت غنيمة) لان اعتراض يداخري عليها يفسخ حكم السبب الاول (ولو وجد بعد ما سار العسكر منقلة او منقلتين (١) فهي للقاتل في القياس) لانه لا يظار اعتراض يداخري مبطله لحقه ولعلها انبعث العسكر عابرة من غير ان ياخذها احد *

(وفي الاستحسان هي غنيمة) لانها لم توجد في يد القتل ولا في الموضع الذي كان يد القتل عليها نأته فيه ولو اخذ نأفيا بالقياس لزمنا ان نقول هي للقاتل *

(وان ساروا شهر او رجعوا الى مدائنهم وهذا معهم والظاهر انها لا تمشي عابرة هكذا ولكنها تقف للالف او تتحول عنة او يسرة عن الطريق فاذا سارت مستوية على الطريق عرفنا ان سائقا ساقها فكانت غنيمة الا ان يعلم انها ذهبت عابرة فهي للقاتل حينئذ) لانه لم يسترض عليها يداخري وفعلا جبار لا يصلح ان يكون ناسخا لسبب الاستحقاق الثابت *

(ولو انهم اخذوا دابة فحملوا عليها القتل مع سلاحها وساقوها منهم من ظفرنا

وان جازين لئلا نازعا في دابة ولا حدها عليها حمل ولا آخر اداة فانه يقتضى بها صاحب الحمل المقصود

بهم فذلك كله للقاتل) لا أنهم ما قصدوا احراز ما عليه وانما حملوه على دابة
ايردوه الى اهله فلا يكون ذلك منهم احراز لما عليه (الا ان يكون ابن القتيل
هو الذى فعل فحينئذ يكون ذلك غنيمه) لان الابن لا يفعل ذلك الا محرزا له
باعتباره خليفة القتيل غيره يرد عليه وهو لا يرد على احدهما والورثة في هذا
المنعى كجماعتهم*

(الا ترى انه يقوم مقام الميت في اثبات ملكه وحقه وكذلك لو كان اوصى الى
رجل ففعل الوصى ذلك) لان الوصى خليفة بمدموته ففعله يكون احراز اكمل
الوارث سواء فرغ منه عليه او لم ينزعه*

(فان كان الا جانب حين حملوه عليها مع سلاحه حملوا عليها ايضا امتعة لانفسهم
وساقوه اذ الدابة وما عليها غنيمه) الا ما على القتيل من السباب لانهم
قصدوا احراز الدابة حين استعملوها في حوايجهم ولم يقصدوا احراز سلبه
حين لم ينزعه عنه*

(فان كانوا علقوا عليها اداة او مخللة فقط فالدابة وما عليها من سلب القتيل
كله للقاتل) لان هذا القدر لا يكون محرزا لها فالا حراز بثبوت ايديهم عليها
وانما اثبت اليد على الدابة بحمل مقصود لا بتعلق اداة (الا ترى) ان رجلين
لو تنازعا في دابة ولا حدها عليها حمل ولا آخر اداة فانه يقتضى بها صاحب
الحمل المقصود*

(ولو غير واسرجهما با كاف او سرج غيره ولم يحملوا عليها غير القتيل وسلبه فذلك
كله للقاتل) لان تغيير السرج بسرج آخر لا يكون دليلا على انهم قصدوا احرازها
او اثبتوا ايديهم عليها وانما وجد في هذا ونحوه بما يكون عليه اكبر الرأى
وما يكون فيه الملامات من اخذهم ذلك لانفسهم او غير ذلك* والله اعلم*

﴿ باب الاستثناء في النفل والخاص منه ﴾

(واذا قال المير من اصاب ذهب او فضة فله من ذلك الربع فهذا على التبر والمضروب سواء كان من ضرب المسلمين او المشركين) لان اسم الذهب والفضة يتناول الكل حقيقة والاستحقاق بناء عليه *

(الا ترى انه لو استثنى هذا الاسم وقال من اصاب شيئا فهو له الا ذهب او فضة كان الكل مستثنى بهذا الاسم فكذلك اذا بنى الايجاب عليه ﴿ الا ترى ﴾ ان وجوب الزكاة في الذهب والفضة باعتبار العين وكذلك وجوب التقابض عند مبادلة البعض بالبعض وحرمة الفصل عند اتحاد الجنس فكأن التبر والمضروب في ذلك سواء وهذا بخلاف ما لو حلف لا يشتري ذهبا او فضة فاشترى دراهم او دنانير لم يحنث) لانه عقد اليمين هناك على الشرى وذلك لا يتم الا بالبايع وبائع المضروب يسمى صيرفا او اعاسمى بائع الذهب من يبيع غير المضروب فاما هنا علق الاستحقاق بحقيقة الاسم فعروضه في اليمين اذ لو حلف به لا يمس ذهبا او لافضة وذلك يتناول المضروب وغير المضروب ثم الايجاب بطريق التنفيل بمنزله الايجاب بالوصية ولو اوصى لغيره بالذهب والفضة من ماله يتناول ذلك المضروب وغيره *

(ولو قال من اصاب حديدا فهو له ومن اصاب غير ذلك فله نصفه فما اصاب رجل من الحديد تبر او اناء من حديد او سلاح او سكاكين او سيوف فهو له كله) لان اسم الحديد حقيقة لذلك كله فان بالصيغة لا يتبدل اسم العين لانه لا نعدم به ماهو المقصود بالعين بل يتقرر وهو معنى البأس قال الله تعالى وازلنا الحديد فيه باس شديد ﴿ (فاما جهنم السيوف وانصبه السكاكين وغلقها فله نصفها) لان هذا ليس بحديد فاما يستحق النفل منه بقوله ومن اصاب

﴿ ان وجوب الزكاة في الذهب والفضة باعتبار العين ﴾

﴿ ولو حلف لا يشتري ذهبا او فضة فاشترى دراهم او دنانير لم يحنث ﴾

غير ذلك فله نصفه *

(الا انه يؤخذ نصف ذلك منه او نصف قيمته ان كان نزع ذلك بضربه) لانه صاحب الاصل وحق الفاعين ثابت في نصف ما هو تبع الا ان الضرر مدفوع عنه فاذا احتسب عنده بوجوب دفع الضرر عنه كان عليه قيمته بمنزلة بناء مشترك بين اثنين في ارض احدهما فان لصاحب الارض ان يتلك على شريكه نصيبه من البناء بالقيمة لهذا المعنى *

(ولو قال من اصاب بزافوله فاصاب ثوب ديباج او بزبون او اكسية صوف لم يكن له) لان اسم البز لا يتناول هذه الاشياء انما يتناول ثوب القطن والكتان خاصة (الآرى) ان البز في الناس من بيع ثوب القطن والكتان وسوق البز في الموضع الذي يباع فيه ثوب القطن والكتان دون الديباج والكساء فكانه بني هذا الجواب على عادة اهل الكوفة فاما في ديارنا من بيع ثوب القطن والكتان يسمى كراييهما فلو اصاب كتانا او قطنان غير مفزول او مفزول ولا غير منسوج لم يكن له من ذلك شيء لان اسم البز لا يتناول الملبوس ولا يتناول الغزل والقطن عادة (الآرى) ان باييه يسمى بززا (ولو قال من اصاب ثوبا فوله فاصاب ثوب ديباج او بزبون مما يلبسه الناس او فردا او كساء فهو له) لان اسم الثوب عادة يطلق على ملبوس بني آدم وكل ما يلبسه الناس عادة فهو داخل في هذا الايجاب ما خلا الخلف والعمامة والقنسوة فانه لو اصاب ذلك لم يمتدحه لان الثوب اسم لما يلبس لا لكساء والعمامة والقنسوة لا يحصل بها الاكساء (الآرى) ان كفارة اليمين لا تادى بالكسوة اذا اعطى كل مسكين قنسوة او عمامة او خفين الا ان يحمل ذلك مكان الطعام اذا كان يساوي ذلك ومن حلف لا يلبس ثوبا فلبس عمامة

في بناء مشترك بين اثنين في ارض احدهما (الآرى) ان البز في الناس من بيع ثوب القطن والكتان وسوق البز في الموضع الذي يباع فيه ثوب القطن والكتان دون الديباج والكساء فكانه بني هذا الجواب على عادة اهل الكوفة فاما في ديارنا من بيع ثوب القطن والكتان يسمى كراييهما فلو اصاب كتانا او قطنان غير مفزول او مفزول ولا غير منسوج لم يكن له من ذلك شيء لان اسم البز لا يتناول الملبوس ولا يتناول الغزل والقطن عادة (الآرى) ان باييه يسمى بززا (ولو قال من اصاب ثوبا فوله فاصاب ثوب ديباج او بزبون مما يلبسه الناس او فردا او كساء فهو له) لان اسم الثوب عادة يطلق على ملبوس بني آدم وكل ما يلبسه الناس عادة فهو داخل في هذا الايجاب ما خلا الخلف والعمامة والقنسوة فانه لو اصاب ذلك لم يمتدحه لان الثوب اسم لما يلبس لا لكساء والعمامة والقنسوة لا يحصل بها الاكساء (الآرى) ان كفارة اليمين لا تادى بالكسوة اذا اعطى كل مسكين قنسوة او عمامة او خفين الا ان يحمل ذلك مكان الطعام اذا كان يساوي ذلك ومن حلف لا يلبس ثوبا فلبس عمامة

او قلن سوقة لم يحنت *

(ولو اصاب مسحا او بساطا او ستر او فراشا لم يكن له ذلك) لان هذا لا يلبيه
الناس عادة انما يستمتعون به في البيوت وانما تناوله اسم المتاع لا اسم الثوب *
(حتى اذا قل من اصاب متاعا فهو له استحق ذلك كله وملبس الناس ايضا)
لان ذلك كله من المتاع فالمتاع اسم لما يستمتع به وكذلك يستحق الاواني عند
اطلاق اسم المتاع وان لم يذكره نصا لانه لو قال من اصاب متاعا دون الآنية
فاصاب طاسا وباريقا وقماقم وقدورامن نحاس لم يكن له من ذلك شيء
لان هذا من الآنية وقد استثناه من المتاع فهو دليل على ان عند عدم الاستثناء
يستحق ذلك كله *

(ولو قال من اصاب ذهبا او فضة فاصاب سيفا على بفضة او ذهب كان له الحلية)
لان الاسم يتناوله حقيقة ﴿الآرى﴾ ان حكم الصرف يثبت في حصة الحلية
في البيع وكذلك ان اصاب مرجما مفضضا او لحاما او مصحفا مفضضا فله الفضة
من ذلك كله خاصة *

(ولو وجد ابوابا فيها مسامير فضة او ذهب انزعت تفكك الابواب لم يكن له
من ذلك شيء لان الغالب غير الذهب والفضة) يعني ان المسامير في حكم
المستهلكة حين كانت مميية والمقصود من الذهب والفضة التزين بها
وفي المسامير المقصود الارتفاع لا التزين بخلاف حلية السرج والسيف فهو
ظاهريه تصديها التزين * ولان المسامير صار بها محضامن حيث انها اذا نزعت لا يبقى
اسم الباب والمصاب باب وفي المادة لا يسمى هذا بابا من غير ذهب وان كان
فيه مسامير ذهب بخلاف السرج والاحجام فانه يقال انه مفضض لما عليه من الفضة
(ولو وجد حلي ذهب او فضة مرصعا بفضة او خاتم فضة فيه فص فالفصوص

كلها غنيمية) لان اسم الذهب والفضة لا يتنا ولها حقيقة (والحلي له) لان اسم الذهب والفضة يتناولها حقيقة فلم يغلب عليه اسم آخر (الآثرى) انه يقال خاتم فضة وخاتم ذهب ولا ينسب الى الفص وان كان الفص مرتفعاً *
(وكذلك لو وجد صليبا من ذهب او فضة فيه فصوص) لانه لم يغلب على اسم الذهب والفضة اسم آخر (الآثرى) ان الصليب ينسب الى ما صيغ منه من الذهب والفضة دون ما فيه من الفص *

(ولو قال من اصاب ياقوتا او زمردا فاصاب حليما ففضضا فيه الياقوت والزمرد فان ذلك ينزع ويدفع اليه) لان الاسم باق له حقيقة وان ركب في الفضة او الذهب فانه لم يعترض عليه اسم آخر زياله *

(وكذلك لو اصاب خاتما فيه فص ياقوت او زمرد فان ذلك يقطع ويدفع اليه) لانه ليس في نزع ضرره على المسلمين فيما هو المقصود لهم وهو المالية *

(ولو قال من اصاب حديدا فهو له فاصاب سرجا ركابه من حديد نزع الركابان له) لان الاسم فيها باق حقيقة يقال ركاب من حديد وركاب من خشب وليس في النزع ضرر *

(ولو كان في السرج مسامير حديد او ضبة حديد ان نزع تفكك السرج لم يكن له منه شيء) لان هذا بمنزلة المستهلك فيه على معنى انه استعمال لمنفعة السرج لا للزينة بمنزلة المسامير في الابواب (الآثرى) انه لو اصاب سفينة مضطربة بالحديد ان نزع تخلفت السفينة لم يكن له من ذلك شيء وهذا هو الاصل في جنس هذه المسائل ان كل شيء كان مستعملا في عين آخر لا لزينة بل ليتنفع به باسم غير الاسم الذي اوجب به النقل لم يتناوله الاسم وان كان مستعملا للزينة يتناوله الاسم لان الزينة صفة زائدة على ما هو المطلوب من

مسئلة ضيع الثوب بصنع الثوب بغير اذنه

الانتفاع بالعين ثم ان كان يزرع بغير ضرر فاحش نزع لحقه وان فاحش الضرر في نزعها بيع فيقسم الثمن على قيمة ما يتناوله النفل وقيمة ما لم يتناوله النفل بمنزلة ما لو انصبغ ثوب انسان بصبغ غيره واني صاحب الثوب ان يفرم قيمة الصبغ فانه يباع الثوب ويتقسم الثمن بينهما على قيمة كل واحد منهما وعلى هذا * (لو قال من اصاب قز افهوله فاصاب قباء او جبة حشوها قز لم يكن له ذلك) لان الحشو مغيب وكان المقصود من اخذها في القباء والجبة الانتفاع به دون الزينة فيكون بمنزلة المستهلك فيه (الآثرى) انه لا بأس بمثل هذه القباء للرجال وان كان لبس القز حراما على الذكور في غير حالة الحرب ولو قال قائل يستحق هذا لم يجبد امن ان يقول اذا اصاب ثوبا سداه قز ولحمته غير للقز انه يستحق السدى وهو بعيد جدا *

يجوز للرجال لبس قباء او جبة حشوها قز

(ولو قال من اصاب ثوب قز فله فاصاب جبة ظاهرها او بطانتها قز فله الثوب الذي هو قز منها والاخرى في القيمة) لان اسم الثوب يتناول كل واحد من الظاهرة والبطانة على الانفraz واحدتهما غير غالب على صاحبه بل كل واحد منهما ظاهر على الحقيقة ومن حيث الحكيم يكره للرجال لبس هذا الثوب فهو بمنزلة حلية السيف *

(ثم يباع ويتقسم الثمن كما بينا) لان الضرر فاحش في نزع الظاهرة من البطانة * (ولو قال من اصاب جبة حرير فهي له فاصاب جبة ظاهرها او بطانتها حرير فالمعتبرة الظاهرة ههنا) لان الجبة منسوبة الى الظاهرة عادة والبطانة في النسبة تبع للظاهرة ثم لا يجاب له كان باسم الجبة وهذا الاسم لا يتناول الظاهر بدون البطانة فلهذا استحق الكل بخلاف ما سبق فلا يجاب هناك باسم الثوب والظاهرة بدون البطانة يسمى ثوبا *

(ولو قال من اصاب ذهباً فهو له فاصاب ديباً جامن سوجاً بالذهب فان كان الذهب مستعملاً في سدى الثوب فليس له منه شيء بمنزلة القز الذي هو سدى الثوب وان كان الذهب فيه بينارى فانه يستحق الذهب دون غيره) والطريق فيه البيع كذا ذكرنا لان المعتبر هو اللحمة دون السدى (الا ترى) ان ما يكون سداه قزاً او ابريسماً يحل لبسه للرجال كالعناني وما يكون لحته ابريسماً لا يحل لبسه للرجال (ويوضحه) ان باللحمة يصير ويأفر فناناً منسوب الى اللحمة دون السدى *

(ولو قال من اصاب حريراً فاصاب جبة لبنتها من حرير او ثوباً عمله من حرير لم يكن له منه شيء) لان هذا تبع يخص (الا ترى) انه لا باس بلبس هذا الثوب للرجال *

(وكذا لو قال من اصاب ذهباً فاصاب ياقوتاً فيها مسمار ذهب او خام فضة في فصها مسمار ذهب لم يكن له من ذلك شيء) لانه مضرب وتبع محض (الا ترى) انه لو اصاب اسيراً مضرب الاسنان بالذهب لم يكن له ذلك الذهب *

(ولو اصاب اسيراً وقد اخذنا ثقل من ذهب كان له الذهب) لان الانف باين من جسده فانه يربط بخيط وينزع متى شاء فلم يكن تبعاً محضاً بخلاف الاسنان وهذا كله استحصان وفي القياس يستحق ذلك كله بقاء الاسم حقيقة *

(ولو قال من اصاب ثوب خز فهو له فاصاب جبة خز بطايتها سموراً وفكاً (١) لم يكن له الا الظهارة لانه اوجب له باسم الثوب) وقد بينا في هذا ان البطانة لا تكون تبعاً للظاهرة في القز فكذلك في الخز ولو كان التنفيل باسم الجبة كان

(١) قال في القاموس وبالتحريك دابة فروتها اطيب انواع الفراء واشرفها ١٢٧

المعتبر هو اللحمة دون السدى (ما يكون لحته ابريسماً لا يحل لبسه للرجال)

الجواب كذاك هو لان السمورو الفنك لا يكون تبعاً للخزفي النسبة بحال
فانه يقال لهذه الجبة انها جبة سمورا و فنك فيها بحباب الخزله لا يستحق
مالا يتبعه في النسبة بحال *

(وكذاك لو قال من اصاب ثوب فنك فاصاب جبة بطائتها فنك فله الفنك
دون الظهارة) لان اسم الثوب والجبة يتناول الفنك بدون الظهارة والظهارة
لا تتبع البطانة في النسبة *

(ولو قال من اصاب شيئاً من الزيون فاصاب جبة البدن منها زيون والكمان
والدخاير يص دياح فله البدن خاصة) لان بعض هذا ليس تتبع للبعض
(فلو كان كاهن زيونا الا اللبنة فهي للمصيب كلها) لان اللبنة تتبع محض *

(ولو قال من اصاب جبة زيون فاصاب جبة بدنه زيون وما سوي البدن
دياح او على عكس ذلك لم يكن له منها شيء) لان ما اصاب ليس بجبة زيون
(الآرى) انه اذا نزع منها دياح لا يسمى ما بقي منها جبة وانما جمل الشرط
اصابة جبة زيون *

(ولو قال من اصاب فضة او ذهباً فاصاب قصعة مضية بها فان كان جمل ذلك
للزينة فله الذهب والفضة وعلامة ذلك انها لو نزع تبقی قصعة وان كانت الضبة
جملت لكسر القصعة بحيث لو نزع لم تكن قصعة او سقطت منها كسرة فهذا
بمنزلة المسامير) لانها استعملت فيها للمنفعة لا للزينة فكانت تبعاً محضاً *

(ولو قال من اصاب شعر افهوله فاصاب جلود من عليها الشعر او انما طشمر
او ستر شعر او منسوج لم يكن له ذلك) لان اسم الشعر لا يتناول غير المخلوق من
الجلد عادة ولا يتناول الثوب المتخذ من الشعر بمنزلة اسم القطن والكتان فانه
يتناول الثوب المتخذ منه (الآرى) انه لا يجانسة بين مثل هذا الثوب وبين

الأصل الذي اتخذ منه فمر فنانه بالصنعة صار شيئاً آخر (ولو قال من اصاب خزاً
فاصاب جلود خز أو خز قد حلق من الجلود فله الخز في الوجهين جميعاً) لأن اسم
الخز يتناولها حقيقة * فإن قيل * الحلق ينسب الجلد إلى الخز * فيقال * هو خز
خلاف جلود المعز والضأن فأم لا ينسب إلى ما عليها من الشعر والصوف لأن
أحد لا يقول جلد الصوف (ولو اصاب ثوب خز كان له لأن الثوب منسوب
إلى الخز مطلقاً بخلاف ما لو قال من اصاب صوفاً أو بزياً فاصاب ثوب بزياً
أو ثوب صوف) لأن بعد النسخ لا يسمى صوفاً ولا بزياً مطلقاً بل مقيداً
بالثوب بمنزلة القطن والكتان (ولو كان اصاب خزاً معز ولا كان له) لأن
هذا المعزل يسمى خزاً مطلقاً بخلاف القطن والكتان فصار الحاصل في الخزان
الاسم ينطاق عليه على أي وجه كان *

(ولو قال من اصاب جبة خز أو جبة مروية فهي له فاصاب جبة ظهاراً ثم اخزو
بطاناً فنك أو سمور فهي غنيمه وكذلك لو كانت ظهاراً ثم مروية وبطانتهما
فك أو سمور) لأن هذه تنسب عادة إلى الفك والسمور دون الخز والمروى
على معنى أن الاسم ينطاق على الفك والسمور مقصوداً بدون الظهارة فإنه
يسمى جبة ولا ينطاق على الخز والمروى الذي هو ظهارة بدون البطانة فأمّا
الأصل في النسبة ما يتناول الاسم وحده دون ما لا يتناول الاسم وحده *

(وان اصاب جبة خز بطانتهما مروية أو قوهية كانت له الظهارة دون البطانة
من قبل أن هذه الجبة لا تنسب إلى البطانة إذ البطانة بانفرادها لا تسمى جبة
وقد ينطاق اسم الجبة على الظهارة في الخز بغير البطانة فهذا يستحق الظهارة
دون البطانة) وقد ذكر قبل هذا في الحرير أنه يستحق الظهارة والبطانة جميعاً
فقليل فيه روايتان وقيل بل بينهما فرق لأن الظهارة من الحرير بدون البطانة

لا تسمى جبة حقيقة ولا مجازا ومن الخز تسمى جبة وان كان مجازا فاذا كانت البطانة من سمور او فئك يستعمل اللفظ حقيقة فيسقط اعتبار المجاز وان كان مرويا فقد تمذرا استعمال اللفظ حقيقة فيستعمل بطريق المجاز ويجعل له الظاهرة خاصة ﴿الآثرى﴾ انه لو قال من اصاب جبة خز او سمور او فئك فاصاب شيئا من ذلك ظهارته وشئ او حرير لم يكن له الظاهرة وكان له ماسوى ذلك لان اسم الجبة يتناول ماسوى الظاهرة اما حقيقة واما مجازا فالظاهرة لا تكون تبعا للبطانة بحال *

(ولو قال من اصاب جبة مروية فاصاب جبة ظهارتها مروية وبطانتها من غيره فله الكل وهذا الحرير سواء ﴿الآثرى﴾ ان الظاهرة بدون البطانة هاهنا تسمى قيصادون الجبة والذي يوضح هذا ما لو قال من اصاب قنلسوة حرير او مروية فاصاب قنلسوة ظهارتها على ما قال وبطانتها وحشوها غير ذلك كان له الكل لانها لا تكون قنلسوة بدون البطانة والحشو ولو صمد لجبة على رجل يمينه فقال من اصاب هذه الجبة الخز فضى له فاصابها انسان فاذا هي منطقة بفئك او سمور فالكل للمصيب هاهنا لانه بنى الاستحقاق ههنا على التعمين بالاشارة دون الاسم والنسبة فكل واحد منهما للتعريف الا ان عند التعريف بالاشارة يسقط اعتبار النسبة لان الاشارة تبلغ بخلاف جميع ما سبق *

﴿واستوضح﴾ هذا بالوصية بجبة الخز والجواب فيه كالجواب في النفل (ولو قال من اصاب جبة مروية فهذا على الظاهرة) لما بينا ان النسبة الى الظاهرة وهى لا تسمى جبة بدون البطانة والحشوتبع لهما فيستحق الكل *

(ولو قال من اصاب جبة خز فاصاب جبة خز بطانتها غير الخز وهى عشوة بقرا و قطن فله الظاهرة خاصة) لان الظاهرة من الخز تسمى جبة بانفرادها مجازا

فلا يستحق البطانة بهذا الاسم واذا لم يستحق البطانة لم يستحق الحشو*
 (ولو قال من اصاب قباء مز ويافا صاب قباء بطاته غير مروية وحشوه كذلك
 فله الظهارة خاصة) لان الظهارة وحدها تسمى قباء يقال قباء طاق وقباء طاقين
 بخلاف الجبة فالظهارة وحدها كذلك تسمى قبيصة لا جبة*

(ولو كانت الظهارة والبطانة مرويتين والحشو من غيره استحق الكل) لانه لا
 استحق الظهارة والبطانة استحق الحشو تبعا لا ترى انه لو قال من اصاب
 قباء استحق الحشو تبعا للظهارة والبطانة وان لم يكن الحشو قباء فكذلك عند
 التقييد يستحق الحشو وان لم يكن مريبا والسراويل بمنزلة القباء في جميع ما قلنا لانه
 لا يسمى سراويل مبطنا كان او غير مبطن* والله اعلم بالصواب واليه المرجع
 والمآب*

باب النفل من اسلاب الخوارج واهل الحرب يقتلون معهم بامان او بغير
 امان

*قال (امان الخوارج لاهل الحرب جائز كما ان اهل المدل لا يهجم مسلمون
 من اهل الحرب فئة متممة وبيان هذا الوصف في قوله تعالى وان طائفتان من
 المؤمنين اقاتلوا وفي حديث علي رضي الله عنه اخواننا بنوا علينا ثم امان الواحد
 من المسلمين كما ان جماعةهم) ولان اهل الحرب لا يقفون على السبب الموجب
 للقتال بين اهل المدل واهل البغي حتى يميزوا اهل المدل من اهل البغي فيستامنوا
 منهم فان استامنوا من اهل البغي فقد ساءلونا على ان يهجزوا فينا وذلك
 امان نافذ (فلا ينبغي لاهل المدل ان يغيروا عليهم حتى يبنذوا اليهم ان كانوا
 في منعة وان يلبثوا منهم ان كانوا في غير منعة) ولو استامن الخوارج باهل
 الحرب على قتال اهل المدل فخرجوا اليهم فظهر عليهم اهل المدل سبوا اهل

باب النفل من اسلاب الخوارج واهل الحرب يقتلون معهم بامان او بغير امان

الحرب ولا يكون استعانة الخوارج بهم امانا لهم) من اصحابنا من قال كان ذلك امانا لهم ولكنهم حين قاتلوا اهل العدل فقد صاروا انا قضين لذلك الامان وهذا غلط فافهم لو آمنوهم ثم قاتلوا معهم اهل العدل لم يكن ذلك نقضا للامان اذا كانوا تحت راية الخوارج على ما ذكره بعد هذا ولكن (الوجه فيه انه ما خرجوا مسالمين للمسلمين وانما خرجوا مقاتلين اما في حق اهل العدل فغير مشكل واما في حق الخوارج فلاهم انضموا اليهم ليعينوهم لا ليكونوا في امان منهم **الارى** ان الجيش في دار الحرب يمين بعضهم بعضا من غير ان يكون بعضهم في امان من بعض فاذا ظفروا بهم كانوا افيا سواء قاتلونا مع الخوارج او لم يقاتلونا ولكن ان اراد الخوارج قتالهم واخذوا مواليهم لم يحل لهم ذلك لانهم ضمنوا لهم ترك التمريض حين دعوهم الى ان يخرجوا فيقاتلوا معهم اهل العدل اذ لا يتمكنون من ذلك الا بهذا ومن ضمن لغيره شيئا فعليه الوفاء بذلك (فان سبواهم واخذوا مواليهم لم يحل لنا ان نشترى شيئا من ذلك لانها حصلت لهم بسبب حرام شرعوا لو اشترأها مشترجا شرأوه) لان الحرمة ليست لمصمة المحل بل بمعنى الغدر فلا يمنع ذلك ثبوت الملك وصحة الشراء من المملك (وهو بنزلة مسلم يدخل اليهم بامان فانه لا يكون معطيهم امانا بهذا ولكن يكره ان يسبى بعضهم ويأخذ شيئا من اموالهم لما فيه من معنى الغدر فان فعل ذلك امر برده ولم يجبر عليه في الحكم وان اشترى رجل منهم ذلك المال جاز الشرع مع الكراهة) فان قاتلوا فقال امير اهل العدل من قتل قتيلافله سلبه فقتل رجل قتيلافله سلبه) لانهم مسلمون واما مواليهم حرزة بدار الاسلام فلا تكون غنيمة (وان قتل حربيا فله سلبه) لان ماله مباح محل للاغتنام اذ لم يكن له امان من جهة احد من المسلمين (فان اخذ اهل

الحرب رقيقا واما الا من اهل المدل فاحرزوها بمنة الخوارج ثم اسلموا
 فعليهم رد جميع ما اخذوا لانهم لم يحرزوها بدارهم وانما يملكون اموالنا
 بالاحراز بدارهم (ولو كانت المنمة لهم بدارنا فاحرزوا المال به لم يملكوها فاذا
 كانت للخوارج اولى ان لا يملكوها فان كانوا ادخلوها دارهم ثم اسلموا او
 صاروا ذمة فهي لهم) لانهم ملكوها بتمام الاحراز وقال صلى الله عليه وآله وسلم
 من اسلم على مال فهو له (ولو اصابوا من نساء اهل المدل وصبياتهم لم يسمع
 الخوارج تركهم يذهبون بهم الى دار الحرب لانهم ظالمون في حبس احرار
 المسلمين وليس عليهم الوفاء لهم بالتقرير على الظلم ولكنهم يأمرونهم بتخليفة
 سيلاهم فان ابواقا توهم لا يستقاذ ذراري المسلمين من ايديهم لم يسمعهم غير
 ذلك (الا ترى) ان المستامين في دار الحرب اذا تمكسوا من استقاذ ذراري
 المسلمين من ايديهم لم يسمعهم غير ذلك وكذلك لو ارادوا ادخال الاموال دارهم
 فالواجب على الخوارج اخذ ذلك المال منهم ليردوها على اهلها لانهم لم يملكوها
 قبل الاحراز فهم ظالمون في حياها بخلاف المستامن في دار الحرب لان هناك
 قد ملكوا الاموال بالاحراز وهو قد ضمن ان لا يتعرض لهم في اخذ اموالهم
 فلا يسمه ان ياحذها» واذا علم هذا الحس في الاموال في حق الخوارج ففي
 الاحرار اولى وان كانوا استهلكوا ما اخذوا من اموال اهل المدل ثم اسلموا
 لم يضمنوا من ذلك شيئا لانهم فلوله وهم محاربون) ولانهم حين انضموا الى
 اهل البنى كانوا بمنزلة في هذا الحكم واهل البنى لو استهلكوا من اموال اهل
 المدل ثم تابوا لم يضمنوا فكذلك اهل الحرب *

(وعلى هذا لو كان الذين اعانوا على المسلمين لم يكونوا خوارج ولكنهم لصوص
 غير متاولين) لان في حق اهل الحرب حكم سقوط الضمان لا يختلف بالتأويل

وعدم التأويل إنما ذلك فيما بين المسلمين فاما اهل الحرب لا يضمنون في الوجهين
لأنهم فعلوه وهم محاربون *

(ولو استعار بعضهم من بعض السلاح ثم قال امير اهل المدل من قتل قتيلاً فله
سلبه فقتل خارجي عليه سلاح حربى او على عكس ذلك لم يكن السلب
للقاتل في الوجهين * اما اذا كان سلاح الخارجى على الحربى فلان هذا المال
ليس محل للاغتنام واما اذا كان سلاح الحربى على الخارجى فلانه حين استعار
منه وانبت يده على ذلك فقد ثبت حكم الامان فيه)

﴿ الا ترى ﴾ أنهم لو بعثوا الى اهل الحرب فاستعاروا منهم سلاحاً او كراماً
فاخرجوه اليهم انه ثبت حكم الامان في ذلك المال لخصوا به في يد الخوارج
حتى لا يكون غنيمة فكذلك في ما سبق الا ان اهل المدل اذا ظفروا بذلك
لم يردوه الى اهل الحرب ولكنهم يبيعونه ويحفظون ثمنه حتى يجي أصحابه من
اهل الحرب فيأخذوا الثمن ومن استهلك من اهل المدل شيئاً من ذلك لم يضمن
كما هو الحكم في اموال اهل البني اذا وقعت في يد اهل المدل وهذا لان
ثبوت الامان في هذا المال بثبوت يد اهل البني عليه واليد لا يكون
فوق المالك *

(ولو ملكوها من اهل البني كان الحكم فيها هذا ولو لم يبيع ذلك اهل المدل
حتى تفرق الخوارج ثم جاء اصحاب السلاح او الكراع من اهل الحرب
يطلبون ذلك ففي القياس يرد عليهم ذلك ليردوهم الى دارهم) لان حكم الامان
كان ثابتاً في هذا المال من جهة بعض المسلمين * ولانه بمنزلة مال الخوارج وهو
مردود عليهم بعد ما تفرق عنهم ولم يبق لهم فئة *

(وفي الاستحسان يجبرون على بيعه في دار الاسلام واخذ ثمنه) لانه صار محبوباً

في يدها اهل المدل والكرراع والسلاح بهما صار محتسبا في دار الاسلام لا يترك الكافر يرد به الى دار الحرب فتيقوى به على المسلمين *
(وهو قياس ما كانوا يعيدوا فاسلموا) (يوضحه) ان هذا المال لو كان للخوارج لم يجوزده عليهم مع بقاء توهم الاستعانة به على قتال المسلمين ان كانت منقطة باقية فكذلك لا يجوز زرده على اهل الحرب ليستعينوا به على قتال المسلمين فان منعة اهل الحرب باقية *

(ولو ان الخوارج آمنوا بتجار ادخلوا عسكرهم من اهل الحرب ثم استعاروا منهم كراعا او سلاحا او اخذوه منهم غصبا ثم قتل رجلا من الخوارج عليه ذلك السلاح بعد تنفيل الامام فان سلبه لا يكون للقاتل لان بامانهم صار هذا المال موصوفاً عن الاغتنام فان امانهم في ذلك كآمان اهل المدل ولكنهم يبيعون ما صابوا من ذلك ويحفظون عنه حتى يجيئوا فياخذوه وان احتاج اهل المدل الى ان يقاتلوا بشيء من ذلك فلا بأس بالامام ان يدفع ذلك اليهم ليقاتلوا به عند الحاجة) لان هذا المال لو كان عنده للمسلمين جاز له ان يفعل ذلك عند الحاجة فان كان للمستامنين اولى * ولان المستامنين حين اعاروهم هذا المال ليقاتلوا به اهل المدل فقد رضوا بان يكون هذا بمنزلة اموال الخوارج في حقنا ولو ظفرنا باموال الخوارج جاز ان تفعل فيه هذا فكذلك في اموال المستامنين اذا كانوا هم الذين اعاروهم *

(وان كانوا اخذوا ذلك منهم غصبا فليس ينبغي لامام اهل المدل ان يدفعه الى احد من اهل المدل ليقاتل به عند عدم الضرورة) لانه لم يوجد من المستامنين الرضا بان يقاتل احدا منهم والمصمة ثابتة في اموالهم بسبب الايمان بخلاف الاول فقد رضوا هناك ان يقاتل بما لهم *

(و) على هذا واستهلك بعض اهل المدل ذلك المال هاهنا ضمنه للمستامين
 وفي الفصل الاول لم يضمنه كما لم يضمن مال الخوارج وكذلك لا ينبغي لامير
 اهل المدل ان يبيع هذا المال هاهنا الا ان يخاف التلف عليه فيبيعه حيث يشاء لان
 عين المال محفوظ على المستامين كما هو محفوظ على المسلم فهذا بمنزلة مال لبعض
 اهل المدل في يده وصاحبه غائب فيحفظ عينه الا ان يتعذر ذلك فيبيعه
 ويحفظ ثمنه عليه حيث يشاء فان تفرق الخوارج قبل ان يبيع الامام ذلك فانه يرد
 الامام المال في الفصلين على اصحابه ليردوه الى دار الحرب لان هذا بمنزلة مال
 الخوارج وهناك يرد عليهم عين ما لهم بعدما تفرقوا * ولا هم اعطوا المال هاهنا
 الى الخوارج بعدما ثبتت العصمة فيها بالامان فلا يحتبس في دارنا بمنزلة ما لو كان
 الامان لهم من اهل المدل ثم اعاروا الخوارج كراهم وسلاحهم *

(و) لو ان الخوارج آمنوا قوام من اهل الحرب على ان يقتلوا معهم اهل المدل
 فخرجوا فقاتلوا ولم يقتلوا حتى ظهر اهل المدل عليهم فليس يقع على اهل
 الحرب سبي ولا يكون اموالهم غنيمة لانهم حين اعطوهم الامان فقد ثبتت
 لهم العصمة في نفوسهم واموالهم وبسبب القتال لا ينبت ذلك الامان لانهم
 قاتلوا بعصمة الخوارج فكما ان القتال من الخوارج لا يكون نقضا لامانهم
 فكذلك القتال من المستامين معهم لا يكون نقضا لامانهم ولكن حكمهم حكم
 الخوارج فيما يحل منهم وما يحرم في حكم التنفيل في السلب *

(وهذا بخلاف ما سبق اذا قالوا لهم اخرجوا فقاتلوا امنوا ولم يذكر والامان لان
 او لك لم يثبت لهم العصمة في نفوسهم واموالهم فان انضموا الي الخوارج
 للقتال معنا لا يوجب ذلك *

(ولو ان الخوارج كانوا هم الداخلين عليهم في دار الحرب فامن القوم ببعضهم

بعضاً ثم ظهر عليهم اهل العدل فان كان اهل الحرب في عزهم ومنعتهم فهم في
ومن قتل منهم قتيلاً فله سلبه) لانهم في عزهم ومنعتهم لا يكونون مستامينين
واما الخوارج هم المستامنون اليهم* ولانهم حين قاتلوا في منعتهم ودارهم فقد
اتخذوا الامان الذي كان بيننا وبينهم فكانوا اهل حرب ظفر بانهم*

(وان كانوا خرجوا الى عسكر الخوارج بامان وكانوا غير ممتنعين الا بمنة
الخوارج فانه لا يقع على احد منهم شيء) لانهم مستامنون في منعة الخوارج
والمستامن في عسكر المسلمين في دار الحرب كالمستامن في دار الاسلام في حكم
المصمة* ولان الامان لم يثبت قتلهم حين لم يكونوا اهل منعة بانفسهم (ولو ان
الخوارج طلبوا الى تجار اهل الحرب مستامينين فيهم ان يعينوهم على اهل العدل
فانعموا لهم وعلم ذلك اهل العدل لم يحل لهم التعرض لهم بقتل ولا اخذ مال حتى
ينصبوا الحرب لاهل العدل) لانهم مستامنون بحكمهم حكم اهل الذمة* ولو ان
اهل الذمة قصدوا ان يقاتلوا المسلمين لم يظهروا ذلك لا يحل التعرض لهم
ولانهم حين انعموا للخوارج كانوا بمنزلة الخوارج والخوارج ما لم ينصبوا
القتال لاهل العدل لا يحل التعرض لهم في نفس او مال (فان قاتلوا حكمهم بحكم
الخوارج فيما يحل ويحرم) لانهم قاتلوا تحت راية الخوارج فلا يثبت
امانهم بذلك*

(ولو كان اهل الحرب قالوا لمسلم انت آمن فادخل الينا فدخل لم يحل له ان
يتعرض بشيء من اموالهم ان كان من اهل العدل او من الخوارج) لانه ضمن
ان لا يتعرض لهم وعليه الوفاء بما ضمن لقوله صلى الله عليه وآله وسلم وفاء
لا غدر فيه (وكذلك ان لم يدخل اليهم حتى آمنهم وآمنوه وهذا اظهر من الاول
في حقهم لانهم في امان صحيح من جهة الا ان في هذا الفصل ليس لامام المسلمين

رواه ابن اهل الحرب مما لم يحل له ان يتعرض بشيء من اموالهم

ان يتعرض لهم بسبي ولا اخذ مال حتى ينبت اليهم وان فعل ذلك كان ضامنا لجميع
 ما اسلمك بخلاف الاول لان التوم ههنا في امان صحيح من جهة واحد من
 المسلمين فانه آمنهم وهو في منعة المسلمين فصيح امانه وفي الاول للامام ان قتالهم
 من غير نبت لان ما آمنهم المسلم ولكنهم آمنوه الا ان من ضرورة كونه في امانهم
 ان لا يتعرض لهم كمالا يتعرضون له وليس من ضرورته ان يكونوا في امان
 من المسلمين *

(ولو سأل الخوارج من اهل الحرب ان يمينوهم على اهل العدل فقالوا لا نعنيكم
 الا ان يكون الامير منا ويكون حكمنا هو الجارى ففعلوا ذلك ثم ظهر
 عليهم اهل العدل فاهل الحرب واموا لهم في * اما اذا كانت الخوارج لم يؤمنوهم
 فالجواب ظاهر لانهم اهل الحرب لا امان لهم واما اذا كانوا آمنوهم حين
 خرجوا فلا هم تقصوا ذلك الا امان حين قاتلوا اهل العدل بمنهم وتحت
 رايهم بخلاف ما تقدم فهناك انما قاتلوا تحت راية الخوارج وكان حكم الخوارج
 هو الجارى عليهم فلم يكن ذلك تقصلا لانهم واما اموال اهل النبي فهي
 مردودة عليهم اذا وضعت الحرب اوزارها لان مال المسلم لا يكون غنيمه في
 دار الاسلام للمسلمين بحال وحكم تفيل السلب على هذا حتى اذا قتل خارجي
 وعليه سلاح حربي فهو للقاتل لانه لا عصمة في اموال اهل الحرب ههنا
 وان قتل حربي وعليه سلاح خارجي لم يكن للقاتل لانه مال معصوم عن الاغتنام
 (واستوضح) هذا بما لو اجتمع قوم من المستأمنين في دار الاسلام وامروا
 عليهم امير او امتنعوا وقاتلوا المسلمين فانه يكون ذلك نقضا لانهم بخلاف
 ما ذالم يكونوا اهل منعة ففعلوا ذلك حكمهم في هذا كحكم اهل الذمة *
 (وكذلك ان كان اهل الحرب الذين دخلوا لاعتانة الخوارج قاتلوا اهل

اموال اهل النبي مردودة عليهم اذا وضعت الحرب اوزارها

المدل من ناحية وقاتهم الخوارج من ناحية اخرى فان كان اهل الحرب اميرهم منهم وهم ممتنعون بغير منعة الخوارج فهم في اذا ظهر ناعليهم لانهم صاروا ناقضين للامان باعتبار منعتهم وان كانت منعتهم بالخوارج حكمهم حكم الخوارج وان كان اميرهم منهم لان الممكن من القتال بالمنعة لا بالامير *

(ولو ان عشرة من الخوارج لا منعة لهم آمنوا عشرة من اهل الحرب على ان يخرجوا فيمن واضعهم فهو لاه اذا وقع الظهور عليهم لا يجري عليهم سبي ولا يكون اموالهم غنيمة) لانهم في امان قوم من المسلمين وما تقضوا ذلك الا امان بالاغارة والقتال حين لم يكونوا اهل منعة (ولكنهم يؤخذون بجميع ما استهلكوا من الاموال يقتلون بمن قتلوه عمدا) لانهم عزلة للصوم حين لم يكن لهم منعة (الآثرى) ان في حق الخوارج ثبت هذا الحكم باعتبار انه لا منعة لهم فكذلك في حق المستامين معهم *

(ولو كانوا لم يؤمنوهم وانما قالوا لهم اخرجوا فغير وامنا والمصلحة محلها فالجواب في حق الخوارج في هذا وفي الاول سواء واما اهل الحرب فهم في جميع مامهم ولا يقتلون بمن قتلوا ولا يضمون ما استهلكوا لانه لا امان لهم من جهة واحد من المسلمين ولكنهم لصوص من اهل الحرب وصوص اهل الحرب لا فرق بين ان يقع الظهور عليهم في دار الاسلام وبين ان يقع في دار الحرب في هذا الحكم) وعلى هذا يستتبع حكم التنفيل في الساب فان اموالهم لما كانت فيما كان للقاتل منهم الساب بالتنفيل (فصار الحاصل) ان المستامين من جهة الخوارج والمستامين من جهة اهل المدل سواء في حكم التلصص وقطع الطريق وفيما يكون منهم تقض للهدايا كانوا اهل منعة حين قتلوا *

(ولو ان الخوارج صالحوا اهل الحرب ووادعواهم فدخل رجل منهم الى اهل

العدل بغير امان كان آمنا بتلك المودعة) لانهم بمنزلة اهل العدل في المودعة مع اهل الحرب ﴿الآثر﴾ ان في عقد الذمة واعطاء الامان هم بمنزلةهم فكذلك في المودعة *

(ولا ينبغي لاهل العدل ان يقتلوا حتى يبنذوا اليهم كما لو كانت المودعة من جهةهم * فان استعان بهم الخوارج فخرجوا وقتلوا معهم اهل العدل فوقع الظهور عليهم لم يسب احد منهم) لان تلك المودعة كانت بمنزلة اعطاء الامان لهم وقد بينا ان من يكون في امان من الخوارج اذا قاتل اهل العدل تحت راية الخوارج لم يكن ذلك نقضا للامان فهو لاء كذلك وحالهم كحال الخوارج فيما يحل ويحرم منهم ومن اموالهم *

(وان كانوا خرجوا على ان يكون الامير من اهل الحرب يحكم فيهم بحكم اهل الشرك والمسئلة بحالهم وقع الظهور عليهم فهم في) لانهم صاروا ناقضين لتلك المودعة حين قاتلوا بمنتهى اهل العدل وحكم التنفيل في السلب على هذا يخرج في التفاصيل (وكذلك ان كانوا خرجوا منهم من ناحية ليقاتلوا اهل العدل والخوارج من ناحية اخرى فان كان امير اهل الحرب منهم فهم في لانهم قاتلوا تحت رايته بمنتهى وان كان الخوارج بدشوا اليهم اميرا منهم فحكمهم بحكم الخوارج) لانهم قاتلوا تحت راية الخوارج (ولو خرج من المودعين قوم لا منعة لهم فاغاروا في دار الاسلام فوقع الظهور عليهم فهم بمنزلة اللصوص في حكم الضمان والقصاص) لانهم ما قاتلوا عن منعة لهم فلا يكون ذلك نقضا منهم للمودعة *

(ولو ان قوما من اهل الحرب آمنهم واحد من المسلمين ثم بنذال امام اليهم فآمنهم ذلك المسلم ايضا فهم آمنون) لان المنفى الذي لا جلاء له صح امان المسلم في المرة

الاولى موجود في المرة الثانية *

(فان قال لهم الاميران هذا قد آمنكم غير مرة فلا تلتفتوا الى امانه فانه كلما آمنكم فقد نبذنا اليكم كان ذلك صحيحا منه) لان نبذ الامان تأثيره في اطلاق القتال والاستغنام فيجوز تعليقه بالشروط كالاطلاق ولان النبذ يحتاج اليه لنفي الضرر وذلك يحصل بالنبذ بهذه الصفة *

(ولو ان مسلما آمن حربا فكره الامام مقامه في دار الاسلام فانه يتقدم اليه في الخروج) لان الامام ولاية النبذ بمد صحة الامان فلا يكون ذلك الا بعد ان يباينه مامنه فيتقدم اليه في الخروج ويحمل له من المهلة ما يتمكن فيه من الخروج بغير ضرر بمنزلة المستامن اذا اطل المقام في دارنا وقد تقدم بيان الحكم فيه (ولو قال الامام لحربي لا تدخل دارنا بامان فلان فانك ان دخلت بامانه فانت في ثم دخل بامانه لم يكن فيئنا) لان حجب المسلم عن اعطاء الامان باطل فانه لا ينعدم حجبه العلة المصححة لامانه فيكون حجبه ابطالا لحكم الشرع ولا يمكن جعل كلامه نبذ الامان وهو في دارنا لان نبذ الامان بعد اعطاء الامان لا يصح ما لم يبلغ مامنه فكذلك قبل اعطاء الامان وبه فارق المواعين لان اولئك في منعتهم ونبذ الامان صحيح لو حصل منه بعد الامان فكذلك قبله فاما هذا في دارنا فلا يملك احد نبذ مامنه ما لم يبلغ مامنه والامام وغيره فيه سواء (ولو قال الامام لاهل الحرب من دخل منكم دارنا بامان فلان فهو ذمة لنا قد دخل رجل قد علم تلك المقالة بامان فلان فهو ذمة ولا يترك يرجع الى دار الحرب) لان دخوله بعد العلم بمقالة الامير دالة الرضاء بقبول الذمة والدلالة في هذا كالصريح بمنزلة مقام الذي يقدم اليه الامام في دارنا بعد مضي المدة *

(وهذا بخلاف قوله فهو في لان ذلك نبذ الامان فلا يصح ان لم يكن في منعة

وهذا تأكيد للامان الثابت بذلك الامان وليس بنيد وعلى هذا الوقال
للمعصومين ان آمنكم فلان فقد نبذت اليكم نفذوا حذركم ثم آمنهم فلان كان
ما تقدم بنذ اصحوا وحل له قتالهم (لانهم في منعتهم) ولو قال من خرج منكم بامان
فلان فهو فيء او فقد حل دمه فخرج رجل فهو آمن (لان النبذ اليه وهو في منعتنا
باطل) وان قال من خرج منكم بامان فلان فهو ذمة لنا فذا صريح (لانه ليس
فيه بنذ الا مانا في تقرير حكم الامن فكونه في منعتنا لا يمنع منه * والله تعالى
الموفق *

﴿ باب من قتل الخيل ما يكون على الاعراب دون البراذن ﴾

(واذا قاتل الامير من قتل قتيلاه فرسه فقتل مسلم راجلا من المشركين وله
فرس مع غلامه فانه لا يستحق فرسه) لان ايجاب فرس القتل له من اين
الدلائل على ان مراده قتل من هو فارس في حال ما قتله وهذا لم يكن فارسا
في حال ما قتله بالفرس الذي مع غلامه والغلام لم يكن حاضرا عنده *
(الآرى انه لو قتل آخر الغلام وهو على ذلك الفرس استحق الفرس بقتله فعرفنا
ان الاول انما قتل راجلا لا فارسا) ولان الامام خص الفرس من بين سائر
الاشياء الذي يعلم ان الحربي حمله مع نفسه ولا فائدة في هذا التخصيص سوى
ان يكون مراده الفرس الذي يقاتل عليه وانه كان قصده التحريض على قتل
فرسانهم لتكسر به شوكتهم *

(وان كان قد نزل عن فرسه وهو معه فتودعه في القتال فله فرسه) لانه فارس
بإمائه من الفرس فانه يتمكن من القتال عليه في الحال وانما كان نزوله عنه لزيادة
جد في الحرب او لضيق الطريق او لكثرة الزحام فلا يخرج به من ان يكون
فارسا حين قتل (ولو قتل رجلا على برذون او برذونة فله ذلك) لانه فارس

باب من قتل الخيل ما يكون على الاعراب دون البراذن

سواء كان على بردون او فرس عربي *

(الآرى ان مثله من المسلمين يستحق منهم الفرسان) فان قيل * هذا فيما اذا كان
الفرس مع غلامه في المعسكر و جودا * قلنا * لا كذلك فان في حق المسلمين
غلامه بهذا الفرس لا يستحق منهم الفرسان فيمكن ان يحمل هو فارسا به
هاهنا في حكم التنفيل غلامه فارس بهذا الفرس فلا يكون هو فارسا به *
(ولو قتل رجلا على بغل او حمار او بعير لم يكن له) لانه غير فارس بهذا المركوب
ولان اسم الفرس لا يتناول به بحال *

(ولو قال من قتل غتيلا فله فرسه فقتل راجلا او فارسا فله من الغنيمة فرس عربي
وسط او قيمته ولا يكون له بردون) لانه اطلق اسم الفرس فيما وجبه نفلا
ومطلقه يتناول العربي خاصة وعطلق التسمية يستحق الوسط من عين المسمى
او قيمته بخلاف ما سبق فقد اضاف الفرس هنالك الى القتل بحرف الهاء وبه
يتبين ان مراده ما يكون القتل فارسا به وذلك يعم البردون والفرس العربي *
(وعلى هذا لو قال من دخل من باب المدينة على فرسه او قاتل على فرسه فله
مائة درهم فهذا على المراب والبراذين جميعا) ولو قال على فرس فهو على المراب
خاصة * وكذلك لو قال من نزل عن فرسه فقاتل راجلا فله مائة درهم فهذا على
المراب والبراذين * ولو قال عن فرس ففي القياس لا يستحق النفل الا من نزل
عن فرس عربي) لانه اطلق اسم الفرس فلا يتناول الا العربي كما في الفصول
المتقدمة *

(وفي الاستحسان ان كل من نزل عن بردون او فرس عربي فقاتل راجلا فله
نفله) لان مقصود الامام هنا التحريض على مباشرة القتال راجلا (الآرى)
ان من نزل عن فرس عربي ولم يقاتل لا يستحق النفل وفيما هو المقصود لا فرق

بين ان ينزل عن برذون او عن فرس عربي) ولانه وان اطلق اسم الفرس فقد علمنا ان المراد فرسه لان الانسان ينزل عن فرس نفسه لا عن فرس غيره فكان هذا وقوله عن فرسه سواء واسم البرذون في التنفيل يتناول الذكر والانثى ولا يتناول الفرس العربي بحال لان هذا اسم نوع خاص من الخيل فلا يتناول نوعا آخر بمنزلة ما لو قال من قتل رجلا على فرس عربي فان ذلك على الذكر والانثى من ذلك النوع خاصة دون البراذين بخلاف الفرس فانه يستعمل في البراذين والفرس العربي جميعا كالخيل وان كان الاسم حقيقة في العربي فعند الاطلاق يحمل على الحقيقة وعند الاضافة يعتبر عرف الاستعمال والفرس الشهري من نوع البراذين دون العرب *

(ولو قال من قتل قتيلافله دابته فاسم الدابة يتناول الخيل والبغال والحمير كما قال تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة) ولهذا لو حلف لا يركب دابة يتناول الاسم هذه الاشياء الثلاثة *

(وان قتل رجلا على بعير او ثور لم يكن له ذلك الا ان يكونوا قومادوا بهم الابل والثيران فباعترار الحال يصير معلوما ان مراد الامام ذلك) والكلام بتقيد بدلالة الحال واسم البغل في التنفيل يتناول الذكر والانثى وكذلك اسم البغلة لان الهاء يستعمل فيه لعلامة الواحد ان لعلامة التانيث كاسم البقرة يتناول الذكر والانثى واسم الحمار والبعير يتناول الذكر والانثى جميعا فاما اسم الاثان لا يتناول الا الانثى وكذلك اسم حمارة لانه لا يستعمل الهاء ههنا لعلامة التانيث واسم الجمل والبعير يتناول الذكر والانثى ايضا فاما اسم الناقة لا يتناول الا الانثى خاصة وقد ينهض في الجامع (ولو قال من قتل فارسافله دابته فقتل رجلا على حمار او بغل او بعير لم يكن له شيء) لانه ما كان فارسا دابته وانما شرط

ولو حلف لا يركب دابة يتناول الاسم الخيل والبغال والحمير

الاستحقاق ان يقتل فارسا (ولو قتل رجلا على بر ذون ذكر او انثى استحق دابته) لانه فارس بدياته *

باب من يگون له النفل ومن لا يكون

(واذا قال الامير من قتل قتيلاه سلبه فالقياس ان يكون السلب للقاتل واحدا كان او اثنين او ثلاثة واكثر من ذلك) لان (من) من اسماء العموم في تناول المخاطبين على سبيل الاجتماع والانفراد جميعا *

(ولكن الاخذ بالقياس في هذا قبيح لانه يؤدى الى القول بان المسكر كلهم لو اجتمعوا على قتل رجل واحد استحقوا سلبه وقد علمنا ان الامام لم يرد ذلك بالتفصيل لان معنى التحريض يفوت به ولكن الاستحسان فيه وجوه *

(احدها) انه ان قتله رجل اورجلان فلها السلب وان قتله ثلاثة لم يكن لهم سلبه لان الثلاثة ادنى الجمع المتفق عليه فان الكلام وحدان وشبهة وجمع فيبين ان الجمع غير التشية ثم ادنى الجمع المتفق عليه كاعلى الجمع وصراد الامام بهذا تحريض الاحاد على القتال لا تحريض الجماعة * ولا به يجوز للمسلم ان يفر من الثلاثة ولا يحمل له ان يفر من الواحد ولا من الاثنين قال الله تعالى وان يكن منكم الف يقلبوا الفين باذن الله * فيبين الفرق بين الاثنين والثلاثة وان حكم الاثنين كحكم الواحد ولكن هذا اذا كان معه السلاح وهو يطعم في ان ينصف من اثنين فاما اذا لم يكن معه سلاح ولا يطعم في ان ينصف منهما فلا باس بان يحز (١) الى فئة ولا يلقى بيده الى التهلكة *

(والوجه الثاني) الاستحسان انه ان قتله قوم لامنعة لهم من المسلمين فلمهم السلب وان قتله قوم لهم منعة لم يكن لهم السلب لان الذين لامنعة لهم حكمهم كحكم الواحد (الترى) انهم لو دخلوا دار الحرب على وجه التلصص لم يخمس

باب من يكون له النفل ومن لا يكون

(١) من الحوز كما في القرآن او متحيزا الى فئة * اى ماثلا الى جماعة مسلمين

ما اصابوا بخلاف ما اذا كانوا اهل منعة فكذلك في حكم التنفيل لان بصحة التنفيل فيه يبطل حق ارباب الخمس عنه *

والوجه الثالث انه ان قتل قوم يرى الامام والمسلمون ان ذلك القتل كان يتصف منهم لو خلى بينهم وبينه فلم يسلبه وان كان لا يتصف منهم لم يكن لهم سلبه لان المقصود التحريض وانما تحقق معنى التحريض على قتل من يتصف منهم دون من لا يتصف * قال (وكل هذا واسع ان امضاه الامام وراه عدلا) وليس المراد ان كل ذلك حق وانما صراجه ان كل هذا طريق الاجتهاد وهو نظير قول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه فيما صنع مسروق وجندب كلا كما اصاب يعني طريق الاجتهاد * قال (واحسن الوجوه عندى واقربها من الحق الوجه الاخير) لان فيه تحقيق ماهو المقصود بالتنفيل وهو التحريض *

(الا ترى اهم لو انتهوا الى مطمورة فقال الامير من ياهضها اي قام باخذها فله ما فيها بعد الخمس فعمل ذلك جماعة منهم فان كانوا بحيث يتصف منهم اهل المطمورة استحقوا النفل وان اجتمع على المطمورة من العسكر من يعلم ان اهل المطمورة لا يتصفون منهم لم يكن لهم النفل) مراعاة معنى التحريض (ولو قتل رجل قتيلين او اكثر بضربة واحدة فله سلبهم جميعا كما لو قتلهم بضربات مختلفة) لان كلمة من عامة فيتمم به المقتولون ايضا *

(واذا دخل الامير مع العسكر ارض الحرب فقال لهم قبل ان يلقوا قتالا من قتل منكم قتيلافله سلبه فهذا جائز ويبقى حكم هذا التنفيل الى ان يخرجوا من دار الحرب) لان مقصوده تحريضهم على الامان في الطلب فيقتيد مطلق كلامه بهذا المقصود *

(حتى اذا انتهى مسلم الى مشرك نائم او غافل في عمله فقتله فله سلبه عزلة

مالوا لعدو وقتله في الصف او بعد ما هزموا لان تنفيل الامام عم المقتولين
على اي حال كانوا بعد ان يكونوا بحيث يحل قتالهم *

(وكذلك عم القتالين ممن يكون لهم سهم في النعمة او رضى كالنساء والعبيان
والمبيد فاما في قال الامير هذه المقالة بعد ما اضطفر القتال فهذا على ذلك القتال
حتى ينقض لان الحال دليل عليه وهذا لانه لما اخرج الاسلام الى ان حضر القتال
فقد علمنا ان مقصوده التحريض على ذلك القتال بخلاف الاول فهناك
انما يتكلم به حين دخلوا دار الحرب فمر فذا ان مراده التحريض على الجدة
في الخول والطلب *

(ثم ان بقوا في ذلك القتال اياما في ذلك التنفيل باق * وكذلك ان هزموا
فسادام المسلمون في ارضهم بقي حكم ذلك التنفيل لبقاء ذلك القتال * وكذلك ان
دخل المشركون حصونهم فتحصنوا فيه واقام المسلمون يقتلونهم فقتل رجل
قتيلا فله سلبه لان ذلك القتال باق اذ لم يتركوه حينئذ ولا حصل مقصودهم
به وهو تمام القهر *

(وان لم يتبعهم المسلمون بعد ما هزموا احق لحقوا بخصومهم ثم مروا بعد ذلك
بخصومهم فقتل مسلم رجلا ممن كان هزم منهم او من غيرهم لم يكن له سلبه
لانهم حين تركوا اتباعهم فقد انقضت تلك الحرب حقيقة وحكما والتنفيل
كان مقيدا بها *

(ولو كانوا على ارضهم فمروا بخصم آخر فقتل رجل منهم قتيلا لم يكن له سلبه
لان النفل كان على الحرب الاول وهي ما كانت بينهم وبين اهل هذا الحصن
انما كانت بينهم وبين الذين حضروا للقتال فهذه النساء حرب آخر لم يكن
التنفيل متناولا لها *

(ولو ان اصحاب الحرب الاولى انهزموا فدخلوا حصنا آخر والمسلمون في
اثرهم فان كان الغالب في هذا الحصن غير المنهزمين والمنفعة منقتهم ثم قتل مسلم
قتيلا لم يستحق سلبه سواء كان المقتول من المنهزمين او من غيرهم) لان هذا
سوى الاول *

(وان كان عظيم القوم الذين انهزموا امن المسلمين والمنفعة لهم فحكم ذلك التنفيل
باق واهل الحصن الثاني بمنزلة مدد لحقهم فيبقى الحرب الاولى ومن قتل من
المنهزمين او من غيرهم فله سلبه) وهذا لما بينا ان الحكم للمنعة والغلبة *
(ولو جاء ملكهم الاعظم بجنده فانحاز اليه الذين كانوا يقاتلون المسلمين ثم
قتل مسلم منهم قتيلا لم يكن له سلبه) لان هذه منعة اخرى والتنفيل كان مقيدا
بالحرب الاولى فبعد ما حدثت لهم منعة اخرى يكون الحرب في الاولى فاذا
لم يجدد الا امام تنفيل لم يستحق القاتل السلب وان جدد الا امام التنفيل فسمع
بعض الناس دون البعض فكل من قتل قتيلا استحق سلبه الذي يسمع والذي
لم يسمع فيه سواء) لان هذا محض منعة في حق القاتلين ولان كلام الامام
لما اشترى في الناس فذلك بمنزلة الواصل الى جماعتهم في الحكم والله الموفق *

باب من النفل على الدلالة من المسلمين واهل الحرب الاسراء
(واذا قال الامير من دنا من المسلمين على عشرة من الرقيق فله رأس فسلمهم
رجل بكلام ولم يذهب معهم فذهبوا الى ذلك الموضع وجاؤا بالرقيق كما قال
فلا شيء له من النفل * وكان ينبغي في القياس ان يستحق النفل) لانه شرط عليه
الدلالة وقد فعل (الآثر) ان الدلالة على الصيد من الحرم بهذه الصفة يلزمه
الجزاء (ولكنه) استحسن فقال (استحقاق النفل يكون بالعمل لا بمجرد الكلام
والمقصود به التهرىض واما يكون التهرىض على عمل يكون هو من جنس

باب من النفل على الدلالة من المسلمين واهل الحرب الاسراء

الجهاد والقتال وبمجرد وصف الموضوع بكلام لا يحصل ذلك العمل اذ لم يذهب معهم فلا يستحق النفل * ولو آمنوا هربا على ان يدلوهم على مثله فدلوهم بكلامه فهو دال) لان الامام لا يعتمد عملا من الامن *

(ارأيت لو كان المسلم في منزله بالكوفة او الشام فقال ان دلتكم على عشرة ارؤس في موضع من دار الحرب قد صررت بهم اجمعون لي رؤساء قوا انهم فدلوهم ولم يذهب معهم اكان يستحق النفل فكذلك اذا دلوهم وهو في دار الحرب الا انه اذا كان معهم في دار الحرب فهو شريكهم بسهمه في الفينة بمنزلة ما لو لم يسبق الدلالة والتفيل ولو ذهب معهم حتى دلوهم على عشرة ارؤس فله منهم رأس) لانه باشر عملا يجوز ان يستحق النفل به وهو الذهاب وانما يعطيه رأسا وسطا * (وكذلك لو دل على مائة رأس بهذه الصفة فله من كل عشرة رأس وسط * ولو دلوهم على خمسة كان له نصف واحد من اوساطهم) لانه اوجب له ذلك بمقابلة عمل فيه منفعة للمسلمين فيكون هذا بمنزلة قوله من جاء بعشرة ارؤس فله رأس * وقد تقدم بيان هذا الفصل *

(ولو اسر الامير اسرا من اهل الحرب فقال من دلتنا منكم على عشرة ارؤس فهو حر فدلوهم رجل بكلام ولم يذهب معهم فوجدوا الامر كما وصف لهم فهو حر) لان هذا تمليق عتقه بالشرط فيراعى وجود الشرط فيه حقيقة وبالدلالة بالوصف يتم المشروط حقيقة وهذا لان الامام ما اوجب له ههنا شيئا لا يستحق الا بعمل فلا حاجة بنا الى ترك حقيقة الدلالة ههنا بخلاف الاول فقد اوجب له هناك فلا لا يستحق الا بالعمل فلا جله تركنا حقيقة لفظ الدلالة وههنا على نوع من المجاز *

(ثم لا يترك هذا الاسير يرجع الى داره ولكنه يخرج الى دارنا ليكون ذمة لنا)

لأنه بالأسر قد احتبس عندنا وإنما أوجب له بالدلالة الحربية وليس من ضرورته
التمكن من الرجوع إلى داره *

(ويستوى في هذا الحكم ذهب معهم أولم يذهب إلا أن يقول أن ذلك لنا
حر وتدعوني أرجع إلى بلادي فيشذو في له بالشرط ويمكن من الرجوع إلى
بلده أن أحب) لأن هذا بمنزلة صالح جرى بين الإمام وبينه وفي الصالح يجب
الوفاء بالشرط *

(إلا أنه لا ينبغي للاسير أن يفعل هذا إلا أن يكون فيه حظ للمسلمين) لأنه
نصب ناظر أفلا بدع الأسير ليمودجر بأعيننا إلا بمنفعة عظيمة للمسلمين *
(نحو أن يقول أدلكم على مائة من بطارقتهم وتذروني أرجع إلى بلادي فيعلم
أن حظ المسلمين فيما يدل عليه أكثر من حظهم في أسره فيشذو لا بأس بأجابته
إلى ذلك * وأزدهم الأسير على تسعة وذهب معهم أولم يذهب لم يكن له شيء
من رقبته) لأن عتقه هنا باعتبار الشرط والشرط يقابل المشرط جملة فإليات
بكمال الشرط لا يستحق العتق أو هذا صالح من رقبته على شرط التزمه فإليات
بذلك الشرط بكماله لم يتم الصالح ولا يستحق شيئاً مما وقع الصالح عليه بخلاف
المسلم فإن استحقاقه للنفل كان باعتبار عمل فيه منفعة للمسلمين فبقدر ما يحصل
من المنفعة بعمله يستحق النفل (وكذلك لو كان الأمير قال للاسير إن دلتنا على
عشرة فانت آمن من أن تقتلك فدل على تسعة كان له أن يقتله) لأنه علق الأمان
إليه بالشرط فلم يتم المشرط لا يستفيد إلا من *

(وكذلك لو أن أهل الحصن نزل عليهم المسلمون وقالوا إن دلتنا كم على عشرة
من البطارقة أو ممنونا ورجعوا عنا قالوا نعم فدلواهم على خمسة أو على تسعة
فليسوا بأمنين وليس على المسلمين أن يرجعوا عنهم) لأن الشرط لم يتم فلم ينزل

شيء من الجزاء

(ولو قالوا للمؤمنين فطريقكم مائة من الرؤوس والنفوس دينار على ان تؤمنوا ورجعوا عنا غامبكم هذا ثم اعطوا بعض المال فلم يؤمنوا ان يقاتلوه) لان الامان تمامي باءاء جميع المال فلا يشترط باءاء بعض المال

(ولكن ان ارادوا قتالهم فليردوا عليهم ما اخذوا ثم ينسأ بذههم للتعرض عن الغدر ودفع الضرر عنهم فانهم انما اعطوا ما لهم على سبيل الدفع عن نفوسهم وهذا بخلاف ما سبق من الدلالة على عشرة من البطارقة فان هناك ان دلوا على بعضهم فلنا ان قاتلهم من غير رد شيء عليهم) لانا ما ملكنا عنهم شيئاً من المال بمقابلة ما وعدناهم من الامان ولو قاتلناهم من غير رد شيء لا يؤدي الى الاضرار بهم بطريق اهدار مالهم وههنا ملكنا المال بمقابلة ما شرطنا لهم فيجب الرد عليهم اذا لم يحصل لهم منفعة الامان به

(وان ابى الامام ان يرد عليهم فليرجع عنهم ولا يقاتلهم اظهار للمساخطة واما بالوفاء بالشرط وان هلك بعض السبي الساخوذ منهم ثم اردنا قتالهم فلا بد من رد ما بقي من السبي وقيمة من هلك منهم) لان المقصود بالرد دفع الضرر والخسران عنهم والتعزز عن الغدر وذلك يحصل برد القيمة عند تعذر رد العيين كما يحصل برد العيين

(ولو صالحوهم على مائة رأس على ان يؤمنوا سنهم هذه وينصرفوا عنهم ثم رأوا ان النظر لهم في قتالهم فليردوا المال ثم ينسأ اليهم وهم في منعتهم) لان مع قاتلهم حر بالنال يحرم قتالهم لا عزاز الدين وانما يحرم الغدر وبالنبذ اليهم وهم في منعتهم يستفي معنى الغدر ولكن المال الساخوذ منهم بطريق الجمل فان لم يسلم لهم المشروط وجب رده عليهم بمنزلة العوض يجب رده اذا لم يسلم العوض فان كان اسلم السبي

العوض يجب رده اذا لم يسلم العوض

فايرد عليهم قيمتهم لانه تعذر عليهم رد عينتهم بعد ما اسلموا) فان عليك المسلم من
الطرفي لا يحل فصار كما لو تعذر رد دم بالهلاك *

(ولو كانوا لم يقبضوا منهم المال حتى بداهم ان يشهدوا اليهم فلا باس بذلك) لاسيما
يختارون ما فيه النظر للمسلمين والحال فيما يرجع الى النظر تبدل ساعة فصاعة
فكما انه لو كان النظر في الابتداء في القتال لم يلبوا الى الصالح فكذلك اذا صار
النظر في القتال كان لهم ان يقضوا الصالح *

(الا ترى انه لو وادعهم على ان يؤدوا اليه كل سنة مائة رأس من رقيقهم ثم بداله
بعد مضي سنة اوستين ان يقاتلهم لانه رأى بالمسلمين قوة فلا باس بان يشهد
اليهم * ولو وادعهم على ان يعطوهم مائة رأس من اسرى المسلمين ليرجعوا عنهم
هامهم هذا واعطوهم تسعين فلا باس بالتبذ اليهم وقتلهم لانعدام عام الشرط
الذي علق الامان به ولا يرده عليهم شيء من الماخوذ) لان الاحرار من الاسراء
ما كانوا في ملكهم قط ولا تملكناهم عليهم بطريق الجمل فلا يكون في الامتناع
من الرد معنى الاضرار بهم وانما فيه كف عن الظلم *

(وكذلك ان اعطوا ذلك من مديري او مكاتبي او امهات اولاد كانوا للمسلمين
اسرى في ايديهم لاسيما لم يملكوا شيئا من ذلك) فان ثبوت حق المتق في المحل
كثبوت حقيقة المتق في اخر اجه من ان يكون محلا للتمالك بالهبة ولكن ان رددهم
على مواليتهم بغير شيء *

(وان اعطوا ذلك من عبيد مسلمين كانوا اسرى في ايديهم رد عليهم قيمتهم) لاسيما
كانوا تملكوا العبيد بالاحراز ثم تملكنا عليهم بطريق الجمل فيجب رددهم اذا
لم يسلم لهم المشروط ولكن تعذر رد عينتهم لاسيما فيجب رد قيمتهم *

(وان ادوا المائة كما شرطوا ممن لا يملكونهم من الاسراء فلا امام ان يقاتلهم

ثبوت حق المتق في المحل كثبوت حقيقة المتق

بعد النبد اليهم من غير رد شي عليهم) لان لم تملك عليهم شيئا كانوا يملكونه *
(ولكن الافضل له ان يفنى ذلك لهم) كما وفوا بالمشر وطيطمشوا اليه فيما يستقبل
فانه ان لم يفعل لم يركنوا الى مثل ذلك في المستقبل بناء على ما عندهم ان هذا
غدر في تخليص الاسارى من ايديهم وان لم يكن غدر في الحقيقة *

(وان انصرف عنهم بعدما اخذوا المشر وط منهم فان كانوا احرار اخلى سبيلهم
وان كانوا مدبرين ردهم على الموالى بغير قيمة وان كانوا عبيدا فان وجدهم الموالى
قبل القسمة والبيع اخذوهم بغير شي وان وجدوهم بعد القسمة والبيع
اخذوهم بالقيمة او الثمن ان احبوا) لان التملك عليهم بطريق الجعل بمنزلة التملك
بطريق القهر الا ترى ان الماساخوذ في يجب قسمته بينهم في الوجهين *

(ولو قال الامير الاسراء من دلنا على عشرة من المقاتلة فهو حر فذلهم اسير
على عشرة مجتمعين في قلعة لم يقدروا عليهم لم يكن حرا) لاننا علمنا انه لم يكن هذا
مقصودا لانما كان مقصوده دلالة فيها منفعة للمسلمين ولم يحصل * فان
قبل * انما يعتبر ظاهر كلامه وهو قوله عشرة من المقاتلة والمقاتل من يكون
مجتمعا * قلنا * نعم ولكن مقصوده دلالة يستفيد بها علما لم يكن حاصله قبل
الدلالة وذلك لا يحصل بهذه الدلالة فكيف من عشرة مقاتلة لا يقدر عليهم يعلمهم
الامير والمسلمون في دار الحرب فمرفنا بهذا ان مراده الدلالة على عشرة
يتكئون من اخذهم *

(فان دلهم على عشرة غير مجتمعين الا انهم ادروا بهم فهربوا فان كانوا هربوا قبل
وصول المسلمين الى موضع يقدر على اخذهم فليست هذه ايضا دلالة)
لان ما هو المقصود وهو التمكن من الاخذ لم يحصل بها *

(وان كانوا قد قدروا على اخذهم فهربوا في ذلك حتى هربوا فلا سير حر) لانه

قد اتى بالمشرط عليه من الدلالة وهو التمكن من اخذ العشرة فالتفريط الذي يكون منابعد ذلك لا يكون محموبا عليه *

(وان دل على العشرة في موضع فقالوا حتى نجوا فليست هذه بدلالة) لانه انما دل على قوم متمعين اذ لا فرق بين ان يكون امتناعهم بقوة انفسهم او بحسن كانوا فيه *

(الا ان يكونوا انما نجوا التفريط من المسلمين في اخذهم بعد القدرة عليهم حينئذ يكون الدال ماضيا له * وان قاتل العشرة التي دل عليهم المسلمين فقتلوا بعضهم ثم ظفر المسلمون بهم فلا سير حر) لانهم انما تمكنوا من اخذهم واسرهم بدلالته (وان لم يتمكن المسلمون من اسرهم ولكن قاتلوه حتى قتلوا فليست هذه بدلالة) لان ما هو المقصود وهو التمكن من الاسر لم يحصل بهذه الدلالة *

(وهذا لان مثل هذه العشرة كانوا يجدونهم قبل دلالته ففرغنا ان المقصود بالدلالة غير هذا * ولو قتل المسلمون منهم واحدا وظفروا بالبقية فان كانوا اقتلوا ذلك الواحد وهم متمعون لم يكن الاسير حرا) لان التمكن انما حدث بعد قتله والباقون بعد قتله تسعة فكانه دلهم ابتداء على تسعة نفر *

(وان كانوا اقتلوه بعد ما ظفروا بالعشرة فهو حر) لانهم تمكنوا من اسر العشرة بدلالته *

(وكذا ان كانوا اقتلوا بعض المسلمين ثم ظفروا بهم احياء) لانهم تمكنوا من اسر العشرة بدلالته وان كان ذلك بعد جهاد و قتال (فان انتهى اليهم المسلمون ولا سلاح عليهم فقرطوا في اخذهم حتى تسلموا او امتنعوا فلا سير حر) لانه مكنهم بدلالته من اخذ العشرة وانما جاء التخصيص من المسلمين *

(ولو كان الاسير قال ادلكم على عشرة على اني اذ دلتكم عليهم فامتنعوا او لم يمتنعوا فانا حر ورضي المسلمون بذلك فهو حر اذ ادلكم عليهم وان كان امتنعوا) لانه اتى بما النهى به بالشرط نصا او انما يقتبر دلالة الحال والمقصود بالكلام اذ لم يوجد التنصيص بخلافه *

(ولو قال الامير للاسراء من دناء على حصن كذا فهو حر او على عسكري الملك فهو حر فدلهم رجل ثم لم يظهر وابهم فالأسير حر) لانه اتى بالشرط عليه من الدلالة والمشرط عليه الدلالة على قوم ممتنعين ههنا وقد اتى به بخلاف ما تقدم والله ان المراد هناك الدلالة على عشرة غير ممتنعين الا ترى انه لو قال من دناء على عشرة من السبي من نساء او صبيان فهو حر فدلهم رجل على ذلك بين يدي جنده بمنعهم انه لا يمتنع) لان الفصالب ان المراد الدلالة عليهم في غير منعة وانما يحمل مطلق الكلام في كل موضع على ما هو العلة *

«قال» (ولو تخير الامير في رجوعه الى دار الاسلام فقال للمسلمين من دناء منكم على الطريق فله رأس او قال فله مائة درهم فدلهم رجل بوصف ذكره فعضوا على دلائله حتى اصابوا الطريق ولم يذهب معهم هو فلا شيء له) لان ما اوجب له على سبيل الاجرة لا على سبيل التنفيل اذ التنفيل بعد احرار الفتيمة لا يجوز وارشاد المتخير الى الطريق ليس من الجهاد ليستحق عليه النفل فمرقنا انه اجارة واستحقاق الاجرة بعمل لا بمجرد قول فلهذا لا يستحق شيئا اذا لم يذهب معهم *

(وان ذهب معهم حتى دلهم على الطريق فله اجر مثله في ذهابه معهم) لانه اتى بالعمل بحكم اجارة فاسدة فان المقصود عليه من العمل لم يكن معلوما حين لم يرين الى اي موضع يذهب معهم وربما يوصلهم الى الطريق بمشروعات وربما

لا يستحق الاجرة بل لا يغيره قول

لا يوصلهم الا بمسيرة عشرة ايام ووجهها لثا المعقود عليه ففسد العقد*

ثم ان كان المشر وطله مائة درهم فانه يستحق به اجر المثل لا يجاوز به مائة كما هو
الحكم في الاجارة الفاسدة اذا كان المسعى معلوما وان كان المشر وطله رأسا من
السبى فله اجر مثله بالغاما بالغ لان تسمية الرأس مطلقا في باب الاجارة لا يكون
تسمية صحيحة وهذا لانه انما لا يجاوزه المسمى تمام الرضا به وذلك يتحقق بالمائة
ولا يتحقق بالرأس لان الرءوس متفاوت في الما لية*

(ولو قال من دلنا على الطريق حتى يبلغ بنا موضع كذا فله مائة درهم او فله هذا
الرأس بعينه فذهب رجل معهم الى ذلك المكان فله المسعى) لان المعقود عليه
ها هنا معلوم والبدل معلوم* فان قيل* المخاطب بالعقد مجهول فكيف ينقد العقد
صحيحا* قلنا* انما ينقد العقد حين ياخذ في الذهاب معهم ويستوجب الاجر
بحسب ما يأتي به من العمل وعند ذلك لاجهالة فيه*

(ولو لم يتخير الامام ولكن قال من ساق هذه الارماك منهم حتى يبلغ الطريق
ذله مائة درهم فقبل ذلك قوم استحقوا اجر المثل لا يجاوز به المائة) لان المعقود عليه
من العمل مجهول لجهالة المسافة*

(ولو كان قال الى موضع كذا فله المسعى) لان المعقود عليه معلوم والبدل معلوم*
(وان خاطب به قوما ببيع انهم فسمع قوم آخرون فساقوها الى ذلك المكان
فلا شيء لهم) لان العقد انما كان بينه وبين من خاطبهم به فغيرهم يكون متبرعا في
اقامة العمل*

(ولو نادى بذلك في جميع اهل المسكر فساقها قوم سمعوا النداء فلم الاجر)
لانهم اقاموا العمل على وجه الاجارة*

(ولو ساقها قوم لم يسمعوا النداء فلا شيء لهم) لانهم اقاموا العمل متطوعين

لا على وجه الاجارة حين لم يسمعو النداء وهذا بين ان الاستحقاق هاهنا ليس على وجه التنفيل *

(ولو ان الامير اخطأ الطريق فتجبر فقال لا سير في بذه ان دللتنا على الطريق فلك اهلك وولدتك فذلهم بصفة او بذهاب معهم حتى اوقفهم على الطريق كان على حاله فيا للمسلمين مع اهله وولده) لان الامير لم يذكر نفسه بشي في الجزاء فيبقى هو اسير اعلى حاله واذا كان هو عبدا للمسلمين فايكون له يكون للمسلمين ايضا اهله وولده وغيرهم في ذلك سواء *

(ولو كان قال لك نفسك واهلك وولدتك والمسئلة بحالها فهو حر لا سبيل عليه) لانه جعل له نفسه جزاء على دلالة وقد اتى بها فكان حر اوله اهله وولده ايضا لانه شرط له ذلك *

(الا انه لا يدخل في اسم الاهل هاهنا لزوجته) بخلاف ما تقدم في فصول الامان لانهم هنا قد صاروا مملوكين بالاسر فلا يزول الملك عنهم الا بيقين وهذا اليقين في زوجته خاصة *

(وكذلك في اسم الولد لا يدخل هاهنا الاولاد لصلبه وانما ولدوا ولدتهم في) لان التمين في ولد الصاب خاصة وهذا الاستحقاق له يتنى على التيقن به *
(وان لم يكن في الاسراء ولد لصلبه فله اولاد بنيه) لانهم قاتمون مقام ابيهم في هذا الاسم فيتنا ولهم عند عدم آباءهم *

(ولا يكون ولد بناته في ذلك من شيء الا ان يسميهم لانهم ليسوا من اولاده) ثم لا يترك برجع الى دار الحرب ولكنه يخرجهم الى دار الاسلام ليكونوا ذمة للمسلمين لان بدتقرر الاسر لا يجوز تمكينهم من الرجوع الى دار الحرب *
(ويستوى اذا كان دلهم بكلام او ذهب معهم) بخلاف ما تقدم من دلالة المسلمين

فان ذلك على وجه الاجارة فلا يشب بالكلام وهذا على وجه الصالح والامان
فيعتبر فيه وجود الشرط حقيقة *

(فان كان الامير قسم السبي في دار الحرب او باعهم ثم تخير فقال للاسراء من
دلتنا على الطريق فهو حر او قال فله مائة درهم ففعل ذلك بعضهم فان شرطه
مائة درهم فله اجر مثله لا يجاوز به اائة ويكون ذلك لمولاه لان الملك قد تعين
فيهم ها هنا فما وجبه الامام يكون على وجه الاجارة دون الصالح والامان *
(ولهذا ولد لهم عجز دكلام ولم يذهب معهم لم يستحق شيئا فان كان قال فهو حر
فهذا باطل) لان الامير لا يملك ان يمتق ارقاء الملاك بعد ما تعين ملكهم فيهم *
(ولو تخير قبل قسمتهم فقال من دلتنا منكم على الطريق فهو حر فدل اسير على
طريق الا انه طريق ياخذ الى دار الحرب لا الى دار الاسلام فان كانوا تخيروا
في الدخول فهذه دلالة الاسير حر وان كانوا تخيروا في الانصراف فليست
هذه بدلالة وان دلهم على طريق ياخذ الى دار الاسلام لا الى دار الحرب
فالتقسيم فيه على عكس هذا) لان مطلق الكلام يتقيد بدلالة الحال وقد علمنا
ان مراده في حالة الدخول الدلالة على طريق يوصاه الى مقصوده من دار
الحرب وفي الانصراف مقصوده الدلالة على طريق يوصاه الى مقصوده من دار
دار الاسلام *

(وان قال ان دلتنا على طريق حصن كذا فانت حر ولذا لك الحصن من ذلك
الامكان طريق فدلم على طريق آخر هو ابعده من الطريق الممهود فله شرطه)
لان كل واحد من الطريقين طريق ذلك الحصن ان كان بحيث يمتد بالناس
الذهاب الى ذلك الحصن من ذلك الطريق والامير اطلق اللفظ ولا يجوز
تقييد المطلق بالبدليل وليس في كلامه ذلك *

(وان دلم على طريق ليس بطريق الى ذلك الحصن ولكنه طريق الى غيره الا انهم يقدرين على ان يدوروا من ذلك المكان حتى ياتوه فليست هذه بدلالة) لان الانسان قد يتمكن من ان ياتي من هذا الموضع كاشف ثم يدور حتى ياتي الى بخاري ثم لا يعبأ احد الطريق من هنالي كاشف طريق الى بخاري فمر فنانا ما اتى بالمشر وط عليه فلا يكون حرا.

(وان قال ان دلتنا على طريق حصن كذا وهو الطريق الذي يقال له كذا فدلهم على طريق غيره حتى اقامهم على الحصن فان كانت لهم منفعة في الطريق الذي عينوا له من حيث قرب الطريق او امانه او كثرة المظف او كثرة القرى او كثرة ما يجدون من السبي فهو في على حاله) لانه ما وفي بالشرط فانه عينوا له طريقا وكانت لهم فيه منفعة فالتمين متى كان مفيدا يجب اعتباره.

(وان كان الذي دلهم عليه اكثر منفعة من الذي عينوا له فهو في القياس ايضا) لانه ما اتى بالمشر وط وفي ايجاب العباد يعتبر اللفظ دون المعنى لجواز ان يخلو كلامهم عن حكمة وفائدة حميدة (وفي الاستحسان هو حر) لانه اتى بمشروهم وزيادة وانما يعتبر التمين اذا كان مفيدا فاذا علم ان فائدتهم فيما اتى به اظهر من مقتض اعتبار التمين لكونه غير مفيد.

(وان لم يعلم ايها النفع فهو في على حاله) لان التمين كلام من عاقل فيكون معتبرا في الاصل ما لم يعلم خلوه عن الفائدة ولم يعلم بذلك.

(وعلى هذا القول من دلتنا على طريق درب الحارث (ا) فهو حر فدلهم رجل على طريق المصيبة او على طريق ملطية فان كان ذلك اقرب واكثر منفعة فهو حر وان كان ليس كذلك او لا يدري اهو كذلك ام لا فهو في) لانه ما اتى بالمشر وط عليه (ارأيت) لو ذهب بهم الى طريق غير ما ذكرناه فكان فيه

التمين متى كان مفيدا

الملك وجنده فقاتلهم وقتل منهم او ذهب بهم في طريق لا علف فيه فهاكت
دوابهم وماتوا اجوعا كان يوفى له بشرطه وانما فصل بهذا بيان ان التقييد متى
كان مقيدا يجب اعتباره والله الموفق *

(باب ما يجوز من النفل في السلاح وغيره)

(واذا ارى امير المسكر دروع المسلمين قليلة عند دخولهم دار الحرب فقال
من دخل بدرع فله من النفل كذا او فله به سهم كسهمه من الغنمة فهذا جائز لا
باس به) لان هذا التنفيل يقع منه على وجه النظر فالمسلم في حمل الدروع الى دار
الحرب يحتاج الى مؤنة ويحصل به ارباب العدو فيجوز ان ينفل على ذلك
لتحريرهم على تحمل هذه المؤنة في ارباب العدو *

(الا ترى ان الشرع اوجب للغازي السهم بفرسه لهذا المعنى) وهو انه يلزم
المؤنة فيما يحصل به ارباب العدو فلا مام ان يوجب ذلك بطريق النفل اعتبارا
بما اوجبه الشرع *

(وكذلك لو قال من دخل بدرعين فله كذا) لان المبارزة قد يظاهر بين الدرعين اذا
اراد القتال على ما روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ظاهر بين درعين يوم احد
فكان هذا منه على وجه النظر والاجتهاد *

(وان قال من دخل بدرع فله مائة ومن دخل بدرعين فله مائتان ومن دخل
بثلاثة دروع فله ثلاث مائة) وساق الكلام هكذا (فليس ينبغي له ان ينفل
هكذا ولا يجوز منه هذا التنفيل في اكثر من درعين) لان هذا لا يقع على وجه
الاجتهاد والنظر والمقاتل لا يمكنه ان يلبس اكثر من درعين عند القتال لان
ذلك ثقل عليه ولا يمكنه ان يقاتل معه فمر فانه ليس في التنفيل على اكثر
من درعين منفعة *

«فان قيل معنى التزام المؤنة وارهاب العدو يتحقق في الثالث والرابع والخامس
«قلنا ليس كذلك فان الارهاب بالدارع لا بالدروع يقال انفصل كذا
وكذا دارعا وكذا وكذا حاسر افيحصل به الارهاب والدارع هو وحده
لانه ما حمل الدروع مع نفسه ليعطيها غيره وانما حمل للبس عند القتال وذلك
لا يتأتى منه في اكثر من درعين»

(وعلى هذا القول لا صاحب الخيل من دخل تجفاف فله كذا) فان معنى التزام
المؤنة وارهاب العدو يحصل بالتجفاف للخيل كما يحصل بالدروع للفراس
فيجوز ان ينفل على تجفاف وتجنافين»

(ولا يجوز اكثر من ذلك) لان التجفاف للفرس فالتفيل عليه بمنزلة التفيل
على الفرس»

(ولو كان الامر بمن لا يرى ان يسهم الا لفرس واحد فقال من دخل بفرسين فله
كذا كان ذلك تنفيل صحيحا ولا يجوز ان ينفل على اكثر من فرسين) لان المبادر
بقد قتال بفرسين ولا يقاتل باكثر منهما فاما يجوز من تنفيله ما يكون فيه منفعة
دون ما لا منفعة فيه»

(الا ان يكون امرا معروفا قد يحتاج الرجل فيه الى ثلاثة افراس فيشذ بجوز
تنفيله لثلاثة افراس في ذلك وكذلك لثلاث تجافيف) لانه يكون على كل فرس
تجفاف ومتى علم ان تنفيله كان على وجه النظر يجب تنفيذه مما يصاب من الغنائم
بعد التفيل»

(ولو لم يقل لهم شيئا حتى حاصر واحصا فقال من تقدم الى الباب دارعافه كذا
او قال من تقدم متجففة فله كذا» او قال من تقدم مظاهر ابين درعين فله كذا
فهذا تنفيل صحيح) لان فيه منفعة للمسلمين من حيث اظهار الجلالة والقوة

وايقاع الرعب في قلوب المشركين والتنفيل على مثله يكون*
(ولو لم يقل ذلك حتى فتحوا الحصن ثم اراد ان ينقل منه للدارع والمتجفف على
قدر العناء فليس له ان يفعله) لان التنفيل ما يكون قبل الاجراز فاما بعد الاجراز
يكون صلة لا تنفيل وليس للامام ان يخص بعض الغامين بالصلة من الغنينة
بعد ما ثبت حقهم فيها*

(فان نقل الامام بعد الاجراز على قدر العناء والجزاء وكان ذلك من رايه
فهو نافذ) لانه امضى باجتهاده فصلا مختلفا فيه فليس لاحد من القضاة ان
يبطل ذلك*

(ويحل للنفل له ان ياخذ ذلك وان كان هو ومن لا يرى التنفيل بعد الاصابة)
لان الراي يسهط اعتباره اذا جاء الحكم بخلافه فان قضاء القاضي ملزم غيره
ومجرد الاجتهاد غير ملزم غيره وهو نظير ما لو قال لامرأته انت طالق البتة
ومن رايه ان ذلك تطليقة بانه قضى القاضي بانها تطليقة رجعية كما هو قول عمر
وابن مسعود رضي الله عنهما فانه ينفذ قضاؤه ويسمعه ان يقيم عليها ولكن هذا على
قول محمد رحمه الله عليه واما على قول ابي يوسف رحمه الله عليه المجتهد لا بدع
رايه اذا كان ذلك اشد عليه بقضاء القاضي بخلافه وقد بينا هذا في شرح المختصر
في آخر الاستحسان والله تعالى اعلم*

﴿باب ما يجوز من النفل بعد اصابة الغنينة وما لا يجوز ذلك فيه﴾
(ولو ان سرية في دار الحرب اصابوا غنائم فمعجزوا عن حملها الى دار الاسلام
واراد الامير احرارها وتركها ثم بدا له فقال للمسلمين من اخذ منها شيئا فوله
فهذا جائز ومن تكلف منهم فاخرج شيئا فوله ولا خمس فيه) لان هذا
تنفيل وقع على وجه النظر وانما كررنا التنفيل بعد الاصابة لما فيه من ابطال

من قال لامرأته انت طالق البتة ومن رايه ان ذلك تطليقة بانه قضى القاضي بانها رجعية ينفذ قضاؤه

حق بعض الفاعلين بعد ما ثبت هتهم في المصائب والابطال انما يكون عنده
التمكن من الحفظ وتأكيد هتهم بالاخراج فاما بعد ما تحقق المعجز عن ذلك
فهذا لا يكون ابطالا حتى احد *

(يوضعه ان له احراق الجمادات منها وذبج الحيوانات ثم الاحراق وركها
مضيه وفي ذلك ابطال حق السكك فمن ضرورة جواز ذلك جواز ابطال
حق البعض بتخصيص البعض بطريق التنفيل) ولان في الاحراق ابطال حق
لا نفعة فيه لاحد من المسلمين وفي التنفيل توفير المنفعة على بعضهم فكان الميل
الى هذا الجانب اولى (فاما اذا كان قادرا على الاخراج او البيع او القسمة فهو
متمكن من ايصال المنفعة الى جماعتهم فلا ينبغي له ان يبطل حق بعضهم * وكذلك
لو قال عند المعجز من اخذ شيئا فهو له بعد الخمس او قال فله نصف ما اخذ قبل
الخمس او بعده فذلك كله صحيح ينبغي له ان يفصل من ذلك ما يكون اقرب
الى النظر ثم القسمة بعد الاخراج على ما اوجبه الامير بالتنفيل * فان اخذ رجل
منهم شيئا كان المسلمون يتدرون على اخراجه ولم يكن الامام علم به من جواهر
او غير ذلك فان هذا يخلص والباقي بينهم على سهام القيمة (لان صحة هذا
التنفيل لضرورة المعجز عن الاخراج والثابت بالضرورة لا يمتد ومواضعها
فلا يتناول هذا التنفيل ما لم يتحقق فيه الضرورة *

(واذا ثبت هذا الحكم فيما اذا اخذوا من اموالهم ثبت فيما لم ياخذوه
بالطريق الاولى حتى اذا صر وابتداء من بنائهم فيه الساج والرخام وماه
الذهب فلم يتدروا على اخذه واخراجه فقال الامير من اخذ منه شيئا فهو له
فذلك صحيح ومن غرب شيئا من ذلك واخرجه اختص به (لانهم وان
كانوا قادرين على هدمه فقد كانوا عاجزين عن اخراجه ولهم ان يتركوه فيصح

تنفيل اميرهم في ذلك ايضا ويستوى ان كان ذلك مما يقدر على حمله بمد الهدم
اولا يقدر عليه لان التنفيل من الامير قبل الهدم وانما صار بحيث يقدر على
حمله ما حدث فيه من الهدم بعد تنفيل الامام *

(لان يكون شيئا من ذلك موضوعا باثبات البناء يقدر على اخراجه
حين نفل الامام ولم يعلم به فان ذلك يقسم بين الجملة وان اخراجه واحدا منهم
لان التنفيل لم يتناولوه ولو ان الامير لم ينفل احدا ولكنه امرهم باحراق ذلك
فتكلف بعضهم اخراجها على دوابهم الى دار الاسلام فذلك الخمس ويقسم
بين جميع السرية) لان تخصيص البعض بتنفيل الامام ولم يوجد انما الوجود
الامر بالا حراق ولا تأثيره في تخصيص بعضهم بشيء واذني الدرجات ان
الذي اخرج احيا بفسله ما كان مشرفا على الهلاك مما كان مشتركا بينه وبين
غيره فلا يكون ذلك سببا لقطع الشركة وتخصيصه به *

(ولو قسم ما اصاب في ارض الحرب او باعه من التجار او اخراجه الى دار الاسلام
الاسلام فاحقهم العدو وابتلوا بالحرب فينبغي لهم ان يحرقوا ذلك بالنار لينقطع
منفعة العدو عنه فان في ذلك معنى الكبت لهم وان كان يجوز للغزاة ان يقاتلوا ذلك
بما ثقل عليهم من متاعهم وسلاحهم في دار الحرب لئلا يتفجع به العدو كما قاله
جعفر (١) فانه حين ايس من نفسه عقر فرسه) فلان يجوز ذلك فيما اخذوه من
امته اهل الحرب كان اولي *

(فان يندوا ذلك ليحرقوه فقال الامير من اخذ شيئا فويله فاخذ ذلك قوم
واخر جوه من المملكة فذلك كله مردو ذالى اهل) لان بالقسمة والبيع
قد بين الملك فيه *

(١) يعنى في غزوة مودة التي استشهد فيها رضى الله عنه ٦٢ م *

(وليس للامام ولاية التنفيل في اموال الناس بحال وكذلك بالاخراج الى دار الاسلام وقدنا كالحق فيه لهم على وجه يورث عنهم فلا يبقى للامام فيه ولاية التنفيل اصلا بخلاف ما قبل الاحراز فالثابت هناك حق ضعيف يشب بالاحراز بايد وذلك بعدم باللقاء للاحراق فيلتحق هذا التنفيل بالتنفيل قبل الاحراز فاما بعد الاحراز بالدار الحق قدنا كدبتهم السبب بالاحراز بالدار ولا يبطل ذلك باللقاء للاحراق فلا يكون للامام فيه ولاية التنفيل وهذا بعد القسمة والبيع اظهر لان الملك قد تمين فيه ﴿الآثرى﴾ انهم لو طرحوا ذلك في دار الحرب فلم يظن بها اهل الحرب حتى دخلت سرية اخرى فاخرجوها واخذها اهل الحرب ثم دخلت سرية اخرى فاخذوها منهم لم يكن للسرية الاولى فيها حق بمنزلة سائر اموال اهل الحرب التي لم تؤخذ منهم ولو طرحوها للاحراق بعد القسمة والبيع ثم تركوها مخافة العدو ولم يعلم بها المشركون حتى جاءت سرية اخرى فاخذوها واخرجوها فهي مردودة على الملك لبقاء ملكهم فيها * وان اخذها المشركون ثم استقذها من ايديهم سرية اخرى فان وجدها الملك قبل القسمة اخذوها بغير شيء وان وجدوها بعد القسمة اخذوها بالقيمة بمنزلة سائر اموالهم اذا اصابها اهل الحرب واخرجوها * وكذلك بعد الاحراز بدار الاسلام * وان طرحوها ثم جاءت سرية اخرى فاخذوها ولم يعلم بها اهل الحرب فهي مردودة على السرية الاولى لتاكدهم فيها * وان اخذها اهل الحرب ثم اخذها منهم سرية اخرى فان وجدها السرية الاولى قبل القسمة اخذوها بغير شيء وان وجدوها بعد القسمة فلا سبيل لهم عليها وهذه هي الرواية الثابتة التي بيناها اصح في هذه المسئلة لانهم لو اخذوها اخذوها بقيمة حقهم قبل القسمة في المالة اذ لا ملك لاحد في

في المين ولهذا كان للامام ان يسميها ويقسم الثمن فلا يكون الاخذ بالقيمة مفيدا لهم شيئا وانما ثبت حق الاخذ اذا كان مفيدا *

(ولو ان المشترين او الذين وقع ذلك في سهامهم او الذين رموا بمتاعهم قالوا حين رموا به من اخذ شيئا فهو له فاخذ ذلك قوم من المسلمين فهو لهم اخرجوه الى دار الاسلام او لم يخرجوه) لان هذه هبة من المالك الاخذين وقد تمت الهبة بقبضهم فان ارادوا الرجوع فيه فاهم ذلك قبل ان يخرجوه الاخذون الى دار الاسلام كما هو الحكم في الهبة (وان اخرجوه وبلغوه موضعا يقدر فيه على حمله لم يكن لهم ان يرجعوا فيه) لانه حدث فيه زيادة بصنع الموهوب له فان كان مشرفا على الهلاك في مضية وقد احياه بالخراج من ذلك الموضع فالزيادة في عين الموهوب تمنع الواهب من الرجوع ولكن هذا الحكم فيما اذا اخذه من سماع مقالة المالك والمالك او ممن بلغه واملن لم يسمع ذلك اصلا اذا اخذ شيئا فاخرجوه كان عليه ان يردده على ماله لان من علم بمقالته فانما اخذه على وجه الهبة فيكون ذلك قبضا متمم للهبة ومن لم يعلم ذلك فهو انما اخذه لاعلى وجه الهبة بل على وجه الاعانة لماله بالرد عليه فلا يثبت المالك له بهذا (الاخذ) * فان قيل * هذا الحجاب للمجهول فكيف يصح بطريق الهبة * قلنا * لان هذه جملة لا تفضى الى المنازعة فالمالك انما يثبت عند الاخذ وعند ذلك الاخذ متعين معلوم وكان المالك بهذا اللفظ اباح اخذه على وجه الهبة منه وهذه الاباحة ثبتت مع الجمالة (اصله) * ما رواه عبد الله بن قيس التميمي (١) ان النبي صلى الله عليه وسلم قال افضل الايام عند الله يوم النحر ثم يوم القر يعني اليوم الثاني (١) التميمي بضم الميم وتخفيف الميم محباني امره ابو عبيد قرضى الله عنه على حمص واستشهد ببارض الروم ستة ست وخمسين رضى الله عنه ١٢ تقريب

الزيادة في عين الموهوب تمنع الواهب من الرجوع

من أيام النصر لان الحاج يقرون فيه غنى وقال وقرب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بدنان خمس اوست فظفقت يردن اليه بايتهن بدأ فلما وجبت جنوبها قال كلمة لم افهمها فسالت بعض من يليه ماذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شاء اقتطع فهذا اباحة للاخذ على وجه التملك والانتفاع بالمساخوذا وجبها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع الجهالة فايكون من هذا الجنس يتعدى اليه حكم هذا النص (تقريره) ان مجرد الالتقاء بغير كلام يفيد هذا الحكم فان الانسان ينثر السكر والدرهم في العرس وغيره وكل من اخذ شيئا من ذلك يصير عملا كاله ويجوز له ان يتفع به من غير ان يتكلم الناثر بشيء وقيل بان الحال دليل على الاذن في الاخذ فاذا وجد التصريح بالاذن بالاخذ لان ثبت هذا الحكم لكان اولى وعلى هذا الوضع انسان الماء والحمد (١) على باب داره فانه يباح الشرب منه لكل من مر به من غنى او فقير بوجود الاذن دلالة واذا غرس شجرة في موضع لا ملك فيه لا احد وياح للناس الاصابة من غارها فانه يجوز لكل من مر به ان ياخذ من غارها فيتناوله وكل ذلك ماخوذ من الحديث الذي روينا

(ولو ان الامير بعد اهزام المشركين نظر الى قتلى منهم عليهم اسلاهم وهو لا يدري من قتلهم فقال من اخذ سباب قتيل فهو له فاخذها قوم فذلك لهم) قيل لان المسلمين لم ياخذوها فيكون هذا في معنى التنفيل قبل الاصابة والاصح ان تقول هذا التنفيل بعد الاصابة ولكن الامام امضاء بجتهاده والمختلف فيه بامضاء الامام بجتهاده بصير كالمحقق عليه حتى اذا مات او عزل وولي غيره

(١) وهو نوع من الاشرية وانه محمود عندهم ١٢ المغرب

مسجزة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في اذلا فساد البدنات اليه اذا غرس شجرة في موضع لا ملك فيه لا احد يباح للناس الاصابة من غارها
مسجزة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في اذلا فساد البدنات اليه اذا غرس شجرة في موضع لا ملك فيه لا احد يباح للناس الاصابة من غارها
مسجزة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في اذلا فساد البدنات اليه اذا غرس شجرة في موضع لا ملك فيه لا احد يباح للناس الاصابة من غارها

لم يسترد من الآخذين شيئا من ذلك *

(وان لم يأخذوا حتى عزل الاول وجاء امير آخر ثم اخذوا ذلك قبل ان يعلموا
بعزله او بعد ذلك فان الثاني يأخذ ذلك كله منهم فيرده في الغنيمة) لان
التفصيل الاول قد بطل بعزله قبل حصول المقصود فالقصد هو الاخذ
والاحراز فاذا بطل تنفيه قبل حصول هذا المقصود صار كان لم يكن وقد
تقدم نظيره فيما اذا قبل قبل الاحراز ثم مات او عزل قبل الاصابة واستعمل
غيره فانه يبطل حكم ذلك التفصيل في التفصيل بعد الاصابة هذا اولى وهو عزلة
قضاء لم ينفذ قاض حتى عزل واستتضى غيره ممن يرى خلاف ذلك ثم فزع
على الاصل الذي بينا ان التفصيل عند حضرة القتال يكون على ذلك القتال
خاصة وعند دخول دار الحرب قبل ان يلقوا قتالا يكون باقيا الى ان يخرجوا
الى دار الاسلام يقول (فان خرجوا الى دار الاسلام ثم قفلوا الى دار الحرب
فقتل رجل قتيلا من المشركين فلا سلب له) لان حكم ذلك التفصيل قد انتهى
بمخرجهم الى دار الاسلام وهذه خلة اخرى فاذا لم يجدد الامام تنفيلها عندها
لم يكن للقاتل السلب بالتفصيل الاول (والا ترى) انهم لو اقاموا سنة ثم جمعوا
لم يكن للقاتل السلب بالتفصيل الاول *

(ولو بلغهم ان المدد دخلوا دار الاسلام فخرجوا يريدونهم فقال الامير من
قتل قتيلا فله سلبه فهذا على ما اصابوا في وجههم ذلك في دار الاسلام ودار الحرب
الى ان يرجعوا الى منازلهم * وان لقوا المدد في دار الاسلام ثم قال الامير
ذلك فهذا على ذلك القتال خاصة) لما بينا ان المطلق من الكلام يقيده بما هو الغالب
من دلالة الحال في كل فصل *

(ولو ان الامير بمث في دار الحرب سرية الى حصن وقال ما صبت منه فكم

الرابع من ذلك فاقاموا عليه زمانا قاتلون ثم لحقهم المسكر فقاتلوا امهم حتى فتحوا الحصن فلانفل الاولين) لانه انما اوجب لهم النفل فيما يصيبون بقتالهم دون من بقي من المسكر والمقصود كان تحريضهم على فتح الحصن والاصابة ولم يحصل ذلك بهم *

﴿الآثر﴾ ان المسكر لو فتحوا الحصن دون اهل السرية لم يكن لاهل السرية من النفل شيء وان كان الفتح بحضور منهم فكذلك اذا كان الفتح بقتال جميع اهل المسكر (ولو بعث الامام سرية من دار الاسلام وعليهم امير ثم عزل اميرهم وبعث امير آخر وقد نفل الاول قوما فلا فائدة من كانوا اخذوا ذلك قبل علمه بعزله فذلك سالم لهم وكذلك ان كان ابتداء التنفيل منه قبل ان يعلم بالزل) لانه امير لم يعلم بعزله او ياتيه من هو صارفه ويخبره بعزله * ﴿فاما اذا نفل الاول بعدما جاء الثاني واخبر بعزله فتفيله باطل﴾ لانه التحق بسائر الرعايا *

﴿وان جاء الكتاب بان الامام قد بعث فلانا اميرا على السرية فلما لم يقدم فلان عليه فهو امير على حاله يجوز تنفيله﴾ ﴿الآثر﴾ انه لو كان امير مصر كان له ان يصلي الجمعة الى ان يقدم صارفه *

وهذا لانه لا يجوز ترك المسلمين سدى ليس عليهم من يدبر امورهم في دار الاسلام ولا في دار الحرب فلم يقدم الثاني كان التدبير الى الاول فيصح منه التنفيل الا ان يكون الامام قد كتب اليه ان اقدع لناك واستعملنا فلانا ولم يذكر هذه الزيادة فيشذ بصير هو ممز ولا ولا يجوز تنفيله بعد ذلك لانه صار اميرا بخطاب الامام اياه عند التقليد فيصير ممز ولا ايضا بخطابه اياه باليزل) والكتاب من نأى كالخطاب من دناء *

(ولو كان الامير الاول حين استعمل اصريا ان يدخل بالقوم في ارض الحرب فلم يدخل بهم حتى جاء كتاب الامام ان قد اصريا فلان فلا تبرح حتى ياتك فمجل فدخل بهم ارض الحرب ونفل لهم نفلا فذلك باطل) لان نهي الامام اياه عن دخوله ارض الحرب قد وصل اليه بكتابه فصار كما لو واجهه *

(ولو واجهه بذلك فدخل بهم دار الحرب بغير امره لم يكن امير افلا يجوز تنفيله، ولو كان الكتاب اياه انك الامير فادخل بهم فاذا دركك فلان فهو الامير دونك فجميع ما صنع الاول من النفل جائز حتى يلقاه الامير الآخر لانه علق عز له بالتقاءه مع الثاني فالتم يلتقياهم والامير على حاله) وبعد ما التقيا صار الامير هو الثاني ان نفل جاز تنفيله دون الاول *

(ولو كتب اليه انك الامير حتى يلقاك فلان فهذا الاول سواء لانه جعل لولايته غاية ومن حكم الغاية ان يكون ما بعده بخلاف ما قبله ويستوي ان كان قلده قبل هذا مطلقا او لم يلقه) لان بعد التقليد مطلقا ولاية المنزل فله ولاية التوقيف في ذلك التقليد ايضا واذا ثبت التوقيت بهذا الكتاب صار كانه صرح بقوله فاذا اتاك فلان فهو الامير دونك *

(ولو ان قوما من المسلمين لهم منعة امرؤا اميرا ودخلوا دار الحرب مغيرين بغير اذن الامام فاصابوا غنائم خمس ما صابوا وكان ما بقي بينهم على سهام الغنيمة) لان باعتبار منعتهم يكون المال ما خوذ اعلى وجه اعزاز الدين فيكون حكمه حكم الغنيمة) فان نفل اميرهم فذلك جائز منه على الوجه الذي كان يجوز من امير سرية قلده الامام وبعثه) لانهم رضوا به امير اعليهم ورضاهم معتبر في حقهم فصار اميرهم باتفاقهم *

(الا ترى ان الامامة المظلمة كما ثبت باستخلاف الامام الاعظم ثبت

باجماع المسلمين على واحد) والا صل فيه امامة الصديق رضي الله تعالى عنه
فكذلك الامارة على اهل السرية شئت باتفاقهم كما يشئت بتقليد الامام *
(الآرى ان اهل البني لوامر واعليهم امير او دخلوا دار الحرب فنفل اميرهم
شيئا ثم ابوا اجاز ما نفعه اميرهم) باعتبار المعنى الذى ذكرناه *
(ولو ان الخليفة غرامع الجند فقات في دار الحرب او قتل فقال طائفة من
الجند تؤمر فلانا فامروه واعرزوا * وقالت طائفة اخرى تؤمر فلانا فامروه
واعرزو لواء فاختدت كل طائفة وجهها في ارض المدو فاصابوا غنائم ونفل كل
امير نفلا لقومه قبل الخمس او بعد الخمس ثم التقوا في ارض الحرب واصطالحوا
فالخليفة الذى قام مقام الاول ينفذ تنفيل كل امير باعتبار ان قومه قدر ضروا به
امير اعليهم وهم الذين اصابوا ما اصابوا من الغنيمة فيجوز تنفيل كل امير سواء
التحقوا في دار الحرب او بعد ما خرجوا الى دار الاسلام الا انهم اذا التقوا
في دار الحرب فباقى بعد التنفيل يقسم بين الفريقين على سهام الغنيمة) لانهم
اشتركو في الاحراز *

* قال * (ولو بنت الخليفة عاملا على الثغور ولم يذكر له النفل بشئ فله ان ينفل قبل
الخمس وبعد الخمس) لانه انما استعمل على الثغور ليحفظها ويغزو اهل الحرب
حتى ينقطع طمعهم عنها والنفل من امر الحرب فانه يحرض على القتال
فن ضرورة تفويض امر الحرب اليه وجعل التدبير في ذلك الى رايه ان
يكون امر التنفيل مفوضا اليه (الا ان ينهاء الخليفة عن النفل فيمنع ذلك لا يجوز
له ان ينفل) لان الدلالة بسقط اعتبارها اذا جاء التصريح بخلافها بمنزلة تقديم
المائدة بين يدى الانسان فانه اذن في التناول دلالة الا ان ينهاء عن ذلك *
(فان استعمل هذا العامل عاملا آخر فنفل الثاني فان كان الخليفة لم ينه الاول عن

التفيل جاز التفيل من الثاني * وان كان نهى الاول عن ذلك لم يجز التفيل من الثاني (لانه عامل للعامل الاول فيقوم مقام الاول * الا ترى * ان القاضي اذا استخلف وقد نهى عن القضاء في الحدود لم يكن للخليفة (١) ان يقضى فيها وان لم ينه عن ذلك كان للخليفة ان يقضى فيها فكذلك فيما سبق *
(ولو ان هذا العامل بعث سرية من الثغور وامر عليهم امير انقل اميرهم في دار الحرب للسرية سلب القتل فذلك جائز منه كما يجوز من العامل لو غز ابنه) لانه فوض اليه امر الحرب وجعله نافذ الامر على اهل السرية وانما بعثهم من دار الاسلام فكان اميرهم كاميير المسكر وتفيل امير المسكر جائز وان لم يوص به نص الان الحق في المصايب لمن تحت ولايته خاصة فكذلك تفيل امير السرية *

(ولو نهى العامل ان ينقل احدا شيئا فنقل لم يجز تفيله) لان من قلده صرح بالنهى عن التفيل فيكون حاله في التفيل كحال العامل اذا نهى الخليفة عن التفيل * ولانه ليس بامير عليهم فيالم بوله العامل فكان تفيله كتفيل سائر الرعايا (ويستوى ان رضى الجند بذلك او لم يرضوا وكان ينبغي ان يجوز تفيله اذ رضوا به كما ثبت الامارة عليهم له بهدموت اميرهم اذ رضوا به ولكن الفرق بينهما ان هناك رضاهم لم يحصل على مخالفة امر العامل بل حصل فيما لم يصره العامل فيه بشئ فكان معتبرا ووهنا حصل رضاهم على خلاف ما امرهم به العامل فلا يكون معتبرا) كما لو ارادوا عزل اميرهم وتقليد غيره فان نقل اميرهم ثم لم يقتسموا الفنائم حتى اخرجوها واخبر اميرهم العامل بما نقل فرأى ان يجوز ذلك فليس ينبغي له ان يفعله (لان اجازته بمنزلة تفيله ابتداء بعد الاصابة فان اجاز ذلك جاز النقل وحل لمن اصابه) ان ياخذ ما اصاب لان هذا حكم من

لو طلق رجل امرأة الصبي ثم بلغ الصبي فأجاز ذلك كانت اجازته لقوا
 (انفاذا لبيع الفاسد قضاء القاضي)

جهته في فصل مجتهد فيه وهو التنفيل بعد الاصابة فيكون نافذا * فان قيل *
 اصل التنفيل كان باطلا واجازة ما كان باطلا ينفو وان حصل من ملك الانشاء
 كما لو طلق رجل امرأة الصبي ثم بلغ الصبي فأجاز ذلك كانت اجازته لقوا وان كان
 هو ملك انشاء الطلاق الآن * وعن * هذا الكلام جوابان (احدهما) ان هناك
 اصل الايقاع لم يكن موقوفا لانه معجز له عند ذلك وههنا اصل التنفيل حين
 وقع كان موقوفا حتى لو اجازته السامع قبل ان يصيروا الغنائم كان صحيحا فان
 اراد ان يحجزه بعد الاصابة قلنا بانه يجوز ايضا (والثاني) ان اجازته ههنا انما يتم
 بالتسليم الى من نفل له الامير فيجعل هذا التسليم بمنزلة الانشاء لا قوله اجزت
 ووزانه من الطلاق ان لو قال الصبي بعد البلوغ جمعت ذلك تطليقة واقامة فانه
 جعل ذلك انشاء للطلاق منه * ووضح * هذا من اشترى شيئا الى العطاء
 فان الشراء فاسد فان رأى القاضي ان يحجز هذا البيع حين خوصم فيه اليه نفذ
 البيع باجازته وحل للمشتري امساكه وان كان اصل البيع فاسدا عندنا *
 (ولو كان العامل دخل دار الحرب مع المسكر ثم بعت سرية ولم يامر اميرهم
 بالتنفيل ولم ينه عن ذلك فنفل اصحاب السرية نفلا ثم جاؤا بالقيمة الى المسكر
 فان تنفيل امير السرية يجوز في نصيب اصحاب السرية خاصة) لان الجيش شركاء
 اصحاب السرية في المصاب ههنا وليس لامير السرية ولاية على الجيش انما ولايته
 على اهل السرية خاصة فيجوز تنفيله في نصيبهم خاصة *
 (وان كان العامل حين بعثهم نفل لهم نفلا ثم نفل اميرهم ايضا نفلا فجاءوا بالغنائم
 فما نفل لهم العامل يرفع من رأس الغنيمة ثم يقسم ما بقي حتى تبين حصة اصحاب
 السرية ثم ينفذ ما نفل امير السرية من حصتهم من الغنيمة ومما نفل لهم العامل لان
 ذلك كله لهم خاصة ولا اميرهم ولاية عليهم فينفذ تنفيله فيما لهم خاصة بخلاف

الاول فهناك السرية مبعوثة من دار الاسلام ولا شركة لغيرهم معهم في المصايب حتى لو ان هذه السرية لم ترجع الى المسكر ولكنهم خرجوا الى دار الاسلام من جانب آخر فانه يكون الحكم فيهم كالحكم في السرية المبعوثة من دار الاسلام) لانه لا شريك لهم في المصايب (وفي الوجهين لو اصابوا طعاما كان لهم ان يأكلوا من ذلك ما احبوا) (والا ترى) انهم بعد ما رجعوا الى المسكر يباح لهم تناول من الطعام كما يباح لاهل المسكر وفي اباحة تناول الطعام المصايب كالباقي على اصل الاباحة بخلاف حكم التنفيل *

(ولو انهم اصابوا غنما او بقرا او رمكا فاستاجر الامير من يسوقها الى المسكر فذلك جائز في حق اصحاب السرية وحق اهل المسكر) لانه نظر لهم فيما صنع ومنفعة فله ترجع اليهم جميعا بخلاف النفل فالمنفعة فيه للمنفلين خاصة فلهذا لا يجوز تنفيله في حصص اهل المسكر (ولو ان العامل كان نفاهم الربع ثم نفاهم اميرهم حين لقوا العدو على وجه الاجتهاد منهم ثم لم يرجعوا الى المسكر حتى خرجوا الى دار الاسلام فان نفل العامل لهم باطل ونقل اميرهم لهم جائز) لانهم حين خرجوا الى دار الاسلام قبل ان يلقوا المسكر فهم في المصايب بمنزلة السرية المبعوثة من دار الاسلام واما نفل العامل لجماعتهم بالسرية وهذا التنفيل باطل على ما ورد به الاثر ولا نفل للسرية الاولى * فاما نفل اميرهم لهم حصل على وجه الاجتهاد لبعض الخواص منهم فيكون ذلك صحيحا لا اختصاصا صهم بالحق المصايب *

(وان رجعوا الى المسكر جاز نفل العامل لهم) لان المسكر شركاؤهم في المصايب وكان في هذا التنفيل ابطال شركة المسكر معهم فيصح وان كان يتعدى الى ابطال الخمس وتفضيل الفارس على الراجل واما نفل اميرهم فاما

يخوز فيها هو حقتهم خاصة دون ما يكون حصاة اهل المعسكر على ما بينا *
 (وان كان العامل نهي امير السرية عن التنفيل فنقله باطل لنهي العامل اياه عن
 ذلك ونقل العامل لهم جائز ان رجعو الى المعسكر وان خرجوا من جانب
 آخر الى دار الاسلام فذلك ايضا باطل ويخمس جميع ما صابوا والباقي بينهم
 على سهام الغنيمة) لان الحق في المصاب لهم خاصة فليس في هذا التنفيل الا باطل
 الخمس وتفضيل الفارس على الراجل وذلك باطل * والله الموفق *

باب من النفل الذي يكون للرجل في الشيء الخاص ولا يدري ماهو *
 (واذا قال الامير من جاء بعشرة ابواب فله ثوب فجاء رجل بعشرة ابواب
 مختلفة الاجناس فله عشر كل ثوب منها) لانه اوجب له بالتنفيل عشر ما ياتي به
 (فان مني كلامه فله ثوب منها وان لم ينص عليه) وهذا لانه لا وجه الى تصحيح
 كلامه الا هذا فان ايجاب الثوب مطلقا لا يصح في شيء من العقود لا اختلاف
 اجناس اشياء ثم ليس ببعض الاشياء بان يحمل له فلا بد ان يكون من بعض الاشياء
 اذا كانت مختلفة الاجناس لا تقسم قسمة واحدة فلهذا كان له عشر
 كل ثوب منها *

(وكذلك لو قال من جاء بثلاثة من الدواب فله دابة واحدة) لان هذا
 اسم يتناول الاجناس المختلفة كالاشياء *

(ولو جاء بالكل من جنس واحد فله واحد وسط منها) لان الجنس الواحد
 محتمل للقسمة وعلى الامير ان يراعي النظر للفائزين ولمن جاء به ونعم ان النظر
 في ان يطيح الوسط مما جاء به *

(ولو قال من جاء بدابة فله ثلثاها فجاء ببقرة او جاموس او بعير لم يكن له من
 ذلك شيء) لان اسم الدابة لا يتناول الا الحمار والفرس والبغل استحسانا

باب من النفل الذي يكون للرجل في الشيء الخاص ولا يدري ماهو

(الآثرى) انه لو حلف لا يركب دابة لا يتناول يمينه غير هذه الانواع الثلاثة
وحقيقة اللفظ هي ما غير معتبر بالاشبهة فان احدا لا يقول لو جاء بجارية يستحق
النفل منها واسم الدابة تناو لها في قوله تعالى وما من دابة في الارض الا على الله
رزقها فمر فنانا انما يعني هذا على ماني كلام الناس *

(فان كان القوم في موضع دوابهم الجواميس والبقر اياها ركبون واياها
يسمون الدواب فهو على ما تمارفونه) فاما في ديارنا الدواب الخيل والبغال
والحمير (ولو قال الامير من اصاب جزورة فهي له فجاء رجل بجزور او بقرة
لم يكن له من ذلك شيء وان جاء بشاة من معز او ضأن فهي له) لان هذا
الاسم وان كان حقيقة في كل ما يجزرو ولكن الناس اعتادوا استعماله في الغنم
خاصة فان الواحد منهم اذا قال لغيره اجزوني من نعمك فاعلم انهم من ذلك
سوال الشاة دون الابل والبقر *

(ولو قال من جاء بجزور فهو له لم يستحق بهذا اللفظ البقر والغنم وانما
يستحق الابل خاصة وان كان كل ذلك مما يجزرو ولكن اسم
الجزور لا يستعمل الا في الابل خاصة) ثم في القياس اذا جاء به غير ركب
او ناقة قد ركبتم لم يستحق منها شيئا لان الجزور اسم لما يكون معه من هذا
النوع للنهر دون الركوب وانما ذلك قبل ان يركب فاما ما ركب منه لا ينجر
للاكل عادة بعد ذلك وفي الاستعمال له النفل اذا جاء بذلك كله لان الاسم
يطاق استعمالا على ذلك كله في العرف *

(ولو قال من جاء بغير او بجمل فهو له جاء ببختي او بختية فهو له لان الاسم
يتناول الكل بخلاف ما اذا قال من جاء ببختي او ببختية جاء بجمل عربي او ناقة
لان البختي اسم خاص لجمل العجم فلا يتناول العربي) كما ان اسم العجمي في التنفيل

لو حلف لا يركب دابة

اسم البقر لا يتناول الجاموس

لا يتناول العربي واسم البهتي يتناول الذكر والانثى كما ان اسم الجمل يتناول الذكر والانثى من الابل العربي واسم البقر في التنفيل لا يتناول الجاموس فكان ينبغي على هذا القياس ان يتناوله لانه اسم الجنس لا ترى انه يكمل به نصاب البقر في الزكوة وانه يتناوله وفي قوله عليه السلام في ثلاثين من البقر بيع او شية * ولكنه اعتبر العرف وفي العرف ينبغي عن الجاموس اسم البقر ولا يطلق عليه هذا الاسم الا مقيدا كما يقال بالنصارسية كأوميش بخلاف اسم البعير والجمل فانه يطلق على البهتي في كل لسان *

(ولو قال من جاء بشاة فهي له فذلك يتناول الذكر والانثى معزا كان او ضانا وكان ينبغي على القياس ان لا يدخل فيه المساعز) لانه يختص باسم آخر وينبغي عنه اسم الشاة كما في الجاموس ولكنه اعتبر فيه معنى آخر وهو انه يخلط البض بالبعض عادة ويمد الكل شيئا واحدا فيطلق اسم الشاة والنعيم على الكل من هذا الوجه بخلاف اسم الجواميس واسم الكباش والتمس لا يتناول النعجة لانه اسم نوع خاص واسم الدجاج يتناول الديك والدجاجة جميعا لا ترى الى قول ليلى *

(باكرت حاجتها الدجاج بسحرة * لاعل منها حين هب نيامها *

وقال آخر *

(لما صرت بدير الهند ارقني * صوت الدجاج وضرب بالنواقيس *

واما اسم الدجاجة لا يتناول الديك واسم الديك لا يتناول الدجاجة ايضا وقد بينا هذا في ايمان الجامع (١) فيما اذا قال لا اكل لحم دجاج فاكل لحم ديك يبحث مولوعه الدمين باسم الدجاجة لم يبحث * ولو عقد الدمين باسم الديك لم يبحث اذا اكل دجاجة فحكم التنفيل في ذلك قياس حكم الدمين والله الموفق *

من جملة ما لا يتناول الدجاجة الديك

باب التنفيل في المسكر بن يلتقيان

(وإذا دخل المسكران من المسلمين دار الحرب من طريقين فبعث أمير كل
عسكر سرية ونفل لهم الثلث أو الربع فالتقت السريتان عند حصن واصلوا
الغنائم ثم أرادوا أن يفرقوا حتى يرجع كل سرية إلى عسكرهم فان الغنيمة
تقسم بينهم على سهام في الغنيمة كأنه لا نفل فيها ولا مستحق لها سواهم)
لان كل أمير انما نفل سريته ما أصابت ولا يتبين مصاب كل سرية إلا بالقسمة
فهذا يقسم بين السريتين على سهام الخيل والرجالة من غير أن يرفع الخمس
أولا إذ ليست إحدى السريتين بأن تذهب بالخمس الأولى من الأخرى ثم
يرجع كل سرية بما أصابها بالقسمة إلى المسكر فيمطيهم أميرهم النفل من ذلك
ويضم ما بقي إلى غنائمهم فيخرج الخمس منها ويقسم ما بقي بين السرية وأهل
المسكر حتى إذا كانت إحدى السريتين ثمان مائة * أربع مائة فرسان * وأربع
مائة رجالة * والسرية الأخرى مائة فرسان * وثلاث مائة رجالة * فانما يقسم
المصاب في الابتداء على خمس مائة فرسان وسميع مائة رجالة *
(ثم ما أصاب الفرسان يقسم الخمسة * الخمس ذلك للسرية التي هي قليلة العدد
وأربعة * الخمسة للسرية الأخرى وما أصاب الرجالة يقسم أسباعا ثلاثة أسباعه
للقليلة وأربعة أسباعه للأخرى) فهذه الطريق يتبين حصص كل سرية من
المصاب ويستوي في هذا الحكم إن كان كل واحد منهما نفل لسريته أو لم ينفل
واحد منهما أو نفل أحدهما دون الآخر لان تنفيل كل أمير لا يجوز فيما هو حصصه
السرية الأخرى فانهم من أهل عسكر لا ولاية له عليهم * والله الموفق *

باب من النفل لمن يجب إذا جعله الامام جملة

(وإذا قال الأمير من خرج من أهل العسكر فاصاب شيئا فله من ذلك الربع

باب التنفيل في المسكر بن يلتقيان

باب من النفل لمن يجب إذا جعله الامام جملة

فهذا اللفظ يتناول كل من له في الغنيمة سهم أو رضح من مسلم أو ذي رجل أو امرأة حراً أو عبداً صغيراً أو بالغاً جريحاً أو مقاتلاً قاتلاً قبل هذا أو لم يقاتل) لأن المقصود التحريض على القتال أو الأصابة وكل هؤلاء يتحقق فيهم معنى التحريض (والأثرى) أنهم يستحقون السهم أو الرضح من الغنيمة للتحريض والتأجير وإن لم يقاتل قبل هذا فقد قاتل الآن حين أصاب شيئاً وجاء به فلم هذا استحق النفل من ذلك كله (فأما المستامن) فإن كان خرج بغير إذن الإمام فلا شيء له من ذلك) لأنه لا حق له في الغنيمة رضحاً ولا سهماً.

(وإن كان خرج بإذن الإمام فهو بمنزلة الذي في ذلك) ولأن أسير من أهل الحرب سمع بهذه المقاتلة من الأمير فخرج وأصاب شيئاً فذلك كله للمسلمين) لأن الأسير في لهم وما أصابه فهو كسبه وكسب العبد لولا أنه لم يكن هذا كان هو مع ما جاء به في الإسلام (وإن كانوا مستامين في عسكر المسلمين من أهل تلك الدار فلما سمعوا هذه المقاتلة خرجوا فاصابوا غنائم فتأوا بها العسكر فإن كانوا وصلوا إلى موضع قد آمنوا فيه من المسلمين ثم أصابوا بهذا المال فنادوا واستامنوا عليها أماناً مستقلاً فذلك كله لهم لا خمس فيها) لأن بوصولهم إلى ذلك الموضع قد انتهى حكم الأمان بيننا وبينهم فهم أهل حرب أغاروا على أموال أهل الحرب فلكو هائم استامنوا عليها.

(وإن كانوا أصابوا ذلك في موضع قريب من المسلمين ولم يبلغوا فيه مأمنهم فذلك كله للمسلمين إن كانوا خرجوا بغير إذن الإمام وإن كانوا خرجوا بإذنه فلهم النفل من ذلك) لأن الأمان بيننا وبينهم باق ما لم يبلغوا إلى مأمنهم فحكمهم في هذا كحكم المستامين في عسكرنا من أهل دار أخرى (والذي) يوضح الفرق بين الذين خرجوا بإذن الإمام والذين خرجوا بغير إذنه أنه يجب على

الامير والمسلمين نصره الخارجين باذنه من المستامين اذا بلغهم ان العدو احاطوا بهم كما يجب عليهم نصره اهل الذمة ولا يجب عليهم نصره الخارجين بغير اذن الامام فكذلك في حكم التنفيل الذين خرجوا باذنه بمنزلة اهل الذمة دون الذين خرجوا بغير اذنه والله اعلم بالصواب

﴿باب النفل في دخول المطمورة﴾

(واذا وقف المسلمون على باب مطمورة فيها العدو يتناولون فقال الامير من دخل من باب هذه المطمورة فله نفل مائة درهم فاقترحم الباب قوم من المسلمين فاذا للمطمورة باب آخر دون ذلك الباب مغلق فاذا ليس بين البابين احد فقاتل عامة المسلمين على الباب الثاني حتى اقتحموها فالذين اقتحموا الباب الاول نفاهم لكل انسان منهم مائة درهم) لان الامام اوجب لهم ذلك فان كلمة من يوجب العموم على ان يتناول كل واحد على سبيل الانفراد فان جماعة المسلمين لا ينطهم النفل فانه لم يكن بين البابين احد وقد اجتمعوا على القتال على باب المطمورة قيل لهم ان الامير حرض الداخلين على دخول الباب الاول فما اوجب لهم فكانت الحاجة الى التنفيل ماسة يومئذ فانكم كنتم لا تدرون ان وراء ذلك الباب باب آخر وانه ليس بين البابين احد فان قيل هذا لو قال الامام من دخل من هذا الباب وهو ما صمد لباب بعينه وانما قال من دخل من باب المطمورة وباب المطمورة الباب الاقصى قلنا لا كذلك فان باب المطمورة عند الامير والمسلمين حين نفل كان الباب الاول وكانوا لا يتجاسرون على الدخول فيه فالذين دخلوه بعد التنفيل خاطر وانفسهم واتوا بما اوجب لهم الامام النفل عليه فان قيل فينبغي ان يعطى جماعتهم مائة درهم فانه انما اوجب الامام ذلك للداخلين قلنا مطلق الكلام محمول على ما يتسارع الى الافهام

باب النفل في دخول المطمورة

وهو ان يكون لكل رجل منهم المائة فلافانه نكر المائة وذلك دليل على ان
المستحق لكل واحد منهم غير المستحق لصاحبه *
(و كذلك لو قال من دخل فله رأس بخلاف ما لو قال من دخل فله الربع من الفئمة
فدخل عشرة فلهم الربع بينهم) لان هناك عرف ما اوجب للداخلين
بالاضافة الى الفئمة والغالب ان مراده الاشتراك بين الداخلين في الجزء
المسمى (الارى) ان الداخلين يزيدون على الاربعة عادة ولا يكون الفئمة
الاربعة ارباع فبهذا تبين ان مراده الاشتراك بينهم في الربع وان كثروا *
(وان دخل واحد ثم واحد هكذا حتى كملوا عشرة فالربع بينهم منزلة ما لو دخلوا
مما) لانه اوجب النفل على الدخول من غير ان يمرض بجمع او ترتيب *
(ولكن هذا لكل من دخل قبل ان يتنجس المدوم من الباب فاذا نجسوا او علم انه
ليس بين البابين احد فلانفل لمن يدخل به ذلك) لان المقصود هو التحريض
على الدخول وذلك يختص بحال بقاء الخوف *
(و كذلك ان فتح المسمون الباب وهاوا ان يدخلوا مخافة كمين خلف الباب
فهذا الاول سواء) لان المقصود التحريض على الدخول فيتعبد بحال
بقاء الخوف *

(و كذلك لو قال من دخل فله بطريق المظمورة فدخل المشرة مما او على
الترتيب حال قيام الخوف) لانه عرف بالطريق بالاضافة فمرئنا ان مراده
الاشتراك بين الداخلين فيه *

(ولو قال فله بطريق من بطارقتهم فلكل داخل بطريق لان ما اوجبه هناك
منكر الا انه اذا لم يكن في المظمورة الا بطريقان او ثلاثة فذلك بينهم بالسوية
لا يعطون شيئا آخر) لان صحة الاجاب باعتبار المحل فلا يصح الا في مقدار

الموجود من المحل *

(وعلى هذا لو قال فله جارية من جواربهم لم يوجد فيهم الا ثلاث جوارب فذلك
بينهم بالسوية) لانه ليس بمصنوع باولي من البعض *

(ولا يعطون شيئاً آخر) لان التنفيل لم يوجد في سوي الجوارب الموجودات فيها
(بخلاف ما لو قال فله جارية ولم يقل من جواربهم فان هناك يطى كل داخل
جارية او قيمة جارية وسطاً من ثلث المال الموجود هنا) لانه سمي نفل داخل جارية
مطلقاً وهذه التسمية توجب الحق في مائة جارية اما عينها او قيمتها ولكن بتقييد
بالمال الموجود في الطمورة لان المقصود ايصال المنفعة الى المسلمين وانما يتحقق
ذلك اذا تقييد النفل بالمال الموجود فيها حتى اذا لم يجدوا في الطمورة شيئاً فلا شيء
للدخاين لانعدام المحل الذي اوجب الامام حقهم فيه و(واوضح) هذا الفرق
بالوصية فان من قال اوصيت لفلان بجارية من جوارب فات ولم يكن له جوارب
لم يكن للموصي له شيء * ولو قال بجارية اعطى قيمة جارية من ماله فان مات ولا
مال له فلا شيء للموصي له * فكذلك حكم التنفيل ان لم يوجد جسد في الطمورة شيء
واصابوا غنائم في موضع آخر لم يكن لهم النفل لان ما تقييد من الكلام بمقصود
التمسك بمنزلة ما تقييد بتخصيص التكلم عليه *

(فارد ذلك واحد من المسلمين ونادى انه ليس خلف هذا الباب احد ثم دخل
جماعة فالنفل الاول خاصة) لانه تقييد بحال بقاء الخوف وقد زال ذلك حين
سمعو النداء من الاول بخلاف ما اذا كانت الطمورة مظلمة ولم يسمعو من
الاول كلاماً حتى دخلوا على ارضه قبل ان يتبين لهم شيئاً) لانهم دخلوا في حال
بقاء الخوف فهم كالداخل اولاً في استحقاق النفل *

(ولو دخل قوم من بابها وتدفى قوم من فوقها دلاهم غيرهم باذنه حتى دخلوا

لم يكن للموصي له شيء * ولو قال اوصيت لفلان بجارية من جوارب فات ولم يكن له جوارب لم يكن له جارية

وسطها فلكل واحد منهم النفل اذا كان الامير قال من دخلها لا به شرط الدخول مطلقا وقد وجد ذلك من كل واحد منهم بخلاف قوله من دخل من باب المطمورة لان هذا قيد الكلام باسقاط الدخول من الباب (الارى) ان من قال لزوجه ان خرجت من هذا الباب فخرجت من جانب السطح لم يقع عليها شيء بخلاف ما اذا قال ان خرجت من الدار *

(فان كان الذين تدوا اجملوا انفسهم في قدور من حديد ثم امروا اصحابهم فدلهم وكانوا معطين بين السماء والارض يتناولون اهل المطمورة حتى فتح المسلمون الحصن فاهم النفل) لانهم انتهوا الى الموضع الذي كان مقصود الامير وهو موضع القتال والموضع الذي يتحقق معنى الجرأة بالوصول اليه ويستفيع به المسلمون وانما تمكن المسلمون من الفتح باشتغال العدو بالقتال مع الذين بدلوا فان كانوا دلهم ذراعا او ذراعين ثم اخرجوهم لم يكن هذا دخولا لانهم ما وصلوا الى موضع القتال وما انتفع المسلمون بما صنعوا ولا شيء لهم من النفل *

(ولوا قطعتم الحبال حين دلهم فوقهموا في الحصن اخذوا النفل) لانهم دلهم بامرهم فكانهم طرحوا انفسهم فيها فيستحقون النفل لا ياتهم بما شرط عليهم * (فان كان الذين دلهم قطعوا الحبال بغير امرهم فوقهموا في المطمورة فقاتلوا حتى فتحوها لم يكن لهم من النفل شيء) لانهم ما دخلوها وانما القوا فيها فان القطع اذا كان بغير امرهم لا يكون فعل القاطع مضافا اليهم بخلاف ما اذا كان بامرهم (الارى) انهم لو عطبو في هذا الفصل من وقتهم ضمن القاطعون دياتهم وفي الاول لا يضمنون شيئا بمنزلة ما اذا القوا انفسهم فيها فكيف يستقيم ان يجمع لهم بين النفل وبين الديات *

(ولو زلت رجل احد من الواقفين فوق المطمورة وهو يقاتل فوقه فيها فله

من قال لزوجه ان خرجت من هذا الباب فخرجت من جانب السطح لم يقع عليها شيء

النفل) لانه هو الذي وضع قدمه في ذلك الموضع وما طرأ على فم له فعل آخر
معتبر فيكون حصوله فيها مضافا الى فم له كانه دخلا مقصدا (ولو دفعه انسان
فيها لم يكن له من النفل شيء) لانه طرأ على فم له فعل آخر معتبر فيكون هو ملق
فيها لا داخلا الا ان يكون امر بمض اصحابه بان يرمي به فيها فان فعل الغير بامر
كفعله بنفسه وهذا لان المقصود اظهار الجرمه وذلك لا يحصل فيما فعله به غيره
بامر ولا يحصل اذا فعل به بغير امره *

(ولو ان اصحابه دلوه فيها فقطع اهل الحرب الحبال بالسيوف فوقع فيها وقاتل
حتى فتحت المظمورة فله النفل) لانه قد بلغ موضع القتال حين وصلت السيوف
الى الحبال فطموها الى القصور فكسروها (فان كان في موضع من الهوى
اعلى من ان يصل سلاح العدو اليه فتوهقه اهل الحرب به حتى رموا به
في المظمورة لم يكن له من النفل شيء) لانه ملق في المظمورة بفعل فاعل معتبر
وليس بداخل فيها على وجه يكون فيه اظهار الجلادة فلا يستحق النفل *

* قال (ولو ان اهل المظمورة طلبوا الصالح على ان يؤمنوا الرجال ويأخذوا
الاموال والذرية وادخلوا الناس من المسلمين فنظروا فاذا اعدوا الرجال خمسون
فاجابوهم الى ما التمسوا من الصالح ثم دخلوا ووجدوا فيها الف رجل فاذا
المظمورة امثال ابواب في الارض الا ان بابها الذي يخرج اهلها منه الى الارض
واحد فهذه مظمورة واحدة وجميع من فيها من الرجال آمن لا سيبل عليهم)
لان باب المظمورة على وجه الارض واحد فيكون مظمورة واحدة بمنزلة
دار واحدة على وجه الارض فيها حجر ومقاصير ولكن بابها في السكة واحد
فانها تكون دارا واحدة ثم قد آمنوا الرجال الذين هم في المظمورة وانما ظنوا
قلة عددهم ولا يبني الحكم على الظن وانما يبني على ما صرح حوايه فكانوا جميعا

آمنين وان كان لاقصى المطمورة من الجانب الآخر باب يخرج الى اعلى الارض فهاتان مطمورتان لاختلاف المدخل بمنزلة دار على وجه الارض عظمى لكل جانب منها باب فأنها تجمل في حكم دارين *

(ثم الامان اما وقع على المطمورة التي تبلي المسلمين فمن وجد فيها من الرجال فهو آمن ومن وجد في المطمورة الاخرى من الرجال فهو في ^{ال}فان قالوا نحن من اهل المطمورة الاولى لم يلتفت الى كلامهم لانهم وجدوا في غير موضع الامان فلا يقبل قولهم فيما يدعون من الامان *

(الا ان يعرفوا باعيانهم بمنزلة اهل الذمة اذا دخلوا قرية من قرى اهل الحرب ثم ظفر المسلمون بهم فهم في ^{ال}اجمرون الامن عرف انه ذمي ومن وجد في المطمورة الاولى فهو آمن) لانه وجد في موضع الامن *

(الامن عرف انه من اهل المطمورة الاخرى بمنزلة قوم من اهل الحرب دخلوا قرية من قرى اهل الذمة فلا سبيل للمسلمين على استرقاق واحد منهم الامن عرف بيمينه انه من اهل الحرب ثم ان كان بين المظورتين حائط وعليه باب يصل بعضهم الى بعض من ذلك الباب فالخائط هو المفرق بين المظورتين وان لم يكن هناك حائط فاما ينظر الى الموضع الذي ينقطع فيه وصول بعضهم الى بعض فمن ذلك الموضع يفترق المظورتان وان لم يكن بينها حاجز ينقطع منه وصول بعضهم الى بعض فهذا كله مظمورة واحدة بمنزلة مدينة على وجه الارض لها ابواب فان باختلاف الابواب لا يخرج من ان يكون الكل مدينة واحدة والمطامير تحت الارض بمنزلة لانية فوقه فيدخل في الامان جميع من فيها من الرجال) * والله اعلم *

﴿باب من النفل يفضل فيه بمضهم على بعض بالتقديم﴾

(واذا وقف المسلمون على باب حصن فقال الأمير من دخل منكم أولا فله ثلاثة أرؤس وللثاني رأسان وللثالث رأس فهذا التنفيل صحيح حصل من الامام على وجه النظر بحسب الجزاء والمنافعة الداخل أولا اكثر من عنا الثاني وعنا الثاني اكثر من عنا الثالث فاذا دخل ثلاثة تساءلوا الاول ثلاثة أرؤس وللثاني رأسان وللثالث رأس * وكذلك لو قال من دخل منكم فله ثلاثة أرؤس وللثاني رأس وللثالث رأس) لان بالمطف بلفظ الثاني والثالث عرفنا ان مراده من اول كلامه من دخل منكم ولا فكاكه صرح بذلك *

(وكذلك لو قال ايكم دخل) لان اي كلمة جمع يتناول كل واحد من المخاطبين على سبيل الانفراد بمنزلة كلمة من واعا يستحق الثاني والثالث النفل اذا دخلوا في الفصاين في حال بقاء الخوف فاما من دخل بعد زوال الخوف فلا شيء له (وان دخل في هذه الفصول ثلاثة جميعا ما بطل نفل الاول والثاني واعا لهم نفل الثالث وهو رأس بينهم اثلاثا) لان الاول اسم لفرد سابق والثاني اسم لفرد هو ثلث للسابق والثالث اسم لفرد هو ثالث للسابق والثاني هذا هو الحقيقة ولكن مقصود الامام التنفيل بحسب اظهار الجلالة والقوة وما كان من الجلالة التي تحصل بدخوله اول القوم لا يحصل اذا دخل معه انسان فلهذا يبطل نفل الاول وكذلك ما يحصل من الجلالة بدخوله بعد واحد لا يحصل بدخوله بعد اثنين فاما ما يحصل بدخوله بعد اثنين يحصل بدخوله معهما يتبين او اكثر من ذلك فلهذا يجب نفل الثالث *

(ثم ليس احمد بن محمد بن النشابولي من صاحبه فلهذا كان نفل الثالث بينهم بالسوية اثلاثا) * فان قيل * لماذا لا يعطى لكل واحد منهم رأس على انه الثالث

﴿باب من النفل يفضل فيه بمضهم على بعض بالتقديم﴾ (اي كلمة جمع يتناول كل واحد من المخاطبين على سبيل الانفراد)

* قلنا لان الامام اوجب للثالث رأيا واحدا وقد بينا ان اسم الثالث لا يتناول
الا فرد فلا يمكن ان يجمع الى الايجاب بهذا اللفظ عاما ومتناولا لهم جميعا
وانما يتناول احدهم بغير عينه ثم المشاركة بينهم في المستحق باعتبار المماثلة
والمساواة في سبب الاستحقاق *

(ولو دخل اثنان مما ثم ثالث بعدها بطل نفل الاول) لانه لا اول فيهما فيكون
لهما نفل الثاني *

(وذلك رأسان) لان الثاني فيهما يتيقن جزاء كل واحد منهما في الدخول مع
صاحبه اظهر من جزائه في الدخول بعد صاحبه (وللثالث رؤس) لانه دخل
بعدهما اثنين فهو الثالث بعينه (ولو دخل اثنان مما ثم اثنان معا فلاولين نفل الثاني) لما
قلنا (ولا شيء للآخرين) لانه دخل مع الثالث رابع والثالث اسم لفرد يدخل
بعدهما اثنين ولم يكن واحدا منهما هذه الصفة لكون صاحبه معه *

(ولو دخل اربعة من القوم معا لم يكن لهم شيء) لانه ليس فيها اول ولا ثان ولا
ثالث فان الرابع من احدهم لم يراى ابدا لو دخل عشرون معا او دخل المسكر
جميعا معا كانوا يستحقون شيئا *

(ولو دخل اول مرة واحد ثم اثنان فالواحد لا يستحق نفل الاول) لانه
فرد سابق بالدخول (وبطل نفل الثاني) لانه لا يأتي في الآخرين (ولكن لهما نفل
الثالث) لان تيقنا ان الثالث فيهما واحد ثم واحد ثم اثنان فلا شيء للآخرين
لانه لا ثالث فيهما فكل واحد منهما رابع مع صاحبه والا امام ما اوجب للرابع شيئا
(ولو صعد الامير لرجل بعينه فقال لست اطعم في ان تدخل فيه اولا ولكن ان
دخلت تأنيافك رأسا فدخل اول القوم فلا شيء له في القياس) لان الامام
ما اوجب الاول شيئا وانما اوجب له التنفيل بشرط ان يدخل تأنيافا ولم يوجد

ذلك الشرط *

(وفي الاستحسان له رأسان) لانا نتيقن بأنه صنع ما طلب الامام منه وزيادة في اظهار القوة والجلالة فاما تقدم من قول الامام (است اطمع في ان تدخل اولاً) يبين أنه لم يكن مراده ان يشترط عليه الدخول تأيياً وانما مراده التحريض على اظهار الجدي في القتال وقد اتى به على اكمل الوجوه *

(وهذا بخلاف ما اذا لم يذكر هذه المقدمة ولكن قال ان دخلت تأيياً فلك رأس فدخل اولاً فانه لا يستحق شيئاً) لان مقصود الامام هاهنا ان يمنه من ان يدخل اولاً بقاء على نفسه فانه علم انه يقتحم المهالك فاراد ان لا يدخل وحده حتى يدخل غيره قبله او معه ليسكون اقوى له فاذا لم يدخل بتلك الصفة لا يستحق شيئاً من النفل * ثم هذا المعنى الذي قلنا يحتمل والمعنى الاول الذي ذكرنا في وجه الاستحسان محتمل ايضا ولكن لا يثبت احدهما بالادلة وقد وجد الدليل في الفصل الاول وهو المقدمة التي جرت ولم يوجد الدليل في الفصل الثاني فيبقى الاحتمال ومع الاحتمال لا يثبت الاستحقاق *

(ولو دخل مع آخر فله رأسان) لانه دخل تأيياً كما شرط عليه الامير *
(ولو دخل ثلاثة واحد لم يستحق شيئاً) بانجاب النفل له اذا دخل تأيياً فان اوجب له نفلان دخل ثالثاً استحق ذلك) لانه ثالث في الدخول اذا دخل مع اثنين كما هو ثالث اذا دخل بعدهما *

(ولو قال للقوم من دخل منكم تأيياً فله رأس فدخل واحد ولا يستحق شيئاً) لانه اوجب النفل للثاني دون الاول * فان قيل * فان ذهب قولكم ان معنى العنا والقوة في الدخول اولاً اكثر فان هذا الرجل قد اتى بافضل مما شرط قلنا نعم ولكن هذا انما يعتبر فيما اذا كان لا يجاب لشخص بعينه فاما اذا كان لغير معين

فلا بد من اعتبار الوصف الذي رتب الإيجاب عليه ﴿أرأيت﴾ لو استحق هذا
النفل لأنه صنع خيرا عما طلب منه ثم دخل الثاني بعد ذلك هل يستحق شيئا
فلا يجوز القول بأنه لا يستحق لأنه أتى بالوصف الذي أوجب الامام النفل به
وأثبت الاستحقاق له عرفناه لا شيء الأول ومثل هذا لا يتحقق فيما إذا
كان التسهيل لمين *

(ولو قال لثلاثة نفر باعياهم من دخل منهم أولا فله ثلاثة أرؤس فدخل رجل منهم
مع رجل من المسلمين من غير الثلاثة فلما دخل من الثلاثة ثلاثة أرؤس) لأنه
أوجب له النفل على أن يكون أول الثلاثة دخولا لا على أن يكون أول الناس
دخولا وهو أول الثلاثة حين لم يدخل معه صاحباه فلا يبطل نفعه بدخول
قوم معه من غير الثلاثة *

(ولو كان قال من دخل منهم قبل الناس فله ثلاثة أرؤس والمسئلة بحالهما لم يكن
له شيء) لأنه شرط أن يكون منفردا بالدخول سابقا على الناس كلهم ولم يوجد
حين دخل معه غيره وفي الأول شرط أن يكون سابقا على صاحبيه وقد
وجد ذلك *

(وكذلك لو دخل أسنان من الثلاثة معافي هذا الفصل لم يكن لهما شيء) لأنه
أوجب النفل لفردي سبق اناس كلهم بالدخول ولم يوجد *

(ولو قال من دخل من الشبان أولا فله رأسان وللشاني رأس * ومن دخل من
الشيوخ أولا فله ثلاثة أرؤس وللثاني رأسان فدخل شاب وشيخ معا كان
للشاب رأسان) لأنه أول شاب دخل فان الذي معه ليس بشاب فمر فأنه أول
الشبان دخولا (وللشيخ ثلاثة أرؤس) لأنه أول الشيخ حينئذ دخولا لان
الذي معه ليس بشيخ *

(ولو دخل شابان وشيخ فلا شيخ ثلاثة رؤس) لانه اول شيخ دخل*
 (وبطل نفل الشاب الاول) لانه لا اول فيهما فصاحب كل واحد منهما زاحم*
 (ولكن لهما نفل الثاني رأس بينهما نصفان) لان فيهما الثاني*
 (وعلى هذا لو دخل شابان وشيخان معا فلا شيخين ايضا نفل الثاني من الشيوخ)
 لان كل واحد منهما من احم لصاحبه فلا يكون فيهما اول شيخ دخولا (ولو قال
 من دخل من اهل الشام او لافله كذا فدخل رجل من غير اهل الشام ثم دخل
 شامي فله النفل) لانه اول شامي دخل وهو الذي شرط الامام*
 (الا ان يكون قال في كلامه اول الناس فيشذلا يكون مستحق شيئا) لانه ليس
 باول الناس دخولا*

(وعلى هذا لو قال من دخل من الاهرار او لافله او قال من دخل من اول الناس
 او قال من دخل من المسلمين او لافله او قال اول الناس فهو على ما ذكرنا من الفرق
 الا ترى) انه لو قال اول عبد مسلم اشترته فهو حر فاشترى نصرانيا ثم اشترى
 مسلما عتق المسلم* ولو قال اول عبد مسلم اشترته اول العبيد والمسئلة بحالها لم يمتنع
 وكذلك لو قال من دخل من عبيد الا تراك او لا الدار فهو حر فدخل هندی
 ثم تركي عتق التركي ولو قال اول عبيدي لم يمتنع (وكان الفرق بما ذكرنا*
 (ولو قال اي فارس دخل او لافله رأس فدخل راجل ثم فارس كان له النفل) لانه
 اوجب الاول فارس بدخل وهذا اول فارس (وان قال اول الناس لم يكن له شيء)
 لانه ليس باول داخل من الناس فالراجل الذي دخل قبله من الناس*

(وكذلك لو قال اي حاسر دخل او لافله فدخل دارع ثم حاسر فله النفل لانه اراد
 يجرى الحسر بالتنفيل وهو اول حاسر دخل بخلاف ما اذا قال اول الناس
 فكذلك لو قال اي دارع دخل او لافله لانه اراد بهذا القوة في القتال فان الدارع

لو قال اول عبد مسلم اشترته فهو حر فاشترى نصرانيا ثم اشترى مسلما عتق المسلم

يعمل مالا يعمل الحاسر فسواء دخل دارع او حاسر مسا او دخل الدارع بعد
الحاسر فله دارع النفل الا ان يكون قال اول الناس *
(وكذلك لو قال اي ناشب رمى او لا فرمى نابل ثم ناشب) لان هذا اول ناشب
رمي *

(الا ان يكون قال اول الناس فحيث لا شيء او احدهما * ولو قال اي فارس
دخل او لا فله رأس واي راجل دخل او لا فله رأس فدخل فارس وراجل فلكل
واحد منهما رأس سواء دخلا معا او احدهما قبل صاحبه) لان احدهما اول
فارس دخل والآخر اول راجل في الوجهين جميعا *
(فلو دخل فارسان وراجلان معا لم يكن لهم شيء) لان الاول اسم لفرد
سابق وليس في التسارمين فرد سابق من الفرسان ولا في الراجلين فرد
سابق من الرجالة *

(ولو قال اي فارس او راجل دخل او لا فدخل فارس وراجل معا لم يكن او احده
منهما شيء) لانه ليس فيهما فرد سابق مطلقا وقوله اي فارس او راجل انما يتناول
فردا سابقا مطلقا بخلاف ما تقدم فاحد الكلامين هناك يتناول فردا سابقا
مقيدا بالفارسان خاصة والآخر مقيدا بالرجالة خاصة وعلى هذا امثلة الشامي
والخراساني *

(ولو قال كل من يدخل منكم هذا الحصن او لا فله رأس فدخل خمسة معا فلكل
واحد منهم رأس) لان كلمة كل يجمع الاسماء على ان يتناول كل واحد منهم على
الافراد فمعد ذكره يجمع كل واحد من الداخلين كان اللفظ يتناول له خاصة
وكانه ليس معه غيره فلكل واحد منهم رأس *

(ولو دخلوا متواترين كان الاول النفل خاصة) لان الداخل او لا هو فان من

دخل بعده ليس بأول حين سبته غيره بالدخول وفي الفصل الاول لم يسبق كل واحد منهم غيره بالدخول على اعتبار افراد كل واحد منهم كما هو موجب كلمة كل يكون كل واحد منهم اول داخل *

(وهذا بخلاف قوله من دخل منكم اول فان هناك اذا دخل خمسة معا لم يكن لهم شيء) لان كلمة من توجب عموم الجنس ولا توجب افراد كل واحد من الداخلين كانه ليس معه غيره وعلى اعتبار معنى العموم ليس فيهم اول فاما كلمة كل توجب تناول كل واحد منهم على الافراد كانه ليس معه غيره *

والا ترى انه لو قال كل رجل دخل اول فدخل خمسة معا كان لكل واحد منهم رأس وكلمة كل قد توجب العموم ايضا ولكن لو حملناها على معنى العموم لم يبق لها فائدة لان ذلك ثابت بقوله من دخل ولا بد من ان يكون لها زيادة فائدة وليس ذلك الا ما قلنا وهو انها توجب الجمع في كل داخل لم يسبته غيره على ان تناول كل واحد منهم على الافراد وهذا بخلاف كلمة اي فانها لا توجب الجمع وانما توجب العموم فيكون قوله اي رجل دخل اول وقوله من دخل اول سواء اذا دخل خمسة معا لم يكن لاحد منهم شيء (ولو قال جميع من دخل اول فدخل خمسة معا فاهم رأس واحد بينهم على السوية) لانهما الحق بكلمة من هاهنا يدل على الجمع دون الافراد فيصير باعتبار جميع الداخلين كشخص واحد فانهم اول فاهم رأس واحد وكلمة كل تقتضي الجمع على سبيل الافراد فيجمل باعتبارها كان كل واحد من الداخلين يتناول له لا يجاب بخاصة (ولو قال من دخل منكم خامسا فله رأس فدخل خمسة معا فاهم رأس بينهم اخماسا) لان الخامس فيهم يقيين وليس بعضهم بالنفل الذي اوجبه للخامس اولى من البعض (وان دخلوا متوآرين فالرأس للاخماس خاصة) لانه يخص

بالاسم الذي اوجب النفل له لا مزاحمة فيه معه لمن سبقه بالدخول (وان دخل ثلاثة ثم اثنان فالرأس بين الاثنين دون الثلاثة) لان الخامس فيهما دون الثلاثة (وان دخل ثلاثة ثم ثلاثة لم يكن لاحد منهم شيء) لان كل واحد منهم سادس داخل بانضمام صاحبه اليه وما اوجب النفل للسادس *

(ولو قال اكل من دخل منكم خامسا فدخل خمسة متواترين كان النفل للخامس لانه مختص باسم الخامس حين سبقته اربعة بالدخول *

(وان دخل خمسة مما فاكل واحد منهم رأس) لان كلمة كل توجب الجمع على وجه الافراد فيكون كل واحد منهم خامسا لوجود الاربعة معه كما يكون خامسا لو دخل قبله *

(ولو قال جميع من دخل منكم خامسا فدخل خمسة مما كان لهم رأس واحد) لانه ليس في لفظه ما يوجب افراد كل واحد منهم قائما بينهم والايجاب جملة وذلك رأس واحد بينهم بخلاف كلمة كل *

(ولو قال كل من دخل منكم خامسا فله رأس فدخل خمسة معاً ثم خمسة مما والخوف قائم على حاله فلكل واحد منهم رأس حتى ياخذوا عشرة رؤس) لان معنى هذا الكلام كل من دخل منكم خامس خمسة وكل واحد من الفريق الاول خامس خمسة وكذلك كل واحد من الفريق الثاني خامس خمسة وانما جملنا قد ركلامه هذا لانه اوجب للخامس ونحن نعلم انه لا يكون الخامس الا في خمسة *

(ولو دخل اربعة ثم دخل اثنان مما لم يكن لاحد منهم شيء) لان كل واحد من الآخرين سادس ستة (فان دخل اثنان بعد ذلك مما ثم دخل واحد فلهذا الآخر النفل) لان الاربعة الاولى لا يحسب بهم اذا لم يوجد بعدهم خامس فسقط

اعتبار دخولهم بقي اثنان ثم اثنان واحد فهذا الواحد خامس من خمسة فله النفل *
 (ولو دخل اربعة مما في الابداء ثم خمسة مما كان لكل واحد من الخمسة رأس)
 لانه لا يحسب بالاربعة لما بينا واذ اسقط باعتبار دخولهم صار كان الخمسة دخلوا
 ابتداء فكل واحد منهم خامس خمسة *

(ولو قال كل من دخل منكم عاشر افدخل تسعة مما اوتوا من ثم دخل بعدهم
 اثنان لم يكن لكل واحد منهم شيء) لانه لا عاشر فيهم فكل واحد من
 الآخرين مع اصحابه واحد من احدى عشر لا من عشرة * فان قيل * هذا يستقيم
 فيما اذا دخل تسعة مما فاذا دخلوا متواترين ينبغي ان يسقط اعتبار الاول حتى
 يكون كل واحد من الاثني عشر عشرة كما فعلتهم في الاربعة * قلنا * في الاربعة
 ذلك لان الذي تاخر دخوله وحده فيكون الاول خامس خمسة فاما هاهنا
 انما دخل اثنان معا آخر او كما يمكن اثبات عاشر العشرة منهم ببقاء الاول يمكن
 اثباته ببقاء احدهما وليس احدا الجانبين باولي من الآخر *

(فان دخل بعد الاثني ثمانية فكل واحد من الثمانية رأس) لان التسعة يسقط
 اعتبارهم حين لم ينجى بعدهم الا عشر بقي اثنان ثم ثمانية فكل واحد من الثمانية
 عاشر عشرة *

(ولو دخل بعد الاثني عشرة مما كان لكل واحد من العشرة رأس) لانه
 يسقط اعتبار الاثني هاهنا كما يسقط اعتبار تسعة يبقى دخول العشرة معا
 فيكون كل واحد منهم عاشر عشرة فيستحق النفل والله اعلم بالصواب *

باب من الاستيجار في ارض الحرب والنفل فيه

(ولو اقام المسلمون على مطمورة في ارض الحرب فقتل الامير كل رجل رجل
 يحفظ المطمورة الليلة حتى لا يخرج منها المدفونين فقام عليها مائة رجل

باب من الاستيجار في ارض الحرب والنفل فيه

حتى اصبحوا فان كان الدينار جملة لكل رجل منهم مما يصيبون من المظمورة
فهو نفل صحيح (لان اهل المظمورة ممنعون والحاجة الى التعريض على
حفظهم بالتفيل ماسة وحفظهم حتى لا يهربوا من الجهاد فلهاذا صرح بالتفيل *
(وان كان الامير جعل لهم ذلك من الغنائم التي قد اصابه المسلمون فذلك
باطل) لانه لا يمكن تصحيح ذلك لهم بطريق التفيل فان التفيل بعد الاصابة
لا يجوز ولا بطريق الاجرة لان هذا العمل من الجهاد واستيجار المسلم على
الجهاد باطل) وهذا لانهم على عمل الجهاد يستحقون السهم من الغنيمة فكيف
يستحقون الاجرة مع ذلك (ولان الجهاد وان كان فرضا على الكفاية فكل
من باشره يكون، وديا فرضا والاستيجار على اداء الفرض باطل كالا مستيجار
على الصلوة *

(وان لم يبين الامير من اي موضع يعطيهم ذلك فهذا تفيل صحيح من
المظمورة) لان مطلق كلام العاقل محمول على الوجه الذي يصح شرعا لا على
الوجه الذي يكون باطلا شرعا *

(وان لم يكن في المظمورة مقاتلة وانما فيها الدزاري والاموال والمسئلة بحالها
فلنكل واحد منهم دينار من الغنيمة هاهنا) لان حفظهم ليس بجها دهناء وانما
هنا استيجار على عمل معلوم ببذل معلوم فكل من يسمع بمقالة الامير واقام
العمل فله الاجر *

(ومن لم يسمع بمقاله فلا جر له) لانه ما اقام العمل على وجهه الاجارة ولكن على
وجهه التبزع حين لم يسمع بمقالة الامير وانما هذا نظير قوله من ساق هذه
الارمال الى موضع كسنا فله دينار فسا قها قوم سمو امقاله فلنكل واحد منهم
اجرة دينار ببدائه من الغنيمة قبل كل نقل وقسمة وان ذهب الغنائم كلها لم يكن

الاستيجار على اداء الفرض باطل كالا مستيجار على الصلوة

الاستيجار على اداء الفرض باطل كالا مستيجار على الصلوة

الاجراء على الامام شيء لانه استاجرهم على وجه الحكيم منه لمنفعة الغائبين فاعما
اجرهم في الغنيمة ولم يبق بيده شيء من الغنيمة فالامام فيما يحكم به على وجه
النظر لا يكون مانعاً من المهاد فلا يلزمه اذا شي من مال نفسه ولا يرجع على الغائبين
بشيء لان ولايته عليهم مقيدة بتوفير المنفعة دون اضرارهم ولا هم
لم يملكوا الغنيمة بعد ﴿الآثرى﴾ ان الامام ان يقتل الاسارى وانما يجب
البذل عليهم بالمقد اذا سلم العمل اليهم ولم يوجد ذلك حقيقة ولا حكماً بالتسليم
الى ملكهم *

(ولو قال الامير من نصب رماح المسلمين حول المسكر فله دينار ففعل ذلك
رجل استحق الدينار) لان هذا ليس من الحرب ولا مما يجب على ذلك
الرجل ان يفعله فيجوز استيجار الامام اياه على ذلك باجر معلوم *

(ولو قال من نصب رمح فله دينار اجراه لم يجز ذلك) لان ما يفعله في ملك
نفسه لا يكون فيه اجير غيره * ولان نصب رمح من عمل الحرب كالظمن به
فلا يستحق الاجر عليه بخلاف نصب رماح غيره من المسلمين *

(ولو قال من قتل قتيلاً وجاء برأسه فله دينار فهذا تنفيل صحيح ويعطى الدينار
من فعل ذلك من الغنائم التي تصاب بعد هذا ومن بيت المال ان رأى
الامام ذلك فاماماً احرزت من الغنائم قبل هذا فلا) لانه لا تنفيل بعد الاصابة
ولا يمكنه ان يعطيه الدينار من ذلك نفلاً ولا اجرة لان قتل اهل الحرب من
الجهاد فلا يستحق المسلم عليه الاجرة (وكما ثبت هذا الحكم في حق المقاتلة من
المسلمين فكذلك في حق التجار والعبيد من المسلمين) لان فعلهم ذلك من الجهاد
ايضاً ولهذا يستحق التاجر اذا قتل ذلك السهم من الغنيمة والعبيد الرضخ (فاما
اهل الذمة اذا قتلوا ذلك وقد استعان بهم الامام ووجب لهم مالا معلوماً على

عمل من ذلك معلوم فلهم الاجر) لان فعلهم ليس بمجاهد فان الجهاد ينال به الثواب
والكافر ليس باهل لذلك والجهاد ما يتقرب به المبداء الى ربه وهم لا يتقربون بذلك
بخلاف المسلم قال «لا ترى ان رجلا لو خرج باخر مجاهد في سبيل الله بدلا عن
انسان لم يكن له اجر) لانه يتقرب الى الله تعالى فاجره على الله تعالى والمتقرب
الى الله تعالى عامل لنفسه فكيف يكون له الاجر على غيره وعند اصابة الغنيمة
السهم يكون له دون من استاجره فمر فنانا عامل لنفسه ثم بين (ان الاستيجار على
الجهاد بمنزلة الاستيجار على الحج وعلى الاذان والاقامة) وقدينا الكلام في
الاستيجار على الطاعات في شرح المختصر *

(ولو حاصر المسلمون حصنا ولاهل الحصن ملاعب وكنائس خارج منه
وليس فيها احد فاستاجر الامام على تخريبها قوم من المسلمين باجرة معلومة
فذاك جائز) لان تخريب هذا ليس من عمل الجهاد وقد حصل في ايدي
المسلمين ولا يحتاج في التخريب الى قتال *

(بخلاف ما اذا استاجرهم على تخريب حصن اهلهم ممتنعون فيه او كسر باب)
لان ذلك من عمل الجهاد يحتاج في اقامته الى الجهاد *

(وان اوانقوا من اهل الحرب اقبوا في سفنهم يريدون المسلمين فاستاجر
الامير قوم من المسلمين من احرارهم او عبيد للمسلمين كفارا او مسلمين يرمونهم
بالحرقات فلا اجر لهم) لان هذا من عمل الجهاد وانما يعتبر فيه دين المولى
لا دين العبد لان المسلم يكون مجاهدا بعينه كما يكون مجاهدا بفرسه *

(وان جعل ذلك نقالا لهم مما يصيبون فهو جائز للحاجة الى التحريض) وكذلك
لو استاجر قوم في البر يرمون بالحقائق الحصون وان استاجر قوم من
اهل الذمة على ذلك جاز لان عملهم ليس بمجاهد لا نعدام الاهلية فيهم *

لا يجوز الاستيجار على الحج وعلى الاذان والاقامة

(ولو استأجر قوم من المسلمين يخدمونهم في البحر فهذا جائز) لأن هذا ليس من عمل الجهاد وهو عمل معلوم يجوز الاستئجار عليه (الآثر) أنهم يملكون ذلك إن لقوا العدو أو لم يلقوه وان الملاحين - يأخذون الأجر على ذلك وهو حلال لهم *

(ولو ظفر المسلمون بفنائهم متفرقة وليس معهم من يملكهم أفعال الأمير من جمعها فله دينار فهذا جائز) لأنه ليس من عمل الجهاد وهو معلوم في نفسه فيجوز الاستئجار عليه ببدل معلوم *

(ولو استأجر مسلماً بعد احرار القيمة ليس بها فهذا جارة فاسدة إلا ان يبين المدة فيقول استأجرتك عشرة أيام بكذا التبع الفنائم) لأن عند بيان المدة المقد يتناول منافعه ولهذا يستحق الأجر بتسليم النفس باع أو لم يبع وإذا لم يبين المدة فالعقد عليه البيع وهو محمول قد يتم البيع بكلمة واحدة وقد لا يتم بعشرة كلمات فكذلك لا يتبين منه البيع بدون مساعدة المشتري فهذا كان الاستئجار على البيع فاسداً وليس هذا فيمن يبيع الفنائم خاصة ولكن في جميع الباعة الحكم هكذا *

(وكذلك لو استأجر من يقسم الفنائم بين الفاعين باجر معلوم فذلك جائز) لأن القسمة عمل معلوم يتم بالانقسام ويجوز اخذ الأجر عليه *

(على ما روى أنه كان لملي رضي الله تعالى عنه قاسم يقسم بالاجرة ويستوى ان يبين المدة ههنا أو لم يبين) لأن العمل معلوم بنفسه *

(يبدأ بالاجرة قبل النفل والقسمة) لأن ذلك دين وقسمة الغنيمة كقسمة الميراث والنفل فيه كالوصية والدين مقدم عليهما *

(فان كان استأجره بأكثر من أجر مثله نظر فان كانت الزيادة يسيرة فذلك جائز ولا يمكن له الا مقدار أجر مثله) لأن الأمير في هذا التصرف ناظر

ولاية الوصي في الاستيجار للقيم بشرط النظر

الوكيل بالاستيجار اذا باشر العقد باكثر من اجر المثل فذلك كله لازم عليه

فيتميد ولايته بشرط النظر كولاية الاب والوصي في الاستيجار للقيم*
(فان استرد منه الفضل على اجر مثله فقال الاجير انا ارجع بذلك على من
استاجرني لم يكن له ذلك) لان الذي استاجره ماعقد العقد لنفسه وانما عقده
للمسلمين على وجه الحكم منه الا انه اخطأ في ذلك فلا يلزمه شيء من المهددة
بخلاف الوكيل بالاستيجار فانه اذا باشر العقد باكثر من اجر المثل فذلك
كله لازم عليه ليس على الاجير منه شيء لانه صار مخالفا لمحابات الفاسقة
في الاستيجار فينفذ العقد عليه خاصة بمنزلة الشراء واما الامير فالعقد
لا ينفذ عليه لانه لا يلحقه المهددة فيما يحكم به وانما يشبهه الامير ههنا القاضي
اذا استاجر رجلا ليعمل للقيم عملا باجر معلوم فاذا فيه فبن فاحش فانه يعطى
الاجير اجر مثله ويرد ما بقي على القيم ولا شيء على القاضي لان استيجاره
منه كان على وجه الحكم منه *

(ولو قال الامير والقاضي فملنا ذلك ونحن نعلم انه لا ينبغي لنا ان نفعله فجمع
الاجر عليهما في مالهما لا يعمدا الجور فصار فيه غير حاكين) وبهذا اللفظ
يستدل من يزعم ان الحاكم ينزل بالجور وليس ذلك بمذهب لنا وقد بينا ذلك
فيما امليناه من شرح الزيادات في باب التحكيم وانما تاويل ما ذكره هنا ان حكمه
انما ينفذ اذا صدر عن دليل شرعي وهذا الحكم خلا عن ذلك فهو بمنزلة
القاضي اذا قضى بغير حجة او قضى برأيه مخالفا للنص لا ينفذ قضاؤه وهو
قاض على حاله فاذا لم ينفذ قضاؤه بهذا الطريق نفذ عقده عليه على ما هو الاصل
ان المقدمة وجد نفاذا على العاقد ينفذ عليه وقد ذكرنا في باب ادب القاضي ان
القاضي اذا اخطأ في قضائه فان كان ذلك في حقوق العباد فغرم ذلك على من قضى
له وان كان في حقوق الله تعالى خطأه على بيت المال وان قال تعمدت ذلك كان

الفرم عليه في ماله وكذلك ما ضمنه الا مير يگون الحکم فيه ذلك *
 (ولو استاجر الا مير قوم ليسوقون الارماك فساقرها فمطب منها شيء من
 صياقهم او هالك في ايديهم فان كان ذلك وهم في دار الحرب قبل ان يتنوها الى
 دار الاسلام فلا ضمان عليهم في شيء من ذلك سواء تلفت بعملهم او بغير عملهم)
 لانهم لو استهلكوا الثمن في دار الحرب لم يضمنوها باعتبار ان الحق لم يتأكد فيها
 للثمنين بعد (وان كان ذلك بعد ما وصلوا الى دار الاسلام فلهم كمال الاجير
 المشترك) وقد بينا في شرح المختصر ان ما تلف في يد الاجير المشترك بغير ضمانة
 لم يكن عليه ضمانه في قول ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه سواء تلف بسبب يتأتى
 الاحتراز عنه او لا يتأتى وعندهما هو ضمان من الا ان يتلف بسبب لا يمكن
 الاحتراز عنه وماتلف بجنابة يده فهو ضمان له في قول علمائنا الثلاثة رحمهم الله
 بمنزلة ما لو استهلكه فهنا ايضا ما عطب بسياقهم او بتناطحهم فذلك من جنابة
 يد الاجراء فعليه ضمان قيمة ذلك ولكن انما يضمنون قيمته في المكان الذي
 تلف فيه ويكون لهم الاجر الى ذلك الموضع بخلاف القصار وغيره فهناك
 لصاحب المتاع الخيار ان شاء ضمنه قيمة متاعه غير معمول ولا اجر له وان شاء
 شاء ضمنه قيمته معمول لا وله الاجر لان هناك فسخ العقد باعتبار تفرق الصفة
 على الماقد ممكن فان ايجاب الضمان على الاجير من وقت القبض بهذا الطريق
 يتأتى لانه لو استهلكه عند ذلك كان ضامنا فاما هنا لا يمكن ايجاب الضمان عليهم
 باعتبار وقت التسليم اليهم لانهم لو استهلكوا عند ذلك وهم في دار الحرب
 لم يضمنوا شيئا فلا بد من ابقاء العقد بقدر ما اوفوا من العمل ليتأتى ايجاب الضمان
 عليهم فلهذا كان لهم الاجر الى ذلك الموضع واجبا وكذلك هذا الفرق لهما
 فيما تلف بغير ضمانهم مما يتأتى الاحتراز عنه ولو تلف شيء من ذلك في

ما تلف في يد الاجير المشترك بغير ضمانه لم يكن عليه ضمانه

(ولو ان الامير استاجر قوما مياومة او شهرة لسوق الارماك فهو جائز) لانه عقد العقد على منفعة معلومة ببدل معلوم (ثم لا ضمان على الاجير هاهنا فيما يعطب من سياقه او لامن سياقه في دار الحرب اوفي دار الاسلام) لانه اجير الواحد (١) واجير الواحد لا يضمن ما جنت يده اذا كان فعله حاصل على الوجه المتبادلان المعقود عليه متافعة (الآ ترى) انه لو سلم النفس في المدة استوجب الاجر ومنافعه في حكم العين فلا يقرب فيه صفة سلامة العمل عن العيب بخلاف الاجير المشترك (وان عنفوا في السوق او استهلكوا في دار الاسلام كانوا ضامنين) لوجود التمدى منهم بعد تاكيد الحق (ولهم اجورهم لما مضى) لانه تقرر الاجر بتسليم النفس في المدة فلا يبطل حقهم بوجوه التمدى منهم * ووضح هذا الفرق فقال (الآ ترى ان للامير هاهنا ان يذيع عليهم ارماءا بعد ارماءك بقدر ما يطيقون ولومات بعضها كان له ان يخلف مكانها مثلها وفي الاجير المشترك ليس له ان يفعل شيئا من ذلك) فبين ان العقد هناك يتناول العمل وتبضية المعاوضة ثبت صفة السلامة عن العيب وهما المقد يتناول المنفعة دون العمل *

(ولو قال الامير لمسلم حرا وعبد ان قتلت ذلك الفارس من المشركين فالك على اجر مائة دينار فقتله لم يكن له اجر) لانه لما صرح بالاجر لا يمكن ان يحمل كلامه على التثنية والفعل الذي حره عليه جهاد والاستيجار على الجهاد لا يجوز *

(وان قال ذلك لرجل من اهل الذمة فكذاك الجواب) في قول ابي حنيفة (١) اجير الواحد على الاضافة بخلاف الاجير المشترك فيه من الواحد بمعنى الوحيد ومعناه اجير المستاجر الواحد ١٢ المغرب

اجير الواحد لا يضمن ما جنت يده اذا كان فعله حاصل على الوجه المتبادل

مسئلة الاستيجار على القتل

وابي يوسف رحمه الله عليهما وفي قول محمد رحمه الله عليه للذي الاجر المسحي
(اصل) هذه المسئلة الاستيجار على القتل لا يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف
رحمة الله تعالى عليهما سواء كان بحق او بغير حق حتى لو استاجر
ولي الدم رجلا ليستوفي القصاص في النفس لم يكن له اجر عندهما * وفي قول محمد
رحمة الله تعالى يجوز الاستيجار على القتل لانه عمل معلوم يقصد الاجير على
اقامته فيجوز الاستيجار عليه كذبح الشاة وقطع بعض الاعضاء * فان الامام لو
استاجر رجلا ليقطع يدا المارق او من له القصاص في الطرف اذا استاجر رجلا
ليستوفي ذلك جاز بالانفاق *

وبان ذلك الوصف ان القتل يكون بجز الرقبة وفي قدرة الاجير على ذلك
لا فرق بين ابانة الراس من البدن وبين ابانة الطرف من الجملة * وجه
قولهما ان القتل ليس من عمله لان القتل انما يحصل بزهاق الروح وذلك
مصان عن محل قدرته فلا يكون من عمله بمنزلة حصول الولد ونبات
الزرع والاضافة اليه باعتبار انه يحصل بكسبه لا باعتبار انه من عمله *
ولا ترى ان عمله الضرب بالسيف وقد يفعل ذلك ولا يحصل القتل به وانما
يجوز الاستيجار على منافعه او على ما يكون من عمله وهذا بخلاف الذبح لان
الاستيجار هناك على ما يحصل به الذكوة وهو ما يميز الطاهر من النجس وذلك
قطع الحلقوم والاوراج وذلك من عمله وكذلك قطع الاطراف فانه ليس في
ذلك من ازهاق الروح شيء ولكنه فصل الجزء من الجملة وهذا من عمله بمنزلة
قطع الحبل والخشبة *

(ولو كان الاسراء قتلى فقال الامير من قطع رؤسهم له اجر عشرة دراهم فعمل
ذلك مسلم او ذى كان له الاجر) لان هذا ليس من عمل الجهاد وهو عمل

معلوم في محل قدرة الاجير فيجوز الاستيجار عليه كقطع الخشب والجل *
 (ولو نظر الامير الى فارس من اهل الحرب فقال لمسلم حرا وعبدان جثتي
 بسلبه فلك اجر عشرة دنانير فقتله وجاء بسلبه واقلت منه فلا شيء له) لانه
 استاجره على عمل الجهاد *

(وان قال ذلك لذمي فله الاجر منه) لان فعله ليس بجهاد *
 (وكذلك لو قال ان قطعت يده فلك كذا) لان قطع يد المنيع المقاتل من الجهاد
 فلا يستوجب المسلم عليه اجر او يكون للذمي عليه الاجر لان فعله ليس بجهاد *
 (ولو اراد قتل الاسارى فاستاجر على ذلك مسلما او ذميا فهو على الخلاف الذي
 ذكرنا في الاستيجار على قتل المقضى عليه بالقصاص * ولو قال الامير لقوم من
 اهل المسكر احفروا هذا الموضع من هذا النهر الى موضع كذا حتى ينبثق منه الماء
 فيغرق اهل هذه المدينة ولكم اجر مائة دينار ففعلوا ذلك فان كان على ذلك
 الموضع قوم من اهل الحرب قاتلون ويعتمدون من ذلك فلا شيء للاجر اء اذا
 كانوا مسلمين لان ما استاجروا عليه من عمل الجهاد ولو كانوا من اهل الذمة فلم
 الاجرة ولو كانوا عشرين نفرا عشرة مسلمون وعشرة ذميون فلاهل الذمة
 نصف الاجر) لانه يحمل في حق كل فريق كان الفريق الثاني مثلهم *

(وان لم يكن في ذلك الموضع من يقاتل من اهل الحرب فلم الاجر المسمى)
 لان حفر الارض ليس من عمل الجهاد فيستوجب المسلم الاجر عليه كما
 يستوجب الذمي وهو نظير ما تقدم من تخريب الملاعب والكنائس الخارجة
 من الحصن بعد ما صارت في ايدي المسلمين *

(وكذلك ان استاجروهم لقطع الاشجار فهو على هذا التقسيم) لان ما استاجروا
 عليه عينه ليس بجهاد وانما يصير في معنى الجهاد اذا كان هناك من يمنعك عنه حتى

يحتاج الى ان يجاهده في اتمام ذلك العمل فاذا لم يكن هناك من يباذلك لم يكن من الجهاد في شيء *

(ولو استاجر قوم ما يرمون بالمنجنيق فان كانوا من اهل الذمة فلهم الاجر وان كانوا مسلمين احرار او عبيدا فلا اجر لهم) لان هذا من عمل الجهاد فالري بالمنجنيق لتخريب الحصن الذي هم فيه متمتون وعلى الدفع عنه قساتلون بمنزلة الرمي بالسهم لاصابة النفوس ولا يقال اسهم يرمون في منعة المسلمين فلا يكون فلهم جهاد الانهم وان كانوا في منعة المسلمين فالرمية تقع في منعة المشركين وهو المقصود *

(فان قيل) ففي حفر النهر اذا لم يكن هناك من يمنع يوجد هذا المعنى لان الماء يسيل في ذلك الموضع حتى يفرقهم في منعتهم كما ان ما يرمي به من المنجنيق يذهب حتى يخرب او يقتل في منعتهم (فلنا نعم) ولكن المنجنيق والسهم عمل القوم بايديهم على معنى ان ما يحصل يكون مضاف اليهم بالمباشرة واما الفرق لا يصير مضافا الى حافر النهر بالمباشرة وانما عملهم هناك الحفرة فقط وبين هذا الفرق في فعل هو جنسية فان من وقف في ملك نفسه ورمي سهما الى انسان قتله كان قاتلا له مباشرة مستوجبا للقتل * ومثله لو حفر نهرا في ملكه فقتله الماء وانفق على ارض جاره لفرق الزرع لم يكن اعلى الحافر في ذلك ضمان فهذا بين الفرق والله الموفق - *

﴿ باب الانفال بالائمان والهبات ﴾

(واذا قال الامير من جاء بر مكة فهي له بمشورة دراهم فذهب المسلمون وجاؤا بذلك فان هذا البيع باطل انهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الفرد عن بيع ما ليس عند الانسان) فان المراد ببيع ما ليس في ملكه

باب الانفال بالائمان والهبات

والامير هنا باع ما ليس في ملكه ولا في يده وهو على خطر الحصول في يد المسلمين مجرول في نفسه ولو كان مملوفا لم يحز البيع فيه اذ لم يكن عنده فكيف اذا كان مجرولا *

(ولكن ان رغب الذي جاء به في ان ياخذ بذلك الثمن ففي الامام ان يستقبل ببعائه بذلك الثمن) لانه ذكر ذلك منه على وجه التنفيل والقصد تحريض المسلمين على المجيء بها فليس له ان يرجع عن التنفيل بعدما اتوا بما شرط عليهم * (ولكن يحصل مقصودهم بطريق صحيح شرعا وهو البيع ابتداء وان لم يرغب فيه الذي جاء به اخذ الامير منه جملة في الغنيمة وليس على الرجل شي من ثمنه) لان التنفيل مراعاة حقه وذلك ينعدم اذ لم يرض به واصل الثمن لم يكن واجبا عليه بما تقدم من السبب *

(ولو كان واجبا كان له الخيار في رده) لانه اشترى ما لم يرد فكيف اذ لم يكن البيع صحيحا اصلا *

(ثم لا نقل له) لان التنفيل كان في ضمن البيع فبطل بطلانه بمنزلة الوصية بالحياة فانه لما ثبت في ضمن البيع بطل بطلان البيع بالرد *

(وعلى هذا القول من جاء برمكة بمنها اياها بعشرة فهد او الاول سواء) لانه وعد البيع هاهنا ولكن فيه معنى التنفيل فعليه ان يفي به اذ رغب فيه الذي جاء بها (الا ترى) انه لو قال وهبنا له او وهبنا له نصفه فانه يلزمه ان يفي بمن جاء بذلك ما وعده الا انه لا يصير ما لكا لذلك ما لم يجعلها الامير له بخلاف ما لو قال فهي له) لانه اذا قال فهي له فهذا تنفيل منه فبنفس الاصابة يصير له * (واذا قال وهبنا له فهذا تنفيل موعود فعليه الوفاء بما وعده ولكن لا يثبت الملك له قبل ان يهبها منه حتى لو كانت جارية فاعطتها لم يحز عتقه وان قال فهي له

هبة او قال فهي عليه صدقة فذلك لمن جاء به امن غير تملك جديد من الامير
 لان قوله فهي له تنفيل تام وقوله هبة تأكيد قوله فهي له فلا يتغير به حكمه
 (وان قال من جاء بسيف و هبناه له او بعناه منه بمشرة دراهم بخاء رجل
 بذلك ثم رأى الامام ان لا يسامه له اشدة حاجة المسلمين اليه فلا باس بان يمنعه
 منه ولكن يشترط ان يسطيه قيمته اذا كان الموعود هبة واذا كان بيعا يسطيه
 قيمته لكن يرفع من ذلك الثمن المشروط عليه) لان التملك موعود هاهنا غير
 منفذ والامام ناظر للكل فاذا رأى بالمسلمين حاجة الى ذلك فلو اعطاه المشروط
 تضرر به المسلمون ولو اعطاه القيمة يوفر عليه مقصوده وارتفعت حاجة
 المسلمين من ذلك المين فيمتدل النظر من الجانبين بهذا الطريق *

(وان لم يكن بالمسلمين حاجة فيسلمه له على شرطه لان ذلك الشرط
 كان على وجه التنفيل منه فليبه الوفاء بذلك) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم
 المسلمون عند شروطهم *

(اوجعت الغنائم فقال الامير من اخذ جبة فمليه عن هادرم ومن اخذ شاة
 فمليه خمسة دراهم ومن اخذ جارية فهي له بمائة درهم فاخذ رجل شاة فذبحها واكلها
 واخذ جبة فاكلها واخذ آخر جارية فاعتمها فملي كل واحد قيمة ما اخذ) لان
 هذا الكلام من الامير ليس على وجه التنفيل فان التنفيل بعد الاصابة لا يجوز
 ولكنه على وجه البيع وهو فاسد الجمللة المبيع عند المقدوكل من اخذ شيئا ولم
 يستهلكه فلا مام ان يسترده منه لفساد البيع او يسلمه له بذلك الثمن بيعا مستقبلا
 ان رضى به المشتري لان باخذه قد تعين فيجوز بيعه منه ابتداء ولكن ابتداء البيع
 يعتمد التراضى من الجانبين وان استهلكها فمليه ضمان القيمة كما هو الحكم في
 المشتري شراء فاسد اذا استهلكه المشتري بعد القبض ولهذا نفذ العتق في الجارية

لأنه قبضها بحكم بيع فاسد فيملكها حتى لو باعها جاز البيع وغرم قيمتها فكذلك
إذا اعتقها (فإن قيل) كيف يضمن القيمة وهو لو أكل الجنة أو ذبح الشاة
فأكلها قبل هذا كان مباحا له ولم يكن عليه ضمان في ذلك وكذلك لو اتلف
الجارية في دار الحرب لم يكن ضامنا شيئا (قلنا) لأن قبل هذا الكلام لم يتأكد حق
الغائب فيها فاما بعد هذا القول فقد تأكد حق الغائب فيها لأن البيع الفاسد
مستبطل بالجائز وبيع الامام الغنائم في دار الحرب بمنزلة الاحرار في حق تأكد حق
الغائب فيها *

يوضحه انه قد ملك المأخوذ هاهنا بالاخذ بجهة العقد ولهذا لو باعه
جاز بيعه فيه والتملك بعقد المعاوضة لا يكون الا بموضع وذلك بالقيمة اذا
لم يجز المسمى لتسادم البيع فاما قبل هذا القول فهو لا يملكه بالاخذ حتى لو باعه
لا يجوز بيعه فيه فاذا اتلفه لم يجب عليه ضمانه لأن حق الغائب فيه لم يتأكد قبل
الاحراز *

(ولو كان الآخذ لم يسمع مقالة الامير حتى أكل الشاة لم يضمن شيئا ولو باعها
لم يجز بيعه) لأنه ما أخذها على وجه البيع حين لم يسمع مقالة الامير فكان
هو بمنزلة ما لو أخذ قبل مقالة الامير فاما السامع انما أخذ على جهة
البيع والملك *

(وهذا بخلاف ما لو قال قبل احراز الغنيمه من جاء بجارية فهي له بما بالف درهم
جاء رجل بجارية فاعتقها لم يجز عتقه) لأن ذلك البيع لم يكن منعقد اصلا لأن
البيع بدون الحل لا ينعقد لا جائزا ولا فاسدا وهاهنا الحل كان موجودا ولكنه
كان مجرولا حين اوجب البيع فينعقد بصفة التسادم ويثبت الملك بالقبض *

(ولو قال من جاء بشاة فهي له يعايد درهم جاء رجل بشاة فذبحها وأكلها

لم يكن عليه فيها ضمان) لان البيع لم يكن منعقدا هاهنا * الا ترى انه لا علمها
بالاخذ ما لم يجد الا مير له بها حتى لو باعها لم يجز به فكانه اخذها قبل مقالة
الامير واكملها فلها الا يضمن شيئا *

باب سهمان الخيل والرجالة

(واذا اصاب المسلمون الفنائم فاحرزوها وارادوا قسمتها فلي قول ابي حنيفة
رضي الله تعالى عنه يهطي الفارس سهمين سهاله وسهم الفرسه وللرجل سهم
وقال لا اجعل سهم الفرس افضل من سهم الرجل المسلم وهو قول اهل
المراق من اهل الكوفة والبصرة) لان تفضيل البيهية على الآدمي فيما
يستحق بطريق الكرامة لا وجه له والاستحقاق باعتبار ارباب العدو وذلك
بالرجل اظهر منه بالفرس *

(الا ترى) ان الفرس لا يقتال بدون الرجل والرجل يقتال بدون الفرس
وكذلك مؤنة الرجل قد ترد اذ على مؤنة الفرس فالفرس قديمتدى بالحشيش
وما لا قيمة له ومطعم الآدمي لا يوجد الا بالتمن مع انه لا معتبر بالمؤنة فان
السهم لا يستحق بالبغل والبمير والجار وصاحبه يلزم مؤنة مثل مؤنة الفرس
او اكثر وبالفيل لا يستحق السهم ومؤنته اكثر من مؤنة الفرس *

(وهذا تبين) ان استحقاق السهم بالفرس ثابت بخلاف القياس بالنص فان
الفرس آلة للحرب وبالا لة لا يستحق السهم وعجزه حصول ارباب العدو به
لا يوجب استحقاق السهم به كالفيل ولكن تركنا القياس في الفرس بالسنة
وانما انشقت الاخبار على استحقاق سهم واحد بالفرس فيترك القياس فيه
لكونه متفقا وفيما عارض فيه الا ترى ان يؤخذ باصل القياس *

(وعلى قول ابي يوسف ومحمد درجهما لله تعالى للفارس ثلاثة اسهم سهم له

وسهمان لفرسه وهو قول اهل الحجاز واهل الشام قال محمد رحمه الله وليس في هذا تفضيل البهيمة على الآدمي فان السهمين لا يهبط للفرس وانما يهبط للفرس فيكون في هذا تفضيل الفارس على الراجل وذلك ثابت بالاجماع ثم هو يستحق احد السهمين بالتزام وثقة فرسه والقيام بتماهده والسهم الآخر لقتاله على فرسه والسهم الثالث لقتاله ببدنه وقال ارجح هذا القول لانه اجتمع عليه الفريقان وقد بيناه يرجح بهذا في مسائل هذا الكتاب * وعلى فيه فقال *

(لانه اقوى مما تقدم به فريق واحد يعني طمانينة القلب الى ما اجتمع عليه الفريقان اظهر) وهو نظير ما قال في الاستحسان اذا خبر بخبر بخبر بجاسة الماء واخبر اثنان بطهارته فانه يؤخذ بقول الاثنين لان طمانينة القلب في خبر الاثنين اظهر *

ثم بين (ان الآبار جاءت صحيحة مشهورة لكل قول وروي الاخبار بالاسانيد في الكتاب فالحاجة الى التوفيق والترجيح لسبب واحد من الفريقين فاما ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه قال اوفق بين الاخبار فاهل ما روى انه اعطى الفرس سهمين على ان احد السهمين للفارس لفرسه والاخر كان من الخس لحاجته او كان نقل له ذلك قبل الاصابة او المراد بذكر الفرس الفارس لعلنا انه اعطى الفارس وعليه حمل حديث خبير في قوله (١) وكانت الرجال الفأ واربعة مائة والخيال مائتي فرس فقال المراد بالرجال الرجال والخيال الفرس ان قال الله تعالى واجب عليهم خيلك ورجلك اي فرسانك ورجالك ووجه الترجيح ان السهمين للفارس متيقن به لاتفاق الآبار عليه وفيما يكون مستحقا بخلاف القياس لا يثبت الا المتيقن به وهما قالا المثبت للزيادة من

الاخبار اولى من النافي *

ووجهه التوفيق ان المراد بما روى انه اعطى الفارس سهمين بيان ما فضل
الفارس به على الراجل لا بيان جملة ما اعطاه * ثم ذكر حديث قسمة غنائم خيبر
انها كانت على ثمانية عشر وقال في آخر ذلك الحديث ولم يكن قسمها للنبي
صلى الله عليه وآله وسلم انما كانت فوضى فكان الذي قسمها وارفعه (١)
عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه) ومعنى قوله فوضى اي متساوية ومنه
اشتقاق المفاوضة * قال القائل *

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم * ولا سراة اذا جعل لهم سادوا
ومعنى قوله ارفعها عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه اي اخرج القرعة
ووضعها على كل سهم *

وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا سهم للرجل الا لفرس واحد وان حضر
بافراس وبه اخذ محمد رحمه الله) لانه اجتمع على هذا القول اهل العراق واهل
الحجاز فاما اهل الشام يقولون يسهم لفرسين ويجعل ما وراء ذلك جنيبة *
وبه اخذ ابو يوسف رحمه الله تعالى لان المبارزة قد يحتاج الى فرسين ليقاتل عليهما
ولا يحتاج الى اكثر من ذلك * واو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى قالا لا تقاتل
عادة الا على فرس واحد فكان الثاني والثالث غير محتاج اليه عادة وهذا نظير
اختلافهم في نفقة الخادم ايضا فان على قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
القاضي لا يفرض النفقة الا لخادم واحد من خدم المرأة وعند ابي يوسف رحمه الله
يفرض لها نفقة خادمين وقد بينا ذلك في كتاب النكاح من شرح المختصر *
(ثم قد جاءت الآثار بما يشهد بكل قول على ما رواها في الكتاب بالاسماء

(١) في القاموس ارف على الارض تاريخا جمات لها حدود وقسمت ١٢ م

والتوفيق والترجيع من كل جانب على نحو ما ذكرنا في المسئلة الاولى *
 * وذكر * (عن مالك بن عبد الله الخثمي قال كنت بالمدينة فقام عثمان بن عفان
 رضي الله تعالى عنه فقال هل هاهنا من اهل الشام احده فقلت نعم يا امير المؤمنين
 قال فاذا ثبت معاوية فامر ان يفتح الله عليه ان ياخذ خمسة اسهم ثم يكتب في
 احد هائله ثم قرع خيث ما وقع فليأخذ * وفي هذا بيان انه لا ينبغي الامير ان
 يتخير اذا ميز الخمس من الاربعة الاخماس ولكنه يميز بالقرعة وقد دل عليه حديث
 ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال كانت الفنائم يحجز خمسة اجزاء ثم يسهم عليها
 فما كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو له ولا يتخير فكان المعنى فيه ان كل امير
 مندوب الى مراعاة قلوب الرعية والى تقيهمة الملب والارعة عن نفسه) وذلك
 انما يحصل باستعمال القرعة عند القسمة ولهذا يستعمل القرعة في قسمة الاربعة
 الاخماس بين المرءاء ثم يستعمل كل عريف القرعة في القسمة بين من تحت رأيته
 فكذلك يستعمل القرعة في تمييز الخمس من الاربعة الاخماس *

(والاصل فيه ما روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا اراد السفر
 اقرع بين نسائه * وقد كان له ان يسافر بمن شاء ممن يغير اقراره فانه لا حق للمرأة
 في القسم عند سفر الزوج ومع هذا كان يقرع تطيبا لقلوبهن ونفيا لهمة الميل
 عن نفسه فكذا ينبغي الامير ان يفعل في القسمة ايضا والله الموفق *

باب سهام البراذن

(قال علماء نازهم الله تعالى البرذون في استحقاق السهم به كالفرس وكذلك
 الهجين والمقرف وهو قول اهل العراق واهل الحجاز) فالفرس اسم للفرس
 العربي (والبرذون) الفرس العجمي (والهجين) ما يكون الفحل عربيا والام من
 افراس العجم (والمقرف) على عكس هذا *

القرعة بين النساء عند قصد السفر

باب سهام البراذن

(ثم في استحقاق السهم من القيمة العجيبي والمربي سواء فكذلك في الاستحقاق بالخيـل وهذا لان الاستحقاق بالخيـل لا رهاب المدونه قال الله تعالى ومن رباط خيل تهبون به عدو الله وعدوكم واسم الخيل يتناول البراذن على ما روى انه سئل سعيد بن المسيب عن صدقة البراذن فقال او في الخيل صدقة* وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الفرس والبراذن سواء اذا الاستحقاق بالقتال على الفرس واهل العلم بالحرب يقولون البرذون افضل في القتال عند اللقاء من الفرس فانه الين عطفوا واشدد متتابعة لصاحبه على ما يريد واصبر في القتال وما يفضلهما العرب الا للطلب والمهرب فقي كل واحد منهما نوع زيادة فيما هو من امر القتال فيستويان اذا الاستحقاق بالتزام مؤنة الفرس ومؤنة البرذون لا يكون دون مؤنة الفرس*

(فاما اهل الشام يقولون لا يسهم للبرذون الا ان يكون مقار بالفرس ويستدلون في ذلك بما روى ابن ابى اموسى الاشعري رضي الله تعالى عنه كتب الى عمر رضي الله تعالى عنه اما بعد فانا اصبنامن خيل القوم خيلا دكا (١) عرضا فمارى امير المؤمنين في اسهامها فكتب اليه ان ذلك يسمى البراذن فانظر فاما كان منها مقارنا للخيـل فاسهمها سهمها والغماسوها* وهكذا روى عن عمر بن عبد العزيز فانه قال لعامله فان كان برذونا راعى الجرى والمنظر فاسهم له ولا تسهم له اسوى ذلك* وابى خالد بن الوليد رضي الله تعالى عنه يجين فقال لان استنف التراب احب الي من ان اتسهم له* وعن كلثوم بن الاقرع (٢) قال اغارت الخيل بالشام فادركت العرب من يومها وادركت الكواذن ضحى العدو عليهم المنذر بن ابى حمزة الوادعي فقال لا اجمل ما ادرك سابقا كمن لم يدرك فكتب بذلك الى عمر (١) دكا جمع ادك وهو المريض الظهر القصير كذا في المغرب في (دك) ١٢

رضي الله تعالى عنه هبأت الوادي امه لقد اذكت به ايات بهز كيا* وفي رواية لقد اذكرته ايات به ذكر افامضوها على ما قال* الا انا نقول هذه الا نار تحمل على ما لا يكون صالحا للقتال مما يمدح لال امتعة عليه دون القتال به* (وقد قل في ذلك مفسرا عن عمر بن عبد الميز رحمه الله تعالى قال ما كان من فرس ضرع او بفل فاجملوا صاحبه بمنزلة الراجل ثم في حديث المنذر ما يدل على ان الاسام للبراذن كان مهر وفا بينهم فان عمر رضي الله تعالى عنه تعجب من صنيعة وما تعجب الا لانه لم يكن يصنع ذلك قبل هذا ثم المنذر كان عاملا فيكم فيما هو المجتهد فيه وامضى عمر رضي الله تعالى عنه حكمه لهذا لان رايه كان موافقا لذلك ونحن هكذا نقول ان الحاكم اذا قضى في المجتهد بشئ فليس لمن بعده من الحكماء ان يبطل ذلك*

(ثم قال بعض اهل الشام ويسمهم للبرذون سهام والفرس سهمين وهكذا ذكر قبل هذا مفسرا في حديث المنذر* وقال بعضهم لا يسهم للبرذون اصلا كما ذكره في حديث خالد بن الوليد رضي الله عنه فقال صاحب البرذون بمنزلة صاحب الحمار والبغل*

(وذكر عن عمر رضي الله تعالى عنه قال اذا جاوز الفرس الدرب ثم نفق اسهم له* وبه اخذ علماء وفاقوا لوامني ارباب العدو يحصل بجائزة الدرب فارسا فان الدواوين انما تدون والاسامي انما تكتب عند مجاوزة الدرب ثم يتشتر الخبير في دار الحرب بانه جاوز كذا وكذا فارس وكذا وكذا راجل فله حصول معنى الارهاب به يستحق السهم ولا يسا رض هذا بما روى عن عمر رضي الله تعالى عنه قال الغنيمة لمن شهد الواقعة* لان عندنا من نفق فرسه بعد مجاوزة الدرب فاما اخذ الغنيمة اذ شهد الواقعة على ان دخول دار الحرب فارسا

الحاكم اذا قضى في المجتهد بشئ فليس لمن بعده من الحكماء ان يبطل ذلك

بمنزلة شهيد الواقعة فارساً ولهذا جعلنا الممدد شركة مع الجيش في المصائب وان
لم يشهدوا الواقعة وهذا لان اعزاز الدين يحصل بدخول دار الحرب على قصد
الجهاد وقال على رضي الله تعالى عنه ما غزا قوم في عقر دارهم (١) الا ذلوا *

ولا يسهم عند الصبي ولا امرأة ولا لعبد ولا لذي وانما يسهم للمقاتلة من
احرار المسلمين قاتلوا ولم يقاتلوا ويرضخ لمن سواهم اذا قاتلوا والنساء اذا خرجن
للمداواة الجرحى والطبخ والخبز للغزاة واهل الشام يقولون يسهم للصبي والمرأة
والعبد واستدلوا فيه بحديث مكحول ابو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
اسهم يوم خيبر للنساء والصبيان وفي صحته هذا الخبر نظر فالشهور ان القسمة
كانت يومئذ على الف وثمان مائة سهم وكانت الرجال الفا واربع مائة والخيول
مائتي فرس لم يذكر في ذلك امرأة ولا صبي ولو كانوا لكان ينبغي ان يقال
كانت الرجال كذا وكذا والصبيان كذا والنساء كذا لا مستحالة ان يقال ذكرت
الخيول ولم يذكر النساء والصبيان والدليل على ضعف الحديث ما اشتهر من قول
الكبار من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين فان عمر رضي الله تعالى
عنه كان يقول ليس للعبد في الغنم نصيب *

(وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لا يسهم للنساء ولكن يحذن من
الغنم اي يقطي لمن رخصها * وهكذا رواه سعيد بن المسيب عن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم *

(وروى ابو هريرة رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله
كان لا يسهم للعبد والنساء والصبيان *

(وعن فضالة بن عبيد رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) عقر الدار بالفتح والضم اصل المقام الذي عليه معول القوم ١٢ المغرب

وسلم لا يسهم للمملوكين *

وروى ان شمران غلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم شهد بدر امه فلم يسهم له واستعمله على الاسارى فخذاه كل رجل من اصحاب الاسارى حتى كان

حظه كحظ رجل من الثمانية من بنى هاشم وقد ساهمهم في الكتاب *

وعن عمير مولى ابي الاحم رضي الله عنهما قال شهدت خيبر وانا مملوك فلم يسهم لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واعطاني من خروثي المتاع * فهذا بين ان امراد الحديث انه رضى لهؤلاء يوم خيبر * وبه نقول انه يرضخ لهم وهذا لانهم اتباع ولا يسوى بين التابع والمتبوع في الاستحقاق بخلاف الخيل فانه لا يستحق شيئا وانما المستحق صاحبه ولا يتحقق فيه معنى المساواة بين التابع والمتبوع وهكذا اهل الذمة اتباع فان فعلهم لا يكون جهادا فيرضخ لهم ولا يسهم الا ان عطاء كان يقول ان خرج الامام بهم كرها فلهم اجره منهم *

وابن سيرين كان يقول يضع عنهم الجزية ومراحمهم من ذلك بيان الرضخ انه يكون بحسب الصناء والقتال *

وكان الزهري يقول يسهم كما يسهم لهم للمسلمين وروى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غزا بناس من اليهود فجعل لهم سهما كسهما المسلمين *

ولاجل هذا الاختلاف قال محمد رحمه الله (لو ان واليا جعل لهؤلاء السهم كما للمسلمين نفذ حكمه حتى لو رفع الى وال آخر يرى خلافه فعليه ان يعضي ذلك الحكم وليس له ان يبطله) لانه امضى الحكم في فصل مجتهد فيه والحكم في المجتهدات نافذ بالاجماع فقي بطلاله مخالفة للاجماع وذلك لا يجوز *

(ولا يسهم للاجير الذي يستاجر مغازا للخدمة لانه اخذ على خروجه مالا فلا يستوجب هذا الخروج شيئا من النسيئة) (والاصل) فيه ما روى ان

لا يجوز مخالفة الاجماع

عبدالرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه استاجر اجيرا ثلاثة دنانير فلما طلب
سهمه من الغنمة قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه الدنانير
حظك في الدنيا والآخرة *

(وعن عكرمة ان اجيرا كان مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة فسلم
يسهم له * وقد روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه يسهم للاجير) وتاويل
هذا انه اذا قاتل وترك العمل للذي استاجره فانه لا يستحق الاجر في ذلك
الوقت فيستحق السهم واذا فعل ذلك فهو يستحق الاجر فلا يستحق السهم
وحاله كحال الناجر في المسكر ان قاتل استحق السهم وان لم يقاتل لا يستحق
السهم * والله الموفق *

باب سهام الخيل في دار الحرب *

(قد بينا ان من نفق فرسه بمدح اوزة الحرب فانه يستحق سهم الفرسان *
(قال الآري) انه لو عقر فرسه في القتال او قتل استحق سهم الفرسان وان كانت
اصابة الفئائم بمد ذلك في حال ما كان هو راجلا * وكذلك لو اخذ العدو فرسه
واحرزه اذ لو قتلنا بحرم سهم الفرس بهذه المتنع الناس من القتال على الخيل مخافة
ان يطل سهامهم بها وانما ينبغي للامام ان يذل ما فيه زيادة تحريض للمسلمين *
ثم الاستحقاق بالتزام مؤنة الفرس في دار الحرب على قصد القتال لا بمباشرة
القتال فارسا *

(الآري) ان قتالهم لو كانت في المضائق او على ابواب الحصون او في السفن
فاذن من كان فارسا منهم استحق سهم الفرسان وقد اسهم رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لم يوم خيبر للفرسان وكانت حصونا فتحررها
بالقتال رجالة *

باب سهام الخيل في دار الحرب *

فمر فئا ان المعتبر التزام مؤنة الفرس في دار الحرب لان القتال عليه * ولو ضن
بفرسه فربطه في المسكر على اري (١) فقاتل راجلا يستحق سهم الفرس ان فاز
اصيب فرسه في القتال لان يستحق سهم الفرس ان كان اولى *

(ولو دخل دار الحرب راجلا ثم اشترى فرسا وقاتل فارسا لم يستحق الا سهم
الرجالة * وفي رواية ابن المبار لك رحمة الله عليه يستحق سهم الفرس ان لانه
التزم مؤنة الفرس في دار الحرب للقتال عليه * ولان مجاوزة الدرب
بمنزلة القتال حكما فاذا كان يستحق به سهم الفرس ان فلان يستحق بحقيقة
القتال فارسا كان اولى ﴿ ووجه ﴾ ظاهر الرواية ان انقاد سبب الاستحقاق
يكون مجاوزة الدرب وقد انقلبه سبب استحقاق سهم الرجل فلا يتغير
بعد ذلك وهذا لانه يشق على الامام مراعاة حال كل واحد من الفزاة في كل
وقت فيجب اعتبار حال مجاوزة الدرب يسيرا لان العادة ان عرض الجيش
عند ذلك يكون في حالة الدخول والخروج فن اثبت فارسا في الديوان
عند ذلك يستحق سهم الفرس ان وان تغير حاله ومن اثبت في ديوان
الرجالة لا يستحق الا سهم راجل *

(وان تغير حاله بعد ذلك فان دخل بفرس لا يستطاع القتال عليه لضعف كبر
او مهر لم يركب لم يضرب له سهم فارس) لان ما دخل به ليس بصالح للقتال
عليه فمر فئا انه دخل راجلا وحاله دون حال من دخل بفرس او حمارا وبمير وقد
بيناه انه لا يسهم له الا سهم راجل *

(فان كان الفرس مريضا لا يستطاع القتال عليه حين دخل به فلم يغنم المسلمون
غنيمة حتى صح الفرس ففي القياس له سهم راجل) لانه عند مجاوزة الدرب
لم يكن معه فرس صالح للقتال عليه واعا صار صالحا بعد ذلك حين صح فيجعل

كما لو اشترى فرس ساقى هذه الحالة او دخل بمرثم طال مقامهم حتى صار محال
يركب ولكنه استحسن فقال (يضر به سهم فارس في كل غنيمة اصابوها قبل
برئه او بعد برئه) لانه ما دخل بهذا الفرس الا للقتال عليه وما التزم مؤنته الا
لذلك فانه كان صالحا للقتال عليه الا انه تندر ذلك بمرض على شرف الزوال فاذا
زال صار كان لم يكن بخلاف المرفاهه ما كان صالحا للقتال عليه وانما صار صالحا
لذلك ابتداء في دار الحرب فيكون حاله كحال من اشترى فرسا في دار الحرب
والذي يوضح هذا الفرق ان الصغيرة لا يستوجب النفقة على زوجها لانها
لا تصلح لخدمة الزوج والمریضة التي لا يجامع مثلاً تستوجب النفقة لانها
كانت صالحة لخدمته وانما تندر ذلك بمرض على شرف الزوال فكذلك
الفرس اذا ضلع او مرض عند مجاوزة الدرب بخلاف ما اذا كان ضعيفا الكبير
فان ذلك ليس على شرف الزوال *

(ولو ان مسلما دخل دار الحرب فارسا فقتل فرسه واخذ اسيرا قبل ان يصاب
الغنائم ثم اصاب الجيش الغنائم فلم يخرجوها حتى انقالت فلاحق بهم فله سهم
الفرسان لانه انعقد له سبب الاستحقاق معهم عنده مجاوزة الدرب وشاركهم
في احرار الغنائم بدار الاسلام فيجعل في الحكم كانه لم يفارقهم) لانه ابتلي
بفراقهم بمرض على شرف الزوال فاذا زال صار كان لم يكن *

(ولو كان خرج ذلك الجيش ودخل جيش آخر فانقات اليهم راجلا ثم اصابوا
غنائم بعدما لحق بهم فله في ذلك سهم راجل ولا يشاركهم فيما اصابوا قبل ان
يلحق بهم) لانه ما انعقد له سبب الاستحقاق معهم وقد تم ذلك السبب الذي
انعقد له بخروج ذلك الجيش الى دار الاسلام ولم يكن هو معهم فيبطل ذلك
الاستحقاق ثم قد انعقد له باللاحق بالجيش الثاني سبب الاستحقاق الآن

مسألة وجوب نفقة المریضة على الزوج وعدمها للصغيرة

ابتداء فيعتبر حاله في هذا الوقت (فان لحق بهم راجلا استحق سهم الرجل وان
لحق بهم فارسا استحق سهم الفرس انزلة من اسلم في دار الحرب والتحق
بالجيش او كان تاجرا مستامنا في دار الحرب فالتحق بالجيش ولهذا الاشارة
فيما اصيب قبل ذلك) لان سبب الاستحقاق ما كان منقادا له حين اصيب
ذلك *

(الا ان يتلى المسلمون بقتال فقاتل معهم عن ذلك فينتد يستحق الشر كفيه
بسهم راجل ان التحق بهم راجلا وبسهم فارس ان التحق بهم فارسا على فارس
اشتراه من اهل الحرب او وهبوه له) لان ذلك الفرس له على سبيل الخصوص
فيكون به فارسا *

(وان كان اخذ ذلك الفرس من اهل الحرب بغير طيب انفسهم فهو راجل
وذلك الفرس يكون فيا) لانه احرزه بمنة الجيش فكان من جملة الفدية
يشاركه فيه الجيش وهو لا يكون فارسا بفرس هو من الفدية (الارى) انه
لا يكون له ان يقاتل على ذلك الفرس * (ولو كان اردوا العياذ بالله تعالى والحق
بالمدو ثم اسلم ولحق بالمسكر فهو بمنزلة الاسير والذي اسلم في دار الحرب
في جميع ما ذكرنا) *

(فان لم يتهوا الى المسكر حتى نفقت خيولهم فهم رجالة) لان حالة الحقوق
بالمسكر في حقهم منزلة من يجاوز الدرب في حق من دخل من دار الاسلام
(الا ان يكونوا قد قربوا من المسكر بحيث يكون المسكر ردا لهم فيشرونهم ان
طلوا الفيات ثم نفق الفرس فحينئذ يستحقون سهم الفرس ان) لانهم وصلوا الى
المسكر فرسا فكانهم خالطوهم ثم نفقت افراسهم بعد ذلك *

(ولو دخل مسلم دار الحرب باذن الامام فارسا على اثر المسكر فنفق فرسه ثم

ادركهم راجلا يضرب له سهم فارس) لانه دخل دار الحرب غازيا على فرسه
 فذلك بمنزلة لحوقه بالجيش في استحقاق اصل الشركة على ما بينا ان المدد بمنزلة
 من شهد الوقعة في استحقاق السهم فكذلك في صفة الاستحقاق وهذا مدد
 حين دخل باذن - الامام * (فان كان الامام نهى الناس ان يدخلوا بمدد المسكر
 والمسئلة محالها فاعلم انظر الآن الى حاله يوم لحوقهم) لانه دخل لاصحابه
 وما دخل غازيا حين دخل بغير اذن الامام * الا ترى * انه لو اصاب وحده
 شيئا لم يخمس ذلك بخلاف من دخل باذن - الامام وان هذا لا يشارك الجيش
 فيما اصابوه قبل ان يلتحق بهم بخلاف الاول فيكون حال هذا كحال الاسير
 والذي اسلم في دار الحرب في انه يعتبر حاله وقت اللحوق لانه صار غازيا
 حينئذ *

(ولو ان التجار في عسكر من المسلمين او من اهل الذمة كانوا فرسانا فقاتلوا
 مع المسلمين فاعلم انظر الى حالهم حين قاتلوا) لان سبب الاستحقاق ينعتق لهم
 ابتداء في هذا الوقت فانهم كانوا تجارا قبل هذا لا غزاة فن كان من المسلمين
 في هذه الحالة فارسا مستحق سهم الفرسان ومن كان من اهل الذمة فارسا
 مستحق الرضخ بحسب ذلك ومن كان منهم راجلا مستحق الرضخ بحسب
 ذلك *

(ولو اسلموا ثم قاتلوا معهم فاعلم انهم يعتبر حالهم في صفة استحقاق السهم حين
 قاتلوا معهم) لان حالهم كحال الاسراء والذين اسلموا من اهل الحرب من
 حيث ان سبب الاستحقاق ينعتق لهم الان *

(ولو خنوا بالمسكروهم على دينهم فجهلوا يقاتلون معهم ثم اسلموا فن كان
 منهم فارسا حين لحق بالمسلمين فله سهم الفرسان ومن كان منهم راجلا فله

سهم الرجالة * وكذلك لو دخلوا من دار الاسلام مع الجيش للقتال فرسانا
رجالة ثم اسلموا قبل اصابة الفنائم او بعدها فمن كان منهم راجلا حين دخل
استحق سهم الرجالة ومن كان منهم فارسا استحق سهم الفرسان * وقد طعنوا
في هذين الفصلين وقالوا قبل الاسلام ما انعقد لهم سبب استحقاقهم
السهم لانهم ليسوا باهل لذلك وانقصا السبب بدون اهلية المستحق
لا يكون فينبغي ان يعتبر حالهم بعد الاسلام لا حالة مجاوزة الدرب و حالة
الاحق بالجيش اذا كانوا في دار الحرب (ولكن) ما ذكره في الكتاب اصح
لانهم من اهل ان يستحقوا شيئا من القيمة (الا ترى) ان قبل الاسلام
يستحقون الرضخ وذلك شيء من القيمة فيه يتبين ان انقصا سبب الاستحقاق
لهم عند الاحق بالجيش او مجاوزة الدرب على قصد القتال ثم اذا اسلموا قبل
تمام الاستحقاق باحراز الفنائم بدار الاسلام يحمل بمنزلة ما لو كانوا مسلمين
عند ابتداء السبب في صفة الاستحقاق لان الصفة تتبع الاصل فينتهي عليه *
(وعلى هذا لو دخلوا مددا للجيش باذن الامام ثم اسلموا قبل ان يلحقوا الجيش
او بعد ما لحقهم قبل الاحراز *

(ولو ان عبدا دخل في دار الحرب مع مولاه فارسا يريد القتال باذن مولاه فقتلوا
غنائهم ثم اعتقه مولاه و وهب له ذلك الفرس فقتلوا غنائهم بمد ذلك فانه يرضخ
لمولاه مما غنم المسلمون قبل ان يفتق العبد ولا يبلغ بذلك الرضخ سهم
الفارس ولا باس بان يزد على سهم الراجل) لان العبد في حكم الرضخ كالذي
ولا يبلغ برضخ الذي اذا كان فارسا سهم فارس من المسلمين لانه لا يوجد في
اهل الذمة مقاتل الا وفي المسلمين من هو اقوى منه فكذلك حال العبد الا انها
يفترقان من حيث ان المستحق للعبد وهو الرضخ لا يتغير بمقتفه فيما يصيب

قبل ذلك والمستحق للذي تغير حتى يستحق السهم في جميع ذلك لان باسلام
الذي لا يتبدل المستحق فهو المستحق للسهم والرضخ جميعا فيمكن ان يجعل
اسلامه كالموجود عند ابتداء السبب ويعتق العبد بتبدل المستحق لان الرضخ
يكون لمولاه مستحقا بالبعد كما يكون السهم مستحقا بالقرس وبعد العتق
الاستحقاق للعبد فلا يمكن ان يجعل العتق كالموجود عند ابتداء السبب لان
ذلك يطل استحقاق المولى اصالا ولهذا المعنى قلنا بقي حكم الرضخ فيما اصيب
قبل عتقه وفيما يصيب بعد العتق يكون للعبد سهم القرس ان لانه كان فارسا
عند انقضاء اصل السبب وان كان القرس لغيره بمنزلة من دخل فارسا على فارس
حارية اذ هو بعد العتق حين وهب له المولى القرس بمنزلة من التحق بالعسكر
فارسا من اسير او تاجر فيستحق سهم القرس ان

قال (وكذا الذي والمكاتب يدخلان فارسين ثم يصيب المسلمون غنائم ثم
يمتق المكاتب ويسلم الذي ثم يصيبون غنائم بعد ذلك فانه يرضخ لهما في الغنيمة
الاولى رضى فارسين ويعطيان بعد العتق والاسلام سهمي فارسين) (وهذا)
الجواب غير صحيح في الذي فقد اجاب قبل ذلك ان له السهم في جميع ذلك وهو
مخالف لذلك وهو تناقض بين وانما يقع مثل هذا الغلط من المكاتب والصحيح
في حق الذي الجواب الاول لما بينا من المعنى فاما في حق المكاتب (منهم) من
يقول الجواب ايضا غير صحيح لان المكاتب هو المستحق بكسبه دون مولاه
فبعثته لا يتبدل المستحق بل يكون حاله كحال الذي وقد نص عليه بعدهذا
في الباب في الموضعين بخلاف العبد (ومنهم) من يقول بل هو صحيح لان كسب
المكاتب داير بنبه وبين مولاه لكل واحد منهما فيه حق الملك (الا ترى) انه ينقلب
حقية ملك المولى بهجز المكاتب فيثبت معنى تبدل المستحق بعتقه من هذا

الوجه فهذا يعتبر الرضخ فيما كان قبل المتق وأما بعد المتق فله سهم الفارس وان لم يكن الفرس ملكا له حقيقة حين دخل دار الحرب لان له ملك اليد في مكانه ولا يكون فرسه دون الفرس المستمار *

(ولو جعل راجلا بعد المتق ادعى الى ان يكون استحقاقه بعد المتق دون استحقاقه قبله) لان رضخ الفارس قد زاد على سهم الرجل ومعلوم ان المتق يزيد من خير الاشراف فانه يستحق سهم الفارس بعد المتق *

(ولو كان العبد غير ماذون في القتال وانما دخل للخدمة مع مولا فقاتل فلا شيء له في القياس) لانه ليس من اهل القتال وانما يصير اهلا له عند اذن المولى فيكون حاله كحال الحربى المستامن ان قاتل باذن الامام استحق الرضخ والا فلا (وفي الاستحسان يرضخ له لانه غير محجور عن الاكتساب وعما تمحص منفته واستحقاق الرضخ بهذه الصفة فيكون هو كالماذون فيه من جهة المولى دلالة) وهو نظير القياس والاستحسان في العبد المحجور اذا اجر نفسه وسلم من العمل ثم بين ان الكتاب لا ينبغي له ان يفز والاباذن مولا كالقن) لانه في الفزو يعرض بنفسه للخطر وهو مملوك للمولى فلا يجوز له ان يخاطر بنفسه بغير اذنه كالعبد بخلاف الخروج للتجارة الى دار الحرب فان ذلك من باب الاكتساب فيلحق هو فيه بالحرب وان شرط عليه مولا في الكتابة ان لا يخرج الى دار الحرب فان شرطه له وقد بيناه في كتاب المكاتب *

(فان قاتل بغير اذن مولا فابلى بلاء فانه يرضخ له على قدر بلائه ان كان فارسا او راجلا) لان فله هذا كان اكتسابا بالمال وعقد الكتابة يطلق له ذلك فاذا ثبت هذا في حق المكاتب فهو كذلك في حق العبد اذا قاتل بغير اذن مولا *

(ولو ان عبد ادخل دار الحرب مع مولا لخدمته فاعتقه ووهب له فرسا لم يلحق

الكتاب لا ينبغي له ان يفز والاباذن مولا كالقن

بالجند فانما يعتبر حاله حين لحق بهم فان كان فارسا فله سهم الفرسان وان
 كان راجلا فله سهم الرجالة فيما يصيبون بعصا ما لحق بهم ولا شر كقوله فيما
 اصابوا قبل ذلك الا ان يقاتل معهم لان سبب الاستحقاق ما انعقد له حين
 دخل لا على قصد القتال وانما انعقد له السبب حين يلتحق بالجيش فيكون حاله
 كحال التاجر والذي اسلم في دار الحرب (ولو كان مكاتباً حين دخل فاعتقه
 المولى وادى بدل الكتابة قبل ان يخرجوا الى دار الاسلام فانما ينظر الى حاله
 حين دخل فان كان فارسا استحق سهم الفرسان فيما اصابوا قبل عتقه وبعده)
 لان دخوله كان على قصد القتال سواء اذن له المولى في الغزو او لم ياذن
 اذ لا خدمة للمولى عليه وقصده الى القتال يكون معتبراً في حقه فاعتقه بالسبب
 بالدخول وقد كل حاله قبل تمام الاحراز فيلحق بما لو كان كامل الحال عند
 الدخول * وبهذا بين ان ما ذكر من الجواب قبل هذا في المكاتب غلط من
 الكتاب *

(فان لم يفتق حتى قسمت الفنائم او بيعت فليس له في تلك الفنائم الا الرضخ)
 لان الحق تاكد فيه قبل كمال حاله فان القسمة والبيع في تاكد الحق في القيمة
 كالا حراز ولهذا يقطع به اشركة المدد فيكون هذا وما لو اعتق بعد الاحراز
 بدار الاسلام - واه والرضخ الواجب يكون له لانه كسب المكاتب فيسلم
 له بعد العتق (وان خاصه مولاه في دار الحرب في الكتابة ففسخ القاضي الكتابة
 لانه اجل بمض النجوم ففي القياس لا يستحق شيئا ان كان دخل بغير اذن
 مولاه) لان الكتابة لما انفصلت صارت كأن لم يكن وكان حاله كحال العبد
 الداخل بغير اذن مولاه على قصد القتال وقد بينا ان هناك في القياس لا يستحق
 الرضخ وفي الاستحسان يستحق ويكون ذلك لمولاه فهذا مثله (فلومات

عاجز او عن وفاء فان كان ذلك قبل قسمة الفئام او الاحراز لم يكن له ولا مولاه من ذلك شيء وان اديت كتابته لان استحقاق الرضخ لا يكون اقوى من استحقاق السهم وموت الفسازي قبل الاحراز والقسمة يبطل سهمه من النسيمة فوت المكاتبة اولى *

(وان كان ذلك بعد القسمة او البيع او الاحراز فله نصيبه منها كالمات الحرفي هذه الحالة الا انه اذا مات عاجزا كان ذلك لمولاه الا ان يكون فيه وفاء بالمكاتبة فيقبضه المولى من مكاتبه ويحكم بحريته * وان كان مات عن الوفاء فذلك لورثته * فان قيل * يستدعيه الى حال حياته فلهذا ينبغي ان يستحق السهم عنزلة ما لوقت قبل الاحراز في حياته * قلنا * على احد الطريقين لا يستدعيه وانما يجعل هو حيا حكما الى وقت اداء بدل الكتابة وعلى الطريق الآخر هذا الاستناد لاجل الضرورة فلا يظهر فيما وراء ما تحققت فيه الضرورة وهو حكم الكتابة فاما استحقاق السهم فليس من ذلك في شيء (ولو كان عبدا ماذوناله في القتال او غير ما ذون مات قبل الاحراز والقسمة فلا شيء لمولاه من ذلك اعتبارا بموت من له سهم) * فان قيل * استحقاق الرضخ ههنا للمولى بسبب عبده كاستحقاق السهم للفارس لفرسه ثم بموت الفرس في دار الحرب لا يبطل سهم الفارس فكذلك بموت العبد ينبغي ان لا يبطل حق المولى في الرضخ) * قلنا * لا كذلك ولكن الاستحقاق للعبد ههنا ثم يخلفه المولى في ملك المستحق كما يخلفه في ملك سائر اكسابه وهذا لان العبد ادعى مخاطب فهو من اهل ان ينقله سبب الاستحقاق على ان يخلفه مولاه في ملك المستحق بخلاف الفرس (الا ترى) انه لو مات العبد بعد مجاوزة الدرب قبل القتال لم يستحق مولاه الرضخ به بخلاف الفرس وان كان موته بعد الاحراز والقسمة فرضخه

يكون مولاه لان سبب استحقاقه قدنا كد فلا يبطل بموته ولكنه خلفه مولاه
فيه كما يخلف الوارث الموروث (وان باعه مولاه قبل الاحراز فانه لا يبطل
رضخه) لانه لم يخرج من ان يكون اهلا الاستحقاق وان كان تحول الملك فيه
من شخص الى شخص فيكون رضخه مولاه الاول اما اذا باعه بعد الاحراز
فظاهر واما قبله فلان سبب الاستحقاق انما قلده في ملك المولى الاول وبثبت
اصل الاستحقاق بالاصابة فلا يبطل حق المولى فيه ببيعته كما في سائر اكسابه
الآرى ان الماذون اذا اشترى شيئا بشرط الخيار ثم باعه مولاه فان المشتري
يكون للبائع دون المشتري فان غنموا غنيمة اخرى بمدا باعه مولاه فنصيبه
من الغنيمة الثانية للمشتري لان الاستحقاق انما ثبت له عند الاصابة وعند
ذلك هو ملك المشتري فيخلفه المشتري في الملك المستحق

(ولو كان حرا دخل دار الحرب فاقلا ثم حصار معتوها قبل الاحراز فانه
لا يمنع نصيبه من الغنيمة) لانها احرزت وهو حي من اهل الاستحقاق وان
كان معتوها بخلاف ما اذا مات قبل الاحراز (ولو لم يصر معتوها ولكنه
ارتد وخرج مع المسلمين فان ابى ان يسلم حتى قتل فان نصيبه من ذلك ميراث
لورثته المسلمين يرضخ له من ذلك رضخا كما يصنع بالذي) لان المرتد منزلة
الكافر الاصلى وانما احرزت الغنائم وهو اهل لاستحقاق الرضخ دون
السهم لكونه اهل دارنا قال (وهما يدلك على ان الذي اذا سلم او اعتق
المكاتب قبل احراز الغنائم انه يضرب لهما السهم كامل) لانه انما ينظر الى حالهما
يوم تحوز الغنائم بالدار او تقسم او يباع وبهنايين ايضا ان جوابه الاول في
الذي والمكاتب جميعا غلط كما بينا (ولو لحق بدار الحرب مرتدا واليه اذ بالله
تعالى بمدا صابة الغنيمة ثم رجع مسلما قبل الاحراز او بعده فليس له من ذلك

المال ذون اذا اشترى شيئا بشرط الخيار ثم باعه مولاه فان المشتري يكون للبائع دون المشتري

شيء) لانه التحق بالحربي الاصلى والحربي اذا سلم ولحق بالجيش بعد
الاحراز اوقبله ولكن لم يلقوا قتالا بمذالك لم يكن له شركة في المصايب
فالمرتب مثله فكيف يستحق الشر كة في غنائم المسلمين وقد صار كمالواصيب
ماله كان فيا ولواخذ من الفينة شيئا فاحرزهم اسلم عليه كان له فمر فنانا صار
كالخربي الاصلى (ولم يلتحق بدار الحرب بعدالردة حتى احرزت الغنائم
او قسمت او بيعت فنصيبه منها ميراث لورثته) لان حقه قدنا كدفيا فهو كسائر
امواله و لحاقه في هذه الحالة بدار الحرب مرتدا كموته (ولو لم يرتد ولكن
المشركين اسروه قبل الاحراز ولم يقتلوه فانه ينسب للمسلمين ان يعزلوا نصيبه
مما غنموا قبل ان يوسر) لان حقه يستفيه وبالا سر لم يخرج من ان يكون
اهلا لتقرر حقه بالا حراز (ولا شيء له فيما غنموا بعدما اسر) لان الماسور في
يداهل الحرب لا يكون مع الجيش حقيقة ولا حكمافو لم يشار كهم في اصابة
هذا ولا في احرازه بالدار (فان لم يدبر ما فعلوا به حين اسر قسمت الغنائم
ولم يوقف له منها قليل ولا كثير) لان تمام الاستحقاق انما يكون بالا حراز
والفقود كاليت فيما يستحقه ابتداء حتى اذا مات قريب له لم يرثه ولم يوقف
لاجله شيء فهذا مثله (وان قسمت الغنائم ثم جاء بمذالك حيا مسلما لم يكن له
شيء) لان حق الدين قسم بينهم قدنا كد بالقسمة وثبت ملكهم فيها ومن
ضرورته ابطال الحق الضعيف (وان بيعت الغنائم واخرجت وتخلف هو
في دار الحرب لحاجة بعض المسلمين فاسر فانه يتوقف نصيبه حتى يحى فياخذ
او يظهر موته فيكون لورثته) لان حقه قدنا كد في المصايب بالا حراز والبيع
فيكون الحكم فيه ما هو الحكم في مال الفقود والله تعالى اعلم *

الفقود كاليت فيما يستحقه ابتداء

باب سبهان الخيل في دار الاسلام والشركة في الغنيمة ﴿ لو وقف في المسجد بالمدينة من الامام واقضى به يصح الاقتداء ﴾

﴿ باب سبهان الخيل في دار الاسلام والشركة في الغنيمة ﴾

﴿ ولوان جيشا من دار الحرب دخلوا دار الاسلام فقاتلهم المسلمون حتى ظفروا بهم فانما الغنيمة لمن شهد الوقعة هكذا روي عن عمر رضي الله تعالى عنه قال الغنيمة لمن شهد الوقعة خاصة * وهذا بخلاف ما اذا دخل المسلمون دار الحرب فمهلك للمدد شركة في المصايب وان لم يشهد الوقعة لانهم دخلوا دار الحرب على قصد الجهاد فكأنوا مجاهدين بذلك ﴾ ولان دار الحرب موضع القتال فكل من حصل في دار الحرب على قصد القتال يحمل في الحكم كمن شهد الوقعة ودار الاسلام ليس بموضع القتال فانما المقاتل فيها من شهد الوقعة خاصة وهو بمنزلة ما لو وقف في المسجد بالبعد من الامام واقضى به فانه يصح الاقتداء لان المسجد مكان الصلوة فيجمل هو كالواقف خلف الامام بخلاف ما اذا كان في الصحراء ﴾ ولوان عسكر من المسلمين افتتحو بلدة وصيروها دار الاسلام ثم لحق بهم مدد قبل قسمة الغنائم فلا شركة لهم في المصايب لان الغنائم بما صنعوا صارت محرزة بدار الاسلام فكانهم اخرجوها ثم لحق بهم مدد وهذا لان استحقاق الشركة للمدد باعتبار انهم شاركوه في الاحراز وذلك غير موجود هاتما وكذلك لو قسموا الغنائم في دار الحرب او باعوها ثم اصابهم مدد لان بالقسمة والبيع يتاكد الحق كما بالاحراز وانما الشركة للمدد فيما اذا لحقوا بهم في دار الحرب قبل ان يتأكد حقهم فيها استدلالا بالآثر المروي عن الصديق رضي الله تعالى عنه في اهل النجير (١) باليمن وقدينا ذلك في السير الصغير ﴿ ولوان عسكر من اهل الحرب دخلوا دار الاسلام فاتهم الى مدينة (٢) النجير احد حصون حضر موت ومنه يوم النجير من ايام ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ١٢ المغرب

مثل المصيبة والمطية نخرج قوم من اهلها وقتلواهم حتى ظفروا بهم فالغنيمة لهم دون اهل المدينة وان قال اهل المدينة لقد كئنا دألكم لم يلتفت الى ذلك لانهم ما كانوا مجاهدين انما كانوا مستوطنين في مساكنهم والشرطة في المصايب لم كان مجاهدا ولا لهم لم يشاركوهم في الاصابة ولا في الاحراز (فان كانوا تسليحوا وركبوا الخيل واتوا باب المدينة فتضايق الناس على الباب نخرج بعضهم وبقي بعضهم في المدينة فهم شركاء في المصايب هاهنا) لانهم قد شهدوا الواقعة وكانوا مجاهدين حين تسليحوا واتوا باب المدينة على قصد القتال (الا ترى ان القوم يلقون العدو مضجرين فلا يلي القتال منهم الا قوم قليل ثم يكون الغنيمة مشتركة بين جماعتهم) لانهم جميعا شهدوا الواقعة فهذا مثله (وان كان المسلمون باغوا باب رجل من المسلمين قد خرج من داره متسلحا فنفقه ذلك الزحام من المضي الى باب المدينة فهو شريكهم في المصايب) لانه مجاهد بما صنع شاهد للواقعة * (وان كان واقفا على باب داره او في جوف داره فارسا او رجلا لبس سلاحه وفتح بابه لا يمنع من المضي الا الزحام فان كان باب داره مفتوحا كان له سهم من الغنيمة وان كان باب داره مغلقا عليه لم يكن له من الغنيمة نصيب) لان هذا متحصن في منزله ليس بمتوجه الى موضع القتال على قصد القتال بخلاف ما اذا كان باب داره مفتوحا *

قال * (ولو كان لهذا سهم كان لغيره ممن هو مع امرائه في جوف بيته مجامعها سهم وبعض هذا قريب من البعض ولكن انما يؤخذ فيه بالاستحسان وما يقع عليه امور الناس * وان كانوا على سور المدينة يرمون او يصيحون بما فيه تحريض للمسلمين وارهاب للمشركين كانوا شركاء في الغنيمة) لانهم من جملة من شهد الواقعة وجاهدوا عامن الجهاد *

(وان كان الامير امرهم بالكنينة على سورها ليمنوا المدوم من دخول المدينة ان هزموا المسلمين ونهزم ان يعينوا المسلمين بشئ فهم شر كأثم في الغنيمة ايضا) لانهم ممن شهد والوقعة واشتغلوا بما فيه قوة للمسلمين وهو فراغ قلوبهم من ان يظفر المدوم بمديتهم (والاصل فيه ما روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر الرماة يوم احد ان لا يبرحوا اصر اكزهم) ولا شكت انهم كانوا من جملة من شهد الوقعة شر كاه في المصاب ان لو اصابوا الفنائم *

(ولو خرج المسلمون الى باب المدينة وقتلواهم رجالا وقدا سرجوا اخيولهم في منازلهم لم يضرب لهم الاسهام الرجال) لانهم ما قاتلوا على الا فراس حقيقة ولا حكماء فارس ارج الفرس ليس من عمل القتال في شئ (وان كانوا اخرجوا من منازلهم على الخيل ثم نزلوا في المعركة وقتلوا رجالا استحقوا سهم الفرس ان) لانهم شهدوا الوقعة فرسانا وانما رجاوا الضيق المكان اول زيادة جدمهم في القتال فلا يجرمون به سهم الفرس ان (وكذلك من حضر المعركة راجلا ومعه غلام يقود فرسه الى جنبه فانه يستحق سهم الفرس ان) لانه مقاتل بفرسه حكما لانه من اخذ من يد الغلام والقتال عليه (ولو حضر فارسا ثم امر غلامه ان يرد فرسه الى منزله فرده وقتل راجلا فله سهم الرجل فقط) لان الغلام حين رد فرسه فكانه ما حضره موضع القتال اصلا (الا ترى) انه لو احتاج الى القتال عليه لم يتمكن منه * (ولو ان اهل الحرب لم يدنوا من المدينة ولكنهم عسكروا على امينال منها فخرج المسلمون اليهم رجالا وفارسا حتى هزموهم واصابوا الفنائم فن كان منهم فارسا يستحق سهم الفرس ان سوا قتال راجلا او فارسا) لانه لما حضر فرسه بالمسكر فقد صار مقاتلا بفرسه حكما (وان باشر القتال راجلا بخلاف الاول فهناك الفرس في منزله على اريه (ا) فلا يكون هو مجاهد ايه

لا حقيقة ولا حكما (وان كان المسلمون حين عسكروا لمحذاتهم حتى المشركون
عن معسكرهم فاتبهم المسلمون حتى لحقوا بهم وقتلواهم رجالا وغيروا لهم في
المعسكر فان كانوا لقوهم في موضع يقدر من في المعسكر على ان يمينهم وان
ارادوا ان يمشوا الى خيلهم يمشوا اليهم فهم شر كما في المصاب للفارس منهم سهم
الفارس) لانهم جميعا في الحكم قد شهدوا الوقعة لقرب المعسكر من موضع الوقعة
(وان كانوا قد تباعدوا من المعسكر فليس لمن في المعسكر معهم شر كونه وليس
لا احد منهم سهم الفارس ان الا لمن حضر المعركة على فرسه) لانهم ما كانوا
متكئين من القتال على الفرس (الا ترى) انهم لو ركبو الابل في آبارهم
حتى ساروا اليها كانوا رجالا ولم ينظر الى ما كان لهم من الخيل في المعسكر) لان في
دار الاسلام الاستحقاق بشهود الوقعة فيعتبر في حق من يستحق وما يستحق
به شهود الوقعة بالحضور حقيقة او بان يكونوا بالقرب منه حكما على وجه
لو استمعوا اليهم امكنهم ان يمينوهم فيكونون كالرءى لهم فاما اذا انعدم ذلك
لم يكونوا من جملة من شهد الوقعة (ولو خرجوا الى عسكرهم فرسا فانفق
فرس بعضهم كان له سهم الفارس) لانه حضر حيثذا المعسكر فارسا فيصير به
بجاهد انفرسه اذا كان القتال في ذلك الموضع او بالقرب منه وهذا في حق
هؤلاء بمنزلة مجاوزة الدرب فارسا ان لو كان القتال في دار الحرب (وان كان
خرج الى المعسكر را جلا فلم يلق قتالا حتى اتى بفرسه واشترى فرسا فله سهم
الفارس ايضا) وكذلك لو اصطف الفريقان للقتال وهو را جلا ثم اتى بفرسه
واشترى فرسا فله سهم الفارس) لان المعبرها هنا شهود الوقعة وحقيقة
شهود الوقعة انما تكون عند القتال فحضور المعسكر وان اقيم مقامه حكما
لا يسقط به اعتبار الحقيقة (فان التعمم القتال وهو را جلا ثم اصاب فرسا بعد

ذلك لم يكن له الاسهم راجل) لان شهود الواقعة حقيقة وحكما قد وجد منه وهو راجل فلا يتغير حاله باصابة الفرس بعد ذلك (الآثرى) انه لو قتل بعضهم واخذ فرسه فقاتل عليه لم يضرب له الاسهم راجل (ومن مات من المسلمين او قتل في حال تشاغلهم بالقتال قبل ان ينهزم العدو فلا شركة له في المصاب) لان الاصابة لا تتم مع بقاء القتال فان المشركين ممنعون بعد دافعون عن اموالهم (وان مات او قتل بعدما نهزموا وضرب له بسهم في الغنيمة) لان القتال كان في دار الاسلام فبانهزام العدو يتاكد سبب الاستحقاق وتصير الفنائم في حكم المحرزة بدار الاسلام وقد بينا ان من مات بعد الا حرا لا يبطل نصيبه فهذا مثله *

(ولو اصاب مسلم في حال تشاغلهم بالقتال فرساه او شرا فقاتل عليه وغنموا غنيمة ورجعوا الى عسكرهم لم يضرب له فيها الاسهم راجل) لان المعتبر حال شهود الواقعة وذلك عند اول القتال وقد كان راجلا (فان عادوا من الغد للقتال وعاد معهم فارسا فاصابوا غنيمة ضرب له فيها اسهم فارس) لان هذه واقعة اخرى غير الاولى وقد شهدا فارسا فالاولى قد انقضت حين كف بعضهم من بعض (الآثرى) انه لو كان اصاب الفرس قبل القتال في المرة الاولى كان له سهم فارس في المصاب في المرة الاولى فكذلك في المرة الثانية *

(ولو قاتلوا المشركين فلم يصيبوا شيئا حتى جاء قوم من المدينة مدد لهم فرسانا اورجاله فقاتلوا معهم او وقفوا رد الهم حتى اصابوا غنيمة شاركهم فيها فمن كان فارسا ضرب له بسهم فارس ومن كان راجلا ضرب له بسهم راجل) لانهم شهدوا الواقعة قبل اصابة الغنيمة فكان حالهم كحال من خرج مع الجيش (وكذلك لو انتهوا الى عسكرهم فاقاموا فيه ولم ياتوا موضع القتال

او عسكر واقربا منهم حيث يقدر ان يعمروا على ان يعينوهم) لانهم فارقوا منازلهم على قصد الجهاد وعلى ان يكونوا امد للجيش يقاتلون معهم فاذا وصلوا الى موضع لو استقوا بهم افادوهم قبل اصابة الفتيمة كانوا رداهم والرداء كما يشار في استحقاق المصاب *

(وكذلك لو كانوا غنما غنائم قبل ان ياتوهم وغنائم بعدما اتوهم) لان القتال مادام قائما بين الفريقين فالاصابة لا تتم اذ المشركون قاصدون الى الاستنقاذ من ايدي المسلمين فانما تمت الاصابة في الكل بقوة الذين اتوهم رداً (ولو كانوا حين غنموا غنائم كفروا عن القتال فاتي كل فريق عسكرهم جاء المدد لم يشاركوهم في شيء من تلك الغنائم) لان الوقعة التي اصيب فيها تلك الغنائم قد انقضت فانما الشرية لمن شهد الوقعة حقيقة او حكماً لان الاصابة قد تمت في تلك الفتيمة (حقيقة) بفرق الفريقين (وحكماً) بالاحراز بدار الاسلام لانهم انما يقاتلون العدو في دار الاسلام ولا شرية للمدد بعد الاحراز حقيقة وحكماً *

(فان عادوا الى الغزو من المد فقاتلوهم واصابوا غنائم شاركوهم في الفتيمة الثانية) لانهم شهدوا الوقعة فيها وانما صارت محرزة بمباشرتهم القتال او قريبهم بان كانوا رداً للجيش (وان كانوا حين لقوا العدو من المد فقاتلوهم فانهم المسمون الى خندقهم فمنهم المدد الذين جاءوا حتى هزموا عنهم المشركين فقالوا انما يشاركهم في الغنائم الاولى لاننا دفننا المشركين عنها بالقتال لم يلتفت الى قولهم) لانها صارت محرزة بدار الاسلام قبل هذا القتال والقتال للدفع عن المال في الغنائم المحرزة بالدار كالقتال للدفع عن ثياب الجيش واسلحتهم فلا يكون موجباً لهم الشرية فيها *

(وان كان المشركون حين هزموا المسلمين اخذوا تلك الغنائم فاستنقذها منهم المدد فانهم يردونها الى اهلها) لان حقهم كان تاكديفها بالاحراز بدار الاسلام والتحقت باسلامهم فيجب الرد عليهم ولان المشركين وان اخذوها فلم يحرزوها بدارهم فبقيت حلالا ولين كما كانت (بخلاف ما لو كانت هذه الحادثة في دار الحرب) لان حق الاولين هناك لم يتأكد لان امدام الاحراز واحراز اهل الحرب لما يتم بالاخذ فيبطل حق الاولين عنها ولا يتحقق بالغنائم التي يصيرونها الا ابتداء »

(ولو كان العدو في السفر في البحر في دار الاسلام فركب المسلمون البحر في السفن وحملوا معهم الخيل رجاء ان يخرجوا الى البر فيقاتلهم فالتقوا في البحر واقتتلوا فاصابوا غنائم فانهم يقسمونها على الخيل والرجالة) لانهم التزموا مؤنة الفرس لقصد الجهاد عليه فلا يحرمون سهم الفرس ان لقتلهم رجالة في موضع لم يتمكنوا من القتال على الفرس (الاطري) انهم ان تقوم في بعض المضائق فترجلوا وقاتلوا رجالة استحقوا سهم الفرس ان وكذلك لو قاتلهم على باب حصن رجالة استحقوا سهم الفرس ان لهذا المعنى فكذلك هاهنا (فان كانوا تركوا الخيل على الساحل في دار الاسلام وركبوا السفن رجالة والمسئلة محالها فان كانوا اتباعا من خيولهم حتى لو كانوا في البر لم يقدروا على افراسهم ان احتاجوا الى القتال عليهم لم يكن لهم سهم الفرس ان ولم يكن من تخلف في المعسكر على الساحل شركة معهم) لانهم لو كانوا على البر بهذه الصفة لم يثبت الاستحقاق لمن تخلف في المعسكر باعتبار انهم لم يشهدوا الواقعة فكذلك اذا كانوا في البحر (وان كانوا القوا العدو قربا من المعسكر حيث يغيبونهم ان ارادوا غياهم فانهم الشركة ويضرب لاصحاب الخيل فيها بسهام

الخييل) لانهم قد شهدوا الوقعة وصاروا بقربهم من موضع القتال كانهم في موضع القتال وانما انهم زعم العدو وظفر بهم المسلمون بقوة من كان في المعسكر فيشاركونهم (الآثرى) ان المشركين لو كانوا في جزيرة من ارض المسلمين وبين عسكر المسلمين وبينهم شيء يسير مثل عرض الدجلة فركب المسلمون السفن حتى اصابوا الغنائم فان من في المعسكر يشاركونهم فيها اذا رجعوا اليهم فكذلك في الاول (وعلى) هذا لو دخل المشركون في غيضة في دار الاسلام مثل غياض طبرستان فلم يقدر المسلمون على ان يدخلوها على الخيل فدخلوها رجالة وقتلوا العدو قريبا من معسكرهم حيث يسمعون صهيل خيولهم فان اهل المعسكر شركاؤهم فيما غنموا ولا صحاب الخيل سهمهم (الفرسان) لان الكل للقرب من موضع القتال كالخضور في ذلك الموضع (وان مضوا في الغيضة على ارض العدو حتى اقتتلوا في موضع لو طلبوا الغنيات لم يقتلهم اصحابهم فلا شركة لمن في المعسكر معهم في المصائب) لانهم لم يشهدوا الوقعة حقيقة ولا حكماء لبعدهم عن موضع القتال *

(وكذلك لو تحصن المشركون في قلعة في ارض الاسلام او في جبل لا يقدر الخيل على صعود ذلك الموضع او تحصنوا في حصن وجعلوا الماء في الخندق حتى صار ما حول المدينة شبيهة بالبحر فركبوا السفن حتى انتهوا الى الحصن وصعدوا الجبل رجالة حتى فتحوا القلعة واصابوا الغنائم فان اهل المعسكر شركاؤهم فيها ولا صحاب الخيل سهمهم (الفرسان) لان الذين ظفروا بالعدو انما ظفروا بقوة اهل المعسكر حين كانوا بالقرب منهم (الا ان يكون المعسكر نائبا عن القلعة والحصن بحيث لا يفيثون بهم ولا يكونون ردا لهم فيستدلوا بشركة معهم لاهل المعسكر) لان تمكنهم من الاصابة بقوة انفسهم لا بقوة من في

المسكر والاصابة تتم قبل الرجوع الى المسكر هاهنا وتصير الغنيمة محرزة
 بدار الاسلام فلا يشاركونهم فيها (الآثرى) اهم لو فعلوا هذا في دار الحرب
 ثم لم يرجعوا الى المسكر ولكنهم خرجوا من جانب آخر الى دار الاسلام فان
 اهل المسكر لا يشاركونهم فيها الا اذا كانوا بالقرب منهم حين اقتتلوا واصابوا
 على وجه لو استغاثوا بهم اغاثوهم فكذلك اذا كان القتال في دار الاسلام
 الا ان في دار الحرب من كان من اصحاب السرية خلف فرسه في المسكر
 استحق سهم الفرسان وان كانت الاصابة بعد ما بعد وامن المسكر بخلاف
 ما اذا كان القتال في دار الاسلام لان هنالك سبب الاستحقاق له وقد انمقد
 بمجاوزة الدرب فارسا (الآثرى) انه لو نطق فرسه استحق سهم الفرسان
 فكذلك اذا خلفه في المسكر ولكن هذا المعنى غير معتبر في حق المستحق به
 (الآثرى) ان من مات من الجند في دار الحرب لم يضرب له سهم فلم يذال
 شركة لمن تخلف في المسكر ومن كان من اهل السرية خلف فرسه في المسكر
 استحق السهم به فانما اذا كان القتال في دار الاسلام فانما يتعقد سبب الاستحقاق
 هنالك شهود الواقعة فارسا وحين كان فرسه بالبعد منه في موضع لا يتمكن من
 القتال عليه ان لو احتساج اليه فهو ما شهد الواقعة الا راجلا فلا يستحق سهم
 الفارس * والله اعلم *

(باب)

(دخول المسلمين دار الحرب بالخيول ومن يسهم له منهم في الغصب والاجارة
 والمأوية والحبس)

* قال رضي الله تعالى عنه * (قد بينا فيما سبق انه ينبغي للامير ان يعرض
 الجيش حين يدخل دار الحرب فيكتب اصحاب الخيل باسمائهم واسماء آبائهم

باب دخول المسلمين دار الحرب بالخيول ومن يسهم له منهم في الغصب والمأوية والحبس

وحدهم ويكتب الرجاله كذلك) لان سبب الاستحقاق منعقد لهم الآن
وهو محتاج الى معرفة كل واحد منهم عند ذلك ليتمكن من القضاء بينهم بالحق
(ثم اذ ارجعوا الى ذلك الموضع عرضهم ايضا) لان القسمة انما تكون بعد
الاحراز بدار الاسلام فلا بد من ان يرضهم عند ذلك ليتمكن من القسمة
بينهم وهذا لانه يشق عليه عرضهم في كل يوم فلدفع المشقة يكفي بالعرض
عند انعقاد السبب ابتداء وعندنا كدالحق بالاحراز (فن مر به في العرض الثاني
راجلا وقد كان في العرض الاول فارسا سأل عن فرسه ما حاله فان قال عقر
او فلق او اخذه المشركون (١) فالقول قوله مع يمينه) لانه يمسك بما عرف
ثبوته فانه قد سبب الاستحقاق له معلوم واصحابه بقولهم انه باع فرسه يدعون
عليه ما يبطل استحقاقه بمعنى هو عارض وهو منكر لذلك فالقول قوله مع يمينه
حتي ثبت العارض المسقط (فان شهد شاهدان من المسلمين انه باع فرسه
قبل اصابة الغنائم فقد ثبت بالحجة المأرض المسقط لاستحقاقه والثابت باليمنة
كالثابت بالمعينة ولو عايناه انه باع فرسه قبل اصابة الغنيمة لم يستحق به السهم)
الافى رواية شاذة عن ابي حنيفة رحمه الله عليه برواية الحسن رحمه الله وقد بينا
هذا في شرح المختصر (ويستوى ان كان الشاهدان من اهل المعسكر او من
التجار) لان شركتهم في الغنيمة قبل القسمة شركة عامة فانهم لم يملكوا شيئا قبل
القسمة وبمثل هذه الشرركة لا يمكن التهمة في الشهادة كما في مال بيت المال
(واذا حضر الرجل بفرسه ليدخل دار الحرب فازيا فغصب مسلم فرسه وادخله
دار الحرب ثم وجد المصوب منه فرسه في دار الحرب واقام عليه اليمنة فاخذه
فقى القياس ليس له الاسهم الرجالة) لانه كان راجلا حين انعقد له سبب
الاستحقاق بدخوله دار الحرب اذا لم يكن في يده فرس يتمكن من القتال عليه

(١) الظاهر ترك (وقال اصحابه انه باع فرسه) كما يدل عليه ما في الشرح ١٢ اذا

إذا احتاج إليه وقد ثبت اسمه في ديوان الرجالة فلا يتغير حاله بعد ذلك بمود
 الفرس الى يده وتمكنه من القتال عليه في دار الحرب بمنزلة ما لو اشترى فرسا
 (وفي الاستحسان له سهم الفرس ان لانه التزم مؤنة الفرس للقتال عليه حين خرج
 من اهله فارسا وقاتل وهو فارس ايضا فلا يحرم سهمه بما رضى غصب فيما بين
 ذلك يزيل تمكنه من القتال عليه كما لو مرض فرسه (ارأيت) لو انه حين بقي
 بينه وبين دخول دار الحرب مقدار نصف ميل زل ليقتضى حاجته فاستوى
 راجل على فرسه فادخله دار الحرب ثم دخل صاحب الفرس على اثره فاخذه
 منه اكان يحرم سهم الفرس بهذا المقدار (ارأيت) لو انه غاب الفرس حين نزل
 اقضاء حاجته فدخل دار الحرب فاتبعه الرجل فاخذه اكان يحرم سهم الفرس
 (ارأيت) لو انه حين غاب الفرس اخذه مسلم فركبه او لم يركبه حتى ادخله
 دار الحرب ثم وجدته صاحبه فاخذه منه اكان يحرم سهم الفرس) لا يستجيز احد
 ان يقول بهذا المقدار يحرم سهم الفارس فكذلك الاول ولكنه ان صر بالذي
 يعرضهم وهو راجل فاخبره بهذا الخبر لم يصدقه على قوله وكتبه راجلا لانه يعلمه
 راجلا حقيقة وما اخبره محتمل للصدق والكذب فلا يدع الحقيقة لاجله
 فان كتبه راجلا ثم صر به في المرض الثاني وهو فارس فقال هذا الفرس الذي
 كنت اخبرتك خبره لم يصدقه بقوله لانه يدعى استحقاق سهم الفرس
 بسبب لم يعرف والاستحقاق بمجرد قوله لا يثبت فيحتاج الى اقامة البينة
 على ما ادعى من ذلك فاذا اقام البينة كان الثابت بالبينة كالثابت بالمعينة (ولو ان
 الغاصب حين ادخل فرس الغازي دار الحرب قاتل عليه حتى غنم المسلمون
 وخرجوا فانه يضرب له في الغنمة بسهم الفارس) لانه التزم مؤنة الفرس
 للقتال عليه وحقق ذلك بالقتال عليه فان مؤنة المغصوب تكون على الغاصب

ما لم يرد (ولا فرق في التمكن من القتال على الفرس حساً بين الفرس المنصوب
 والفرس المملوك له ثم يرد الفرس الى صاحبه ويفرم له ما نقص ان كان نقصه شيئاً
 لان ما استحق من السهم انما استحقه بقتاله على فرسه بمنزلة مالو آجر المنصوب
 واخذ الاجر) فانه يكون مملوكاً وليس للمنصوب منه على الاجر سبيل
 وانما له نقصان الفرس ان تمكن فيه النقصان فهذا مثله (ولا يضرب لصاحب
 الفرس في القيمة الا بسهم راجل) لانه ما كان متمكناً من القتال على الفرس في
 موضع من دار الحرب ولان بالفرس الواحد لا يستحق رجلان كل واحد منهما
 السهم الكامل وقد استحق الغاصب السهم بهذا الفرس فلا يستحق المالك به شيئاً
 (ولو كان غصبه منه بعدما دخل دار الحرب والمسئلة مجالها فله صاحب الفرس
 سهم فارس) لان زوال تمكنه من القتال على الفرس بالغصب بعد ما جاوز
 الدرب كزوال تمكنه بموت الفرس (والغاصب لا يضرب له الا بسهم راجل)
 لان المالك لما جعل فارساً بهذا الفرس فقيره لا يكون فارساً به ايضاً ولا به
 لو اشترى فارساً في دار الحرب لم يستحق به سهم الفرس ان فاذا غصب فارساً
 اخرى ان لا يستحق به سهم الفرس ان اولى (ولو غصب الفرس قبل مجاوزة
 الدرب ثم اصابوا في دار الحرب غنائم والفرس في يد الغاصب ثم استحقه
 المالك فاصابوا غنائم بعد ذلك بقتال او بغير قتال ففي الغنائم الاولى يضرب
 للغاصب بسهم فارس) لانه انفصل الى دار الحرب فارساً وقاتل حين اصبحت
 تلك الغنائم وهو فارس فيستحق به سهم الفرس ان (ويضرب فيها لصاحب
 الفرس به سهم راجل) لما بينا انه لا يكون بالفرس الواحد فارسان (وما اصابوا
 من الغنائم بعدما استحق صاحب الفرس فرسه فانه يضرب لصاحب الفرس
 فيه بسهم الفارس) لانه استرده قبل هذه الوقعة فهو قياس ما لو استرده قبل ان

ولو جاز المنصوب واخذ الاجر فانه يكون مملوكاً

يلتزم اقتداءً لا فيما أصيب به ذلك ويضرب للفصاحب فيها بسهم راجل لأن
صاحب الفرس لما كان فارساً في هذه الغنيمة بهذا الفرس لم يكن غيره فارساً بها
ولأن الفرس أخذ من يده بحق مستحق كان سابقاً على دخوله دار الحرب
ولو أخذ بحق مستحق اعترض به مدخوله فإن كان باعاً يخرج من أن يكون
فارساً فيما يصاب به بذلك فهنا أولى * وكذلك أن لقوا قتالاً فقاتل صاحب
الفرس عن الغنائم الأولى بعدما استرد فرسه فانه لا يضرب له فيها إلا بسهم
راجل لأن حقه كان ثابتاً في الغنائم الأولى بقدر سهم راجل فهو ما قاتل الأعداء
عن ذلك الحق فلا يزاد به حقه ولا يبطل ما كان مستحقاً للفصاحب من سهم
فرسه * (وإن كان صاحب الفرس حين جأه يمدخول دار الحرب أماً مسلماً
فرسه وقيل قاتل عليه في دار الحرب فلما أدخله المستعير دار الحرب بدل المستعير
فأخذ منه قبل إصابة الغنائم أو بعدهما فلصاحب الفرس في جميع ذلك سهم
راجل) لأنه أزال الفرس عن يده باختياره قبل مجاوزة الدرب فلما انتمد له
سبب الاستحقاق عند مجاوزة الدرب وهو راجل ثم لا يتغير به ذلك باسترداد
الفرس كما لا يتغير بشراء الفرس وليس هذا نظير ما استحسننا فيه من فصل
العصب فانه هنا لم يزل يده باختياره وبينهما فرق (الآثر) أنه لو دخل
دار الحرب فارساً ثم أخذ المشركون فرسه استحق سهم الفرس من أن ولو باع
فرسه لم يستحق سهم الفرس من أن وما كان الفرق إلا بهذا أن ملكه في أحد
الموضعين زال لا باختياره وفي الموضع الآخر زال باختياره (وأما المستعير فله
سهم الفرس من أن فيما أصيب قبل رده الفرس على المستعير) لأن سبب الاستحقاق
بمجاوزة الدرب انتمد له وهو فارس والإصابة وجدت وهو فارس أيضاً
وقد قررنا هذا في الفصاحب في المستعير أولى (وأما ما أصيب بعد رده الفرس فله

في ذلك سهم راجل) لان الفرس اخذ منه بحق مستحق سابق على دخوله
 في دار الحرب وذلك بخرجه من ان يكون فارسا فيما يصاب به ذلك
 (ولو نفق الفرس عند المستعير ضربا له في الغنائم كله سهم فارس)
 لانه كان فارسا حين انعه له السبب ثم لم يؤخذ منه بحق مستحق حتى
 نفق في يده فيكون هو كالمالك في ذلك (وان اخذه المشركون من
 يده فاحرزوه ثم اخذه المسلمون فردوه عليه فانه يعود الى يده كما كان حتى
 اذا اصابوا غنائم قبل ان يردده هو على المير كان له سهم الفرس ان في ذلك
 الموضع وان رده على المير ثم اصاب الغنائم به ذلك فله سهم راجل في ذلك
 بمنزلة ما لو لم ياخذه المشركون اصلا * ولو كان صاحب الفرس دخل بالفرس
 ارض الحرب ثم اعادته غيره ولم يزل معه يقاتل عليه حتى نفق او عقر ثم اصاب
 المسلمون غنائم قبل ذلك وبمده فله صاحب الفرس في ذلك كله سهم فارس)
 لانه دخل دار الحرب ملتزما مؤنة الفرس للقتال عليه فان باعته الفرس
 غيره للقتال بعد ما دخل دار الحرب لا يخرج من ان يكون قصده القتال على
 الفرس بخلاف ما اذا باعه فانه يمين بالبيع ان قصده كان التجارة لا القتال عليه
 واذا ثبت ان للمير سهم الفرس في جميع ذلك ثبت ان للمستعير سهم الرجالة
 لانه لا يكون بالفرس الواحد فارسا * ولان استعارة الفرس في دار الحرب
 لا تكون فوق شراء الفرس (ولو لم يدخل صاحب الفرس دار الحرب حتى
 اعاد رجلا فرسه ليركبه من غير ان يقاتل عليه فركبه حتى دخل ارض الحرب
 ثم رده على صاحبه فصاحب الفرس في ذلك كله فارس) لانه دخل دار الحرب
 وهو متمكن من القتال على الفرس ان لو احتاج اليه فانه يسترده من المستعير
 متى شاء فقد استرده وقاتل فارسا فيستحق سهم الفرس ان (والمستعير راجل في

ذلك كله) لانه ما كان متمكنا من القتال على الفرس عند مجاوزة الدرب فانه استماره للركوب لا للقتال عليه بخلاف الاول فان هناك اذا قاتل حتى اصببت الغنائم قبل الرد استحق سبهم الفارس لكونه متمكنا من القتال على الفرس (وبهذا يتضح الفرق ايضا في حق المير فان في الفصل الاول المستعير لما كان فارسا بهذا الفرس عرفنا ان المير ليس بفارس به وفي الفصل الثاني وهو الاعارة للركوب المستعير لم يصر فارسا به في استحقاق السهم فجعلنا المير فارسا به لتمكينه من اخذهم متى شاء (ولو كان المستعير حين دخل دار الحرب ادعى ان الفرس له ووجد حق صاحبه وقاتل على الفرس ثم اصببت الغنائم ثم اقام المير البيعة واخذ فرسه فصاحب الفرس فارس في ذلك كله) لان المستعير بالحدود صار غاصبا وانما وجد في دار الحرب فكان هذا بمنزلة ما لو غصب الفرس من صاحبه في دار الحرب ابتداء وقد بينا ان صاحب الفرس بهذا الغصب لا يخرج من ان يكون فارسا والغاصب به لا يصير فارسا فكذلك ههنا (ولو كان صاحب الفرس آجره من رجل ايا ما ليركبه حين دخل دار الحرب فانقضت الاجارة قبل اصابة الغنائم او بعدها فصاحب الفرس راجل في جميعها) لانه حين دخل دار الحرب لم يكن متمكنا من القتال على الفرس فقد اوجب للمستاجر فيه حقا مستحقا وبه فارق الاعارة (فاذا استرده بعد انقضاء المدة كان في حكم المشتري للفرس الآن فلا يصير به فارسا والمستاجر راجل ايضا في جميع الغنائم) لانه ما استآجره للقتال عليه وانما استآجره للركوب فلم يصر به متمكنا من القتال على الفرس ان لو احتباح اليه فهو بمنزلة ما لو استآجره ليحمل عليه ثقله (ولو كان استآجره شهرا او اكثر ليركبه ويقا تل عليه والمسئلة بحالها فصاحب الفرس راجل في جميع ما يصاب الى ان يخرجوا

الى دار الاسلام لما بناه دخل في دار الحرب ولم يغيره حق مستحق في نفسه
 فلا يكون هو متمكنا من القتال عليه (واما المستاجر فهو فارس فيما اصبحت
 قبل انقضاء الاجارة) لانه دخل دار الحرب على فارس هو متمكن من القتال
 عليه حقيقة وحكما واصبحت الفنائم في حال بقائه متمكنه (فاما ما اصاب بعد
 انقضاء مدة الاجارة فليس له فيها الا سهم راجل) لان الفرس اخذ من يده
 بعد انقضاء المدة بحق مستحق كان سابقا على دخوله دار الحرب فيخرج من
 ان يكون فارسا به (ولو كان صاحب الفرس دخل به ارض الحرب فاصابوا
 غنائم ثم اجره من رجل لاركوب او للقتال عليه مدة فاصابوا غنائم ثم استرده
 بعد انقضاء المدة فاصابوا غنائم ايضا فان المستاجر راجل في جميع ذلك) لان
 استيجاره الفرس بعد دخول دار الحرب لا يكون اقوى من شرائه (واما
 صاحب الفرس فهو فارس فيما اصاب قبل ان يواجر نفسه) لانه دخل
 دار الحرب فارسا واصبحت تلك الفنائم وهو فارس فاستحق فيها سهم
 الفرسان ثم اجارة الفرس بعد ذلك لا يكون اقوى من بيعه (وهو فارس ايضا
 فيما اصاب بعد انقضاء المدة) لان بالاجارة لم يخرج الفرس من ملكه وقد باشر
 القتال عليه فارسا بعده كما انعقد له به سبب الاستحقاق حين جاوز الدرب
 (فاما فيما اصاب في مدة الاجارة فهو راجل) لان الفرس اخذ منه بحق اوجبه
 هو للغير باختياره وقد زال به تمكنه من القتال عليه فيجمل كانه باعه فيما
 اصاب في هذه المدة اذا اجارة كالبيع في ازالة تمكنه من القتال عليه
 (وكذلك ان لقوا قتالا بعد انقضاء المدة فقاتل فارسا عن ذلك المصاب) لان له
 فيها سهم راجل وانما قاتل دفعا عن سهمه فلذلك لا يزداد حقه في تلك الفنائم بهذا
 القتال (واذا غصب مسلم من مسلم فرسا ولم يكن من قصد صاحبه ان يدخل دار

الحرب بالفرس فادخله الغاصب دار الحرب ثم بدد المصوب منه فاتبه واخذ
الفرس منه وقد كانوا اصابوا غنائم قبل ان ياخذ فرسه واصابوا بعد ذلك
فصاحب الفرس راجل في جميع ذلك (لانه دخل دار الحرب راجلا ثم
استرداده الفرس في دار الحرب بمنزلة شرائه وهذا بخلاف المستحسن المذكور
في اول الباب فان هناك كان ملتزما مؤنة الفرس لاجل القتال عليه حتى دنا من
دار الحرب ثم اخذ الغاصب بغير اختياره فاذا استرده منه جعل ما اعترض
كان لم يكن وهاهنا ما كان ملتزما مؤنة الفرس للقتال عليه قبل ان يدخل دار
الحرب ولا عند دخوله دار الحرب فلم يكن فارسا به اصلا وانما صار ملتزما مؤنة
القتال عليه حين استرده في دار الحرب فكأنه اشتراه الآن (واما الغاصب فهو
فارس فيما اصيب قبل استرداده الفرس منه) لانه دخل الدار فارسا واصيبت
هذه الغنائم وهو فارس فثبت له فيها سهم الفرس وان ثم لا يتغير ذلك باستحقاق
الفرس من يده وهو راجل فيما اصيب بعد ذلك (لان الفرس اخذ منه بحق
) وكذلك لو كان صاحب الفرس اعاره اياه ليقا تل عليه ثم بدد نفسه فلما التقيا
في دار الحرب استرد الفرس منه فهذا كالا ول في جميع ما ذكرنا (لان صاحب
الفرس دخل دار الحرب راجلا فيكون راجلا الى ان يخرج وهذا لانه حين
قصد الفرس ولم يكن الفرس في يده اصلا ولا كان هو ملتزما مؤنة فان مؤنة المستعار
على المستعير حتى يرده على صاحبه (ولو كان اعاره اياه للركوب لا للقتال عليه
والمسئلة بحالها فهذا الاول في حق صاحب الفرس سواء واما المستعير فهو
راجل في جميع الغنائم هاهنا) لانه ما كان متمكنا من القتال على هذا الفرس فقد
استعاره للركوب لا للقتال عليه (فان عند رب صاحبه حين دخل دار الحرب
فقاتل عليه فهو راجل ايضا) لانه صار غاصبا للفرس بالقتال عليه بعدما دخل

دار الحرب وقدينا ان من غصب فرسا بهدما دخل دار الحرب وقتل عليه لم يستحق به سهم الفرسان (واما صاحب الفرس فهو راجل ايضا في جميع الغنائم) لان الامارة للركوب والامارة للقتال قبل قصد الغزو في حقه سواء فانه في الموضعين لم يصير ملتزما بؤنة الفرس للقتال عليه الا بعد دخول دار الحرب فلماذا لا يكون له الا سهم راجل في جميع ذلك * ولانه حين قصد الغزو وما كان يدري انه يصيب فرسه او لا يصيبه * وانما استحسننا فيما اذا حضر ليدخل دار الحرب غازيا ثم اعاده غيره ليركبه فحملناه فارسا اذا استرده منه بهدما دخل دار الحرب وجعلناه هذا بمنزلة ما لو مر راجل لا يقدر على المشي فحمله على فرسه اميالا حتى دخلوا دار الحرب ثم انزله واخذ فرسه فلا اشكال في هذا الفصل انه يكون هو فارسا فكذلك فيما يكون في معناه (ولو كان آجره ليركبه ولا يقتال عليه او يقتال والمسئلة بحالها فصاحب الفرس راجل في جميع الغنائم) لانا قدينا فيما اذا كان حضر يد الدخول للقتال ثم آجر فرسه حتى ادخله المستاجر دار الحرب ان صاحب الفرس يكون راجلا في جميع الغنائم فهناك لا يله ما بدله قصد الغزو والا والفرس في يد المستاجر بحق مستحق (واما المستاجر فان كان استاجر لركوب فكذلك الجواب وان كان استاجر للقتال عليه فهو فارس فيما قبل انقضاء مدة الاجارة راجل فيما يصاب به بذلك) لان الفرس اخذ منه بحق مستحق (الا ان يكون منع الفرس من صاحبه بعد انقضاء المدة او جعده اياه فحينئذ هو فارس في جميع الغنائم وكذلك المستعير) لانهم اذا خلا فارس بين فكانا فارسين حتى يؤخذ الفرس منها بحق وهذا لانها صارا غاصبين بالمنع وقدينا ان ابتداء سبب الاستحقاق ينقذه بالفرس المنصوب اذا قاتل عليه فلان يبقى له ما كان منعقد من السبب بالفرس

المفصوب كان اولى فان حالة البقاء اسهل من حالة الاشهاد (ولو ان رجلا آجر رجلا فرسا يفر وعليه على ان سهم الفرس لمصاحب الفرس فهذه اجارة فاسدة) لان ما يصاب به مجهول الجنس والقدر وانما السهم للغازي على الفرس لا للفرس فهو انما استأجر الفرس ببدل مجهول جهالة فاحشة (ثم الاجارة الفاسدة تعتبر بالجائزة في الحكم فيكون سهم الفرس للمستأجر والمصاحب الفرس اجر مثله بالغاما بلغ) لان المستأجر استوفى المقود عليه بحكم عقد فاسد (وكذا ان لو كان اعاره اياه بهذا الشرط) لان هذا امتراط الاجر عليه وعند اشتراط الاجر لا فرق بين لفظ الاعارة ولفظ الاجارة (ولو لم يصيبوا شيئا حتى خرجوا كان على المستأجر اجر مثله ايضا) لانه استوفى المقود عليه بحكم اجارة فاسدة فيأزمه اجر المثل اصواب شيئا ولم يصب وهو منزلة المضارب في المضاربة الفاسدة اذا عمل فانه استوجب اجر المثل حصل الربح او لم يحصل (ولو استأجر رجلا يفر وعنه مدة معلومة باجر مسعى او لم يذكر المدة وقال تغزو عنى هذه الغزوة الى حيث يبلغ المسلمون فهذا العقد باطل) لما بينا ان الجهاد من باب المبادات فانه سنام الدين والاستيجار على الطاعات باطل وهو وان كان فرض كفاية فمن باشره يكون مؤديا فرضا عليه والاستيجار على اداء الفرض باطل ثم السهم للاجير شرطه المستأجر لنفسه او لم يشترطه (لان الاستيجار لما بطل صار كأن لم يكن فيكون السهم للغازي) وان كان اخذ الاجرة من المستأجر رده عليه (لان العقد باطل وبالعقد الباطل لا يجب الاجر اصلا) ولانه في الغزو كان عاملا لنفسه فلا يستوجب الاجر على غيره (وان كان دفع اليه سلاحه وفرسه فملي الاجير اجر مثل فرسه واجر مثل سلاحه بالغاما بلغ ان كان الشرط بينهما ان السهم للمستأجر) لانه شرط لنفسه بازاء منفعة الدابة

المضارب في المضاربة الفاسدة اذا عمل استوجب اجر المثل حصل الربح او لم يحصل

والسلاح عوضا مجرولا وقد استوفى الاجير تلك المنفعة بمقد فاسد فماليه
اجر المثل (وان كان المستاجر لم يشترط السهم لنفسه فليس على الاجير من
اجر السلاح والداية شيء) لان المستاجر ما شرط لنفسه عوضا ماليا فيكون
هو مبيع الفرس والسلاح منه او باذلاله ليقاتل به في سبيل الله فلا يستوجب به
اجر اعلى من استعماله في القتال (ولو استاجر فرسا ليركبه ويقاتل عليه مدة
معلومة او استاجر غلاما ليخدمه في دار الحرب مدة معلومة بمبدل معلوم فهو
جائر سواء سمي لكل يوم اجر اعلى حدة او لم يسم) لان المقود عليه معلوم
ببيان المدة والمبدل معلوم وليس في هذا العقد من معنى الطاعة واقامة الفرس
شيء فيصح الاستيعار (وان لم يبين المدة ولكن قال استاجره لفراثي هذه
حتى ارجع الى موضع كذا فهو فاسد) لان المقود عليه مجهول فانه
لا يدري الى اين يبلغ المسلمون ويطول مقامهم او يقصر (ولو استوفى
المنفعة على هذا الشرط فله اجر المثل على المستاجر) لان المقدهما
منعقد بوجود المقود عليه ولكنه فاسد للفرور والجهالة فيستوجب اجر المثل
بالغاما بلغ لان الاجر وان كان مسمى فصاحب الداية يقول انما رضيت بهذا
المسمى الى الموضع الذي اتهمتم اليه وقد كان عندي انكم ترجعون قبل
الوصول الى ذلك الموضع فلهذا استحق اجر المثل بالغاما بلغ (ولو ان رجلا
في يده افراس حبس في سبيل الله فاعطى اقواما منها افراسا يفرزون عليه في
سبيل الله والذي كان في يده كان القيم في ذلك يمطي من يشاء وياخذ من يشاء
فلما دخلوا دار الحرب اخذها منهم ودفنها الى غيرهم وقد كان المسلمون اصابوا
غنائم قبل ان ياخذها وغنائم بمذالك فلهم سهم الفرس ان فيما اصيب قبل
اخذ الافراس منهم وطم سهم الرجالة فيما اصيب بمذالك) والمراد بالافراس

الخيل من الغاصب لان القيم او الواقف فيما صنع لا يكون اسوا حالاً من
 الغصب والغاصب يستوجب الاجر اذا استوفى المستاجر المنفعة بمقداره
 وينبغي للذي آجرها ان يتصدق باجرها ولا يأكله لانه مال اكتسبه بكسب
 خبيث فانه ممنوع من هذه الاجارة بحق الشرع وسبيل مثله التصديق به
 (وان عطبت تحت بعض من استاجرها وعقرها المدومين الذي آجرها
 قيمه الفرس ان شاء الوالي ذلك وان شاء ضمن المستاجر القيمة) لان كل
 واحد منهما متعمد بمنزلة الغاصب واجر الغصوب فيتلف في استعمال المستاجر
 فان ضمن المستاجر رجوع بالقيمة على الاجر لانه صائر مفرواً من جهته
 بسبب عقد ضمان (وان ضمن الآجر لم يرجع على المستاجر بشئ ثم يشتري
 بهذه القيمة فرساً مكانه فيجمل حيساً لانه قائم مقام الاول فان القيمة انما
 تسمى قيمة لقيامها مقام المين واليمين كان حيساً في سبيل الله فيجمل بدله
 بتلك الصفة ايضاً كما لو قتل وغرم القاتل القيمة وانما يصير البديل بتلك
 الصفة اذا اشترى به الفرس فيجمل حيساً في سبيل الله ثم بين ان الفرس والسلاح
 لا يكون حيساً حتى يخرج به صاحبه من يده (لان هذا بمنزلة الوقف
 والتسليم الى المتولي شرط لتمام الوقف في قول محمد رحمه الله وهو قول ابن
 ابي ليلى) فاذا سلمه الى القيم لم يكن له ان يرجع فيه وان كان اشترط الذي
 جملة حيساً ان التدبير فيه اليه بدموت القيم او يكون هو القيم فيه حتى يموت
 فذلك جائز (لان التسليم شرط لتمام الوقف وقد وجد فاعلموا الى يده بعد
 ذلك لا يضره) واستدل على جواز التحسيس في الكراع والسلاح بما بلغه عن
 علي وابن مسعود والشامي والنخعي رضي الله عنهم انهم اجازوا ذلك فان اعطى
 رجلاً فرساً حيساً يفرز عليه فدخل دار الحرب واصابوا غنائم بعد ذلك فاعلموا

والغاصب يستوجب الاجر اذا استوفى المستاجر المنفعة بمقداره

المال الذي اكتسب بكسب خبيث سبيله التصديق

والتسليم الى المتولي شرط لتمام الوقف في قول محمد رحمه الله

ثم خاذا الفرس منه ثم اصابوا الغنائم بعد ذلك فاعا يضرب له في الغنيمة الاولى
بسهم الفارس وفي الغنيمة الثانية بسهم الرجل لان الفرس اخذ منه بحق (واما
القيم اذا لم يكن في يده فرس آخر حين دخل دار الحرب فانه يضرب له بسهم
راجل في جميع الغنائم) لانه دخل الدار راجلا فلا يصير فارسا بعد ذلك باخذ
الفرس من يد الغازي كما لا يصير فارسا بشراء فرس من آخر والله الموفق *

باب ما يبطل فيه سهم الفارس في دار الحرب وما لا يبطل

(رجل وهب لرجل فارسا في دار الاسلام فقبضه الموهوب له ودخل به
مع المسكر دار الحرب فاصابوا غنائم ثم اراد الواهب ان يرجع في فرسه فله
ذلك) لان الموهوب قائم عند الموهوب له على حاله ولم يصل الى الواهب عوض
من جهته فيثبت له حق الرجوع فيه لم يكن الخطل في مقصوده (فان رجع فيه
ثم اصابوا غنائم بعد ذلك وقد كان الواهب دخل الدار راجلا فالواهب
راجل في الغنائم كلها) لانه انفصل الى دار الحرب راجلا ولا معتبر بتحصيل
الفرس في دار الحرب في استحقاق السهم به (واما الموهوب له فهو فارس
في الغنائم الاولى) لانه انفصل فارسا واصيبت تلك الغنائم وهو فارس
(وهو راجل في الغنائم الاخرى) لان الفرس اخذ من يده بحق مستحق
فان حق الواهب ثابت في الرجوع شرعا ما لم يصل اليه عوض *

فان قيل * فقد انفصل هو على فرس مملوك له ثم ازيل ملكه في دار الحرب
لا باختياره فيبني ان لا يخرج به من ان يكون فارسا كما لو اخذه اهل
الحرب فاحرزوه قلنا * انما اخذ الفرس منه بحق مستحق شرعا وذلك
الحق كان سابقا على دخوله في دار الحرب فيخرج به من ان يكون متمكنا
من القتال على الفرس مطلقا وانما كان تمكنه من القتال على الفرس متقيدا

باب ما يبطل فيه سهم الفارس في دار الحرب وما لا يبطل
حق الواهب ثابت في الرجوع شرعا ما لم يصل اليه عوض *

بما قبل رجوع الواهب (ولهذا لو رجع الواهب قبل ان يصيبوا شيئا لم يكن
الموهوب له فارسا بعد رجوعه فكذلك اذا رجع بعد ما اصيب بمض الغنائم
فلو جعل هو فارسا بهذا المقدار ادى الى القول بان من كان معه عشرة افراس
فوهب من كل رجل من الرجاله فرسا حتى دخلوا عليها دار الحرب ثم استرد
الافراس منهم ان يكونوا افرسا بنا بذلك القدر فيما يصيبون وهذا بهيذان
من قال بهذا القول لم يجد بدا من ان يقول اذا اعار الافراس منهم ثم استردها
في دار الحرب كانوا افرسا بنا ايضا وفي كل واحد من الموضعين عند الانفصال
كانوا متمكنين من القتال على الافراس الى ان يرجع فيها صاحبها وعلى هذا
لو اشترى فرسا شرافا فاسدا وقبضه ودخل عليه دار الحرب) لان حق البائع
في الاسترداد ثابت لفساد البيع حتى الواهب في الرجوع بل اظهر فالبايع
ها هنا ما مور بالاسترداد شرعا والواهب منهي عن الرجوع بذاته هناك
بالاسترداد يخرج الموهوب له من ان يكون فارسا فيما يصيب من الغنائم بعد
ذلك فها هنا اولي (ولو كان البيع صحيحا ثم استحق الفرس من يد المشتري في
دار الحرب بالحجة فهذا بمنزلة البيع الفاسد) لانه اخذ منه بحق مستحق كان
ثابتا قبل دخوله دار الحرب ولانه تبين بالاستحقاق انه كان غاصبا للفرس فاذا
استرده المنصوب منه يخرج هو من ان يكون فارسا به (وكذلك رجلا ان
اشترى احدهما من صاحبه فرسا قبل وتقا ايضا فلما دخل دار الحرب وجد العيب
باحدهما فرد بالعيب بقضاء او بغير قضاء فما كانوا غنموا قبل الرد يضرب فيه
لمشتري الفرس بسهم الفارس سواء كان هو الراد او المراد وعليه وما اصيب بعد
الرد يضرب له فيه بسهم راجل) لانه ان كان هو الراد فقد ازال الملك عن فرسه
باختياره (وان كان هو المراد وعليه فقد اخذ الفرس من يده بحق فاما مشتري

البغل فهو راجل في الفئتين جميعا) لانه دخل دار الحرب راجلا (وعلى هذا
لو تقا يلا البيع او كان احدهما لم ير ما اشتراه فرد به بخيار الروية او كان مشتري
الفرس قبض الفرس ولم يسلم البغل حتى ملك عنده فرد الفرس في دار الحرب
بعد ما اصاب بمض الغنائم) لان ملكه ازيل بسبب مستحق فيخرج به من ان
يكون فارسا فيما يصاب بعد ذلك (ولورهن في دار الاسلام فرسا من رجل
بد ين له عليه ثم دخلا دار الحرب مع المسكر فقضى الرهن المرتن ماله
واخذ الفرس فقاتل عليه فهما راجلان اما المرتن فلانه لم يكن متمكنا من
القتال على الفرس المرهون فلا يكون هو فارسا به واما الرهن فلانه لم يكن
متمكنا من القتال على فرسه حين دخل دار الحرب) لان عقد الرهن يوجب
ملك اليد للمرتن حتى لا يتمكن الرهن من اثبات يده على المرهون ما
لم يقض دينه (ولو كان انما رهن الفرس في دار الحرب بعد اصابته بمض
الغنائم ثم اصبحت غنيمة اخرى ثم قضى الدين واسترد الفرس ثم اصبحت غنيمة
اخرى فهو فارس في الغنيمة الاولى والاخرى راجل في الغنيمة الوسطى)
لانه ازال تمكنه من القتال على الفرس باختياره مع قيام ملكه فيكون بمنزلة
مالو آجره في دار الحرب وقد بينا في الاجارة هذا الفصل وقررنا المعنى فيه
قال رهن قياسه لان كل واحد من المقدين يوجب استحقاق اليد على صاحب
الفرس مع قيام ملكه (ولو باع فرسه في دار الحرب بعد اصابته بمض الغنائم ثم
اصبحت غنيمة اخرى ثم وجد المشتري به عيا فرد به تقضاء او غير قضاء ثم اصبحت
غنيمة اخرى فصاحب الفرس فارس في الغنيمة الاولى والاخرى راجل
في الغنيمة الوسطى) لانه ازال تمكنه من القتال عليه باخراجه من ملكه فسواء
عاد اليه بسبب هو فسخ من وجهه او بسبب هو فسخ في حقه بيع جسد يد

عقد الرهن يوجب ملك اليد للمرتن

في حق غيره لا يتبين به أنه كان متسكنا من القتال عليه حين أصيبت الغنيمة الوسطى * قال قيل * كان ينبغي أن يكون راجلا في الغنيمة الثالثة أيضا لأن بالبيع يتبين أن التزامه مؤنة الفرس كان لقصد التجارة لا لقصد القتال عليه فبهذا ذلك وإن عاد الفرس إلى يده يحمل كالمشتري للفرس الآن ابتداء ولو دخل دار الحرب راجلا ثم اشترى فرسا لم يستحق سهم الفرس من * قلنا * بيحه الفرس في دار الحرب عتمل يجوز أن يكون لقصد التجارة ويجوز أن يكون لقصد استبدال هذا الفرس بفرس آخر يكون أقوى منه في القتال عليه فما انعقد له من سبب الاستحقاق لا يبطل بهذا المحتمل وإنما يبطل بما هو متيقن به وهو زوال تمكنه من القتال على الفرس وإنما وجب ذلك في الغنيمة الوسطى خاصة وعلى هذا قال (لو لم يرد عليه ذلك الفرس ولكن اشترى فرسا آخر مكانه أو وهب له فرس آخر والمسئلة محال فافاه لا يكون راجلا إلا في الغنيمة الوسطى) لأنها أصيبت وهو لم يكن متسكنا من القتال على الفرس يومئذ (فإنما في الغنيمة الأولى والأخرى فهو فارس) لأنه كان متسكنا من القتال على الفرس حين أصيبت به ما انعقد له سبب الاستحقاق بالانفصال إلى دار الحرب فارسا (وكذلك أن قاتل المشركون المسلمين على الغنيمة الوسطى ليستردوها فقاتل هو ومعه على الفرس الثاني) لأنه قاتل وله فيها نصيب وهو سهم الراجل فلا يزداد بهذا القتال حقه فيها (وكذلك لو كان الفرس الذي اشتراه دون الذي باعته إلا أنه بحيث يقاتل عليه) لأنه لو دخل على هذا دار الحرب في الابتداء استحق سهم الفرس من وحالة البقاء أسهل فإذا جاز أن انعقد له سبب الاستحقاق بهذا الفرس ابتداء فالبقاء به يكون أجوز *

(ولو كان رجلا لكل واحد منهما فارس فبادلا أو باع كل واحد منهما صاحبه

فرسه بدرهم فها فارسان على حالهما) لان كل واحد منهما دخل دار الحرب
 فارسا ودام تمكنه من القتال على الفرس اما باعاه او بما اشتراه (ولو دخل
 دار الحرب فارسا فقتل مسلم ففرسه وضمن له قيمته فلم يشترجها صاحب الفرس
 فرس باحتي اصابوا غنائم فصاحب الفرس فارس في جميع ذلك) لان سبب
 الاستحقاق قد انقضى له وما زال الفرس عن ملكه بعد ذلك باختياره وانما
 تلف بغير صنع من جهته فيكون كالمات * فان قيل * حين ضمن التلف
 قيمته فقدم ملكه بما استوفى من القيمة فلما زال يحمل هذا كيبه منه * قلنا * هو ما
 قصد التملك منه وانما قصد دفع الخسران عن نفسه باسترداد القيمة منه بعد
 تندر استرداد المين الا ان من شرط تقرر ملكه في القيمة ان يدام ملكه في الاصل
 لكيلا يجتمع البدلان في ملك واحد فكان التملك هاهنا اثباتا بطريق الضرورة
 لا باعتبار قصد او فعل كان من جهة صاحب الفرس فلا يسطر به حقه * وعلى هذا
 لو قتله مسلم ثم فر فلم يقدر عليه او غصبه منه مسلم وغيبه وضمن له قيمته او هرب
 عليه فاخرجه الى دار الاسلام فهو بمنزلة الاول في جميع ما ذكرنا (ولو كان
 الفاصب غيبه فقتضى القاضى عليه بقيته ثم ظهر الفرس في يده وقد كانوا
 اصابوا غنائم قبل غصب الفرس وبمده وبمدا ظهر الفرس فاكان من القيمة
 قبل غصب الفرس او بمده قبل ان يضمن الفاصب القيمة فالمنصوب منه في
 ذلك فارس) لان ملكه بالغصب لم يزل وانما زال تمكنه من القتال عليه
 لا باختياره (وماصيب بمدا ضمن الفاصب القيمة قبل ان يظهر الفرس او بمده
 فللمنصوب منه في ذلك كله سهم واحد لان زوال تمكنه من القتال عليه
 في هذه الحالة كان باختياره وقد كان متمكنا من ان يتلوم ولا يجعل بتضمين
 القيمة فاعل ففرسه يظهر في اخذه فاذا لم يفعل ذلك ولكنه طالب القيمة وقضى له بها

فقد صار في حكم البائع الفرس فيجعل زوال تمكنه من القتال على فرسه مضافا الى
اختياره (ارأيت) لو غصبه انسان ساعة من نهار فغصبته قيمته ثم ظهر الفرس
اكان هو فارسا بهذا وقد اخرج من مملكه باختياره الا ان يكون حين استوفى
القيمة اشترى بها فرسا آخر قبل اصابة الغنائم فحينئذ يكون هو فارسا في
جميع ذلك لقيام تمكنه من القتال على الفرس (ولو دخل دار الحرب فارسا فاصابوا
غنائم ثم باع فرسه واستاجر فرسا فقاتل عليه فاصابوا غنائم ايضا فهو فارس
في الغنائم الاولى راجل في الغنائم الثانية) لان سبب الاستحقاق انما انقلبه
بفرس مملوكه والمستاجر لا يكون مملوكا له فلا يصلح ان يكون قائما
مقام الاول في ابقاء سبب الاستحقاق المنعقد بالفرس الاول
ولا ينقد به سبب آخر ابتداء لانه حصل في دار الحرب (وكذلك
لو استمار فرسا) فانه مثل الاستيجار او دونه (فاما اذا وهب له فرس
او تصدق به عليه وقبضه فهو فارس في جميع الغنائم) لان الموهوب مملوك له
فيصلح ان يكون قائما مقام الاول في ابقاء ما انعقد له من سبب الاستحقاق
(وبوجهه) ان باستيجار الفرس والاستعارة لا يتبين انه لم يكن مقصوده التجارة
بالانزام وثمة الفرس الاول وبالشراء يتبين انه لم يكن مقصوده ذلك فيمكن
اقامة المشتري مقام مبيع ثم يحمل الموهوب كالمشتري لان بكل واحد من
السيبين ثبت له الملك في عين الفرس (ولو كان في الابتداء دخل على فرس
مستاجر فاصابوا غنائم ثم انقضت الاجارة فاخذه صاحبه ثم اصابوا غنائم ثم
استاجر فرسا آخر فقاتل عليه فاصابوا غنائم فهو فارس في الغنائم الاولى
والاخرى راجل في الغنيمة الوسطى) لان سبب الاستحقاق انقلبه
باعتبار فرس هو متمكن من القتال عليه من غير ان يكون مالكا له والثاني

مثل الاول في هذا فيقوم مقامه في ابقاء ذلك الاستحقاق به كما و اقام المشتري
مقام الفرس الذي كان مما لو كاله فانما لا يستحق سهم الفارس فيما اصيب في
حال لم يكن هو متمكنا من القتال على الفرس فيه وهو الغنيمة الوسطى فقط
(ثم لا فرق في هذا المعنى بين ان ينتهي العقد بمضي المدة او ينقضي بموت المواجه
او بتقابل الاجارة في هذه المدة * ولو كان استعار فرسا او المسئلة لم يحال لم يكن له
الاسهم راجل فيما اصيب بعد ذلك) لان الاستعارة دون الاستيجار
في الاستحقاق فان بالاستيجار ثبت له استحقاق المنفعة وبالاستعارة لا يثبت
فلا يمكن ابقاء ما انعقد له من السبب باعتبار الفرس المستاجر بهذا الفرس
المستعار (ولو كان اشترى فرسا حين انقضت الاجارة او وهب له فهو فارس
في جميع الغنائم) لانه لو استاجر لكان فارسا فاذا اشترى او وهب له كان اولى
اذ قد وجد في الثاني المعنى الذي لاجله انعقد له سبب الاستحقاق وزيادة
(ولو كان الفرس في يده حين دخل دار الحرب عارية فاصابوا غنائم ثم استرده
المعير فاصابوا غنائم ثم استعار فرسا آخر ليقا تل عليه فاصابوا غنائم فان كان الذي
اعاره الفرس ممن يستحق السهم بسبب الفرس الذي اعاره فقد سينا انه لا يبطل
الاستحقاق بالا عارة للقتال) لانه لا يزول به تمكنه من القتال على الفرس فاذا
بقي هو مستحقا للسهم باعتبار هذا الفرس لا يستحق المستعير باعتباره شيئا
لان بالفرس الواحد لا يكون رجلا ن فارسين وانما يضرب للمعير بسهم
الفارس في الغنيمة الاولى خاصة) وان كان المعير معه خيل كثير وهو يستحق
سهم الفرس بعير هذا الفرس فللمستعير سهم الفارس في الغنيمة الاولى
والاخرى وله سهم راجل في الغنيمة الوسطى) لان الثاني مثل الاول الذي
انعقد له سبب الاستحقاق باعتباره فيجمل ذلك السبب باقيا بقاء ما هو مثله

كما يحمل باقيا بقاء عينه (الآرى) انه لو استمار ذلك الفرس الاول بعينه ثانيا
وقاتل عليه كان فارسا (وكذلك لو اشترى فرسا او وهب له واستاجر به)
لان الثاني فوق الاول في المني الذي انفق له بسبب الاستحقاق به فيبقى
ذلك الاستحقاق باعتباره (ويستوي ان كان الذي استاجر به فرسا كان صاحبه
به فارسا ولم يكن) لان بالاجارة يخرج صاحبه من ان يكون فارسا به فيمكن
ان يحمل المستاجر فارسا به بخلاف الاعارة وهذا لان بالاجارة يزول تمكن
صاحبه من القتال عليه مما اوجب من الحق للمستاجر وبالا عارة لا يزول ذلك
(الآرى) انه لو آجر نفسه للخدمة مدة معلومة في دار الحرب لم يكن له سهم
ولو اعان غازيا خدمه في دار الحرب لا يبطل به سهمه فكذلك الحكم في سهم
فرسه (ولو اشترى في دار الاسلام فرسا ولم يقبضه حتى دخل دار الحرب ثم
تقد الثمن وقبض الفرس فلكل واحد منهما سهم راجل في جميع القنائم) اما البائع
فلان الفرس زال عن ملكه قبل ان يدخل دار الحرب فهو قد دخل وليس له
فرس * واما المشتري فلانه دخل وهو غير متمكن من القتال على فرسه لكونه
محبوسا عند البائع بالثمن بمنزلة المرهون وانما صار متمكنا حين تقد الثمن في
دار الحرب ابتداء فكانه اشترى الفرس الآن ولو كان قد اثن قبل ان يدخل
دار الحرب ولم يقبض الفرس حتى دخلا وكان الثمن الى اجل قضي القياس
المشتري راجل فيما اصيب من القنائم لان القتال على الفرس تصرف وملك
التصرف يحصل للمشتري عند القبض ابتداء وانما يملك القتال عليه في
دار الحرب بمد ما قبضه (يوضحه) ان الفرس في ضمان ملك البائع وان كان
المشتري قد قدده الثمن بدليل انه لو هلك يهلك على ملكه والبائع اذا وجد
الثمن زيو فافرد عليه كان له ان يحبسه الى استيفاء الثمن فسر فان المشتري حين

دخل دار الحرب لم يكن متمكنا من القتال عليه مطلقا فلا يستحق به سهم الفارس كما قبل نقد الثمن وفي الاستحسان كان للمشتري سهم الفرس) لان انقضاء سبب الاستحقاق له باعتبار تمكنه من القتال على الفرس عند مجاوزة الدرب وهذا ثابت باعتبار ملكه وخلوه عن حق الغير وتمكنه من الاخذ متى شاء باقرار البائع له على ذلك وقد تقرر هذا التمكن بقبضه فيستحق سهم الفرس به كما لو اعاد فرسه غيره للركوب او اودعه منه *

(ولو دخل مسلمان دار الحرب بفرس مشترك بينهما فيقاتل عليه هذا مرة وهذا مرة فهما راجلان في الفنائم كلها) لان كل واحد منهما لا يتمكن من القتال عليه بغير اذن صاحبه فلا يكون فارسا باعتبارهما (فان كان احدهما آجره من صاحبه او اعاده منه في دار الاسلام فالمستجير والمستاجر فارس به) لانه انفصل وهو متمكن من القتال عليه (الا ان ياخذ المعير حصته او ينضي الاجارة فيثبت يكون هو راجلا فيما يصاب به بذلك) لانه زال تمكنه من القتال عليه بحق مستحق كان سابقا على دخوله دار الحرب *

(ولو دخل بفرسين بينهما نصفين وطيب كل واحد منهما لصاحبه في دار الحرب ان يقاتل على فرس بينهما بعينه او بغير عينه فهما راجلان) لان كل واحد منهما انفصل وهو غير متمكن من القتال على الفرس وانما صار متمكنا من ذلك بسبب حادث في دار الحرب وهو ان صاحبه طيب له ذلك وذلك لا ينفه شيئا (ولو كان طيب كل واحد منهما لصاحبه قبل دخول دار الحرب فهما فارسان الى ان يرجع كل واحد منهما عما اذن لصاحبه فيه) لان كل واحد منهما انفصل وهو متمكن من القتال على الفرس فينقصد له سبب الاستحقاق به باقيا تمكنه فاذا رجع ما عن ذلك فقد زال التمكن فيكون كل واحد

منها راجلا بعد ذلك (وكذا اذا مايا على الركوب قبل دخول دار الحرب)
فان المياية قسمة المنفعة وقد بينا الخلاف في التهائي على ركوب الدابتين في
كتاب الصالح من شرح المختصر (ولا خلاف ان احدهما اذا طاب ذلك وابي
صاحبه فانه لا يجبر كل واحد منهما على المياية على الركوب للقتال) لان اعتبار
المعادلة في ذلك غير ممكن فلا يجرى فيه الاجبار ولكن ان اجتمعا عليه فلهما ذلك
ولو جود التراضي منهما ويجبر ان على التهائي على الركوب لغير الحرب عند محمد
رحمه الله لان اعتبار المعادلة فيه ممكن فاذا طلب فيه احدهما اجبر الآخر عليه
اعتبار القسمة المنفعة بقسمة العين (ثم لا يستحق واحد منهما بذلك سهم فارس)
لان كل واحد منهما لا يصير متمكنا من القتال على الفرس بالمياية على الركوب*
(ولو كان كل واحد منهما اذن لصاحبه في ركوب اي الفرسين شاء ولم يدفع
الى صاحبه فرسا بيمينه فكل واحد منهما راجل سواء كان هذا الاذن منهما
في دار الاسلام او في دار الحرب) لان اعارة نصيبه من صاحبه لا يتم بمجرد
الاذن ما لم يسلم اليه*

(ولو دخل مسلم دار الحرب بافراس فباعها كلها الا واحد امنها لم يحرم سهم
الفارس) لانه متمكن من القتال على الفرس بما بقي عنده ولانه يتبين بما صنع
انه قصد التجارة فيما باع فيسقط اعتبار ذلك في استحقاق السهم به ويجعل
في الحكم كانه حين دخل لم يكن معه الا هذا الفرس وهذا لان ما زاد على
الواحد فضل هو غير محتاج اليه وانما يبي حكم الاستحقاق ثبوتاً وبقاءً على
ما يحتاج اليه خاصة (الا ترى) انه لو رجع بعض الشهود ولم يتقص نصاب
الشهادة برجوع من رجع فان القاضي لا يمنع من القضاء بالشهادة لهذا المعنى
ولو كان بعد القضاء لم يجب شيء من الضمان على الراجعين*

حكم الاستحقاق بوثاقه على ما يحتاج اليه خاصة

(ولو نفق منهما واحد وعقر في دار الحرب ثم باع بنية خيله فهو فارس ايضا) لانه لو نفق بعد بيع البعض هي فارسا باعتباره فكذلك قبله وهذا لان ماباعه صار كان لم يكن فكانه دخل بفارس واحد ثم نفق قبل القتال عليه او بعده وهو يستحق سهم الفرس ان في هذا *

(ولو دخل مرأق دار الحرب فارساً او راجلاً فاصابوا غنائم فله الرضخ على النفسير الذي قلنا فان لم يخرجوا الى دار الاسلام ولم يتقسموا الغنائم حتى بلغ الغلام ضرب له بسهم فارس ان كان فارسا وبسهم راجل ان كان راجلاً سواء لقوا قتلاً بعد ذلك او لم يلقوا) لان سبب الاستحقاق قد انقذه حين جاوز الدرب ثم قبل تمام الاستحقاق كحل حاله فيجمل ما عترض كالمقترن باصل السبب في استحقاق السهم الكامل بمنزلة الذمي اذا اسلم وقدم بيناه فيما مضى *

واشار هاهنا الى فرق آخر فقال * (من العلماء من يقول يسهم له وان لم يباع والذي ان لم يسلم فاختلافهم في استحقاق السهم الكامل له قبل البلوغ والاسلام يكون اتفاقهم على استحقاق ذلك اذا كان بالغاً مسلماً عند تمام الاستحقاق) — والله اعلم *

﴿ باب ﴾

﴿ ما يختلف فيه صاحب الفرس وصاحب المقاتل فيما يجب للفرس ﴾

(ولو ان غازياً باع فرسه في دار الحرب فله سهم الفرس ان فيما اصيب قبل بيعه وفيما اصيب بعد البيع فله سهم الرجاله فان قال الذي يلي المقاتل انما باعت فرسك قبل الاصابة وقال الغازي ما يمته الا بعد الاصابة فالقول قول الذي يلي المقاتل سم وكان ينبغي ان يكون القول قول الغازي) لان سبب

باب ما يختلف فيه صاحب الفرس وصاحب المقاتل فيما يجب للفرس

الاستحقاق له قد انعم الله بمجاوزه الدرب فارسانه لان البيع حادث فاما حال
 بحدوثه على اقرب الاوقات ما لم يثبت سبق التاريج بالحجة ولكنه قال *
 (سبب الحرمان قد ثبت باقراره وهو بيع الفرس فلا يثبت له الاستحقاق
 بعد ذلك الا بحجة الا ترى ان مسلما لو مات وله اخ مسلم فباع ابنه مرثدا
 فزعم انه ارتد بعد موت ابيه فاليراث له وقال الاخ انما ارتدت في حياته
 فان القول قول الاخ وان كان يدعي نارا بخاسا قافي ردة) لان سبب حرمانه
 ظاهر فلا يثبت استحقاقه بعد ذلك الا بحجة (وكذلك اذا كان ابنه نصرانيا
 وزعم انه اسلم قبل موت ابيه وقال الاخ اسلمت بعد موته لم يكن له ميراث
 حتى تقوم اليقينة على اسلامه قبيل موته) لان سبب حرمانه وهو
 الخيانة في الدين معلوم فلا يثبت الاستحقاق الا بحجة (يوضحه ان
 سبب الاستحقاق التزام مؤنة الفرس عند مجاوزة الدرب على قصد
 القتال وبالبيع في دار الحرب قد صار ذلك محتملا فلا يثبت استحقاقه
 الا بترجح جانب القصد الى القتال وهو ان يعلم انه باعه بعد القتال واصابة
 الثنائم فلم يثبت ذلك باليقينة لا يثبت استحقاقه فاما الاحالة بالبيع على
 اقرب الاوقات فهو نوع من الظاهر وبالظاهر يدفع الاستحقاق و
 لا يثبت الاستحقاق وان اقام اليقينة من الجند على انه باعه بعد الاصابة قبل يتيته
 خلوهما عن التهمة وان شهد بذلك شاهد واحد فالحجة لا تتم بشهادته فان قال
 المشهود له اشارك هذا الفارس الذي شهد لي في نصيبه لا قراره لم يكن له
 ذلك) لانه ما كان لواحد منهما ملك في شيء من الضميمة قبل القسمة واقرار
 من ردت شهادته انما يعتبر اذا صادف ملكه او كان اقرعك الغير له ولم يوجد
 ذلك هاهنا فلهذا لا يشاركه في نصيبه *

اقرار من ردت شهادته انما يعتبر اذا صادف ملكه او كان اقرعك الغير له

(وان قال الفارس نفق فرسي او عقر وقال الذي يلي المقاسم اراك بتمته فالقول قول الفارس وله سهم الفرسان) لان سبب الاستحقاق له معلوم وما يبطل حقه وهو بيع الفرس يختلف فيه وصاحب المقاسم يدعيه و الفارز ينكره فالقول قوله مع عينه بمنزلة ما لو ادعى اخ المسلم على الابن انه ارتد في حياته ابيه ثم اسلم بعد موته وقال الابن ما اردت قط فانه يكون القول قول الابن والميراث له (فان قال دخلت بفرسي فنفق وقال صاحب المقاسم ما ادري ادخلت بفرس ام لا فهو راجل حتى يعلم انه دخل بفرس) لان الفارز هاهنا يدعي سبب استحقاق سهم الفرس وهو غير معلوم فلا يستحق شيئا الا بحجة بمنزلة ما لو ادعت امرأة ميراث ميت وزعمت انه كان تزوجها في حياته لم تصدق الا بحجة (وان علم صاحب المقاسم والمسلمون انه كان فارسا وانه استهلك فرسه بعد اصابته بمض الضائم بيع او هبة ولكنهم لا يدرون ما اصابوا قبل استهلاكه ولا ما اصابوا بعده فله في ذلك كله سهم راجل الا ما علم ان اصابته كان قبل استهلاكه) لان السبب المبطل لحقه هاهنا عن البعض معلوم فلا يعطى الا القدر اليقين به «ولان كل جزء من المصاب يحتمل ان يكون مصابا بعد استهلاكه ويحتمل ان يكون قبله وبالاختمال لا يثبت الاستحقاق وصار كل جزء هاهنا كجميع المصاب في مسألة اول الباب (ولا يمين على صاحب المقاسم في شيء من هذا) لانه ليس بخضم انما هو بمنزلة الحاكم (فان كان باع فرسه واشترى فرسا آخر فقد بينا انه فارس في كل مصاب الا ما كان بعد بيعه الفرس قبل شراء الفرس الثاني فان اختلفوا في ذلك لم يضرب له الا سهم راجل في جميع ذلك لبقاء الاحتمال في كل جزء من المصاب انه كان بعد بيعه الفرس الاول قبل ان يشتري الفرس الثاني ومع الاحتمال لا يثبت استحقاقه الا بحجة) ولا ناعلمنا

لو ادعت امرأة ميراث ميت وزعمت انه كان تزوجها في حياته لم تصدق الا بحجة

انه كان راجلا في دار الحرب في وقت فلا يستحق منهم الفرس ان لم يعلم
ان الاصابة كانت في غير ذلك الوقت عنزلة الابن الذي علم انه كان نصرا ياني
وقت جفاه مسلما بدموت الاب فزعم انه كان اسلم في حياته لم يصدق الا بحجة
وكذلك لو علم ان الابن كان صريفا في وقت فقال اسلمت قبل موت الاب
وقال الاخ اسلمت بدموته فانه لا يستحق الميراث ما لم يثبت بالبينه اسلامه
قبل موت ابيه *

(ولو اقر انه بادل فرسه بهذا الفرس الذي في يده وقال صاحب المقاسم
اظنك بعث فرسك ثم اشتريت هذا الفرس فالقول قول الغازي مع عيئه)
لانه لم يعلم كونه راجلا في دار الحرب في وقت من الاوقات فقد بينا ان مبادلة
الفرس بفرس آخر لا يجزله في حكم الراجل فصاحب المقاسم هاهنا يدعي
السبب المبط لحقه وهو منكر فالقول قوله مع عيئه بخلاف الاول (ومن لحق
بالجيش من تاجر او حربي اسلم في دار الحرب او عبد كان يخدم مولا فاعتقه
فقد بينا ان له الشر كة فيما يصاب بعدما التحق بهم ولا شر كة له فيما اصيب قبل
ذلك الا ان يلقوا قتالا فيه فيقاتل دفاعا عن ذلك فان لم يعلم ما صابوا قبل ان يلحق
بهم ولا ما صابوا بعدما لحق بهم ولم يلقوا قتالا بعد الاصابة فلا شيء لهم ما لم يقيم
البينة على شيء انه قد اصيب بعدما لحق بهم) لان الاحتمال قائم في كل جزء
من المصاب وبالا احتمال لا يثبت الاستحقاق ابتداء (فان شهد به بذلك من
لا يجوز شهادته فاراد ان يشارك الشاهد فيما اصاب لم يكن له ذلك لما بيناهم
لم يشهدوا بالملك له في شيء (الآ ترى) انه لو قبلت شهادتهم لم يملك شيئا قبل
تقسمة الغنائم وحق الاشتراك يبتنى على الملك فيما هو خاص (الآ ترى) ان
جيشا لو اقتسموا غنائم ثم ادعى رجل انه كان معهم فاقرب بذلك بعض الجيش

لم يشارك المقر له المقر في نصيبه وهذا مما لا يشك فانه لو علم انه كان مع الجيش لم يكن له سبيل على ما اصاب كل واحد منهم استحسانا ولكن ان بقيت من الغنيمة بقية اعطاه الامام نصيبه من ذلك وان لم يبق اعطاه عرض نصيبه من بيت المال فان لم يلم كان اولى وهذا نوع استحسان باعتبار ان الفرم مقابل الغنم ولو بقي شيء تنذر قسمته بين الغنمين يجعل في بيت المال فكذلك اذا ظهر سهو يجعل ذلك على بيت المال (وكذلك لو ادعى هذا الرجل ان المسلمين لقوا قتالا بعد ما لحق بهم وانه قاتل دفاعا عن المصاب معهم وقد علم المسلمون انهم لقوا قتالا بعد الاصابة ولكن لا يدرون ان ذلك القتال كان قبل ان يلتحق بهم هذا الرجل او بعده فلا شركة له معهم حتى يقيم البينة من المسلمين على ما يدعى من ذلك لان سبب استحقاقه هاهنا المقاتلة معهم دفاعا عن المصاب وذلك لا يظهر بقوله فلا بد من اقامة البينة عليه والله اعلم

باب

دفع الفرس باشتراك السهم واعارته وايداعه في دار الحرب
(واذا دخل الغازي دار الحرب فارسا ثم دفع فرسه الى رجل ليقاتل عليه على ان سهم الفرس لصاحبه فهذا جائز) لانه شرط موافق بحكم الشرع وقد بينا ان اعاره الفرس في دار الحرب لا يبطل استحقاقه فانه لو لم يشترط هذا كان سهم الفرس له فالشرط لا يزيده الا وكادة (ولو كان شرط ان يسهم الفرس وسهم الرجل الذي قاتل عليه كله لصاحب الفرس فهذا فاسد) لانه شرط لنفسه ما هو حق الذي يقاتل على فرسه فيكون هذا اجارة منه لفرسه بما شرط عليه وهذه اجارة فاسدة لجهة البدل المشروط عليه (فيكون له اجر مثله على الذي قاتل عليه ولا سهم للفرس هاهنا) اما الذي قاتل عليه فلا نه استأجره

باب دفع الفرس باشتراك السهم واعارته وايداعه في دار الحرب

في دار الحرب اجارة فاسدة ولو استاجرهم اجارة صحيحة او اشتراهم لم يستحق به شيئا فهذا اولى هو اما صاحب الفرس فلانه لو آجره اجارة صحيحة بطل به حقه كالمواضع في دار الحرب فكذلك اذا آجره اجارة فاسدة لان العقد الفاسد معتبر بالجائز في الحكم ولانه استحق عوضا عن منفعة فرسه وهو اجر المثل فلا يستحق به السهم مع ذلك (ولو كان مع صاحب الفرس فرس غير هذا فله سهم فارس باعتبار الفرس الآخر سواء بقي في يده او نفق) لان الذي آجره بهذه الصفة صار كأن لم يكن (ولو لم يدخلوا دار الحرب حتى اعطى فرسه رجلا على ان يكون سهم الفرس لصاحبه فان سهم الفرس هاهنا للذي ادخله دار الحرب) لان سبب الاستحقاق قد انقضى وهو الا انفصال فارما (فيكون صاحب الفرس مواجرا لفرسه ببطل مجهول فيستوجب عليه اجر المثل وليس له من سهم الفرس شيء) لانه انفصل راجلا فان كان معه فرسان فصنع هذا باحدهما والمسئلة بحلها فله سهم الفارس باعتبار فرسه الذي بقي له واما سهم الفرس الآخر فهو للذي قاتل عليه ولصاحب الفرس عليه اجر المثل في قول محمد رحمه الله وهو قياس قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه لان من اصابه ما ان الغاوى لا يستحق السهم الا لفرس واحد وان قاد بافراس فكان في هذا الشرط معنى اجارة الفرس كما بينا فاما في قياس قول من يقول بسهم الفرسين وهو قول ابي يوسف رحمه الله ينبغي ان يكون الشرط صحيحا والسهم كله لصاحب الفرس لانه بدون هذا الشرط كان يستحق سهم الفرسين فالشرط لا يزيده الا وكادة (ولكن هذا اذا كان الاعطاء بهذا الشرط في دار الحرب فاما اذا كان في دار الاسلام فسهم الفرس للذي قاتل عليه ولصاحب الفرس عليه اجر مثله في الوجهين) لانه ما انعقد لصاحب الفرس سبب استحقاق السهم

بهذا الفرس في دار الاسلام وانما انمقد ذلك لمن كان فارسا به عند الانفصال
فيكون معنى الاجارة متقرر بينهما هاهنا (وان كان لكل واحد من الراجلين
فرس غير الفرس الذي اعطى احدهما لصاحبه بهذا الشرط) ففي قول ابي حنيفة
ومحمد رحمهما الله تعالى (لا يسهم لهذا الفرس ولا شيء لصاحبه على من اخذه
منه) لان كل واحد منهما فارس عند الانفصال بالفرس الآخر دون هذا الفرس
واما في قول ابي يوسف رحمه الله فلهذا قاتل على الفرس سهم فرسين لانه
انفصل الى دار الحرب ومعه فرسان فيكون لصاحب الفرس عليه اجر مثله
باعتبار الشرط الذي جرى بينهما في دار الاسلام *

(واذا اودع المسلم فرسه في دار الحرب مسلما او ذميا ثم خرج راجلا في سرية
فاصابوا غنائم فر جمعوا الى المعسكر او خرجوا من جانب آخر الى دار الاسلام
فصاحب الفرس فارس في ذلك في الوجهين) لان سبب استحقاق سهم الفرس
قدا انمقده ثم لم يبطل ذلك بايداعه اياه من رجل معه في المعسكر لبقاء تمكنه
من الاخذ بعد الايداع وقد قررنا هذا في الاعارة (فهو بمنزلة الما تركه في
المعسكر مع غلامه فكما لا يبطل هناك سهمه لا يبطل هاهنا) (الآرى) ان العدو
لو حضر المعسكر فخرج اليهم راجلا وهو محتاج الى فرسه ولكن تركه ابقاء
عليه كان له سهم الفرسان فكذلك اذا خرج في سرية وتركه في المعسكر عند
بعض اصحابه ليقوم عليه ويسمنه وهو محتاج الى ذلك او غير محتاج *

(ولو كان الامام نفل للفرسان من السرية نفلا فلا يس لهما الرجل من ذلك
النفل شيء) لانه قصد بالتنفيل تحريضهم على اخراج الافراس معهم الى
الموضع الذي وجههم اليه فن ترك فرسه في المعسكر لا يدخل في هذا
التنفيل حتى لو خرج القوم كاهم رجالة وتركوا الافراس في المعسكر لم يكن

لهم من نفل الفرس ان شئ لهذا المعنى (ولو مر عسكر المسلمين بحصن من حصونهم متممين من اهل الاسلام فاودع مسلم فرسه من رجل كان ساكنا في الحصن مسلما مستامنا او ذميا او اسيرا او حربيا بينه وبينه قرابة ثم قاتل راجلا وهو بالقرب من باب الحصن او بالمد منه فليس له فيما يصاب الاسهم راجل) لانه صار مضيقا فرسه حين جعله في منعة اهل الحرب فهو بمنزلة ما لو استهلك فرسه وهذا لانه ازان تمكنه من القتال على الفرس باختياره فان اهل الحرب اذا منوه منه لا يتمكن من اثبات يده على الفرس بقوة ولا بقوة الامام اذ لا ولاية له على من هو في منعة اهل الحرب بخلاف ما سبق فان هناك انما جعل الفرس في يد مسلم من اهل العسكر وهو يتمكن من الاسترداد منه متى شاء فلا نزول به تمكنه من القتال عليه *

(فان رجع اليهم بعد اصابة الفنائم واخذ فرسه لم يكن له فيها الاسهم راجل سواء لقوا قتالا بعد ذلك او لم يلقوا اما اذا لم يلقوا قتالا فلا اشكال وحاله كحال من باع فرسه ثم اشترى فرسا بعد اصابة الغنيمة واما اذا لقوا قتالا فلا نل في المصاب سهم راجل واما قاتل دفعا عن ذلك فلا يزاد به سهمه * وكذلك لو دخل مدينة من مدائنهم بامان مع فرسه فاصابوا غنائم ثم خرج الى العسكر بعد ذلك فلا نصيب له في تلك الغنيمة) لانه خرج من ان يكون مقاتلا حين دخل في منعتهم بامان فلا يكون هو ممن شهد الواقعة حقيقة ولا حكما ولكن (حاله كحال من كان من المسلمين مستامنا في هذه المدينة فخرج والتحق بالعسكر فلا شركة له فيما اصيب قبل ذلك الا ان هناك ان لقي المسلمون قتالا فقاتل معهم دفعا كان له سهم الفارس فيما اصيب قبل ذلك) لانه ما كان مستحقا لشيء من هذا المصاب حتى يكون قتاله دفعا عن ذلك فيثبت الحق له بهذا

القتال وإنما التحق بهم فارسا فيستحق سهم الفرسان بخلاف ما سبق *
 (ولو كان امر على فرسه والمسئلة محالها كان له سهم الفارس سواء التحق
 بهم فارسا او ارجلا) لانه انمقد له بسبب الاستحقاق معهم بدخول دار الحرب
 للقتال ثم لم يعترض بعد ذلك ما يبطله فانه اسر بغير اختياره ولم يخرج به من
 ان يكون محارب لهم (الا ترى انه يجوز له قتلهم واخذنا موالمهم وان قدر على
 ذلك بخلاف الاول فهناك ترك القتال معهم باختياره) ﴿الا ترى﴾ انه لا يحل
 له قتلهم ولا اخذ اموالمهم مادام مستأمن فيهم *

(ولو كان الامير بعث اليهم رسولا في بعض حوايج المسلمين فلما دخل
 الرسول اليهم باما ن اصاب المسلمون غنائم بعد ذلك ثم خرج الرسول
 فانه يستحق سهم الفرسان معهم ان كان فارسا سواء لو خرج اليهم فارسا
 او ارجلا) لان الرسول لم يترك المحاربة معهم وانما اتاهم لتدبير امر الحرب
 فهو بمنزلة من يكون في المعسكر بخلاف المستأمن اليهم لحاجة نفسه (الا ترى ان
 الرسول من الجانبين يكون آمنا من غير استئمان لا اعتبار هذا المعنى اولان
 الرسول انما اتاهم لمنفعة المسلمين ومن يكون ساعيا فيما يرجع منفعة الى المسلمين
 لا يكون مفارقا لهم حكما والمستأمن ما اتاهم لمنفعة المسلمين بل لمنفعة له خاصة
 فيصير به مفارقا للمعسكر حكما) (والاصل في هذا الباب ما روي ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم اسهم اطلحة بن عبيد الله رضي الله تعالى عنه من غنائم بدر
 وقد كان وجهه الى ناحية الشام لمنفعة المسلمين ولم يكن حاضر عند القتال -
 (وروي) انه بعث بحبيصة الانصاري الى اهل فدك وهو محاصر خيبر فقتلها
 وهو غائب ثم جاء فضرب له بسهم) فمر فنان من كان سميه في توفير المنفعة على
 المسلمين فهو في الحكم كانه معهم (ولو ان رجلين من المسلمين ومن اهل الذمة دخلا

يريدان القتال وقتلا مع المسلمين فلم يصيبوا شيئا حتى استأمنوا إلى المشركين ثم رجعا إلى المسكر تاجرين لا يريدان قتالا فاصاب المسلمون غنائم لم يكن لهما فيها شركة لأنهما حين استأمنوا إلى أهل الحرب فقد تركا المحاربة معهم ويكون حالهما بعد ذلك كحال من كان تاجر افهم بأمان والتحق بالمسكر لا على قصد القتال واذا ثبت هذا فيما اذا رجعا إلى المسكر لا على قصد القتال ثبت فيما اذا كانا مستأمنين في دار الحرب بطريق الأولى *

(الآثرى انهما لو لم يستأمنوا اليهم ولكنهما تركا القتال واشتغلا بالتجارة في المسكر وبين ذلك للمسلمين ثم اصاب المسلمون الغنائم بعد ذلك لم يكن لهما شركة فيها فبعد الاستئمان اليهم احرى ان لا يكون لهما شركة *

(ولو دخل مسلم فارسا مع الجيش وليس له اسم في الديوان فلما اصابوا غنائم قال دخلت للقتال متطوعا وقال المسلمون دخلت تاجر فاذا قول قوله مع عينه لان المسلم محارب للمشركين في الأصل فان مخالفته اياهم في الدين والدار يحمله على المحاربة معهم فإلم يظهر منه خلاف ذلك يكون هو محاربا والمسلمون بقولهم دخلت تاجر ايدعون عليه سبب الحرمان وهو منكر فالقول قوله مع عينه *

(وان كان الداخل ذميا او عبدا او صبيبا او امرأة أو مسئلة بحالها فلا شيء لاحد منهم ما لم يعلم انه دخل للقتال وان المرأة دخلت لمداواة الجرحى لان هؤلاء باعتبار الأصل غير مقاتلين فليس للمرأة والصبي بنية صالحة للمحاربة والبسد محجور عن القتال لحق مولاه والذي وافق لهم في الاعتقاد وذلك ينم عن المحاربة معهم فإلم يعلم بالحجة قصدتهم إلى المحاربة أو مباشرة المحاربة لا يكون لهم في المصايب شيء بخلاف ما سبق *

(والدليل على الفرق ان من لا يعلم حاله من أهل الحرب اذا كان رجلا بالغا

يباح قتله وانما يباح لكونه محاربا ومن كانت عييا منهم او امرأة لا يباح قتله
 ما لم يوجده منه مباشرة القتال) يوضحه ان من يكون مقسلا في الاصل
 يستحق السهم وهو لا يستحقون السهم الا ان ضح وان قاتلوا فمرفنا
 انهم ليسوا بمقاتلين في الاصل *

(ولو ان فارسا في دار الحرب اعار فس به بمض التجار او رسولا ارسله الامير
 الى الخليفة فركب المستعير وانطلق الى دار الاسلام فاصاب اهل المعسكر غنائم
 بعد ذلك فان كان المستعير خرج الى دار الاسلام قبل اصابة تلك الغنائم فليس
 للمعير فيها الاسهم راجل الا انه حصل فرسه في دار الاسلام باختياره فيزول
 به تمكنه من القتال عليه حقيقة وحكما ويبعد ان يكون هو في دار الحرب
 فارسا بفرس له في دار الاسلام (الآرى انه لورد الفرس مع غلامه الى دار
 الاسلام فاتي به اهله لم يكن هو فارسا به فكذلك فيما سبق) وان كان المستعير
 لم يخرج الى دار الاسلام فهو فارس فيما اصيب) لان سبب استحقاق سهم
 الفرس قد انقلبه بالانفصال الى دار الحرب على قصد القتال عليه فبقي فرسه
 في دار الحرب يبقى ذلك الاستحقاق وان لم يكن متمكنا من القتال عليه
 حقيقة لبعده منه (الآرى) انه لو اعاره في المعسكر ثم خرج في سرية راجلا وبه
 من المعسكر كان له سهم الفارس في المصايب وان لم يرجع اليهم فكذلك ما سبق
 (ارأيت) لو بد المستعير فر جمع الى المعسكر قبل ان يخرج الى دار الاسلام
 ورد الفرس عليه اما كان له سهم الفرس ان فيما اصيب قبل رجوعه وهو فارس
 في جميع ذلك) وهذا لان دار الحرب في حكم موضع واحد فيما يتنى عليه
 استحقاق الغنيمة ولهذا شارك المدد الجيش والمسكر اصحاب السرية في
 المصايب اذا التقوا في دار الحرب فمها هنا ما دام فرسه في دار الحرب يجعل

في الحليم كانه حاضر معه بخلاف ما بعد اذ راجه الى دار الاسلام وهو نظير
المسجد في حكم صحة الاقتداء بالامام وان لم يكن الصفوف متصلة مع الموضع
الذي هو خارج المسجد

(ولو عاد المستعير بالفرس الى المعسكر بعدما خرج الى دار الاسلام فلم يعير
سهم الفارس فيما اصيب به من دخول المستعير دار الحرب كما ان له سهم الفارس
فيما اصيب قبل خروج المستعير من دار الحرب * واما فيما اصيب به من خروج
المستعير الى دار الاسلام فله سهم الرجال خاصة للمعنى الذي بينا * فاما اذا
لم يعلم متى كانت الاصابة وقد علم ان الفرس وصل الى دار الاسلام فليس
للمعير الاسهم (الراجل) لما بينا ان كل جزء فيه احتمال ان يكون اصابته
بمدا حصل الفرس في دار الاسلام فلا يعطى الا القدر المتيقن به *

(وان قال صاحب الفرس لم يخرج الفرس من دار الحرب فصدقه المستعير
في ذلك او كذبه فالقول قوله) لان سبب استحقاقه معلوم وما يبطاله وهو
حصول الفرس في دار الاسلام غير معاروم بل هو منكر لذلك فالقول قوله
وكالا يصدق صاحب المقاسم عليه فيما يبطل حقه لا يصدق المستعير اذا كذبه
لان قول المستعير ليس بحجة عليه وان كان الفرس عنده وبدون الحجة لا ثبت
سبب الحرمان (واما المستعير فهو لا يكون فارسا بهذا الفرس في شيء من الغنائم
سواء حصل في دار الاسلام او لم يحصل) لانه استماره لا ركوبه لا للقتال عليه
فلا يكون هو متمكنا من القتال عليه اصلا

(ولو كان الفرس نفق في يد المستعير فان كان قبل ان يخرج الى دار الاسلام
فالمعير فارس في الغنائم كلها) لان موته في يد المستعير في دار الحرب كموته في يد
المعير فان بالاعارة لا يصير مبطلا استحقاقه بالفرس (وان كان نفق في

وهو الاقتداء بالامام وان لم يكن الصفوف متصلة مع الموضع الذي هو خارج المسجد

دار الاسلام فهو فارس في كل غنمة اصبحت قبل اخراج الفرس الى دار الاسلام لان حصول الفرس في دار الاسلام باختياره مانع من استحقاقه السهم به غير مبطل لما استحققه قبل ذلك فانهما يكون هو راجلا فيما يصاب بمدخر وجهه الى دار الاسلام *

(فان كان نفق ما بعد ماردته المستعير الى دار الحرب فهو فارس فيما يصاب بمد ماردته الى دار الحرب لزوال المانع وموت الفرس في يد المستعير كونه في يد المعير ولو مات بعد ما سلمه الى المعير كان هو فارس فيما يصاب حال كون الفرس في دار الاسلام فهذا مثله * واما بيان سهم المستعير فنقول ان بعث رسول لا الى دار الاسلام فله السهم فيما اصيب قبل خروجه الى دار الاسلام عاد الى دار الحرب او لم يعد) لانه وان بعد من المعسكر فهو في دار الحرب وانما ذهب لمنفعة المعسكر فيجعل في الحكم كانه معهم سواء عاد اليهم او لم يعد (وما اصيب بعد ما دخل دار الاسلام فان عاد هو الى دار الحرب قبل ان يقتسموها او يبيعوها فهو شريكهم فيها بمنزلة المدد وان لم يعد او عاد بعد ما اقتسموها او باعوها لم يكن له شركة فيها) لانه بعد ما حصل في دار الاسلام التحقق من هو لم يدخل دار الحرب قبل هذا في الشركة فيما يصاب وكيف يكون الشركة له في ذلك وهو عند امرائه وولده في منزله حين اصيب ذلك *

(وان لم يكن رسولاً فله سهمه فيما اصيب حال كونه مع الجيش او بالقرب منهم على وجهه تمكنه ان يعينهم لو احتاجوا اليه فاما ما اصيب بعد ما بعد منهم او بعد ما خرج الى دار الاسلام فلا سهم له في ذلك اذ لم يعد اليهم) لانه فارقه لا لمنفعة ترجع اليهم فيخرج به من ان يكون شاهداً للوقعة معهم حكماً (كما لو اشتغل بالتجارة وترك القتال الا ان يعود اليهم قبل القسمة والبيع خيشف

هو بمنزلة المدد يشار بهم في جميع ذلك وهكذا كان القياس في الرسول ولكننا
استحسننا باعتبار ان الرسول انما بعد عنهم في امر يرجع منفعة اليهم وهو
نظير الاستحسان الذي قلنا فيما اذا دخل منة اهل الحرب رسولا او مستامنا
اليهم بحاجة نفسه فالفرق الذي ذكرناه انك هو الفرق بين الفصيلين هاهنا
(ولو اودع النازي فرسه بعض من في منة اهل الحرب فقد بينا انه يصير مضيقا
فرسه بما صنع فلا يضرب له فيما يصاب به ذلك الا بسهم راجل كما لو باع
فرسه وان غنم المسلمون فرسه فردوه عليه قبل القسمة بغير شيء او باعه
الامام فاخذوه من المشتري بالثمن ثم غنمو اغنائهم به ذلك فهو فرس فيما يصاب
بعد عود الفرس الى يده راجل فيما اصيب قبل ذلك بمنزلة مالواشترى
فرسا ابتداء) لانه بما صنع في الابتداء صار مبطلا استحقاقه بالفرس حين
ازال تمكنه من القتال على الفرس فالمرء بعد الفرس الى يده لا يعود تمكنه من
القتال عليه *

(ولو كان لم يودع الفرس احدًا ولكنه غنمه المشركون والمثلة بحاله فهو
فارس في جميع ما يصاب به ذلك) لانه ما زال تمكنه باختياره فهو بمنزلة
مالو نفق الفرس في يده (وكذلك ان ابي ان ياخذ بالثمن من يد المشتري
من المدد فهو فارس حكما فيما يصاب به ذلك) لانه لا يتوصل اليه الا بالثمن
وهو غير مجبر على اعطاء الثمن (بمنزلة مالو نفق فرسه فلم يشتريه فرسا آخر في
دار الحرب مع تمكنه منه) ولو اعاد فرسه مسلما ليخرج به الى دار الاسلام
واصره ان يسلمه الى اهله فاخرجه المستعير ثم ركه راجعا الى دار الحرب
فالمير راجل في كل غنمة اصبحت والمستعير في دار الاسلام او بعد ما رجع
اليهم قبل ان يعود الفرس الى يده اما ما اصيب والفارس في دار الاسلام

فقد بينا الحكم فيه * واما في المصاب بعد الرجوع فلان المستعير يستحق سهمهم
الفرسان باعتبار هذا الفرس (لانه مدد التحق بالجيش على فرس مغبوب فانه
بالرد صار غاصبا ضامنا ما لم يسلمه الى صاحبه *

(واذا كان المستعير يكون فارسا فالمعير لا يكون فارسا به * وفيما اصاب بعد
ما اخذ المعير فرسه فالمستعير راجل) لان الفرس اخذ منه بحق مستحق
فالمعير فارس لانه عاد تمكنه من القتال عليه كما لو اشترى فرسا آخر (ولو لم يرد
المستعير الى دار الحرب حتى ظهر عليه المشركون في دار الاسلام فاحرزوه
فالمعير راجل فيما يصاب بعد حصول الفرس في دار الاسلام وبعد احراز
اهل الحرب اياه) لانهم احرزوه لانفسهم فلا يعود به تمكنه من القتال عليه
(الا ان يأخذه المسلمون في الغنيمة فيردونه عليه قبل القسمة بغير شيء او بعد
القسمة باليمن فينتد يكون هو فارسا فيما يصاب بعد ذلك) لانه عاد تمكنه
من القتال عليه كما كان قبل ان يبعث به الى دار الاسلام *

(ولو كان الغازي خلف فرسه في دار الاسلام ودخل مع الجيش راجلا ثم
احرز المشركون فرسه بدارهم ثم ظهر المسلمون على الفرس فردوه عليه فهو
راجل) لان سبب الاستحقاق ان تقدم له بالانفصال وهو راجل فلا تغير
ذلك بوصول الفرس الى يده في دار الحرب (كما لو اشترى فرسا ابتداء
بخلاف الاول فهناك ان تقدم له السبب وهو فارس ثم اعترض مانع باختياره
فرال به تمكنه من القتال على الفرس فاذا ارتفع ذلك المانع صار كمن لم يكن
وكذلك لو انه دخل راجلا ثم كتب الى اهله حتى يمشوا اليه فرسه فهو راجل
في جميع الغنائم بمنزلة ما لو اشترى فرسا آخر) وهذا لان التمكن من القتال
على الفرس لا يصلح ان يكون مغيرا لما تقدم من السبب ويصلح ان يكون

مقرر له رافعا للمسانع الذي كان يمنع ظهور الحكم بعد انقضاء السبب
(ولو كان دخل فارس منهم رد فرسه الى دار الاسلام واشترى فرسا آخر فاصابوا
غنائم بعد ذلك فله سهم الفرسان في جميع الغنائم) لانه كان متمكنا من القتال
على الفرس بعد ما انعقد له صبيب الاستحقاق *

(وان وقعت المنازعة بينه وبين صاحب المقاسم فقال هو ما وصل فرسي الى
دار الاسلام حتى اشتريت هذا الفرس وقال صاحب المقاسم لا ادري لعله
كان وصل فرسك الى دار الاسلام قبل ان تشتري هذا الفرس فاصابوا غنائم
فالقول فيه قول الفارسي مع يمينه) لانه ما لم يصل فرسه الى دار الاسلام لا يصير
هو في حكم الراجل (فصاحب المقاسم يدعي عليه شيئا يصير به في حكم الراجل
وهو منكر لذلك فالقول قوله مع يمينه بمنزلة ما لو باع فرسه واشترى فرسا
ثم قال اشتريت هذا الفرس قبل ان ابيع فرسي او قال بادلت فرسي بهذا
الفرس فانه يكون القول قوله مع يمينه) لانه لم يقرب بكونه راجلا في دار الحرب
في شيء من الاحوال فغير منكر لما يدعي عليه من سبب الحرمان *

(ولو دخل مع العسكر راجلا فاصابوا غنائم ثم رجع وحده الى دار الاسلام
فركب فرسه وكر الى العسكر راجعا فهو فارس في جميع ما نصبت الا في غنيمة
اصيبت قبل خروجه الى دار الاسلام فانه راجل في تلك الغنيمة) لانه
استحق سهم الرجالة في تلك الغنيمة بالدخول الاول فلا يتغير ذلك بالدخول
الثاني (وان صار هو مدد للجيش ملتحقا بهم) لان التحاق المدد بالجيش
لا يكون اقوى من القتال وقديما ان من له سهم الرجالة في غنيمة فقاتل عنها
فارسا لا يستحق سهم الفرسان (واذا قاتل فارسا عن غنيمة لاحق له فيها
استحق سهم الفرسان فكذلك حكم التحاقه بالجيش فانه لاحق له فيما اصيب

بعد خروجه فيستحق بهذا الاتحاق سهم الفرسان في ذلك وفيما اصيب
قبل الخروج كان له سهم الرجل فلا يتغير ذلك) وعلى هذا الاصل قال
(لودخل معه رجل من المسلمين فارسا فان لهذا الثاني سهم الفارس في جميع الغنائم)
لانه ما كان له حق فيها قبل ان يلتحق بالجيش فاذا التحق بهم فارسا يستحق
سهم الفرسان في جميع ذلك بخلاف الاول على ما قررنا وهذا لان الاول
عادي حرم ما هو شريك فيه والثاني جاء ليحرم ما لم يكن له فيه شركة وانما يصير
هو شريكا الآن ابتداء فيراعى في صفة الشرقة حاله الآن.

(ولو اعار الفأزي فرسه في دار الحرب مسلما ليخرج الى دار الاسلام فيقضى
حاجته ثم يرد له فله فلما دخل المستعير دار الاسلام لم يقدر على الرجوع الى
دار الحرب فدفعه الى غيره ليلبثه الى صاحبه في دار الحرب فجاء به الرجل حتى
دفعه اليه فان كان الذي جاء به بعض من عيال المستعير فلا ضمان عليه ولا على
الذي جاء به) لان يضمن في عياله كيدته في الحفظ فكذلك في الرد) ولورد بنفسه
كان للمعير فارسا في جميع الغنائم الا فيما اصيب في حال كون الفرس في
دار الاسلام فهذا مثله وان لم يكن المدفوع اليه من عيال المستعير فالمعير راجل
في كل ما اصيب بعد ما خرج الفرس الى دار الاسلام الى ان يعود الى يده)
لان الذي جاء به الآن غاصب للفرس فلا يكون يده عليه في دار الحرب كيد
المعير (الآثرى) انه لو نفق الفرس في يد الذي جاء به كان للمعير الخيار
ان شاء ضمن المستعير ولا يرجع هو على احد بشيء وان شاء ضمن الذي
جاء به ويرجع بما ضمن على المستعير وعليه فقال (لانه بمنزلة الوديعة له في يده)
فهذا تنهيص على انه ليس للمستعير ان يودع (واذا فعله صار ضامنا بخلاف
الاعارة) فان للمستعير ان يعير فيما لا يتفاوت الناس في الاتفاع به وقد بينا

ليس للمستعير ان يودع ولا ان يبر فيه لا يتفاوت الناس في الاتفاع به كيدته في الحفظ

اختلاف المشايخ في هذا الفصل في شرح الجامع الصغير وقرنا الفرق بين
الاعارة والايداع في حق المستعير (واما الذي جاء به ليرده على صاحبه
فهو راجل في جميع الغنائم وان كان قصده القتال حين دخل) فكان ينبغي ان
يكون فارسا باعتبار انه ضامن للفرس كالغاصب ولكن قال (هو ما ادخل
الفرس ليغزو عليه واما ادخله ليرده على صاحبه) ولان الضمان غير
مستقر عليه ﴿الآثرى﴾ انه يرجع على المستعير اذا ضمنه فكيف يصير هو فارسا
بفرس لو لحقه فيه ضمان يرجع به على غيره ﴿الآثرى﴾ ان من كان راجلا
من الغزاة فاودعه رجل فارسا فادخله مع نفسه دار الحرب لم يكن هو فارسا
به فكذلك هذا *

(ولو كان المستعير امار هذا الداخل ليقاتل عليه والمشتة مجالها فالداخل
فارس في كل غنمية الا فيما اصيب قبل خروج الفرس الى دار الاسلام) لان
الداخل الآن ضامن للفرس ضمانا يستقر عليه ولا يرجع به على احد فيكون
هو في حكم الغاصب واما دخل فارسا ليقاتل على الفرس فكان ينبغي على
هذا ان يكون فارسا في كل غنمية الا ان فيما اصيب قبل حصول الفرس في
دار الاسلام للمعير سهم الفارس بسبب هذا الفرس فلا يستحق الغاصب
فيه سهم الفارس ايضا بهذا الفرس لاستحالة ان يستحق رجلا من كل واحد
منهما السهم بفرس واحد (واما المستعير فلا شيء له في الغنائم الا فيما اصيب
قبل ان يبعده من المعسكر فان له في ذلك سهم راجل) لانه كان دخل مع
الجيش راجلا (وفيما سوى ذلك لا حق له) لانه لم يمد الى المعسكر ولم يشاركهم
في الاصابة ولا في الاضرار حقيقة ولا حكما *

(ولو اراد الامير ان يرسل رسولا الى دار الاسلام في شيء من امر المسلمين

فسأل فارسا ان يعطيه فرسه ففعل ذلك صاحب الفرس طائما ثم اصابوا غنائم
والفرس في دار الاسلام فالمير راجل في تلك الغنائم رجع اليه فرسه
اولم يرجع) لانه ازال تمكنه من القتال على الفرس باختياره (وان ابى ان يعطيه
الفرس ولم يجد الامام بدا من ان ياخذ الفرس منه فيدفعه الى الرسول لضرورة
جاءت للمسلمين فلا باس بان ياخذ منه غيرها) لانه نصب ناظر او عند الضرورة
يجوز له ان ياخذ مال الغير بشرط الضمان كمن اصابته مخمصة (ثم المير يكون
فارصا في جميع الغنائم ههنا) لانه ما زال تمكنه من القتال على الفرس
باختياره وانما اخذ الفرس منه بغير اختياره فلا يصير هو مضيعا للفرس (فغزلة
مالواخذة المشركون بل اولى) لان هناك لا منفعة للمسلمين في ذلك الاخذ
وههنا لهم منفعة في ذلك فاذا لم يسقط هناك سهمه وانزال تمكنه فههنا اولى
ان لا يسقط سهمه * والله الموفق *

باب ١

من يرضخ له ومن لا يرضخ له من الادلاء وغيرهم

(واذا دخل المعسكر دار الحرب ومعهم قوم من اهل الذمة يدلوهم على الطريق
ولا يقاتلون معهم فانه ينبغي للامام ان يرضخ لهم من القيمة ولا يسهم لهم كسهم
الجيل ولا كسهم الرجالة لانهم غير مجاهدين حكم اولاء مقاتلين مع المسلمين
حسا ولكنهم جاء والا مرفيه منفعة للمسلمين وهو الدلالة على الطريق فيرضخ
لهم من مال المسلمين بحسب عملهم ليرغبوا في مثله في كل وقت حتى اذا كانت
في دلائهم منفعة عظيمة للمسلمين فلا باس بان يرضخ لهم على قدر ما يرى وان
كان اكثر من سهم الفرسان والرجالة) لان سبب استحقاقهم ههنا ليس من
جنس السبب في حق المقاتلين ولكنه نوع منفعة اخرى فاذا يرضخ لهم بحسب

للادلاء ان ياخذ مال الغير عند الضرورة وقرنوا بغيرهم في باب من يرضخ له ومن لا يرضخ له من الادلاء وغيرهم

ما يكون من النعمة بدلاتهم (وان كان جعل لهم على الدلالة فلا مسعى من
الغنيمة فلا بأس بذلك ايضا) لان التنفيل في الاصل للتحرير على ما فيه منفعة
للمسلمين *

(فان اصابوا غنائم بدأ بنقلهم قبل القسمة) لان النقل في الغنائم كالوصية
في التركة يبدأ بها قبل قسمة الميراث (وان لم يصيبوا شيئا الا قدر النقل فذلك
سالم لهم) لانه مقدم في جميع الغنيمة بمنزلة الدين في التركة *
(وان لم يصيبوا شيئا اصلا فلا شيء لهم) لانعدام محل حقهم كمالا شيء للغير
والموصى له اذا لم توجد التركة اصلا *

(فان خر جوا في غزاة اخرى وسموهم ايضا) لان الدلالة فاصابوا غنائم
اعطوهم من ذلك النقل الآخر دون الاول) لان استحقاقهم بالتسمية الثانية
فاما الاولى فقد بطلت لانعدام محلها حين رجعوا قبل ان يصيبوا شيئا (الا ان
يكونوا شرطوا لهم ان يعطوهم مما يضمنون النقل الاول والثاني فينشذ
يجب الوفاء بذلك) لان في هذا الشرط تنصيصا على تسمية الكل فيستحقون
جميع ذلك بهذه التسمية * كماله لم يكن الاول (وفيما يستحقه الذي والحربي
المستامن بطريق التنفيل على الدلالة لا فرق بين ان يذهب معهم وبين ان
يدهم بخبره من غير ان يذهب معهم اذا وجسوا الامر على ما قال) لانه مسعى
له ذلك على الدلالة والدلالة بالخبر يثبت (الا انه اذا لم يذهب معهم فليس ينفي
للامام ان يعطيه رضخا ولا نقلا مما اصيب قبل دلالته) لانه لا نقل مما اصيب
من الغنائم قبل التنفيل وانما يجوز اعطاء الجرمين ذلك وبالدلالة بالخبر من
غير ذهاب لا يستحق الجرم (فان رضي المسلمون بان يعطيه ذلك اعطاه من
انصابهم دون الخمس) لان رضاهم يعتبر في حقهم لافي حق ارباب الخمس *

(وان استاجر الامام على ان بدله على موضع كذا فدل به بخبر ولم يذهب معه فلا اجر له) لما بينا ان استحقاق الاجر بالعمل لا بمجرد الكلام وهو لم يعمل للمسلمين شيئا انما اخبرهم بخبر (فان اصابوا غنائم في ذلك المكان فرأى الامام ان يرضخ له بالدلالة فلا بأس بذلك بمنزلة ما ولد عليه من غير اشتراط الاجر) وقد بينا ان هناك للامام ان يرضخ له مما اصاب بدلالته قدر ما يري فهذا مثله (فان كان الامام قال له اذهب معنا الى موضع كذا فلك من الاجر كذا فذهب معهم فله الاجر المسمى) لانه وفي بالعمل المشروط عليه ثم يعطيه الامام اجره مما اصابوا بعد دلالته او قبل دلالته بخلاف النفل والرضخ فان الاستحقاق هاهنا يعقد لازم وهو عقد الاجارة فلا يختص به بعض المصاب دون البعض كمالوا استاجروا ما سوق الغنم والرمال (فاما استحقاق الرضخ والنفل باعتبار منفعة المسلمين في تعيين له المصاب بدلالته وعمله) لان ذلك منفعة عمله *

(وان لم يصيبوا شيئا من الغنائم فانه ينبغي للامام ان يعطى الاجر اجره من بيت المال) لانه في هذا الاستيجار كان ناظرا للمسلمين وهو لا يلحقه العهدة فيما يشتر من العقود للمسلمين ولكن يرجع به في مال المسلمين وهو مال بيت المال *

(ولو استاجر مسلما او ذميا او حربيا ليدخل معهم دار الحرب فيدلوهم على الطريق فقد بينا ان الاجارة فاسدة على هذا بخلاف التنفيل) لان في الاجارة لا بد من بيان مقدار العقود عليه واذ لم يسم له مكانا فالعقود عليه لم يصر معلوما وفي التنفيل لا حاجة الى اعلام المقدار فيما سمي من النفل لتحرر بعض عليه ثم اذا ذهب معهم على الاجارة الفاسدة فلا سهم له في الغنمة وان كان مسلما لانه لم يدخل على قصد القتال (ولكن له اجر مثله لا يجاوز به ما سمي) لانه

أقام العمل المشروط عليه وقد وجد منه الرضى بالمسمى فلا يزداد على ذلك وإن كان أجر مثله أكثر *

(ولو أن الأجير من أهل الذمة أو المستأمنين لم يدهم على الموضع الذي طلبوا منه ولكن هجمهم على العدو فلا أجر له سواء كان ذهب منهم أو لم يذهب معهم) لأنه ما أتى بالعمل المشروط عليه (وليس للإمام أن يقتله وإن تم ذلك) لأن المسلم أن فعل هذا لم يكن به ناقضا لإيمانه فكذا إذا فعله صاحب العهد لا يصير به ناقضا لإيمانه (ولكن الإمام أن يودبه بقدر ما يرى أن رأى أنه تعدد ذلك كما يوجب المسلم على مثله) لأنه قصد إلحاق الضرر بالمسلمين (إلا أن يكون الحربي المستأمن أذا آمنه على شرط ذلك ولم يكن آمنا قبل ذلك فيشأن الإمام أن يقتله) لا باعتبار أنه ناقض للإمان ولكن لأن الأمان كان متعلقا بالشرط فيكون ممدوما قبل الشرط (وإن جعل الإمام الدليل نقلا من غنيمة فدا صابها المسلمون على أن يذهب معه إلى موضع كذا حتى يذله فقبل ذلك فلا بأس بأن يعطيه ذلك بغير رضى المسلمين) لأن هذا بمنزلة الإجارة وقد استأجره على عمل معلوم ببدل معلوم فيعطيه ذلك من الغنيمة) لأنه استأجر لمنفعة المسلمين (ولو دلّه بخبر ولم يذهب معهم فليس له أن يعطيه مما أصيب قبل الدلالة شيئا إلا برضا المسلمين وعند وجود الرضى يعطيه ذلك من انصابتهم دون الخمس) لأنه لا يستحق الأجر على مجرد الخبر من غير أن يذهب معهم *

(ولو بعث الأمير بشيرا إلى الخليفة ليخبره بما صنع بالعدو بعدما أصابوا الغنائم فليس له أن يعطى البشير إلا سهمه من الغنيمة فارسا كان أو رجلا) لأن الغنيمة قد صارت مستحقة للغنائم فلا ينبغي للإمام أن يعطى منها أحدا شيئا بغير رضى المسلمين (والأصل فيه حديث الكعبة فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لذلك

الرجل اما نصيب منها فهو لك * فحين تحرز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
من ان يجعل له الكعبة من الشعر مع حاجته الى ذلك وسو اله اياه وكان لا يمنع احدا
شيئا ساله عرفنا ان ذلك لا يجوز لا بعد بعده الا ان البشير ان كان محتاجا فلا بأس
للامام ان يعطيه من الخمس شيئا لحاجته لان الخمس مصروف الى المحتاجين
وهو محتاج وقد كان يجوز له ان يدفعه من غير ان يرسله بشير اقمه دارسالة
اولى (فان رضى المسلمون بما يعطى الامام البشير فان كانوا اهل حاجة فلا بأس
بان يعطيهم ذلك من جميع الغنيمة وان كانوا اغنياء اعطاهم ذلك من الاربعة
الاجناس دون الخمس لان رضاهم انما يستبر في نصيبهم دون الخمس (فان كانوا
محتاجين فقد كان له ان يعطى من الخمس بغير رضاء الغانمين ورضاهم معتبر في
نصيبهم ايضا فاذا قدم البشير على الخليفة فرأى ان يعطيهم جائزة من بيت المال
على وجه النظر والاجتهاد فلا بأس بذلك لان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم كان يجوز الرسل والوفود الذين ينزلون عليه) وهذا لان بيت
المال معد لنوائب المسلمين والصرف الى ما فيه منفعة للمسلمين بخلاف
الغنيمة فانها مستحقة للغانمين (الآرى) انه يقسم الغنائم بين الغانمين ولا يقسم مال
بيت المال بين الاغنياء من المسلمين ولكنه يعده لنوائب المسلمين (وكذلك
لو اتى امير العسكر رسول من ملك اهل الحرب فليس ينبغي له ان يجزئه بشيء
من الغنيمة الا برضاء المسلمين) لانه اذا لم يجز له ان يخص بعض المسلمين بشيء
منها فلان لا يجوز له ان يخص حربيا بذلك كان اولى (فان رضى المسلمون
بذلك اجازة من انصباهم دون الخمس) لانه لا حق للحربي في الخمس ورضاهم
انما يعتبر في نصيبهم خاصة (فان اجاز الامير البشير او الرسل من الغنيمة على
وجه الاجتهاد ثم رفع ذلك الى قاض من قضاة المسلمين فانه ينفذ ما صنع وان

كان رأيه مخالفا لذلك) لان هذا مما يختلف فيه الفقهاء وقدامضاه باجتهاده فلا يبطله احد بعد ذلك وقد قررنا هذا في التنزيل بعد الاصابة (واستبدل عليه ايضا ما لو جعل الامير للقاتلين من اسلاب القتلى من غير تنزيل ثم رفع ذلك الى من يرى خلاف رأيه فانه لا يبطل شيئا مما قبله) لانه امضى باجتهاده فصلا مختلفا فيه (الآرى) انه فيها هو اهم من ذلك وهو حرمة الفرج ينفذ قضاء القاضي فيه باجتهاده فليس لاحد ان يبطله بعد ذلك وان كان مخالفا لرأيه حتى اذا قال لامرأته انت حامية اورية او باني اوتية فان عمر وان مسموع ورضي الله عنها قال لا تبع به تطليقة رجعية وقال علي رضي الله عنه ثلاث تطليقات فان قضى قاض باحد القضائين ثم رفع الى من يرى خلاف ذلك لم يبطل قضاءه لانه حصل في محل مختلف فيه وابطال القضاء في المجتهدين يكون قضاء بخلاف الاجماع فيكون باطلا واذا ثبت هذا في تحريم الفرج مع كونه مبنيا على الاستقصاء ثبت في النفل بطريق الاولى والله الموفق *

باب

كيفية قسمة الغنائم وبيان من يستحقها من جاء بعد الاصابة (واذا وقع القتال في دار الاسلام بين المسلمين واهل الحرب فالغنيمة لمن شهد الواقعة ولا شيء لمن جاء بعد الفراغ من القتال) لان بنفس الاصابة تصير محرزة بدار الاسلام ومن يلحق بعد ذلك مدد فهو لم يشارك الجيش في الاصابة ولا في الاحراز (وكذلك لو فتح المسلمون ارضا من ارض العدو حتى صارت في ايديهم وهرب اهلها عنها لانها صارت دار الاسلام بظهور احكام الاسلام فيها فتصير الغنائم محرزة بدار الاسلام قبل لحوق المدد (وكذلك لو اصابوا غنائم فاخرجوها الى دار الاسلام ثم لحقهم مدد) لان

ينفذ قضاء القاضي في حرمة الفرج باجتهاده
باب كيفية قسمة الغنائم وبيان من يستحقها من جاء بعد الاصابة

بالأحرار باليد والدار قد تأكد حقهم فيها ولهذا الوات بعضهم كان نصيبهم
ميراثاً (فأما إذا أصابوا الغنائم في دار الحرب ثم لحقتهم مدد قبل الأحرار وقبل
القسمة والبيع فأنهم يشاركونهم في المصائب عندنا) لأن الحق لا يتأكد بنفس
الاخذ فان سبب موت الحق القهر وهو موجود من وجه دون وجه لأنهم
قاهرون يدامت هورون داراً (الآرى) أنهم لا يتمكنون من القرار في تلك البقعة
وتصير هادار الإسلام فأنما السبب بقوة المدد فكأن أشر كاهم ولهذا قلنا
من مات منهم في هذه الحالة لا يورث نصيبه وهو قول على رضي الله تعالى عنه
لأن الارث في المتروك بعد الوفاة والحق الضعيف لا يبقى بعد موته ليكون
متروكاً عنه (وعلى قول عمر رضي الله تعالى عنه يورث نصيبه) لأن واريته خلفه فيما
كان حقاً مستحقاً له ثم استدلل على هذه الجلة بالآثار منها (ماروي أن أبا بكر
الصديق رضي الله تعالى عنه بمث عكرمة رضي الله تعالى عنه ابن أبي جهل في
خمس مائة نفر مدد الابنية وزياد بن لبيد البياضي فادر كورهم حين افتتحوا
النجير فاشركهم معهم في الغنيمة وبه يستدل من يقول من أهل الشام أن للمدد
شركة وإن أدر كورهم بعد الفتح ولكننا نقول النجير هذا اسم قرية وهي كانت
تابعة للبلدة فإلما يفتح البلدة لا تصير القرية دار الإسلام أو يحتمل أنهم أدر كوا
على أن الفتح قبل إظهار حكم من أحكام الإسلام فيها وفي مثل هذا ثبت الشركة
عندنا فأما بعد تمام الفتح فلا على ما روي عن طارق بن شهاب قال لما فتحت مائة
دينار أمد أهل الكوفة بناس عليهم عمار رضي الله تعالى عنه فأرادوا أن يشاركونهم
في الغنيمة فقال رجل من بني عطار دأبها العبد إلا جددع أريد أن تشاركننا في
غنائمنا فقال أخيراً ذني سببت وإنما قال ذلك لأن إحدى أذنيه قطعت في الجهاد
مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فكتب فيه إلى عمر رضي الله تعالى

عنه فكتب عمر رضي الله عنه ان الغنيمة لمن شهد الواقعة * واما قال ذلك لان ما ه
دينار صارت دار الاسلام لاجراء احكام الاسلام فيها (الآثرى) الى ماروى
ان عمر رضي الله تعالى عنه كتب الى سعد بن ابى وقاص رضي الله تعالى عنه من
وافاك من الجند ما لم تنفق القتلى فاشركه في الغنيمة اى ما لم تنفق القتلى تطاول
الزمان او معناه ما لم يتميز قتلى المشركين من قتلى المسلمين بالدفن وفي بعض
الروايات ما لم تنفق القتلى اى نجماهم على قفاك بالانصراف الى دار الاسلام
والاشهر هو الاول فان الفقهاء عبارة عن التميز والتشقق ومنه سعى الفقيه لانه
يتميز الصحيح من السقيم ومنه قول القائل *

تنفقأ فوقعه القلع السوار * وجن الخازن بازيه جنونا

(وذكر عن عبد الله بن ابي بكر بن حزم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
اسهم لجعفر بن ابى طالب ولمن معه من اهل السفيتين ولدوسيين فيهم ابو هريرة
رضي الله تعالى عنه والطفيل بن عمر ومعهم اهل خيبر وانما قدموا بعد فتح
خيبر ولكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلم المسلمين في حقوقهم ان
يدخلوهم فسلموا فاسهم لهم هكذا روي مفسرا وفي هذا بيان ان من لحق
بعد الفتح لا يكون له شركة لانه لو كان شريكا ما احتاج رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم الى ان يسترضى المسلمين حتى يسهم لهم وروى ان ابان بن سعيد
بشبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على سرية من المدينة قبل نجد فقدموا
عليه بخيبر بعد الفتح فقال ابان اقسام لنا يا رسول الله فقال اجلس يا ابان ولم يقسم
لهم بسهم * قفى هذا دليل على ان من ادرك بعد الفتح لم يكن لهم شركة الا
ان يكون رسولا بعثة الامام في بعض جوائج اهل العسكر وقد بينا انه في
الحكم كالحاضر معهم * وقد روى انه اسهم لحبيصة واصحابه من غنائم خيبر

لأنه كان أرسلهم إلى فديك حين كان محاصر أهل خيبر فرجموا إليه بعد الفتح
فأسهم لهم في الشق والنظاة وأطعمهم طعمة سوى ذلك من الخس في
الكتيبة جارية عليهم* وقيل في ذلك تأويل آخر وهو أن غنائم أهل
خيبر كانت عدة من الله تعالى لأهل الحديبية كما قال الله تعالى وعدكم
الله فأنتم كثيرة فآخذونها فجعل لكم هذه* فكل من كان من أهل الحديبية
أسهم له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غنائم خيبر من شهد فتحها
ومن لم يشهد* وذكر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسهم لثمان بن
عثان رضي الله تعالى عنه من غنائم بدر وكان تخاف بالمدينة على ابنة رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم رقية رضي الله عنها عرضها وأسهم لطلحة بن عبيد الله
ولسعيد بن زيد رضي الله تعالى عنهما وكان بعثها نحو الشام تجسس أن أخبار غير
قريش وأسهم لحمنة من الأنصار وقد سبها في الكتاب وقد كان رددهم إلى
المدينة لخبر بلغه عن المنافقين* وفي تأويل ذلك وجود (أحدها) أن المدينة يومئذ
ما كان لها حكم دار الإسلام بعد خروج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وأصحابه منها الكثيرة إليهم ودو المنافقين بها فكانوا جميعا في دار الحرب مشغولين
بما فيه منفعة للمسلمين وبما فيه فراغ قلب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فأهذا أسهم لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقيل أن غنائم بدر كان
الأمر مفوضا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعطي من يشاء ويحرم من
يشاء كما قال الله تعالى قل الأنفال لله والرسول فأهذا أسهم لهم رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم*

(ثم ذكر أن المنز من يوم حنين قد كانوا بلغوا إلى مكة ثم جاءت النصرة
فرجموا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأسهم لهم وإن حرب حنين

كان بعد فتح مكة فقد واصلوا الى دار الاسلام ثم رجعوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاسمهم لهم* فبهذا تبين ان للمدد شركة مع الجيش اذا ادركوا قبل احراز الغنيمة بدار الاسلام*

* قال* ولا ينبغي للامام ان يقسم الغنائم ولا ان يبيعها حتى يخرجها الى دار الاسلام لان بالقسمة ينقطع الشرقة في حق المدد فيكون فيه ساقط ليل رغبة المدد في اللحق بالجيش وفيها تعريض المسلمين لوقوع الدبرة عليهم بان يفرقوا ويستغل كل واحد منهم بحمل نصيبه فيكره عليهم الصدوق القسمة والبيع تصرف والتصرف انما يكون بعد تاكيد الحق بتام السبب وذلك لا يكون الا بعد الاحراز بالدار (وان قسمها في دار الحرب جاز) لانه امضى فصلا مختلفا فيه باجتهاده ثم استدلل بحديث رافع بن خديج رضي الله تعالى عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قسم غنائم خيبر بالمدينة مع غنائم اهل نخلة وكانت تلك غنيمة اصبحت قبل بدرفوقها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومضى الى بدر ثم رجع فقسم الغنيمتين بالمدينة جملة* وفي رواية قال قسم البشير وهي شيب المضيق الصغير* فان كانت القسمة بالمدينة فهو دليل ظاهر لما قلنا وان كانت بسير فقد بينا ان دار الاسلام يومئذ كان الموضع الذي فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه) لانه ما كان للمسلمين يومئذ منعة فيه سوى ذلك فاما غنائم حنين فانه لم يقسمها حتى اتى الجمرات (وروي انهم طالبوه بالقسمة حتى جاءوه الى سمرة فتعلق بهارداؤه ثم جذبوا برداءه فتغرق فقال اركوا الى ردائي فوالله لو كانت هذه العضاة ابلا وبقرا وغنما قسمتها بينكم ثم لا تجسدوني جبانا ولا نخيلا فقد اخرج القسمة مع كثرة سوالهم حتى انتهى الى دار الاسلام فان جمرات قرية من قرى مكة

وقد صارت مفتوحة بفتح مكة) ففى هذا بيان انهم لا تشبههم في دار الحرب
 ثم بين (ان من شهد الوقعة فهو شريك في الغنيمة قاتل او لم يقاتل مريض كان
 او صحيحا والاصل فيه حديث سمع بن ابي وقاص رضي الله تعالى عنه قال
 يا رسول الله ارايت الرجل يكون حامية القوم ويدفع عن اصحابه ايكون
 نصيبه مثل نصيب غيره فقال ثكلتك امك يا بن ام سعد وهل تنصرون
 وترزقون الا بضعفائكم و نظير هذا ما روى عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فيما يار عن ربه ببارك وتعالى لولا الصبيان الرضع والشيوخ
 الرقع لصب عليكم العذاب صبا وروى ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم قال اطيب كسب المسلم سهمه في سبيل الله تعالى وصفقة يده وما تعطيه
 الارض (وفي هذا دليل على انه ينبغي للنازي ان يظهر الرغبة في سهمه غنيا
 كان او فقيرا اقل سهمه او كثر فانه اطيب كسبه على معنى انه مال مصاب بطريق
 فيه اعلاء كلمة الله واعزاز الدين وذلك اشرف جهات اصابة المال والمراد
 بصفقة يده التجارة ولكنهما بشرط اداء الامانة ومراعاة حدود الشرع
 وما تعطيه الارض المراد منه الزراعة فهي تجارة على ما قال عليه الصلوة والسلام
 الزراعة يتاجر ربه *

(واذا اراد الامام قسمة الغنائم ينبغي ان يجعل عليها رجلا من المسلمين عدلا
 رضيا عالما بالا مورع مجربا لها فاذا من الخمس جعل على الخمس ايضا رجلا امينا
 حافظا كاتبا قلا عالما لانه يعجز نفسه عن مباهة القسمة لكثرة اشتغاله
 فيستعين بغيره ويختار لذلك من يكون اقدر على ما هو المقصود من الحفظ
 والقسمة وذلك بان يكون مستجما للشرائط التي قلنا والاصل فيه ما روى
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعل محمية بن جزء الزبيدي على خمس

بنى المصطلق فكانت يجمع الاخماس وكانت الصدقات على حدة لها اهل والفقير
 اهل وكان يعطى من الصدقة اليتيم والضعيف والمساكين فاذا احتلم اليتيم
 ووجب عليه الجهاد قل الى الفئ وان كره الجهاد يبط من الصدقة شيئاً
 وامر بان يكتب لنفسه وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يمنع
 سائلاً شيئاً فانه اتاه رجلان يسألانه عن خمس بنى المصطلق فقال ان شئكما
 اعطيتكما منه ولا حظ منها لى ولا لقوى مكتسب ثم روى ان عبيدة
 السلماني كان يقسم اعطيات قوم قفضل بين رجلين درهم فقال اقترعا ليكما
 يا خذاه فقام اليه رجل فساره فقال اناهما ايهما يذهب بنصيب صاحبه فقال
 اذ هبافا شتر يا به شيئاً بينكما فاقسماه وبه يقول انه لا يجوز الاقراع في تعيين
 المستحق وان المستحق المشترك اذا كان بحيث ان لا يحتل القسمة بنفسه فاما
 ان يحسبه الشريكان مشتركا بينهما نصفين او يشترياه شيئاً فيقسمانه نصفين
 وكذلك اذا لم يعلم انه لا يهما فانه يجعل بينهما نصفين لاستوائهما في سبب
 الاستحقاق وذكر عن الاحنف بن قيس رحمة الله عليه قال كتاباب عمر
 رضي الله تعالى عنه فمرت جارية فتعشعش لها القوم اى تحركو او سمعوا لها
 فقالوا اللهم من امهات اولاد امير المؤمنين فقالت انى لا احل لامير المؤمنين انى
 من خمس مال الله تعالى فقلنا فيما بيننا ما يحل لامير المؤمنين من مال الله الحديث
 الى ان قال عمر رضي الله تعالى عنه انى استعمل من مال الله حلتين حلة بالشتاه وحلة
 بالصيف وظهرى الذى احيى عليه واعتمر وقوت اهل وقوتي قوت اهل رجل
 من قريش لا وكس ولا شطط ثم انشرك المسلمين بعد في هذا دليل على ان
 الامام انما ياحذ مقدار الكفاية من مال المسلمين ثم هو يساويهم فيما سوى ذلك
 لانه بمنزلة الوصي في مال اليتيم وقال الله تعالى ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان

فقبر اقلياً كل بالمعروف* (ثم ذكر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قسم سهم ذوي
القربى بخير بين بنى هاشم وبين بني المطلب حتى كمله عثمان بن عفان وخير بن
مطعم رضي الله تعالى عنهما)

وقد بينا تمام ذلك في السير الصغير والذي زاد هاهنا ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال لعثمان بن المطلب كانوا دخلوا من الشعب وكانوا معناني
الجاهلية لم يفارقوا وانما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد فقي هذا نصيب
على ان المراد قرب النصرة بالانضمام اليه في حال ما هجره الناس لا قرب القرابة
(وقد روي) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استشار جبرئيل عليه السلام في
ذلك فاشار عليه ان يقسمه بين بنى هاشم وبين بني المطلب وذكر عن مجاهد انه
قال كان خمس الخمس لذوي القربى لانهم كانوا لا يكون الصدقة ولكن الاول
اصح) لانه حرمة الصدقة عليهم كان بطريق الاكرام لهم فكانوا امن يحتاجون
الى عوض عن ذلك ثم حرمة الصدقة في حق بني هاشم خاصة وقد اعطي
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بني المطلب ايضا فمرفنا ان السبب قرب
النصرة كما بيناه والله الموفق*

باب

ما يستعمل في دار الحرب ويؤكل ويشرب

(واذا اصاب المسلمون غنائم في دار الحرب فليس ينبغي لواحد منهم ان يتفق
من ذلك بشيء الا لما كول والمشروب لهم ولدوا بهم ولا باس بان يذبحوا البقر
والغنم لياكلوا بغير خمس) لان حاجتهم الى الطعام والعلف حاجة ماسة
ولا يمكنهم ان يستصحبوا ذلك من دار الاسلام ولا يجدون في دار الحرب
بشر او ما يأخذون يكون غنمة (فلاجل الحاجة يصير ذلك مستثنى

باب ما يستعمل في دار الحرب ويؤكل ويشرب

من شركة الغنيمة فيبقى على اصل الاباحة كما كان قبل الاصابة وهو نظير
شركة المفاضة فانه يستثنى منها ما يشترطه كل واحد منهما من الطعام والكسوة
لنفسه وعياله حتى يختص بذلك للملم بوقوع الحاجة الى ذلك في مدة الشركة
(والاصل فيه حديث عمر رضي الله تعالى عنه حيث كتب الى عامله جواب
كتابه ان دع الناس ياكلوا ويعلقوا فن باع شيئاً من ذلك فقد وجب فيه
خمس الله وسهام المسلمين) وروى هذا المعنى ايضاً عن فضالة بن عبيد بن ناهد
فقال انما يباح تناول من ذلك للحاجة دون التجارة فايدخل تحت التجارة
بالبيع يكون بدله كسائر الغنائم فلا ينبغي لاحد ان يخص نفسه بذلك*
وذكر (حديث سلمان رضي الله تعالى عنه حين اناه غلامه بسلة يومها وندفقال
هاثم فان كان ما لادفنناه الى هؤلاء وان كان طعاما اكلناه فاذا فيها رغبة
حواري (١) وجبنة وسكين فحمل سلمان رضي الله تعالى عنه يطرح لاصحابه من
ذلك الخبز ويقطع لهم من ذلك جبنة فياكلون ويخبرهم كيف يصنع الجبن*
ثم ذكر عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه رخص في الاكل وقال فان
خرجوا بشيء منه تصدقوا به والمراد انما تصدقون اذا قسمت الغنائم فما
قبل القسمة يرد ذلك في المنضم لان قبل القسمة يتيسر ايصاله الى مستحقه
باللقاء في اصل الغنيمة وبعد القسمة تمذر ذلك فيكون سبيله التصديق به
كاللذقة (الا ان يكون محتاجاً فأكله وان اكله وهو غني تصديق بقيمته كما هو
الحكم في اللذقة وقد روى ذلك عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم خيبر ردوا الخيط والمحيط واكلوا واعلقوا
ولا تحملوا) ففيه دليل على انه ما سوى الماكول والمشروب يكون غنيمة لا محل
لاحد ان يختص بشيء منه فما الماكول والمشروب مستثنى في حكم الاكل

خاصة لا في حكم الحمل والتصرف فيه ولهذا قال سليمان بن يسار بيع الطعام اذا خرج من ارض المدوم من الغلول وكذلك بيعة في ارض المدوم من الغلول ان لم يرد ثمنه في النسيئة * وذكروا عن ابن ابي اوفى قال لم يخمس الطعام يوم خيبر وكان الرجل ياخذ منه ما شاء * ففي هذا دليل انه مستثنى من اصل شركة النسيئة حتى لا يجب فيه الخمس ويستوى في ذلك ما يكثر وجوده في ذلك الموضع وما يميز وجوده فيه بخلاف ما يقوله بعض اهل الشام ان هذه الاباحة تختص بطعام يكون في ذلك الموضع حتى يكون ثاقما ما ينقل من موضع آخر اليه فهو من اعز الاموال في ذلك الموضع *

(واعتمادنا فيه على حديث مكحول ان رجلا نحر جزورا بارض الروم ثم نادى في الناس هلموا الى هذا اللحم فخذوا منه وقال مكحول لرجل من غسان الا تقوم فتأيننا من لحم هذه الجزور فقال انها بهي اي لم تخمس فقال مكحول انه لا نهى في المأذون فيه * ومعلوم ان الابل مما لا يكون بارض الروم وقد جوز نحرها والا كل منها فدل ان الكل في ذلك سواء * وعن مكحول قال كل ما حمل من ارض العدو مما لا قيمة له هناك فحمله في حاجة لنفسه فهو له وهذا اعتمادنا صحيح فيما لا قيمة له في دارنا ايضا فاما فيما له قيمة في دارنا فليس به ان يرد في النسيئة لانه بمجرد النقل من مكان الى مكان لم يتبدل العين وانما يمكن من اخراجه بقوة المسلمين فهو من جملة الغنائم وكان مكحول لا جعل النقل محذرا صفة التقوم فيه بمنزلة النسيئة حتى قال ما اقتطعت من شجر العدو فعملته قدحا او صرزة (١) او هراوة فلا بأس به وما وجد من ذلك معه ولا فيرده في النسيئة وبهذا نأخذ فان الممول مال متقوم بصنعه وقيل العمل لا يكون ما لا متقوما فاذا صيره ما لا متقوما بصنعه فهو له خاصة بمنزلة من اتخذ الكوز من تراب غيره

ولكننا نفرق بين الصنعة والنقل لان بالصنعة يتبدل العين فيكون المتقوم شيئا آخر وهو حادث بصنعة فاما بالنقل لا يتبدل العين *

ثم روى (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اياكم ور بالناول * فسر ذلك بان يركب دابة من الفئ حتى اذا اعجزها ردها في المنعم او يلبس ثوبا حتى اذا خلق رده في المنعم او ينكح الجارية قبل ان تحيض * وبهذا نأخذ فانه ليس له ان يختص بشئ من هذه الاعيان قبل القسمة فكذلك عناقمها) وبالجزة الذي يفوت من عينها يتمكن النقصان باستعماله *

وذكر (عن ابي الدرداء رضي الله تعالى عنه قال لا بأس بما اصاب السرية من الطعام ان يرجعوا به الى اهلهم فياكلون ويهدون ما لم يبيعوا * فكانه جعل الاهداء من جملة الحاجة كالاكل * ولستنا نأخذ بذلك فان الاكل من اصول الحوائج يتحقق فيه الضرورة والاهداء ليس من اصول الحوائج فهو كسائر التصرفات * وذكر ان البراء بن مالك اخذ سيفا مما اصابه يوم الزارة فقاتل به * وبه نأخذ عند الحاجة بان ينكسر سلاحه فاما اذا اراد الابقاء على سلاحه والقتال بسلاح اخذه من العدو فهو من ربا الناول لان ما اخذه يكون غنيمة ولكن عند الضرورة لا بأس بان يستعمله في القتال * (الآثرى) انه لو ضرب به المشرك بسيف فاخذه من يده وجر به به لم يكن به بأس *

* قال * (ولا بأس بان يوقح دابته (ا) ويذهن رأسه من المنعم فاما اراد به ان يفعل ذلك بما يوكل من الزيت والسمن فان له ان يختص بذلك العين اكله فكذلك له ان يختص به انتفاعا بوجه آخر فاما ما سوى ذلك من الادهان كالبنفسج والزيتق والخيري فليس له ان يذهن بشئ من ذلك لان هذاهم الا يوكل * (الآثرى) انه لو وجد غنمية او بائنا لم يكن له ان يستعمل هذاهم لان هذا

بما لا يؤكل وما لا زيت ونحوه فلا بأس بأن يأكله أو يستصحبه في السراج
فكذلك لا بأس بأن يدهن به *

وذكر (أن رجلا من المسلمين وجد يوم خيبر دراهم في خربة فاخذ منه رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم الخمس * وبهذا أخذ) فان واحدا من الفانين اذا وجد
في دار الحرب ركازا أو مصدافا فهو غنيمة لانه ما وصل الى ذلك المكان
واستخرج ذلك المال الا بقوة المسلمين (فان نهى الامام الجيش ان يأكلوا شيئا
من البقر والغنم وغيرهما واقسم عليهم ان لا يفعلوا ذلك حتى يقسم فمليهم طاعته
ولا يحل لهم بعد ذلك ان يتعرضوا لشيء منه) لان الامام مجتهد فيما يأخذ عليهم
من الميثاق به وتنصيبه بغيره معنى الاستثناء في هذا المال من شركة الغنيمة
فيكون حكمه حكم سائر الغنائم (الا انه ينبغي للامام ان ينظر لهم فاذا عرف
حاجتهم الى ذلك اخذ منه الخمس وقسم ما بقى بينهم ليتناول كل واحد منهم من
نصيبه فان الحاجة الى ذلك قد تحققت وعند الضرورة يجوز القسمة في دار
الحرب والله الموفق *

باب

قتل الاسارى والن عليهم

* قال * (الامام بالخيار في الرجال من اسارى المشركين بين ان يقتلهم وبين ان
يخمسهم ويقسم بين من اصابهم وكان الحسن رحمه الله تعالى عليه يكره قتل
الاسير الا في الحرب ليبيد به العدو * ومحمد بن ابي سليمان رحمه الله كان يكره
قتل الاسير بمدا وضعت الحرب اوزارها * وجه قولهما ان اباحة القتل لدفع
مخاربتهم قال الله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم * وقد اندفع ذلك بالاسر وانقضاء
الحرب فليس في القتل بعد ذلك الا ابطال حق المسلمين بعدما ثبت في رقابهم

وذلك لا يجوز* واستدلوا على ذلك عاروي ان عبدالله بن عامر بعث الى ابن
 عمر رضي الله عنهما باسير ليقبله فقال اما والله مصرو را فلا تقتله يعني بعد
 ما شد دعوه واسرتموه فلا تقتله وقال الله تعالى فاذا القيتهم الذين كفروا فضررب
 الرقاب حتى اذا اختمتموهم الآية فاما امرنا بالقتال الى غاية الاسر ثم جعل
 الحكم بعد ذلك المني او القداء (ودليلنا على جواز القتل بعد الاسر قصة بني قريظة
 فقد قتلهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد الاسر وبمدا وضمت
 الحرب اوزارها وقتل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عقبة بن ابى معيط والنضر
 ابن الحارث بالاثيل وكان من اسارى بدر وقتل عمر بن الخطاب رضي الله
 تعالى عنه معبد بن وهب وقد كانت اسره ابو بردة بن ابى ساريوم بدر
 فسمعه يقول يا عمر انمسيبوت انكم غلبتم كلا واللات والعزى
 فقال اتقول هذا وانت اسير في ايدينا ثم اخذه من ابى بردة وضرب عنقه
 ولان الامن عن القتل انما يثبت بالامان او بالاعيان وبلاسر لا يثبت شيء
 من ذلك فبقي مباح الدم على ما كان قبل الاسر وهو بالاسر لم يخرج من
 ان يكون محاربا ولكنه عجز عن المحاربة لكونه مقهورا في ايدينا مع قيام السبب
 الذي يحمله على ذلك وهو الخيانة في الدين فيجوز قتله كالمرء المقهور في ايدينا
 وقوله تعالى فاما منا بعد واما فداء منسوخ) هكذا نقل عن السدي انه قال
 نسخ قوله فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم*

(ونوابل حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه كره قتله مشدود اليدين
 لا ان يقال انه يجوز عن قتله بعد ما اسروا ونحن هكذا نقول الاولى ان لا يقتل
 مشدود اليدين اذا كانت لا يخاف ان يهرب او يقتل بعض المسلمين ثم يستوى
 في ذلك ما بعد الا حرا زيدا الاسلام ومقابله لا نعدم السبب الموجب لحرمة

دمائهم فان الحق لا يتاكد للمسلمين في الاسارى بالاحرار بالدار (الارى)
 ان الامام ان يجعلهم احرار الاصل بان يمن عليهم برقابهم وارضيتهم ويضع الجزية
 عليهم واخراج على ارضيتهم كما فعله عمر رضى الله تعالى عنه بالسواد والدم يتأكد
 الحق فيهم كان الحكم فيهم بعد الاحراز كالحكم قبله والامام ناظر للمسلمين فان
 رأى الصواب في قسمتهم قسمهم وان رأى الصواب في قتلهم لدفع فتنهم قتلهم
 قال الله تعالى وقال لهم حتى لا يكون فتنة ومن اسلم منهم حرم قتله لقوله
 تعالى فان انتهوا فاعادوا والاعلى الظلمين وقد خرج بالاسلام من ان يكون
 ظالماً وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم
 ولكنه يقسم بين المسلمين لان الاسلام يؤمنه من القتل ولكن لا يبطل الحق
 الثابت فيه للمسلمين وقد كان الامام مخيراً بين القتل والقسمه فاذا تمذر
 احدهما بالاسلام تبين الآخر واما مسلم قتل اسيراً قبل ان يسلم او يباع او يقسم
 فلا شيء عليه لانه اراق دماً باحافو كمن قتل مرتداً او مقضياً عليه بالزجر
 ولكن يكره له ذلك لانه ان كان الاسير من غيره فهو بالقتل يفوت عليه يده
 فيه وذلك ممنوع عنه (بحديث جابر رضى الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال لا تهاطى احدكم اسير صاحبه اذا اخذه قبله فيقتله ولكن مع
 هذا لا شيء عليه) لانه ازال يده عما ليس بمال منقوضه فهو كمن اراق خيراً على
 مسلم وهو عسكه للتخل (وان كان هو الذى اسره فهو في القتل يفتات) (١) على
 رأى الامام وبطل الخيار الثابت له وذلك مكروه وقال النبي صلى الله عليه
 وسلم ليس للمرء الا ما طابت به نفس امامه الا ان يعالجه الاسير ويقصد
 الانفلات من يده حتى يحجزه عن ان يأتي به الامام فيشذل باس بان يقتله قد فعل
 ذلك غير واحد من الصحابة وان اسلم في يده فهو آمن من القتل هكذا قال عمر

رضي الله تعالى عنه اذا اسلم الاسير في ايدي المسلمين فقد آمن من القتل وهو رقيق فان قسم الامام الاسارى او باعهم حرمت دماؤهم (لانه آمنهم بمصنوع فانه ملكهم من الدين وقوا في سواهم والملك يكون محتر ما حرمة المالك (فن قتلهم بعد ذلك خطأ فله قيمة من قتل والكفارة كما هو الحكم في قتل غيرهم من عبيد المسلمين بخلاف ما قبل القسمة والبيع) فهناك الملك لم يثبت لمن في يده الاسير فاذا قتله غيره لا يزمه شيء وان كره له ذلك لحرمة يد المسلم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم بدر لا تحبوا اسعدا يقتل اخيه فيقتل كل اسير في ايديكم *

* وذكر * (عن محمد بن ابراهيم التيمي قال ردت الفنائم في المنضم يوم بدر واقرت الاسارى في ايدي من اسرهم والاسلاب في ايدي من قتلهم) واعاقل ذلك لان التنفيل كان قد سبق من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله من قتل قتيلا فله سلبه ومن اسر اسيرا فله * فاذا لم يسبق التنفيل من الامير بذلك فكل ذلك مردود في المنضم *

(وان رأى الامام قتل الاسارى فينبغي له ان لا يمد بهم بالعطش والجوع ولكنه يقتلهم قتلا كريما) يعني لا ينبغي ان يقتلهم فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المثلة ولو بالكلب المقور (وقال عليه الصلاة والسلام في بني قريظة بعدما احترق النصارى في يوم صائف لا تجموا عليهم حر هذا اليوم وحر السلاح قتلهم حتى يبردوا فيقولون حتى ابردوا ثم راوا بئسهم فقتلواهم وقد كان اتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باجمال التمر فنثر بين ايديهم حين قتلواهم فكانوا يكدمونها كدم (١) الحمر قال وليس ينبغي للامام ان يمن على الاسير فيتركه

(١) الكدم المض بمقدم الاسنان كما يكدم الحمار المغرب

ولا يقتله ولا يقسمه) لأنه لو اراد ابطال حق بعض المسلمين عنه بان يختص به
احدهم لم يكن له ذلك فاذا اراد ابطال حق جميع المسلمين عنه بالمن عليه اولى ان
يكون ممنوعا عنه (وهذا) لأنه في المن عليه تمكينه من ان يعود دحر بالمسلمين
بعد الظهور عليه وذلك لا يحل وقد بينا ان حكم المن الثابت بقوله تعالى فاما منا
بعد واما فداءه قد استخ بقوله تعالى فاقتلوا المشركين * والذي روى ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم من على ابي عزة الجمحي يوم بدر فقد كان ذلك قبل
اتساع حكم المن (الآري) انه لما وقع اسير يوم احد وطالب من رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ان ين عليه ابي وقال لا يتحدث العرب باني خدعت محمدا
صرتين ثم اصر به فقتل *

وذكر محمد رحمه الله عليه (للهديث تاويل آخر وهو) ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لما كان يقاتل عبدة الاوثان من العرب واولئك ما كان يجري
عليهم السبي وامان على بعض الاسراء لانه ليس فيها ابطال حق ثابت للمسلمين
في رقابهم ونحن نقول به في مثلهم من المرتدين وعبدة الاوثان من العرب الذين
لا يقبل منهم الا السيف او الاسلام فانهم ان اسلموا كانوا احرارا وان ابوا قتلوا
وان رأى الامام النظر للمسلمين في المن على بعض الاسارى فلا بأس بذلك ايضا
لما روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم من على ثمامة بن اثال الحنفي (ا) حين اسره
السامون وريطوه بسارية من سوارى المسجد فخرج اليه رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وقال ما وراءك يا ثمامة فقال ان عاقبت عاقبت ذا ذنب وان
منت منت على شاكر وان اردت المسال فعندى من المال ماشئت فن عليه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشر طان يقطع الميرة عن اهل مكة ففعل
ذلك حتى قحطوا والدليل عليه ان له ان ين على الرقاب بما الاراضى لان فيه

(١) ذكره الحافظ الذهبي في تجريد اسماء الصحابة رضي الله عنهم فقال لما ارتد اهل

اليامنة ثبت ثمامة في قومه على الاسلام ١٢ ح

منفعة للمسلمين من حيث الجزية والخراج فمر فأناله بجوز ذلك عند المنفعة
للمسلمين وذكر عن جابر رضي الله تعالى عنه (قال خرجنا مع رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم في غزوة حنين فزنا منزلاً للمقبل ثم دعاني رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وعنده رجل جالس فقال ان هذا جاء وأنا نائم فسل سيفي ثم قال
يا محمد من عندك مني اليوم فقلت الله ثم قال من عندك مني اليوم فقلت الله ثم سل
السيف وهما هو جالس فاقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً ولا عاقبه
ونابيل ذلك أنه حين سقط السيف من يده وتبين له الحلق فاحلم فلم يلام يعاقبه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإنما تمكن منه النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بتأييدها لا بقوة المسلمين فرأى ان يمين عليه جاد ان يسلم *

(واذا قال الامير من اخذ اسيراً فموله فوجد الاسير في يدرجلين كل واحد
منهما يدعيه فهو بينهما نصيبان لا مستوائهما في سبب الاستحقاق الا ان يكون
عقر واحد منهما بيمينه واخذه الآخر فانه ان كان عقر عقر الا يقتدر معه على البراح
فهو الذي عقره لانه صار ماخوذاً فماله وان كان يقتدر معه على البراح فهو الذي
اخذه) لانه لم يصير ماخوذاً بفعل الاول ونظيره الصيد اذ رماه انسان فاختنه ثم
اخذ آخر * وروى حديث سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه (قال رميت يوم
بدر سهيل بن عمرو فالتقط فساءه ثم اتيت ابراهيم حتى وجدته في يد مالك
ابن الدخشم وقد جز ناصيته فاختصمنا فيه الى رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم فاخذه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منا) وإنما اخذه منها لما بينا ان
غنائم بدر كانت مخافة لساائر الغنائم من حيث ان الاصر فيها كان الى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعطي من شاء ويحرم من شاء *

وذكر عن يحيى بن ابي كثير (قال قلت لالحسن البصري رأيت رجلاً من

قصة رجل من السيف على النبي صلى الله عليه وآله وسلم حفظه الله تعالى منه

المسلمين اشترى اسير من المسلمين ايصاله له انه يرجع فيه قال لا وبه نأخذ فان
المسلم وان وقع اسير افهو حر على حاله ومن اشتراه من العدو لا يملكه فكيف يرجع
عليه ولكن ان اشتراه بغير امره فهو متطوع فيما دى من فدائه فعليه ان يخلي
سبيله وان اشتراه بامره فانه يرجع عليه بالثمن الذي اشتراه به وهذا مستحسن
وفي القياس لا يرجع عليه الا ان يشترط ذلك نصا لان مجرد الامر متوع
قد يكون لطلب الاحسان والاخذ بمكارم الاخلاق وقد يكون للاستقراض
ولكنه عين جهة الاستقراض للعادة الظاهرة فيه بمنزلة من امره غيره بان
ينفق على عياله من مال نفسه ثم يصير هذا رواية في فصل اختلاف فيه المشايخ
وهو ان السلطان اذا صادر رجلا فامر ذلك الرجل غيره ان يؤدى المال فقد
قال هناك بعض مشايخنا لا يثبت له حق الرجوع عليه الا بالشرط لان المال
ما كان واجبا على الامر وانما كان مظلوما فيه ومن دفع ظلما عن غيره بسوالة
لم يرجع عليه بشيء ولكن الاصح انه يرجع عليه فان اهل الحرب ظالمون
في حبس الاسير ايضا ومن اشتراه منهم فقد دفع ظلمهم عنه ومع ذلك
ثبت له حق الرجوع عليه اذا كان بامره

(وذكر) عن بشر بن غالب (قال سئل الحسين بن علي رضي الله تعالى عنهما متى
يجب السهم للمولود قال اذا استهل) يريد به نصيبه من الميراث فانه انما يستحق
ذلك اذا انفصل حيا وانما يعلم ذلك بالاستهلال (وسئل عن فكاك الاسير فقال
على الارض التي يقاتل عنها يعني من خراج تلك الارض لانه قبل الاسر
كان يذب عن اهل تلك الارض فهم اولى بفكاكه ليكون الغرم بمقابلة
الغنم وانما يفك من الخراج لانه معدنوا ثوب المسلمين وسد خلة المحتاجين منهم
وهذا من جملة ذلك

وجوابات المسائل للحسين بن علي رضي الله تعالى عنهما

(و- مثل عن الشرب قائما غاب ناقة ثم شرب قائما) وانما قصد البيان بفعله انه لا بأس بذلك وقد اقتدى فيه بابيه علي رضي الله تعالى عنه فانه حين بلغه عن قوم انهم يكرهون الشرب قائما وضا في رحبة المسجد بالكوفة ثم اخذ الاناء وشرب بفضل ما فيه قائما وكان قصده من ذلك رد قولهم في كراهة شرب الماء قائما.

* وذكر * (ان علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه انه اتي باسير يوم صفين فقال لا تقتلني فقال لا اقتلك صبرا اني اخاف الله رب العالمين وجعل سلاحه للذي جاء به) وانما جعل ذلك له ليتقوى به على العدو حتى اذا وضعت الحرب اوزارها رده على صاحبه ان كان حيا وعلى ورثته ان كان ميتا وهو ايضا تاويل ما نقل عن الشعبي ان عليا رضي الله تعالى عنه لم يفهم من اموال اهل الجمل الا الكراع والسلاح * اي دفع ذلك الى اصحابه ليتقوا به على عدوهم من غير ان يملكهم ذلك فان مال المسلمين لا يصير غنيمة للمسلمين بحال * (الآري) انه لم يخمس شيئا من ذلك وانهم لما طالبوه القسمة بينهم قال فن ياخذ منكم عائشة رضي الله عنها * وانما قال ذلك على وجه الانكار عليهم فمر فانا انه اعاد دفع السلاح الى من دفع حاجته حتى يقا تل به ثم رده على صاحبه بعد ما وضعت الحرب اوزارها.

(واذا وقع الظهور على قوم من مشركي العرب فقد بينا انه لا يقبل من رجالهم الا السيف او الاسلام فاما صبيانهم ونساءؤهم فهم في لا يجبرون على الاسلام لقوله عليه الصلوة والسلام اقتلوا شيوخ المشركين واستحيوا اشرخهم) والمراد بالا استحياء الاسترقاق قال الله تعالى ويستحيون نساءكم والمراد بالشرخ (١) النساء والصبيان ثم قد بينا ان حالهم كحال المرتدين والنساء والذرارى من المرتدين

(١) الشرخ صغار لم يدر كوا ١٢ مجمع بحار الانوار

بعد ما صاروا اهل حرب يسترقون بخلاف الرجال الا ان اولئك يجبرون على الاسلام لان حكم الاسلام قد نزل مهم * فاما عبدة الاوثان من العرب فلم يسبق منهم الا فرار بالاسلام فلهذا لا يجبر على الاسلام من استرق من ذراريهم * ثم كل من يجوز استرقاقه من الرجال يجوز اخذ الجزية منه بعقد الذمة كاهل الكتاب وعبدة الاوثان من المجمل لان في كل واحد منهما انقضاء الكافر بمنفعة يحصل للمسلمين من حيث المال (ومن لا يجوز استرقاقه لا يجوز اخذ الجزية منه كالمرتدين وعبدة الاوثان من العرب والاصل فيه حديثان (احدهما) حديث الزهري قال لم يبايعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل من احدهم من اهل الاديان من العرب الجزية الا الاسلام او القتل (والثاني) حديث مما رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم حنين لو ثبت على احد من العرب ولا هورق لثبت اليوم ولكن اعماهو القتل والفداء * وقد بينا ان حكم الفداء قد انتسخ فبقى القتل الا ان يسلم (واذا وقع السبي في سهم رجل من المسلمين فاخرج مالا كان معه لم نعلم به فانه ينبغي لاذي وقع في سهمه ان يردده في الفينة) لان الامير انما يملكه بالقسمة رقبة الاسير لامامه من المال فان ذلك لم يكن معلوما له وهو مأمور بالعدل في القسمة وانما يتحقق العدل اذا كانت القسمة لا يتناول الا ما كان معلوما له (فان تفرق الغنائم وذلك الشيء مما لا يحتمل القسمة لقلته فليتصدق به على المساكين) لانه عجز عن ايصاله الى صاحبه فيكون بمنزلة اللقطة في يده يتصدق به على المساكين لانه عجز عن ايصاله الى صاحبه فيكون بمنزلة اللقطة في يده يتصدق به هكذا قل عن مكحول (انه قال لمن ابتلى بذلك ما ارى وجهها احسن من ان يتصدق به والذي روى ان عبد الرحمن بن خالد رضي الله عنهما ابن الوليد اعطى ذلك من وقع

الاسير في يده) فتناوله انه انما اعطاه لانه لم يعلم ان ذلك لم يكن معاه ما الذي قسم الغنيمة بين الفاتحين وانما حسب ان الذي قسم اعطاه ذلك بنصيبه مع الاسير الذي اعطاه اياه.

وذكر* (ان رجلا اشترى جارية من المنعم فمأرات انها قد خلعت له اخرجت حليها كان معها فقال الرجل ما ادري ما هذا واتى سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه فاخبره فقال اجعلها في غنائم المسلمين وانطلق اخرى تحمل قاصر الماء التراب عن لبنة من ذهب فاتي سعد فاخبره فقال اجعلها في غنائم المسلمين وبه ناخذ) فان المال الذي مع الاسير كان غنيمة وبيع الامير انما يتناول الرقبة دون المال فيبقى المال غنيمة (ومن وجهه في دار الحرب كنز او قد دخل مع الجيش فان ذلك يكون غنيمة) لانه ما يمكن من ذلك المال الا بقوة المسلمين (واذا وقعت الجارية من السبي في سهم رجل فقالت اما جارية ذمية سباني اهل الحرب ثم اخذني المسلمون ولا يعلم ذلك الا قولها لم يقبل قولها) لانها صارت رقيقة حين سبيت من ارض العدو فلا يقبل قولها في استقاط الرق عنها (ولا لباس بان يطأها مولاها بالملك ويسمى حتى تقوم البينة المأدلة على ما قالت) لان كل مسلم مأمور بالتابع الظاهر ما لم يتبين له غير ذلك بالحجة.

* وذكر* عن الحسن رحمه الله (انه قال للسائل في هذه الحادثة لا تقع عليها وبها فانما كره له موافقتها على طريق التنزه) لانه لم يرها حلالا له (الا ترى) انه امره ببيعها ولورأها حرة كما زعمت ما امره ببيعها (واذا ظهر الامام على ارض من ارض المشركين فهو بالخيار ان شاء خمسها وخمس اهلها وقسم اربعة اخماس ذلك بين من اصابها كما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك بخير واذا فعل ذلك كانت الاراضي ارض عشر) لان المسلم لا يتبدأ بتوظيف الخراج

عليه وإنما وضع عليه المشر لأن فيه معنى الصدقة (وإن شاء تركها وأهلها يؤدون منها الخراج كما فعله عمر رضي الله تعالى عنه بارض المروا وارض الشام وما خالفه في ذلك إلا نفر يسير ولم يحمدا على خلافه حتى دعا عليهم فقال اللهم اكفني بلالا واصحابه فما حال الحول وفيهم عين تطرف) يعني ما توافي الطاعون وقدينا تمام هذا في السير الصغير *

* وذكر * (أن عمر رضي الله عنه كتب إلى سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أما بعد فقد بلغني كتابك تذكر أن الناس قد سألوا أن تقسم بينهم غنائمهم فانظر ما جلب الناس عليك من كراع أو سلاح فاقسمه بين من حضر من المسلمين وأترك الأرض والأنهار لاهلها * وبه نأخذ فان ما أصيب قبل الفتح والظهور وقد تحقق انفصاله عن أهل الأرض وخروجه من أيديهم فيجب قسمة ذلك بين الغائبين ولا يبطل ذلك بفتح الأرض والمن على أهلها قال (وانظر أن لا توله والدعة من ولدها) أي لا تفرق بين الصغير وبين والديه ونحو هذا جاء الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين رأى جارية والهة في الفريضة فقال ما حالها فقالوا بيع ولدها قال لا توله والدعة بولدها * وقال * ولا تأمس امرأة حتى تطيب رجليها) أي حتى يستبرئها وهو نظير ما جاء في الآثار ولا (أ) الحبالي حتى يستبرئ بحضرة * قال (ولا تتخذوا من المشركين كتابا على المسلمين فانهم يأخذون الرشوة في دينهم ولا رشوة في دين الله تعالى وبه نأخذ) فان الوالي ممنوع من أن يتخذ كتابا من غير المسلمين لقوله تعالى لا تتخذوا بطانة من دونكم * ثم قال (ولا عشر على مسلم ولا على ذي ذممة وإنما العشور على أهل الحرب إذا استأذنوا أن يتجروا في أرضنا) وفي هذا نظر فقد اشتهر عن عمر رضي الله عنه أنه أمر عماله بأن يأخذوا من أهل الذمة نصف العشر * فان صح هذا الحديث

اجابة دعاء سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه

فالمراد منه انه ليس على اهل الذمة المشر الكامل في اموال التجارة اذا مروا به على الماشر وانما ذلك على اهل الحرب خاصة فاما اهل الذمة فعليهم نصف المشر *

* وذكر * عن مجاهد رحمه الله عليه (قال ايا مدينة فتحت عنوة فاسلم اهلها قبل ان تقسم فهم احرار) وتاويل ذلك فيما اذا كانوا مرتدين او عبيدة الا وان من الرب او كان رأي الامام ان يدعهم في ارضهم يؤذون الخراج فاما اذا رأى الامام ان يقسمهم وارضهم فهم عبيد لسايقنا انهم اسلموا بعد تمام القهر وذلك يؤمنهم من القتل ولا يبطل حق المسلمين عن رقابهم * والله الموفق *

﴿ باب ﴾

﴿ ما يحمل عليه القتي ومايركبه الرجل من الدواب ومايجوز فعله بالغنائم في دار الحرب من القسمة وغير ذلك ﴾

* قال * رضي الله تعالى عنه (قد بينا انه لا ينبغي للامام ان يقسم الغنائم في دار الحرب ولا يبيعها وان كان لوفيل ذلك نفذ منه الا ان يحتاج المسلمون اليها فنفذ الحاجة يقسم الثياب والسلاح بينهم بعد دفع الخمس) لان مايشبه القسمة يجوز له ان يفعله قبل الاصابة عند الحاجة وهو التفتيل فالقسمة بعد الاصابة عند الحاجة اجوز * ولا نه انما لا يقسم سراعا لحق المدد كيلا يقل رغبته في العروق بالجيش وعند الحاجة سراعاة جانب الذين هم معه اولى (فاما الرقيق فلا يتحقق الحاجة الى قسمته في دار الحرب فلا يتأكد الحق فيهم ايضا حتى حل للامام قتالهم فلا ينبغي له ان يقسمهم قبل الاضرار بالدار * فان لم يكن معه ظهير يحمل عليه الغنائم نظر فان كانت في الغنائم دواب فيحمل عليها الغنائم وان لم يكن وكان مع عامة الجيش فضل هو له حمل الغنائم عليها لان الغنائم

باب ما يحمل عليه القتي ومايركبه الرجل من الدواب ومايجوز فعله بالغنائم في دار الحرب من القسمة وغير ذلك

حقهم و الدواب كذلك لهم في الحمل عليها مراعاة النظر لهم فلا يتمتع من ذلك
لاجل الخمس فانه تبع لحق الغانمين على معنى انه يستحق باصابتهم وثبوت
الحكم في التبع كثبوته في الاصل * وان كان فضل الجمولة مع خواص منهم فان
طابت أنفسهم بان يحمل الفنائم عليها فعل وان ابوا لم يكرههم على ذلك لان
الدواب للخواص منهم والغنيمة لمصامتهم فاعتبار جانب غير صاحب الدابة
يدعوه الى حملها على الدابة واعتبار جانب صاحب الدابة يمنه من حملها على دابته
بغير رضاه وليس حق البعض تبعا لحق البعض (الا ترى) لو اراد ان يحمل
بعضهم على دواب البعض لم يكن له ذلك بغير رضائهم فكذلك حكم حمل الفنائم *
(ثم اذا ابوا فينبغي ان يقسم ذلك بينهم حتى يتولى كل واحد منهم حمل
نصيبه بالطريق الذي يمكنه) لان الحاجة قد تحققت اذ لم يقسم في هذه الحالة
احتاج الى تركها وفيها بطلان حقهم عنها اصلا (وان كان بحضرة تجار يشترون
ذلك فلا بأس بان يبيعها منهم) لانه لما جازله القسمة في هذه الحالة جاز البيع فان
كل واحد منهما تصرف يبتنى على تاكيد الحق (ثم بعد البيع يقسم الثمن بين الغانمين
ولا يؤخر ذلك الى الخروج من دار الحرب) لان بنفوذ البيع تساكد حق
الغانمين وينقطع شركة المدد معهم في الثمن فلا معنى لتأخير القسمة بعد ذلك
كما بعد الاحراز بدار الاسلام *

(واذا رأى الامام ان يستاجر الجمولة من اصحابها باجر معلوم فذلك صحيح
ويكون الاجر من الفنائم بدأه قبل الخمس) لان في هذا الاستيجار
منفعة للغانمين فهو كالا مستيجار لسوق الغنم والرمك *

(وحق اصحاب الجمولة في ذلك لا يمنع صحة الاستيجار) لانه لا ملك لهم فيها قبل
الاحراز والقسمة وشركة الملك هو الذي يمنع صحة الاستيجار لا شركة الحق

كافي مال بيت المال (ويستوي في ذلك ان رضى به اصحاب الحمولة او او اذا كان
 بهم غنى عن تلك الحمولة) لا لهم بهذا الالباء قهسوا والتفتت فان في هذا الاستيجار
 منفعة لهم من حيث انه يحصل لهم الاجرة بما بله منفعة لا يبقى لهم بدون هذا
 الاستيجار وفيه منفعة للفاين ايضا فكانوا متمتين في الالباء والقاضي لا يلتفت
 الى اباء المتفتت * ولان ابتداء الاستيجار وقاء الاجارة عند تحقق الحاجة صحيح
 من غير الامير فن الامير اولى وبه في استيجار السفينة مدة معلومة اذا انتهت
 المدة او مات صاحب السفينة والسفينة في لجة البحر وكذلك استيجار
 الاوعية لحمل المائع فيها مدة معلومة اذا انتهت المدة وهم في المفازة او مات
 صاحب الدابة فانه ينبد العقد بعد انتهاء المدة ويبقى بعد الموت في هذا الموضع
 باجر المثل وبالمسمى في حالة البقاء وكان ذلك لاجل الحاجة فكذلك في الغنائم
 اذا تحققت الحاجة الى حملها (الا ان يكون الامام يقدر على حمل الغنيمة بغير اجبار
 منه لاصحاب فضل الحمولة فيشئ لا يتعرض لحمولتهم) لان الحاجة لم يتحقق
 وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحمل مال امرئ مسلم الا بطيبة
 نفس منه *

(وان كانت الغنيمة سبياً يقدر على ان يمسيهم فعل ذلك ولا يجبر اصحاب
 الحمولة) لانه ليس في هذا اكثر من ان السبي يلحقهم تعب في المشى ولا جل ذلك
 لا يجوز له اجبار اصحاب الحمولة على مالا تطلب به انفسهم (وان لم يقدر على ذلك
 ولم يكن مع احد فضل حمولة فانه ينبغي له ان يحرق بالنار ما يحترق من غير
 الحيوان ومالا يحترق كالحديد فنه في موضع لا يطالع عليه اهل الحرب وما كان
 من رجال السبي يضرب اعناقهم وما كان من النساء والعبيان خلى سبيلهم في
 موضع يعلم انهم يضيئون فيه وما كان من حيوان ذبحه ذبحاً ثم يحرقه بالنار ولا ينبغي

القاضي لا يلتفت الى اباء المتفتت

لا يحمل مال امرئ مسلم الا بطيبة نفس منه

مسئلة استيجار السفينة والوعية
 حمل الى دار الاسلام
 غير هالذا لم يقدر على حملها الى دار الاسلام
 من النسيان والحيوانات وغير هالذا لم يقدر على حملها الى دار الاسلام

له ان يحرق شيئا من ذلك وفيه الروح) لان ذلك شئ * ولان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال لا يندب بالنار الارها * والحاصل انه بعدما وقع في يده شئ
 فالواجب عليه شيان (احدهما) قطع منفعة المشركين عن ذلك اصلا (والآخر)
 ابصال المنفعة الى المسلمين فان قدر عليها فليات بها وان عجز عن احدهما فليات
 بالآخر وهما قد عجز عن احدهما وهو قادر على الآخر وهو قطع منفعتهم عنها
 لكيلا يتقوا بها على المسلمين محال * ولانه مأمور بان يفعل ما فيه الكبت
 والغيظ للمدو في جميع ما قلنا تحقيق معنى الغيظ والكبت لهم * ثم لا يكون هو
 متلفا للنساء والصبيان تركهم في مضية ولكنه يكون مستعانا الاحسان
 اليهم بالنقل الى العمران وترك الاحسان لا يكون اساءة (الآثرى) ان من
 صر بامرأة او صبي في المنافسة وهو يتدبر على نقله الى العمران فلم يفعل لم يكن ضامنا
 شيئا من بدله ولكن كذلك يضيع بمقام على المسلمين دوابهم ومما قل عليهم
 من متاعهم *

(واذا اشترى الرجل دابة في دار الاسلام وغزا عليها فوجد بها عيبا في
 دار الحرب فان كان البائع معه في المعسكر خاصمه حتى يردّها عليه) لانه صار
 مظلوما من جهة تبديس العيب فله ان يتصرف منه (وان لم يكن حاضرا فانه
 ينبغي له ان لا يركبها ولكن يسوقها معه حتى يخرجها فيردها) لان الركوب
 بعد العلم بالعيب يكون رضاه منه بها فليتحرز من ذلك (الا ان يركبها ليسقيها
 او يسوقها الى معقلها او حمل عليها علفا فان هذا لا يكون رضاه منه بالعيب)
 لانه لا يتمكن من ردها الا ان يسقيها ويعلقها فربما لا تنقاد له في ذلك ما لم يركبها
 فلا يكون ذلك دليل الرضاء منه فاما الركوب لحاجة نفسه او لحمل امتته عليها
 دليل الرضاء منه من حيث انه انتفاع بملكه فيكون ذلك آية رضاه بتقرر

ولا يندب بالنار الارها

ترك الاحسان لا يكون اساءة

ملكه (ويستوى في ذلك ان لم يجد دابة اخرى او وجدها) لان العذر الذي له
غير معتبر فيما يرجع الى حق البائع والركوب لحاجته دليل الرضا فيكون
بمنزلة التصريح بالرضا *
(فان اتى الامام واخبره خبره هاقال له الامام اركبها فركبها لم يستطع ردّها
ايضا) لانه هو الذي اتى ذلك من الامام وقد كان متمكنا منه قبل امره
فلا يتغير الحكم باعتبار امره بعد ان يركبها طائعا (فان اكرهه الامام على ذلك حين
خاف الهلاك عليه فان قصها ركوبه فكذاك الجواب بمنزلة ما لو تعييت في
يده باقة سموية وان لم ينقصها ركوبه فله ان يردّها بالعيب) لان عند الاكره
ينعدم الفعل من الكره ويصير آلة له ان كان الاكره بالقتل * وان كان بالحبس
والقييد ينعدم به الرضا وانما كان لا يستطيع ردّها بعد الركون لوجود
دليل الرضا فاذا انعدم ذلك في الركوب مكرها يتمكن من ردّها *
(وان لم يكرهه ولكنه قال اركبها وانت على ردك لها فركبها لزمته وكان هذا
القول من الامير باطلا لانه فتوى بخلاف حكم الشريعة وليس بقضاء من
جهته) لان القضاء يستدعي مقضيا له ومقضيا عليه (فان ارتفعها الى قاض بعد
ذلك فردّها بالعيب على طريق الاجتهاد لما قال له الامير ذلك ثم ردت
الى قاض آخر يرى ما صنع الاول خطأ فانه يعصى قضاء الاول ولا يردّه) لان
قضاء الاول حصل في محل الاجتهاد فان ظاهر النصوص الموجبة لطاعة
الامير يخرج ركوبه من ان يكون رضى بالعيب (وكذلك التنصيص من
الامير بقوله وانت على ردك ليه سقط اعتبار دليل الرضا بالعيب منه عند
الركوب) لان الدليل انما يعتبر اذا لم يوجد التنصيص بخلافه (ثم اذا تمذر
ردّها فان كان ذلك لوجود دليل الرضا منه لم يرجع بحصة العيب من الثمن

عند الاكره ينعدم الفعل من الكره ويصير آلة له ان كان الاكره بالقتل *
عند الاكره ينعدم الفعل من الكره ويصير آلة له ان كان الاكره بالقتل *

وان كان نقصان دخله ايان كان ركبها مكرها فانه يرجع بحصة العيب من الثمن الا ان يرضى البائع بالرد عليه) وهذا لان دليل الرضاء كصريحه بالرضاء ولو اكره على الرضى بالعيب صريحه بالمسقط به حقه في الرد فكذلك اذا اكره على ما يكون دليل الرضاء فاذا انعدم الرضاء بقي اعتبار النقصان فكان ذلك حصل غير صحيح احدو ذلك يمكنه من الرجوع بنقصان العيب الا ان يرضى البائع بالرد عليه *

(واذا اصاب المسلمون غنائم وكان فيها مصحف لا يدرى ان المكتوب فيها تورا او انجيل او زبور او سفر فليس ينبغي للامير ان يبيع ذلك من المشركين مخافة ان يضلوا به فيكون هو المسبب لقتلهم واصرارهم على الكفر وذلك لا رخصة فيه وكذلك لا يبيع من مسلم) لانه لا يامن ان يبيع ذلك منهم ايضا فيضلوا بسببه (وكذلك لا يقسمه بين الفاعلين) لانه لا يامن على من وقع في سهمه ان يسلمه من المشركين فيضلوا بسببه (ولا ينبغي له ان يحرق بالنار ذلك ايضا لانه من الجائز ان يكون فيه شيء من ذكر الله تعالى او مما هو كلام الله تعالى فقي احراقه بالنار من الاستخفاف مالا يخفى والذي يروى عن عثمان رضي الله تعالى عنه انه فعل ذلك بالمصاحف المختلفة حين اراد جمع الناس على مصحف واحد لا يكا ديصح فالذي ظهر منه من تعظيم الحرمة لكتاب الله تعالى والمداومة على تلاوته آباء الليل والنهار دليل على انه لا اصل لذلك الحديث ولكنه ينظر في ذلك فان كان لورقه قيمة محاسب الكتاب وجعل الورق في القيمة وان لم يكن لورقه قيمة فليفسد ورقه بالماء حتى يذهب الكتاب ثم يحرقه بعد ذلك ان احب) لانه لا كتاب فيه ورعما يكون في احراقه بعد غسل المكتوب فيه معنى الفيض للمشر كين فلا يباس بان يفسده (ولا ينبغي له ان يدفن شيئا من

ولو اكره على الرضى بالعيب صريحه بالمسقط به حقه في الرد
وعلم جواز احراق المصاحف والكتب التي فيها اسماء الله وتاويل ما نقل من ذلك عن عثمان رضي الله تعالى عنه

ذلك قبل نحو الكتاب لانه لا يامن من ان يطلبه المشر كون فيستخرجونه
وياخذون بما فيه فيزيد من ذلك ضالا لا الى ضالهم (وفي هذا التعليل اشارة الى
انه اذا كان يامن من ذلك فلا باس بان يدفعه فيكون دليلا لقول من يقول من
اصحابنا فيما اذا تقطع اوراق المصحف انه لا باس بدفعه في مكان طاهر و
الغسل بالماء احسن الوجوه فيه كما ذكره *

(وان اراد شره رجل ثقة من المسلمين يؤمن عليه ان يبيعه من المشر كين فلا باس
بان يبيعه منه الا امام لانه ما تقوم ولهذا لو باعه جازيعة الا ان كراهة بيعه
لخوف الفتنة وذلك ينهدم ههنا فهو نظير بيع المصير ممن يعلم انه لا يتخذه خيرا)
وقال مشايخنا وكذا الجواب فيما يجده المسلم من كتب الباطنية واهل
الاهواء المضلة فانه يمنع من بيع ذلك مخافة ان يقع في يداهل الضلالة فيفتنوا
به وانما يفضل ما ذكرنا في هذا الموضع *

(ولو وجد وافي الخسائم صليبا من ذهب او فضة او تماثيل او دراهم او دنانير
فيها التماثيل فانه ينبغي للامام ان يكسر ذلك كله فيجعل تبرا) لانه لو قسمه
او باعه كذلك ربما يبيعه من يقع في سهمه من بعض المشركين بان يريدوا له
في ثمة رغبة منهم في لباسه او في ان يمدوه فليحترز عن ذلك بكسر الصليب
والتماثيل * والذي يروى ان معاوية رضى الله تعالى عنه بعث به اليه بارض
الهند فقد استنظم ذلك مسروق على ما ذكره محمد رحمه الله ذلك في كتاب
الزكوة ثم قد بينا تاويل ذلك الحديث في شرح المختصر (فلما الدراهم
والدنانير فلا باس بقسمتها وبيعها قبل ان تكسر) لان هذا مما لا يلبس ولكنه
يتبدل في المعاملات (الآرى) ان المسلمين يتبايمون بدراهم الاعاجم
فيها التماثيل بالتيجان ولا يمنع احد عن المعاملة بذلك وانما يكره هذا مما يلبس

وجوز دفن المصحف في مكان طاهر وغسل بالماء بعد الا تقطع

أو يمد من دون الله تعالى من الصليب ونحوها وحكم هذه الأشياء حكم مالواصابا برابط وغيره من المازف فهناك ينبغي له أن يكسرها ثم يبيعها أو يقسمها حظبا « إلا أن يبيعه قبل أن يكسرها ممن هو ثقة من المسلمين يعلم أنه يرغب فيها للحطب لا للاستعمال على وجه لا يحل فيشذل باس بذلك) لأنه مال متنفع به فيجوز بيعه الانتفاع به بطريق مباح شرعا (وما وجد في الغنائم من كلب صيد أو فهدا وبازي فلا باس بقسمة ذلك بين المسلمين) لأنه مال متقوم يجوز الانتفاع به بطريق مباح شرعا ولهذا يجوز علمنا ببيعها واستدلال عليه بحديث إبراهيم رضي الله تعالى عنه (١) قال رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأهل البيت القصاصي في الكلب يخذونه يعني للحرس ثم شبه الكلب بالهرة وبيع الهرة جائز لأنه متنفع به وإن كان لا يحل أكله فالكلب المتنفع به مثله »

(ومن وجد من الغزاة في دار الحرب فهدا أو صقرا أو بازا غير مملوك لا أحد فأخرجه إلى دار الإسلام فانه يحمل ذلك في الغنيمة) لأن هذا مال متقوم بعد إخراجها وهو لم يتوصل إلى المكان الذي أخذ ذلك فيه إلا بقوة المسلمين ف عليه أن يحمل ذلك في الغنائم (منزلة مالوا أخذه من بعض المشركين) ونظيره فيما تقدم فيما إذا وجد كنز أو معدن في دار الحرب واستخرج منه مالا (وكذلك لو استخرج من البحر لؤلؤا أو عنبرا في موضع من دار الحرب فانه رد ذلك كله في الغنيمة) لأنه ما توصل إلى ذلك المكان إلا بقوة المسلمين (وكذلك إن أصاب سمكا في ذلك الموضع) لأنه لا باس بأن يتناول السمك ويطعم أصحابه كما هو الحكم في طعام الغنيمة (وكذلك لو اصطاد بـ كلب أو فهدا أو بازي من

(١) هو إبراهيم النخعي سيد فقهاء الكوفة وشيخ شيخ الإمام الأعظم

كسر المازف وبيعها أو تقسيم حظبها
بغير بيع الكلب أو الفهد

بيع الهرة و كلب الصيد جائز

الغنيمة فان ما يصطاد به يكون من جملة الغنيمة (الا انه لا بأس بان يتناوله كسائر
الاطعمة واهل الشام يفرقون بين ما يكون من ذلك مملوكا لاعدو وياخذونه
منهم وبين ما لا يكون مملوكا فيه ولون فيما لا يكون مملوكا هو سالمه بظاهر
قوله صلى الله عليه وآله وسلم الصيد لمن اخذته ولان الغنيمة اسم مال
مصاب بطريق فيه اعلاء كلمة الله تعالى واعزاز الدين وذلك فيما يتلك على
المشركين بطريق القهر امام ما يخدم من المال المباح الذي هو نأفه بين الناس
فانه لا يكون غنيمة وهذا الحرف يفرقون بين هذه الاشياء وبين ما ليس
بنأفه كالدب والفضة والمنير واللؤلؤ (الآ ترى) ان ما يوجد في
دار الاسلام مما يكون نأفها كالصيد والخطب والحشيش لا يجب فيه الخمس
وما لا يكون نأفها كالدب والفضة المستخرجة من المعادن يجب فيه
الخمس وكذلك اللؤلؤ والمنير على قولهم بخلاف السمك الا انا نقول
ما يصيب في دار الحرب بقوة الجيش فانه يكون من جملة الغنيمة وفي هذا
يستوى ما كان مملوكا لهم وما لم يكن مملوكا لهم لان دار الحرب موضع ولا يتهم
وفي اصابة ذلك في موضع ولا يتهم معنى المنايطة لهم فاذا حصلت تلك الاصابة
بمنة الجيش يكون حكمها حكم الغنيمة (الآ ترى) ان الفزاة لو استخرجوا
من بعض جبالهم الياقوت والزبرجد فانه يكون ذلك غنيمة وان كان المسلم
لو وجد شيئا من ذلك في جبال ارض الاسلام لم يكن فيه خمس على ما قال
صلى الله عليه وآله وسلم ليس في الحجر زكوة وهذا كله حجر الا ان بعض
الاحجار اضواء من بعض فعر فنا ان ما يوجد من ذلك في دار الحرب فيخرج
بقوة الجيش لا يكون قياس ما يوجد في دار الاسلام *

(ولو اراد الفاساذي ان يصطاد بكلب او فهدا وبازي من الغنيمة فذلك

هو ما يستخرج في دار الاسلام من المعادن كالذهب والفضة يجب فيها الخمس
وان المسلم وجد شيئا من الياقوت والزبرجد في جبال ارض الاسلام لم يكن فيه خمس

مكروه له) لانه انتفاع بآهوه من الفئمة من غير حاجة فهو بمنزلة ركوب الدابة ولبس الثوب من الفئمة (فان ارسله فذهب ولم يعد اليه فلا ضمان عليه فيه) لان اكثر ما فيه انه بالارسال مستهلك له ومن استهلك شيئا من الفنائم في دار الحرب لم يضمن ولكنه يؤدب على ذلك ان فعله بغير اذن الامير) فهذا مثله

(ولو وجد في الفنائم فرس مكتوب عليه حبيص في سبيل الله فان كانوا انما وجدوا ذلك في عسكر المسلمين او بالقرب منه حيث يكون اغلب الراي فيه انه للمسلمين فهو بمنزلة اللقطة فالسبيل فيه التبريف بمنزلة ما لو وجد ذلك في دار الاسلام ولا يكون حبيسا على من السمة لان السمة ليست بحجة حكومية الا ترى انه لا يستحق بها الملك ولا اليد (وان وجدوا ذلك في موضع هو في يدها لل حرب عما يكون غالب الراي فيه انه للمشر كين فان هذا غنمة كسائر الفنائم) لانه هذه السمة لا يثبت استحقاق شيء في الحكم فوجودها كعدمها ويحتمل ان يكون المشر كون فملوا ذلك ليلبسوا على المسلمين اذا خرج بعضهم الى المسكر عينا يتجسس اخبار المسلمين والمحتمل لا يكون حجة (والدليل) عليه ان مثل هذا الفرس لو كان في يد مسلم يبيعه لم يمنع من بيعه باعتباره هذه السمة فهذا بين ان السمة لا تكون حجة في احكام المسلمين (ولو شهد قوم من المسلمين انه من الخيل الحبيس وقد حضر صاحبه الذي كان في يده فان الامام رده عليه قبل القسمة وبعد القسمة بغير شيء) لان على قول من يجيز الوقف الفرس الحبيس كالوقف في الحكم لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يملكه المشر كون بالاحراز ولا المسلمون بالاخذ منهم فيجب رده على القيم الذي كان في يده ويعوض من وقع في سهمه قيمته من بيت المال ورد

الثنى على المشتري ان كان باعه الامام ويكون الحكم فيه كالحكم في المدبر باسره
المشركون ثم يصيبه المسلمون (فاما على قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه
فالحكم في هذا كالحكم في غيره من افراس المسلمين يحرزها المشركون) لان
عنده هذا محل للتملك بالارث والبيع فيكون محلا للتملك بالاعتناء ايضا
(واذا قسم الامام الغنائم في دار الاسلام وعزل الخمس ثم اغار العدو على ما عر له
للخمس فاحرزوه ثم ظهر عليه المسلمون فان عرف ذلك قبل القسمة ترد في الخمس
كما كان) لان حق ارباب الخمس تأكد في الخمس كما ان حق القاعين قد تأكد
في الاربعة الاخماس (وان كان لم يعرف ذلك حتى يقسم بين الغنائمين فهو
سالم لهم) لان الامام لو اخذه لا رباب الخمس بعد القسمة اخذه بالقيمة
ولا فائدة لهم في ذلك *

(ولو كان باعه قبل القسمة ثم علم انه من الخمس فان كان باعه بقيمته او اكثر فهو سالم
للمشتري) لانه لو اخذه اخذه من يده بالثمن ولا فائدة في ذلك لارباب الخمس
(وان كان باعه باقل من قيمته فله ان ياخذه بالثمن) لان الاخذها هنا مفيد
لارباب الخمس فانه يعطى الثمن من الخمس ويحمل ما بقي مقسوما بينهم *

(وما وجدته المسلمون من متاع على ساحل البحر او وجدوا سفينة قد غربتها
الريح فرمت بها على الساحل وفيها امتعة فان كان ذلك الموضع الذي وجدت
فيه من ارض الحرب فهي في الخمس سواء كان ذلك المتاع مما يتخذ المسلمون
او المشركون) لانهم انما وصلوا الى ذلك الموضع بقوة الجيش فيكون المصاب
غنيمة وبان كان ذلك من متاع المسلمين لا يخرج به من ان يكون غنيمة (كما لو
وجدوا ذلك في حصن من حصونهم) وهذا لانه يتوهم ان يكونوا اشتروا ذلك
من تجار المسلمين او اخذوه من المسلمين قهرا او احرزوه (وان وجدوا ذلك في

موضع من الساحل هو من ارض اهل الاسلام فالحيكم فيه ما هو الحكم في
اللقطة ويستوى ان كان ذلك من متاع يتخذ المسلمون او المشركون الا ان
يكونا كبر الراى فيه انه كان للمدو فحيثما نخمس وما بقى يكون للفايعين
لان ما وجد على ظاهر ذلك الموضع منزلة ما وجد في باطنه (ولو استخرجوا
كنزاً من موضع هو من دار الحرب يكون حكمه حكم القيمة وان استخرجوا
ذلك من موضع من دار الاسلام يجب الخمس فيه ويكون ما بقى لمن اصابه
مسواه كان الموجود من دراهم الا عاجم او غير ذلك الا ان يكون اكبر الراى
ان ذلك من موضع اهل الحرب) وهذا لان البناء على الظاهر واجب فيما
تستدر الوقوف فيه على الحقيقة وغالب الراى بمنزلة اليقين فيما لا يمكن
اثباته بحجة اخرى *

(فاذا دخل المسلمون دار الحرب فدخلوا على قبور الكفار فيها الاموال
والسلاح قد دفنت معهم فلا بأس بان يحفروا تلك القبور ويستخرجوا ما فيها
وهذه عادة بعض اهل الحرب انهم يدفنون الابطال منهم باسماحتهم واعيان
اموالهم وفي استخراج ذلك منفعة للمسلمين فانهم يتقنون تلك الاسلحة على
قتالهم وحرمة قبورهم لا تكون فوق حرمة بيوتهم فاذا جاز الهجوم عليهم في
بيوتهم لاخذ ما فيها من الاموال فكذلك يجوز حفر قبورهم) وهذا لان هذه
الاموال ضائعة والموضع الذي يدفن فيه الاموال يكون كنز الاقرباء به
فارقا لما لو ارادوا حفر القبور لنش اكفان الموتى لان ذلك ليس بمال ضائع
هو مصروف الى حاجة الميت *

(ثم من استخراج شيئاً من هذه الاموال فهو قيمة نخمس) لانه ما وصل اليها
الابوة العسكرية (وما وجدوا من متاع المشركين او المسلمين شيئاً قد سقط منهم

جواز حفر قبور المشركين لاستخراج ما دفن معهم من الاموال

مثل السوط والحذاء والجبل فانه لا يحمل لمن كان غنيا ان يستقيم بشئ من ذلك
ولكنه ان كان من متاع المشركين فهو غنيمة وان كان من متاع المسلمين فهو
منزلة اللقطة فان كان محتاجا الى ذلك انتقم به وهو ضامن لما قصه اذا جاء صاحبه
بمنزلة ماله وجد ذلك في دار الا سلام﴾ فان قيل * فقد جاءت الرخصة في
السوط ونحو ذلك كما في حديث الصبي بن معبد التقي على ما رواه في كتاب
اللقطة * قلنا * تاويل ذلك في السوط المنكسر ونحوه مما لا قيمة له ولا يطلبه
صاحبه بعدما سقط منه وربما القاه واستبدل به فلما اذا كان شيئا له قيمة ويعلم
ان صاحبه ماله القاه بل سقط عنه وهو في طلبه فتحكمه حكم اللقطة اعتبار القليل
بالكثير ﴿الآثرى﴾ الى ما جاء في الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال ردوا الخيط والخيط فليل له ان فلانا اخذ قبلاين من شمر فقال قبلاين من نار *
واذا كان هذا الحكم في الغنيمة فاطنك في مال المسلمين وقد اشار في الكتاب
الى ان له مخالفا في المسئلة وهم بمض اهل الشام فاهم يرخصون في السوط ونحوه
ثم بين فساد مذهبهم فقال (ارأيت لو كان سوطا يساوي عشرة دراهم اكان
يجوز له ان يملك وهو بحيث لو سرقه من صاحبه قطعت يده فيه ﴿ارأيت﴾
لو كان عشرين سوطا بهذه الصفة فمرفنا ان الذي لا بأس بان يستقيم به هو ما ليس
بمعتوم ولا يطلبه صاحبه مثل النوى وتشور الرمان وبمر الابل وجلد الشاة الخمية
وما شبه ذلك فاما يعلم ان صاحبه يطلبه فهو بمنزلة اللقطة في يده * والدابة المجفاه
التي يعلم ان صاحبها تركها اذا اخذها انسان فاخرجها فاعليه ردها ولا يحمل ذلك
بمنزلة السوط يلقه صاحبه (و القياس في الكل واحد الا انا استحسننا في السوط
لان صاحبه القاه رغبة عنه فقد كان قادرا على جماله وماترك الدابة رغبة عنها وانما
تركها المجزءة عن اخرها فلا يزول ملكه عنها بذلك ﴿ارأيت﴾ لو كانت جارية

مسئلة اخذ السوط الساقوط وغيره

مريضة تركها الجزه عن اخراجها فاخذها النسيان واحسن اليها حتى برئت
من مرضها كان محل له ان يطئها من غير سبب من اسباب الملك له فيها فلها هذا
ونحوه اخذنا في الخيول بالقياس *

(ولو ادهى الذي في يده الدابة على صاحبها انك قلت حين خليت سبيلها من
اخذها فهي له وجميع ذلك صاحبها فالقول قوله مع يمينه) لان دعواه هذا
المعيب عليه كدعواه انه باعها منه * فان اقام اليينة او نكل صاحبها عن اليمين
صلحت الدابة للذي اخذها سواء كان حاضرا حين قال صاحبها هذه المقالة
او لم يكن للحديث الذي روينا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الهدايا
من شاء فليقطع * وقد تقدم بيان هذا الجنس من المسائل * وبعدها الهبة لما
صاحت في يد الموهوب له وسمعت فليس لا واهب ان يرجع فيها لان الزيادة
المتصلة تمنع الرجوع من الهبة * والله اعلم *

﴿ باب ﴾

﴿ قسمة القنائم التي تقع فيها الخطأ ﴾

(واذا رأى صاحب المقاسم ان يقسم الاجناس المختلفة بين الفاعلين فيعطى كل
واحد منهم جنسا بنصيبه فذلك جائز بعد ان يعتبر المعادلة في المالية) لان حق
الفاعلين في المالية دون المين ﴿ الا ترى ﴾ ان له ان يبيع الكل ويقسم الثمن بينهم
وفي القسمة بهذه الصفة اعتبار معنى المعادلة فيما هو حقهم (وهذا بخلاف قسمة
المال المشترك كالوروث والمشتري فان هناك عندا اختلاف الجنس لا يجبر
عقاضي الشر كاه على القسمة جملة واحدة) لان الشر كة هناك ثابتة في المين
﴿ الا ترى ﴾ انه لو اراد ان يبيع المين ويقسم الثمن بينهم لم يكن له ذلك بدون
رضام ﴿ ووضعه ﴾ ان الملك هناك ثابت في المين ويقسم الثمن بينهم لكل واحد

منهم في كل جنس ولهذا لو اعتق بعضهم بذمة في نصيبه فيستحق منى المأوضة
في قسمة الاجناس جملة واحدة (وهاهنا لا ملك للفايعين قبل القسمة ولهذا
لو اعتق بعضهم شيئا من الرقيق لم ينفذ عتقه ولو استولى لجارية لم ينصر ام ولده
ولا يثبت النسب منه ولكن يسقط الحد لشبهة فكانت القسمة هاهنا عليك
من كل واحد منهم مما يعطيه بحقه ابتداء فيستوي فيه الجنس الواحد
والاجناس المختلفة فان وقعت جارية منها في سهم رجل فقامت اليه نأهارة
ذمية قدمها بالمشركون فان كان شهودها من اهل الذمة لم يقبل شهادتهم
لان هذه اليقة تقوم على المسلمين في ابطال ملكهم (وان كان شهودها مسلمين
قبلت الشهادة وقضى بانأهارة) ثم في القياس يرجع المستحق عليه على الجند
فياخذ منهم حصته مما اخذوا كما في قسمة الميراث اذا استحق نصيب بعض
الشركاء ولو لكنه استحسن فقال (الا لم يعرض الذي وقعت في سهمه قيمتها
من بيت مال المسلمين ولا يتقضى تلك القسمة وكذلك لو قامت اليقة انما
مدبرة لمسلم او ام ولده) وهذا لانه يتمد رجوعه عليهم بحصته لكثرتهم
وتفرقهم في القبائل والمتعذر كالممتنع ثم دفع الضرر عن المستحق عليه واجب
وذلك في ان يعرض له قيمته من بيت المال لان هذا من نوائب المسلمين ولانه
لو بقي شئ من القيمة مما تمدر قسمته فانه يوضع ذلك في بيت المال فكذلك
اذا لحق غرم يجل ذلك على بيت المال لان القرم مقابل للنعم ولان هذا خطأ
من الامام فيما عمل فيه للمسلمين فيكون في بيت مال المسلمين (وكذلك ان
استحققت جارتان او ثلاثة او نحو ذلك مما لا يكون فيه ضررين في بيت المال
وكذلك لو اغفل رجلا او رجلين عند القسمة فهذا وما لو استحق نصيبه سواء
هاما اذا قامت اليقة على الرأس او اكثر انهم من اهل الذمة وقضى بحريتهم

فان القاضي لا يروض المستحق عليهم من بيت المال ولكن يقول لهم اتوني بمن
 قدرتم عليه من الجند حتى اردكم عليكم بحصصكم من الغنمة) لانه كما يجب
 دفع الضرر عن المستحق عليهم يجب دفع الضرر عن عامة المسلمين وفي التزام
 التعويض من بيت المال عند كثرة المستحق اضرار بالمسلمين في بيت مالهم
 وربما ياتي ذلك على جميع مال بيت المال او يزيد على ذلك فلهذا اخذنا بالاستحسان
 اذا قل المستحق وعاد الى القياس اذا اكثر المستحق * (واي رجل جاء وابه وقد اخذ
 من الغنمة شيئا اعطاهم بحصصهم مما في يده واعطاهم ايضا نصيبهم من الخمس ان
 لم يقسم ذلك بين الساكنين وان كان قسم اعطاهم ذلك من اموال الصدقات
 فان لم يكن في بيت المال من اموال الصدقات شي كان ذلك ديناً فيما ياتيه من
 ذلك المال) لان حقهم كان ثابتاً فيما دفعه للخمس وفيما دفعه الى غيرهم فلا يسقط
 حقهم عن ذلك الا بسلامة نصيبهم لهم من محل آخر وقد بين انه لم يسلم *
 (فاذا جاؤا بقوم كثير ممن اخذوا الغنائم وقالوا لا ميراجع ما في ايديهم فاقسمه
 بينهم بالسوية لا ما واياهم شرعاً سواء لم يفعل ذلك ولكنه ينظر الى
 حصصهم مما في ايدي الذين احضروهم فيعطيه ذلك القدر) لان النليك من
 الامام بالقسمة قد يصح من كل واحد منهم فلا يبطل ذلك الا في قدر ما يتيقن
 بالسبب المبطل فيه وذلك مقدار حصصهم من ذلك وما وراء ذلك من حقهم
 في يد سائر الغانمين قال لم يحضروهم لا يقضى لهم به *

(وهذا بخلاف ما اذا كان المقسوم بينهم جنساً واحداً من المكيل والموزون فان
 هناك يقسم ما في ايدي الذين احضروهم بين جماعتهم كان القسمة لم تكن الا ذلك
 وكانهم الغانمون خاصة) لان القسمة في المكيل والموزون تميز بعض (الترى)
 انه ينفرد به بعض الشركاء * ولان تلك القسمة بين المشترين لا تمنع

كل واحد منهم من بيع نصيبه صراحة فالذين لم يتقدروا عليهم قد اخذوا مقدار حقهم
وزيادة فيجعل الزيادة كالساوي فاما في المروضة والاجناس المختلفة يتمكن
معنى الماوضة في القسمة **الارى** انه لا يتقدربه بعض الشركاء وانه ليس
لواحد من المشترين بعد القسمة ان يبيع نصيبه صراحة على قدر ما غرم فيه من
الدين فاذا اعتبر مقدار نصيب المستحق عليهم فيما في يد الذين احضروهم
في الاصل فيرد عليهم بذلك القدر **قال** **الارى** ان رجلا لومات عن ثلاثة
اعبدو ثلاثة بنين فقسم القاضي العبيد بينهم واخذ كل واحد منهم عبدا ثم استحق
نصيب احدهم او ظهرت حرته فوجد احدهما صاحبه لما اخذ مما في يده الا قدر
نصيبه في الاصل وهو الثلث من العبد الذي في يده ولو كان المقسوم بينهم
مكيلا او موزونا والمسئلة بحاله فانه ياخذ منه نصف ما في يده **والفرق**
بينها كما ذكرنا فاذا كان هذا الحكم في القسمة التي تبني على الملك وهي لا تضمن
التمليك ابتداء ففي القسمة التي تبني على الحق وفيها عليك المين ابتداء او لا
(ولو سمع بهذا الاستحقاق بقية الجند الذين اخذوا الرقيق فهم في سعة من
بيع ما في ايديهم وجماع الامة التي اصاب كل واحد منهم ما لم يقض الحاكم
عليه لمن استحق نصيبه بحصته مما في يده) لانه يملكها بالقسمة بتمليك الامام
ابتداء منه فلا يبطل ملكه في شيء منها ما لم يقض القاضي بابطال ذلك التمليك عليه
وهذا بخلاف الميراث فانه هناك لا يحل لمن لا يستحق نصيبه ان يطأها
ولا ان يبيعها بعد ما استحق نصيب احدهم لان هناك القسمة كان تميزا للمالك
لا تمليكا ابتداء ويمكن فيها معنى الماوضة من حيث ان ما اخذ كل واحد منهم
اخذ به نصيبه فيها او بمضعة من مضاع نصيبه فيما اخذه صاحبه (فاذا ثبت بالبيعة
حرية الاصل او الاستحقاق في نصيب احدهم فقد بطلت تلك القسمة وعاد الحكم

رأى ما تخرج من ثلاثة عبيد ثلاثة بنين فاستحق نصيب احدهم

فيها كما كان قبل القسمة فهذا لا محل له ووطؤها ولا يسع نصيب شريكه منها
وحقيقة هذا الفرق تبيين بما قدمنا أنه لا ملك للفائزين قبل القسمة حتى لو اعتق
بعضهم لا ينفذ عقده ولو استولد لم يصح استيلاؤه فمر فنا ان الملك ثبت بالقسمة
ابتداءه وفي الوروث الملك ثابت للشر كما حتى ينفذ العتق والاستيلاء فيه من
بعضهم قبل القسمة وإذا بطلت القسمة بالاستحقاق كان المستحق عليه مالكا
لنصيبه مما في يد صاحبه قبل قضاء القاضى كما كان قبل القسمة وفي الغنيمة
المستحق عليه بعد بطلان القسمة لا ملك شيئا مما في يد صاحبه قبل قضاء القاضى
كما لم يكن مالكا له قبل القسمة (ووجهه) ان في الغنيمة لو رأى الامام ان لا يطل
القسمة وان يعوض المستحق عليه قيمة نصيبه من بيت المال كان له ذلك
وفي الميراث لو اراد القاضى ان يفعل مثل ذلك لم يتمكن منه وكان للمستحق
عليه ان يرجع بنصيبه فيما اخذه شريكه شاء الحاكم او ابي وبه اتضح الفرق بين
الفصلين *

(ولو ان المولى لقسمة الغنائم عزل الخمس والاربعة الاخماس ولم يسطر احد اثينا
حتى سرق الخمس او هلك او سرقت الاربعة الاخماس فانه يستقبل القسمة فيما
بقي ويجعل ما هلك كان لم يكن) لان القسمة لا تتم بتمييزه البعض من البعض
قبل التسليم فالواحد لا يكون مقاسما مع نفسه وانما تتم القسمة بين اثنين فلهذا
كان هلاك ما هلك قبل التمييز وبعبارة سواه (ولو كان اعطى المساكين الخمس ثم
سرقت الاخماس الاربعة فقد سلم للمساكين ما اخذوا ولم يكن للفائزين ان
يرجموا عليهم بشيء) وكذلك لو كان بدأ بالاخماس الاربعة قسمها بين الجندين
سرقت الخمس لم يرجع على الفائزين بشيء لان القسمة هاهنا قد تمت بينهم وبين
ارباب الخمس بدفع نصيبهم اليهم على اعتبار انه كالوكيل من جهة الفزاة وبينه وبين

الغائبين اذا سلم نصيبهم اليهم على اعتبار انه كالوكيل للمساكين فانه يصلح
 للنيابة من الجانبين وهو بمنزلة مالواوصى الرجل بثلاث ماله للمساكين فقسم
 القاضى واعطى الاثنين للورثة ثم ضاع الثالث في يده* او اعطى المساكين الثلث
 ثم ضاع نصيب الورثة في يده فان القسمة تكون ماضية ولا رجوع لاحد
 الفريقين على الآخر بشئ باعتبار ان القاضى كالتائب عن الذين بقى نصيبهم
 فوصول نصيبهم الى نائبهم بمنزلة وصوله اليهم فيكون هلاكه بعد ذلك عليهم*
 (وكذلك لو كان قسم الاخماس الاربعة وجزأها على سهام الخيل والرجالة
 ولكن لم يعط احدا شيئا حتى ضاع بعض ما عزل به فان القسمة تقتضى ويقسم
 ما بقى بينهم قسمة مستقبلة لانهم لم يقبضوا القسمة لا تتم) لانه لا يكون مقاسما
 لنفسه عليهم ولكن ما هلك يهلك من نصيب جماعتهم وما بقى يبقى لجماعتهم*
 (ولو كان اعطى الرجالة سهامهم وبقيت سهام الخيل ولم يعط المساكين الخمس
 ايضا ثم ضاعت سهام الخيل جاز للرجالة ما اخذوا) لان القسمة في حقهم تمت على
 اعتبار ان الامام نائب عن اصحاب الخيل (ثم ينبغي له ان يقسم ما في يده
 من الخمس على حق ارباب الخمس وعلى سهام الخيل) لان القسمة لم تتم فيما بين
 ارباب الخمس واصحاب الخيل حين لم يعط واحدا من الفريقين نصيبه فأتوى
 أتوى عليهم وما يبقى يبقى لهم (وكذلك لو كان الذى ضاع ما عزل للخمس فانه
 يقسم ما عزل لا حساب الخيل بينهم وبين ارباب الخمس على مقدار حقه ثم
 ولا يرجع على الرجالة بشئ) لان القسمة قد تمت في حقهم حين قبضوا نصيبهم
 وفرق بين هذه المسائل وبين ما اذا استحق نصيب البيض لحرية او غير ذلك
 على ما بينا ووجه الفرق ان بالا استحقاق يتبين ان القاسم اخطأ وان
 القسمة كانت فاسدة واما هاهنا هلاك البيض لم يتبين خطأ القاسم فلها كانت

ولو اوصى الرجل بثلاث ماله للمساكين فقسم القاضى واعطى الاثنين للورثة ثم ضاع الثالث في يده فان القسمة تكون ماضية

القسمة باقية في نصيب من تمت القسمة في حقه * والله الموفق *

باب

من أمان الغنائم التي يدرى الإمام منها أهلها *

* قال رضي الله عنه (قد بينا أن الإمام لو قسم الغنائم في دار الحرب أو باعها ثم لحقهم مدد لم يشاركوهم فيها لأن بالقسمة قد ثبت الملك لكل واحد منهم في نصيبه فلو ثبت للمددر شركة لثبت بطريق الغنيمة والمسلم لا يثبت له الحق في ملك المسلم بطريق الغنيمة وكذلك بالبيع قد ثبت للملك للمشتري فتعذر أسباب الشركة للمددر في المبيع ولا يثبت لهم شركة في الثمن أيضا سواء قبض من المشتري أو لم يقبض لأن وجوب الثمن للغنائمين بالبيع والشركة في الغنيمة لا فيما صار مستحقا لهم بالمقد) ولأن البيع يقتضي تقابل البدلين في الملك وكما ثبت للملك للمشتري في المبيع ثبت للملك للغنائمين في الثمن فكان ذلك أقوى في قطع الشركة من تأكيد حقهم بالأخراز * ولأن الإمام نائب عنهم في البيع فكانهم باعوه بأنفسهم ونفوذ البيع من جهة آية تأكيد حقهم فيه فكانه قسمها بينهم وباع كل واحد منهم نصيبه *

(فلو أن المشتري لم يتقدموا الثمن وقبضوا ما اشترى وأثم لحقهم المشركون وقد علم الأمير أنه لا طاقة للمسلمين بهم فامر مناديا ينادى من اشترى مناشيا فليطرحه وتجمعوا حتى تبايعوا ما منكم من دار الإسلام ففعلوا ذلك ثم طالبهم الإمام بالثمن بعد ما خرجوا ففعلوا قد طرحنا ما اشترى بنا بامرك فلا تخشاك علينا أو قالوا الضمن لنا قيمته فان كانوا طرحوا ذلك طائعين فلا شيء لهم على الأمير وعليهم ما التزموا من الثمن) لأن حكم البيع في المبيع قد انتهى بالتسليم والتحقق بسائر أملاكهم فهم قوم اتفقوا أملاكهم طوعا وإمرا أشار عليهم بمشورة

فلا يوجب ذلك غير ما لهم عليه ولا يسقط به الثمن الذي تقرر دينافي ذمتهم*
 (وان كان اكرهم على ذلك بوعيد متلف نظرا لخليفة في ذلك فان علم انه فعل
 ذلك نظر لهم لم يضمنه لهم شيئا مما طرحوا) لانه كان مأمورا من جهة
 بالنظر لهم وقد فعل* ولانه اكرهم على ما يحق عليهم فعله شرعا فان المسلم
 مأمور عند الضرورة بان يحمل ماله وقابله لنفسه وهو ما امرم الا بذلك
 والمكره بحق يكون محسنا وما على المحسنين من سبيل (وان علم انه اكرهم لا على
 وجه النظر لهم فضمنه لهم قيمة ما طرحوا) لانه كان متعديا فيما اكرهمهم عليه مخالفا
 لامر الخليفة فكانوا بمنزلة الآلة له بعد تحقق الاكراه فكانه اخذ المال منهم
 وطرحه فيضمن لهم قيمته (والثمن واجب على المشتري في الوجهين) لانه تقرر
 ذلك دينافي ذمتهم واتلاف البيع بعد تقرر الثمن وانتهاء العقد لا يسقط الثمن
 سواء حصل بفعل المشتري او بفعل البائع*

(ولو كان قال لي طرح كل واحد منكم ما اشترى مني وهو بريء من الثمن* او على
 انه بريء من الثمن* او ان طرحه فقد ابراءه من الثمن فطرحوا طائعين او مكرهين
 فالثمن واجب عليهم) لان هذه الزيادة من الامير باطلة فانه ليس له ولاية
 الابرار عن الثمن فيما باعه للثمنين اما عند اني يوسف رضى الله تعالى عنه فظاهر
 لانه بمنزلة الاب والوصي او الوكيل في ذلك* وعند اني حنيفة ومحمد رضى الله
 تعالى عنهما فلا بد ممن لا يلزم الهبة في هذا التصرف لانه بمنزلة الحكم
 منه فيكون كالرسول في البيع لا يملك الابرار من الثمن*

(وكذلك لو كانوا في السفينة واحتاجوا الى ان يخففوها فاسرم بالطرح في الماء
 فهو كالاول في جميع ما ذكرناه وكذلك لو كان بائع الامتعة في السفينة متصرفا
 لنفسه ثم ناداهم من طرح شيئا مما اشتراه مني في الماء فهو بريء من الثمن

الاراء عن الثمن لا يحتمل التعليل بالشروط كالمقد
 احكام صحة الاقالة من الامير في الغنمة والاب والوصى في مال النسيم

لو اطر حوا على انكم براه من الثمن فهذا باطل وعايهم الثمن له وكان ينبغي ان لا يجب الثمن هاهنا) لانه كان مال الاراء عن الثمن ولكن تقول انه علق الاراء عن الثمن بالشروط والاراء لا يحتمل التعليل بالشروط كالمقد
 (ولو قال لهم رجل اخر اطر حوا على ان علي ثمنه او قيمته لكم لم يصح ذلك ولم يلزمه شيء فكذلك اذا قال البائع ذلك) وهذا لان البيع قد صار في ملكهم وضمانهم فمن يناديهم بالطرح بمذالك يكون مشهرا عليهم بما فعلوه في ملكهم وذلك لا يكون سببا لوجوب الضمان عليه اذ فعل المرء في ملك نفسه لا يستقل الى من اشار عليه فيبقى الاراء والمقد متعلقا بالشروط وذلك باطل وبهذا الطريق يتضح الكلام في بيع الامير الغنمة
 (ولو كان الامير اسرا للمصادي ينادي ام الناس انا قد اقلنا المشتريين المقديما اشترى وامضافي كان اشترى شيئا فليطرحه ففعلوا ذلك لم يكن عليهم من الثمن شيء) لانه اقلهم البيع وذلك صحيح منه كاصل البيع (الاراء) ان الاب والوصى يصح منها الاقالة فيما باعاه للبيتم كما يصح اصل البيع وبه صدقة الاقالة لا يبقى الثمن على المشتري ثم المبيع عاد كما كان غنمة وقد طرحوه بامر الامير فكما انه طرحه بنفسه فلا يجب عليهم شيء بسببه وهو بمنزلة ما لو اشترى ثوبا من رجل فقال له البائع قد اقلتك البيع فيه فاقطعه لي فميصا فعمل المشتري ذلك او كان المشتري طعاما فقال قد اقلتك البيع فيه فتصدق به عني على هؤلاء المساكين فعمل ذلك فان الاقالة تكون صحيحة وعلى البائع رد الثمن في هذا لان الاقالة معتبرة باصل العقد ولو قال قد اشتريت منك هذا الطعام بكذا فتصدق به عني او هذا الثوب بكذا فاقطعه لي فميصا فعمل الرجل ذلك كان البيع صحيحا بينهما وعلى الامر الثمن فكذلك الاقالة (وارأيت) لو ان المشتريين وجدوا عيافي

المبيع قبل الامير منهم بغير قضاء لم يكن ذلك صحيحا والرد بالميب بعد القبض بغير قضاء يكون بمنزلة الاقالة فيه فبين انه يصح الاقالة منه معهم في حق الغائبين وهذا لان حقهم قد تاكد في الثمن ولكن لم يتمين ملكهم قبل القسمة وذلك لا ينفي ولاية التصرف للامير كما في الفنائم المحرزة بالدار وكذا في مال الخراج اذا اخذ الامام في ذلك ثيابا وباعها ثم رأى ان يقييل المشتري المعقد فيها صحت الاقالة منه فكذلك ما سبق *

(وإن لم يطر حوا ذلك حين سماع النداء حتى اذا صاروا منقلة او منقلتين او عملوا عملا آخر مما يستدل به على قطع المجلس ثم طر حوا ذلك فعليهم الثمن) لان الاقالة معتبرة باصل البيع - وكما ان ايجاب البيع يبطل بالتفرق قبل القبول فكذلك ايجاب الاقالة وقبول الاقالة منهم هاهنا يكون بالطرح فاذا لم يملوا ذلك في المجلس لم يثبت الاقالة وبقي الثمن عليهم (وان ادعى المشترون أنهم طر حوا كما سمعوا ولا يعلم ذلك الا بقولهم لم يصدقوا على ذلك الابينة) لانهم ادعوا ما يسهل الثمن عنهم بعد تقرير السبب الموجب فهو كما لو ادعوا قبول الاقالة في المجلس بعد الافتراق والبايع منكر لذلك فلا يقبل قولهم الابحجة *

(ولو كان امر المنادي حتى قال من طرح منكم المتاع الذي اشترى مني فقد اقلته البيع فيه فهذا في القياس لا يصح لانه تعليق الاقالة بالشرط وفي الاستحسان هو صحيح) لان المقصود بتحقيق الاقالة والحث لهم على الطرح (وكذا لو قال اقلتم على ان تطر حوا او اطر حوا على الاقالة منكم لي وكذا غير الامير من باع متاعه فهو قياس الامير) وهذا نظير القياس * والاستحسان في اصل البيع اذا قال ان اديت الي كذا درهما من هذا الثوب فقد بتمه منك فادى الثمن في المجلس فانه يكون ذلك صحيحا استحسانا فكذا الاقالة (ولو كان سماع النداء من

الرد بالميب بعد القبض بغير قضاء يكون بمنزلة الاقالة
ايجاب البيع يبطل بالتفرق قبل القبول فكذلك الاقالة

المنادى بمض الناس ثم اخبروا بذلك من لم يسمع النداء بهذا وما لو سمعوا
 من المنادى جميعا سواء لان الامير اذن بتبليغ الرسالة منه الى من لم يسمع دلالة
 لكل من سمع كما انه اذن للمنادى في ذلك ايضا وهذا بخلاف ما لو كان البائع
 تاجرا باع متاعه في السفينة فان هناك اذا لم يسمع كلامه في الجواب الاقالة
 بعض المشتريين واخبره بذلك من سمع فطرح معهم فانه يجب عليه الثمن
 لان المبلغ لم يرسله البائع ولم يامر به بالتبليغ صريحا ولا دلالة فصار كانه لم يسمع
 اصلا فاما الامير فهو اذن في التبليغ دلالة لان معنى كلام الامير فيما يخاطب به
 رعيته على الانتشار والا ستفاداة ومثل هذا لا يوجد في كلام التاجر الذي
 يتصرف لنفسه ثم الاقالة تعتبر بالمقدّم ولو قال التاجر قد بعثت عبدى هذا من
 فلان بكذا فبلغه من سمع منه ذلك الكلام من غير ان يجمله رسولا اليه فقبل
 لم يصدق البيع به ولو قال فبلغه يا فلان فذهب فبلغه كان ذلك يما صحيحا اذا
 كان قبله وكذلك لو ذهب رجل آخر فبلغه لانه حين قال فبلغه يا فلان فقد
 اظهر من نفسه الرضاء بالتبليغ اليه فكل من بلغه فقبل البيع كان البيع صحيحا
 واذا ثبت هذا في المقدّم فكذلك في الاقالة وبه يتضح فصل الامير حين امر
 المنادى به لانه قد صرح بالامر بالتبليغ للمنادى فتبليغه وتبليغ غيره بعد ذلك
 سواء *

(و كذلك لو قال الامير بنفسه قد اقلنتكم البيع فاطرحوا ما اشتريتم منى
 وليبلغ شاهدكم غائبكم فهذا الاول سواء) لانه نص على الامر بالتبليغ
 فبإرادة كل مبلغ تكون بمنزلة عبارته (ولو كان الامير لم يذكر هذه الزيادة ففي
 القياس لا يبرأ من الثمن الا من سمع مقالة الامير كما في حق البائع لنفسه
 ولكنه استحسن فقال هم براء من الثمن اذا طرحو احيين بلغهم مقالة الامير)

لما بنا ان مبنى كلام الامير على الانتشار والظهور عادة والمادة معتبرة في شيد
مطلق الكلام فكان هذا والتصريح بقوله فليبلغ شاهدكم غالبكم سواء
والله اعلم

﴿باب﴾

﴿قسمة الخمس من الاربعة الاخماس﴾

(ولو ان الامير في دار الحرب عزل الخمس من الاربعة الاخماس ولم يدفع الى
احد شيئا حتى اتاهم جيش آخر مدد افهم الشرقة) لما بنا ان الامير لا يقاسم
نفسه وان الملك لا يثبت لاحد في شيء بهذا العزل (الآرى) انه لو سرق
المزول للخمسة كان الباقي مشتركا بين الفاتحين وارباب الخمس اثنا عشر
مالو سرق البعض قبل العزل (واذا ثبت) ان هذا لم يكن قسمة فقد
ظهر ان المدد لحقهم قبل القسمة والبيع فكانوا شركاء الجيش في الاخماس
الاربعة

(ولو كان الامير اعطى الخمس المساكين ولم يقسم الاخماس الاربعة بين الجند
حتى لحقهم المدد فلا شرقة لهم مع الجيش في الاخماس الاربعة منها) لان القسمة
قد تحققت بتسليم الخمس الى ارباب الخمس وقد ثبت الملك لهم (الآرى) ان
الاخماس الاربعة لو هلكت بعد ذلك لم يكن للفاتحين رجوع على ارباب الخمس
بشيء (وقد بينا) انه لا شرقة للمددة بعد القسمة فان قيل شرقة المدد اعما
ثبت في الاخماس الاربعة دون الخمس ولم توجد القسمة فيها هو محل حقهم
فكيف ينقطع شرقتهم بقسمة وقعت لافي محل حقهم قلنا لا كذلك فان
القسمة لا يتصور وقوعها من احد الجانبين دون الآخر فمن ضرورة تقرير
القسمة في المصروف الى ارباب الخمس ثبوت حكم القسمة في الاخماس الاربعة

﴿المادة معتبرة في شيد مطلق الكلام﴾

﴿باب قسمة الخمس من الاربعة الاخماس﴾

دون الخمس ولم توجد القسمة **يرحمه** ان المددوا استحقوا الشركة فاما يستحقون ذلك بطريق الغنيمة واذا صار نصيبهم كالغنيمة ابتداء فلا بد من ايجاب الخمس فيها اذا الخمس يجب في كل ما يصاب بطريق الغنيمة وهذا لا وجه له ها هنا ثم ادنى درجات هذه القسمة ها هنا ان يحمل في الاخماس الاربعة بمنزلة التنفيل لانه لا يمكن ايجاب الخمس فيما يحمل للمدد من ذلك فيكون بمنزلة التنفيل *

(ولو ان الامام نفل سرية بمض ما يصابوا ثم لحقهم المدد بعد الاصابة لم يكن لهم شركة مع السرية في النفل فكذلك ها هنا لا يكون للمدد شركة في الاخماس الاربعة اذ الحق هو بعدما صرف الخمس الى اربابها وكذلك لو كان الامير قسم الاخماس الاربعة بين اهلها ولم يقسم الخمس حتى لحق المدد او كان اخذ بمض القوم سهامهم ونفى الخمس وسهام بعضهم فلا شركة للمدد لثبوت حكم القسمة بما صنعه الامير ولو لم يصنع شيئا من ذلك ولكنه عجل لرجل او لرجلين نصيبهما من الغنيمة ثم لحقهم جيش آخر شركوهم في المصاب ولو عجل ذلك لانس كثيرة لم يشركهم المدد بعد ذلك والقياس في الفصلين واحد) انه لا شركة للمدد فقد وجد منه نوع قسمة ولكنه فرق بين القليل والكثير على طريقة الاستحسان وهو نظير ما سبق اذا ظهر الاستحقاق في نصيب واحد او اثنين لم تبطل القسمة ويعرض المستحق عليه قيمة نصيبه من بيت المال بخلاف ما اذا استحق نصيب جماعة منهم فلما فصل بين القليل والكثير في نقض القسمة بالاستحقاق فكذلك في ابتداء القسمة فصل بين ان يعجل لنفر يسير نصيبهم او لجمع كثير فلا يجعل تمجيله لواحدهما اثني قسمة لان الشركة في الغنيمة شركة عامة فلا يتغير ذلك بما صنعه مع واحد او اثنين وانما يتغير اذا صنع ذلك في حق جمع عظيم فيهم

لتحقق معنى العموم فيما صنعه ﴿أرأيت﴾ لو أعطى نصيب الفرسان وبقيت
الرجال أو أعطى نصيب أكثر الجند وبقي في يده نصيب مائة رجل أو نحو ذلك
أكان للمدد شركة إذا لحقوا به ذلك هذا ما لا يقول به أحد (ولو أن المدد
دخلوا دار الحرب قبل القسمة ولكنهم لم يصلوا إلى الجيش حتى قسم الامام بين
الغنائم فلا شركة للمدد إذا لحقوهم بعد ذلك) لأن ثبوت الشركة للمدد عند
الحقوق بالجيش ﴿الآثرى﴾ أنهم لو دخلوا دار الحرب ولم يتلقوا بهم حتى
خرجوا من جانب آخر إلى دار الاسلام لم يكن للمدد معهم شركة فمر فنان
المعتبر حال لحوقهم بهم لا حال دخولهم دار الحرب وعندا للحقوق بهم انما
يستحقون الشركة في الغنيمة لا من ملك الغنائم وقد تمين الملك بالقسمة
ها هنا قبل ان يتلقوا بهم (ولو كانوا نزوا قريبا منهم قبل القسمة حتى يكونوا
عونا لهم ان احتاجوا اليهم الا أنهم لم يخاطبوا هم فهم شركاء وهم فيها) لأن
ثبوت الشركة للمدد في الغنيمة باعتبار ان الجيش يتقوون بهم وفي هذا المعنى
لا فرق بينا اذا خاطبوا وبينما اذا نزوا بالقرب منهم (فان قسم الامام الغنيمة
بين اهل العسكر الا اول بعد ذلك ولم يمتط للعسكر الثاني من ذلك شيئا ثم
رفع العسكر الثاني الامر الى الخليفة فانه يعضى ما صنع الاول) لأن ثبوت
الشركة للمدد مع الجيش اذا لم يشهدوا الوقعة يختلف فيه بين العلماء والامير
الاول فيما يصنع من القسمة بمنزلة الحاكم وحكم الحاكم في المجتهد نافذا اذا رفع الى
حاكم آخر يرى خلافه لم يفتضه فكذلك ما صنعه الامير ها هنا (ولو كان الامير
باع الغنائم في دار الحرب وشرط المشترون الخيار لانفسهم او كانوا المير وافر دوا
بخيار الروبة او بخيار الشرط او ردوا ذلك بميب قبل القبض او بعده ثم لحقهم
المدد لم يكن لهم شركة في تلك الغنائم) لأن البيع فيها قد نفذ ولزم من الامير

﴿الآثرى﴾ ان الملك يشترى المشتريين مع خيار الروية والعيب عندهم جميعا
ومع خيار الشرط عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى عنه وعند ابي حنيفة
رضي الله تعالى عنه المشترون وان لم يملكو فقد صاروا الحق بالتصرف فيها بحكم
الشريقتين بهذا المخرج من ان تكون غنيمة والتحققت بسائر املاك
المساكين فلا يكون للمدفع فيها اشارة بعد ذلك ﴿الآثرى﴾ انهم لو لحقوا بهم
والمشترون على خيارهم لم ينقضوا البيع لم يكن لهم شركة في الثمن اذا تم البيع
فكذلك لا يكون لهم شركة في المبيع اذا نقض البيع وصار عوده الى يد الامام
بنقض البيع ببعض هذه الاسباب منزلة المود بالاقالة اذا تمس ذلك
المشتري منه *

(ولو قسم الامير الخمس واعطى المساكين ثم رأى ان يبيع الا خمس الاربعة
ويقسم عنها فذلك جائز منه) لان القسمة وان تحققت بين الفزاة وارباب
الخمس فالملك لم يشتر للفزاة في نصيبهم قبل القسمة بينهم (الآثرى) انهم لو باعوا
ذلك لم يجز بيعهم وما لم يشتر الملك لهم كان ولاية الامام في البيع وقسمة الثمن
باقية ﴿الآثرى﴾ انه لو قسم الا خمس الاربعة بينهم ثم باع الخمس كان ذلك
جائزا منه فكذلك الاول (ولو كان الامام شرط الخيار لنفسه في البيع ثلاثة
ايام ثم لحقهم المدد بعد نقض البيع او قبله فهم شركاء الجيش في المبيع ان انقض
البيع وفي الثمن ان تم البيع) لان الملك لا يشتر للمشتري مع خيار الشرط للبائع
ولذلك لا يشتر لهم حق التصرف في المبيع فلم يخرج به من ان يكون باقيا على
حكم الغنيمة بخلاف الاول وهذا لان البيع بشرط الخيار للبائع في حق الحكم
كالماتق بالشرط والمعلق بالشرط ممدوم قبل وجود الشرط فاما ما ثبت
حكم البيع ابتداء عند اسقاط الخيار ولهذا لو كان المشتري اعق قبل ذلك

الماتق بالشرط ممدوم قبل وجود الشرط

لم ينفذ عتقه فيكون هو كالبائع ابتداء بعدما لحقهم المدد (ولو ان الامير عزل الخنس واعطاه المساكين ولم يقسم الا خماس الاربعة حتى اعتق رجل منهم جارية من الغنيمة او استولدها لم يصح شيء من ذلك منه) لان الملك لا يثبت بهذه القسمة للقائمين وبدون الملك في الحل لا يثبت الاعناق والاستيلاء وبان لا يكون للمدد شركة اذ الحق وفي هذه الحالة فان ذلك لا يدل على ثبوت الملك لهم كما بعد الاحراز بالدار قبل القسمة فان الملك لا يثبت لهم حتى لا ينفذ العتق والاستيلاء (وان كان لو لحقهم المدد لم يشاركوهم ولهذا اوجب المقر على الوطى هاهنا لان باصنع الامام صارت هذه كالفنائم المحرزة بالدار في تاكيد الحق فيها وقد سقط الحد عن الواطي للشبهة فيجب المقر وتكون الجارية مع ولدها في الغنيمة تقسم بينهم) ولان الا خماس الاربعة في هذه الحالة بمنزلة النفل والاستيلاء والاعناق من بعض اصحاب النفل لا يكون صحيحا وان لم يكن للمدد معهم شركة فكذلك هاهنا (وان كان الامير قسم الا خماس الاربعة بين الرفاء واهل الرايات ثم اعتق بعضهم عبدا فقد بينا ان عتقه ينفذ هاهنا استحسانا فيكون الحكم فيه كالحكم في العبد المشترك بعتقه بعضهم وعلى هذا الاصل لو مات بعض القائمين بعدما اعطى الامير الخنس للمساكين فان نصيبه يصير ميراثا) لان نفوذ القسمة فيما يرجع الى تاكيد الحق بمنزلة البيع والاحراز بالدار والارث يجري في الحق المتأكد كما يجري في الملك (ولذلك لو ظهر المشركون على الا خماس الاربعة فاحرزوها بالدار ثم ظهر جيش آخر عليها بمذلك فان وجدها الجيش الاول قبل القسمة فهم احق بها بغير شيء وان وجدها بعد القسمة فلا سبيل لهم عليها كما هو الحكم في الفنائم المحرزة بالدار قبل القسمة) وهذا لان الجيش الثاني ملكوها بالقسمة والجيش

الاول ما كانوا ملكونهم فلا يثبت لهم حق الاخذ مجانا ولا بالقيمة لان ذلك لا يفيدهم شيئا فاما قبل القسمة فالجيش الثاني لا يملكونها وان تأكد حقهم فيها بالاحراز وقد كان حق الاولين متاكد افيها فبقيت جميع بالسبق (وان كان حضور الجيش الاول بعد قسمة الامير الخمس بين المساكين فهم احق بالاختصاص الاربعة لانهم لم تصر ملكا للجيش الثاني هذه القسمة ولا سبيل لهم على ما اخذته المساكين) لانهم اقد صارت ملكا لهم (ولو كان الامير قسم الاختصاص الاربعة بين الجند الثاني وبقي الخمس فالجيش الاول ياخذون الخمس بغير شيء ولا سبيل لهم على الاختصاص الاربعة لثبوت الملك فيها للجند الثاني وان لم يفعل شيئا من ذلك ولكن باع الغنائم كلها قبل الاحراز او بعده ثم حضر الجيش الاول فلا سبيل لهم عليها) لانها بالبيع صارت ملكا للمشتريين فنفذ فيها حقهم وليس للاوليين ولاية ابطال الملك التمين لمكان حق كان لهم فيها ولا يصير ملكا بعد (ولو كان الامام قسمها وقسمها بين اهل الرايات وبين الاشخاص من الجند الاول ثم ظهر المشرقون عليها وحرزوها ثم استعقدها من ايديهم جيش آخر فاخرجوها وحضرا صحابها الاولون فان حضروا قبل القسمة اخذوها بغير شيء وان حضروا بعد القسمة اخذوها بالقيمة ان شاءوا) لان الملك كان يثبت لهم بالقسمة بين الاشخاص او بين اهل الرايات حتى كان ينفذ تصرفهم فيها فالاستيلاء الوارد عليها بعد ذلك بمنزلة الاستيلاء الوارد على سائر املاكهم * والله الموفق للصواب *

باب

العيب يوجد في بعض الغنيمة بعد القسمة او قبلها

(واذا عزل الامير الخمس على حدة والاختصاص الاربعة على حدة وعدل في

القسمة ثم وجد بعض الرقيق الذين جعلهم في احد القسمين عيا قبل دفع
نصيب كل فريق اليهم فان كان ذلك عيا يسير امضى القسمة علي حالها لان
قسمة الغنائم مبنية على التوسع والعيب اليسير فيما يني على التوسع غير معتبر كما في
الصداق وبذل الخلع (الآ ترى) انه لو وجد هذا العيب بعد تمام القسمة لم ينتفت
اليه فكذلك اذا وجدته قبل تمام القسمة قلنا لا يمنع لاجل اتمام القسمة (وان كان
ذلك عيا فاحشا وجد به بعضهم او عيو باكثرية غير فاحشة وجدها جماعة الرقيق
بحيث اذا جمعت كانت بمنزلة العيب الفاحش فانه لا ينتقض القسمة ايضا
ولكن ينظر الى هذا النقصان فيجمعه ثم يزيد عليه من القسم الآخر حتي يحصل
المعادلة) لان العيب الفاحش معتبر لما في اعتباره من الفائدة فيما يني على التوسع
وفما يني على التضييق الا انه لا حاجة به الى نقض ما باشره من عمل القسمة
فالمتصو هو المعادلة وذلك يحصل بالزيادة من احد القسمين في القسم الآخر
فلا ينبغي له ان ينتقض ما صنع من غير حاجة فان قيل القسمة لا تقع قبل التسليم
فينبغي ان يورم بالاستيناف على وجه يعتدل فيه النظر من الجانبين قلنا ما لقي به
من العزل هو عمل القسمة وان لم يتم فظهر العيب الفاحش يتبين انه اقام بعض
العمل دون البعض فانما يستعمل بمباشرة ما لم يات به من العمل لا ينتقض ما قد اتى
به (وكذلك لو وجد بعض الرقيق الذين جعلهم للخمس حراما او ذميا او
ام ولد اسلام فانه لا ينتقض ما صنع من القسمة ولكنه ياخذ من الاخماس الاربعة
مقدار قيمة اربعة اخماس هذا والذي وجد حراما لان المعادلة بذلك يحصل)
وفي هذا الجواب نظر فان خمس هذا الذي وجد حراما من نصيب ارباب الخمس
واربعة اخماسه من نصيب الغنائمين كما كانت قبل القسمة اذا القسمة
لا تؤثر فيه فاذا اخذ اربعة اخماس قيمته مما بقي وجعله لارباب الخمس يزيد

نصيبهم لان يحصل به المدالة ولكننا نقول هو حين جعل هذا في حصة
ارباب الخمس فقد جعل خمسة لارباب الخمس باعتبار اصل حقهم واربعة
اخماسه لهم عوضا عما سلمه للفائزين من نصيب ارباب الخمس فيما دفعه اليهم
فانما يكون له الرجوع عند استحقاق الموضع بالموضع (وكذلك ان كان
وجوده هنا بعد تمام القسمة بتسليم اربعة الاخماس الى الفائزين وقسمته
بينهم او وجوده ذلك بعد ما قسم الخمس بين اهله دون الاخماس اربعة فانه
لا ينقض القسمة ولكنه يرجع بقدر ما يحصل به المدالة عند الكثرة وعند
القلة تصير الى التمييز من مال بيت المال ان كان وقع ذلك في سهم
الفائزين وان كان وقع ذلك في سهم الخمس يرجع بحصته فيما صار للفائزين
ثم ان شاء اعطى ذلك من كان دفع اليه الاول وان شاء اعطاه مسكينا آخر
لان بظهور الحرية فيه يتبين انه لم يصح دفعه فيما دفعه اليه فيبقى رأيه في اختيار
المصرف في ذلك القدر كما لو لم يدفعه الى احد وكذلك في الرجوع بنقصان
العيب الفاحش فالرأى اليه في ان يصرفه الى ذلك المسكين او غيره وما بعد
هذا الى آخر الباب معادله كله * والله الموفق *

باب

ما يجوز لصاحب المقتسم ان يأخذ لنفسه وما لا يجوز وما يكون قبضا في
البيع وما لا يكون

(واذا ولي الامام بيع المقتسم رجلا او اجاز له ما صنع فباع شيئا باقل من
قيمته في دار الحرب او في دار الاسلام فان كان النقصان بقدر ما يتعاقب الناس
فيه فيمنه جائز وان كان مما لا يتعاقب الناس فيه فيمنه مردود) لان فعل المولى
كفعل الامام بنفسه والمضى في الكل واحد وهو ان القيمة حق للفائزين

باب ما يجوز لصاحب المقتسم ان يأخذ لنفسه وما لا يجوز وما يكون قبضا في البيع وما لا يكون

وفوز البيع فيه من غير رضاهم باعتبار النظر لهم في ذلك والبيع بالفين
 الفاحش لا يتحقق فيه معنى النظر فاما الفين اليسير يتحقق فيه معنى النظر
 لان ذلك مما لا يستطيع الامتناع منه عادة (الآري) ان الاب والوصي
 يمكنان بيع مال الصغير بالفين اليسير ولا يمكنان ذلك بالفين الفاحش فان قيل
 لمن باشر البيع في الغنمة نصيب وله ولاية البيع في نصيبه مطلقا فينبغي ان
 ينفذ بيعه فيه على كل حال قلنا لا ملك له في شيء منه قبل القسمة (الآري)
 انه لا ينفذ بيعه في شيء اذ لم وله الا امام ذلك فمر فنا ان تنفيذ بيعه في الكل باعتبار
 معنى النظر (يوضحه) ان المحابة الفاحشة ممن لا يملك المحبة بمنزلة المحبة وهو
 لو هب شيئا من ذلك لم يصح هبته في الكل (فكذلك اذا باع بفين فاحش)
 واستبدل عليه بحديث سعد بن ابي وقاص رضي الله تعالى عنه (فانه حين افتتح
 المراق باع من السوربن مخزومة طست بائف درهم فباعها السورباني درهم
 فقال له سعد لا تهمني ورد الطست فاني اخشى ان يسمع ذلك عمر رضي الله
 تعالى عنه فيرى اني قد حاطيتك فرده ثم ذكر ذلك لعمر رضي الله تعالى عنه
 فقال الحمد لله الذي جعل رعيتي تخافني في آفاق الارض ما زادني على ذلك
 شيئا ولو كان هذا البيع جائزا لامر عمر رضي الله تعالى عنه برد الطست عليه
 (فان اشترى المولى شيئا من الغنمة لنفسه باقل من قيمته او اكثر فان ذلك
 لا يجوز) لانه لا يكون مشتر يا من نفسه ولا بائعا منها فان الواحد لا يتولى المقدم
 من الجانبين لما فيه من تضاد الاحكام من اصحابنا من يقول هذا الجواب قول
 محمد رحمه الله فاما على قياس قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ينبغي ان يجوز
 ذلك اذا اشتراه باكثر من قيمته على وجه يكون فيه منفعة ظاهرة للفايعين
 بمنزلة الوصي يشتري من مال اليتيم لنفسه والاصح انه قولهم جميعا لان بيعه

هذا بمنزلة الحكم ولهذا لا يلزمه المهددة في ذلك فيكون هذا قضاء منه لنفسه
والإنسان لا يكون قاضيا في حق نفسه عندهم جميعا ولو لا هذا المعنى لكان
ينبغي أن يجوز البيع عندهم جميعا وإن لم يكن فيه منفعة ظاهرة لأن الوصي إنما
لا يبيع من نفسه لأن المهددة تلحقه فيؤدي إلى تناقض الأحكام وذلك لا يجوز
(فإن كان المشتري جارية واشهاد أنه يأخذها لنفسه شمن قد سماه خبات منه
وولدت ردت في الغنيمة مع عقرها) لأن البيع كان باطلا وقد سقط
الحد للشبهة فعليه العقر وفي القياس الولد مردود في الغنيمة أيضا ولا يثبت نسبه
منه كما لو كان فعل هذا قبل الشراء لنفسه ولكنه استحسن فجعل الولد حرا
بالقيمة ثابت النسب منه لأجل الغرور الثابت باعتبار الظاهر أو لقياس الشبه
من حيث أنه يجعل هو في هذا التصرف بمنزلة الأب فيما يشتري من مال ولده
لنفسه فإن ولاية البيع لكل واحد منها باعتبار النظر للمولى عليه وهذا القدر
من قياس الشبهة يكفي لاثبات حكم الغرور فلماذا كان ابنه حرا بالقيمة فيجعل
ذلك كله في الغنيمة أن لم يقسمها وإن كانت قسمها وقسم الثمن الذي غرم مع
ذلك فإن الإمام يعطيه الثمن من قيمة الولد الذي غرم ومن العقر لأن ذلك
دين عليه للغامنين والثمن الذي له في الغنيمة لبطلان البيع فيجعل أحدهما قصاصا
بالآخر وإن لم يكن في ذلك وفاء بالثمن يباع الجارية فأوفاه بقيمة الثمن ثم يأخذ
ما بقي فجعله في بيت مال المساكين لأن هذا من جملة الغنيمة وقد تعذر قسمته
بين الغامنين لتفرقهم ثم بين الحيلة للمولى إذا أراد أن يشتري شيئا لنفسه (فقال
ينبغي أن يبيع ذلك ممن يثق به بأقصى عنه ويسلمه إليه ثم يشتريه منه لنفسه بعد
ما قبض الثمن منه كله إن أراد أن يشتريه بأقل من ذلك الثمن وإن أراد أن
يشتريه بمثل ذلك الثمن أو أكثر فلا حاجة إلى قبض الثمن) لأن حاله في هذا

الحيلة القاضية فيما إن يشتريه من مال الشبهة

كحال القاضي فيما يريد ان يشتريه لنفسه من مال اليتيم *

ثم استدل على انه لا يملك الشراء من نفسه لنفسه (بحديث عثمان رضي الله تعالى عنه فان ابلا من ابل الصدقة اتي بها عثمان رضي الله تعالى عنه فاعجبه فاقام في السوق حتى بلغت باقصة عنهما ثم اخذها بذلك فاتي الناس عبد الرحمن ابن عوف رضي الله تعالى عنه فاخبروه بما صنع فانه وقال له هل رأيت عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه صنع من ذلك شيئا وامره بذلك * وكان هذا اول ما عيب على عثمان رضي الله تعالى عنه فاذا كان هذا رد على مثل عثمان رضي الله تعالى عنه فلي غيره ممن ولي القاسم اولى *

(ولو ان المولى للقسمة جزاها وبين نصيب كل رجل واقارع على سهاها فخرج نصيبه فيما خرج جاز قبض المولى لنصيب نفسه وان كان هو الذي ولي القسمة كما يجوز القبض من غيره في نصيب نفسه) لانه لا يكون متها في ثمن نصيب نفسه بالقرعة وانما يمكن التهمة فيما يخص به نفسه لا فيما سوى نفسه فيه بغيره وقد بينا هذا في التنزيل (يوضح) الفرق بين القسمة والبيع ان القسمة بهذه الصفة لا تتم به وحده بل به وبالمسلمين فانهم يقبضون انصباؤهم كما يقبض هو نصيبه ولا يتم القسمة الا بالقبض واذا كان تمام القسمة بهم جميعا كان مستقيما فالما البيع لو صح كان تمامه به وحده والبيع لا يتم بالواحد مباشرة من الجانبين (الآري) ان احد الورثة لو قسم التركة برضاء سائر الورثة وقبض كل واحد منهم نصيبه بعد الاقراع جاز وبمثله لو اشترى احد الورثة نصيب سائر الورثة من التركة مع نفسه برضاءهم لم يجز ذلك فكذلك حال المولى للقسمة في الفئمة (ولو ان المولى لبيع الغنائم جمل ر مكافي حظيرة ثم باع رجلا منهم ر مكة بعينها وقبض الثمن وقال للمشتري ادخل الحظيرة فا قبضها فقد خليت بينك وبينها

رجوع امير المؤمنين عثمان رضي الله عنه الى قول عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه

فدخل الرجل أو عالجها فانفلت منه وخرجت من باب الخظيرة فطالبه المشتري
برد الثمن (لأنه لم يقبضها) فالأصل في جنس هذه المسألة أن قبض المقتود عليه
ثارة يكون من المشتري بالتمكن منه * وثارة به تخلية البائع بينه وبينه وثارة يكون
مباشرة التسليم إليه في التخلية يعتبر التمكن من أبات اليد عليه ليصير قابضاً وفي
مباشرة التسليم إليه لا يعتبر التمكن من تقرير اليد فيه لأن هذا التسليم حقيقة
وحقيقة الشيء ثبت بوجوده والاول تسليم من طريق الحكم فيستدعي التمكن
من قبضه (إذا عرفنا) هذا فنقول إن كانت الرمكة في الخظيرة بحيث يقدر
المشتري على قبضها إلا أن ذلك ربما يصعب عليه إلا بتوهيق أو نحوه وكانت
لا تقدر على أن تخرج من الخظيرة قبل فتح الباب فهذا قبض من المشتري
لها تمام التسليم من البائع بالتخلية فإنه صار متمكناً من قبضها * وإن كانت بحيث
لا يقدر على أخذها وكانت في موضع تقدر على أن تنفلت منه ولا يضبطها فليس
هذا قبض من المشتري لأن التخلية لم يوجد حكمها فأنما تمكن من القبض والتمكين
لا يتحقق بدون التمكن * وإن كان المشتري لا يقدر على أخذها وحده ويقدر على
ذلك إن كان معه أعوان فكذلك الجواب لأنه ما صار متمكناً من قبضها فإن
تمكن الإنسان من قبض شيء عند وجود أعوان له على ذلك لا يكون دليلاً على
تمكنه منه بنفسه (الآثر) أنه قد تمكن من نقل الخشبة الثقيلة بأعوان يعينونه
على ذلك ولا يدل ذلك على تمكنه منه بنفسه وكذلك إن كان يقدر على
أخذها وحده لو كان معه حبل وإنما انفلتت لأنه لم يكن معه حبل فهذا لا يكون
قبضاً لأن تمكنه من الشيء بوجود آله لا يدل على أنه متمكن منه مع انعدام
تلك الآلة (لأنه) فإن كان يقدر على أخذها بفير حبل ولا عوناً وحبل ومعه حبل
أو بعون ومعه عون وقد خلى بينه وبينها فالتمن لازم عليه) لأنه قد تمكن في

قبضها فان لم يفعل ذلك حتى انفلتت كان مضيقاً لها بعد القبض فهلك من ماله وان كانت الرمكة في يدي البائع وهو ممسك لها فقال للمشتري هاك الرمكة فوضعها في يده فانفلتت فهي من مال المشتري (لانه اثبت يده عليها حقيقة حين وضعها في يده وقرر الثمن على المشتري باعتبار اصل القبض دون استدامته والمستحق على البائع بالعقد التسليم الى المشتري لابقاء يده فيها)

(فان كانت في يد البائع على حالها ويد المشتري جميعاً والبائع يقول قد خليت بينك وبينها ولست امسكها منعاً مني لها انما امسكها حتى تضبطها فان انفلتت فهذا ايضا قبض من المشتري) لان البائع قد اثبت يده عليها وهو في استدامة يد نفسه معين للمشتري على تقرير يده عليها لا مانع لها منه فلا يمنع ذلك صحة قبض المشتري * فان قيل * قد كانت الرمكة في يد البائع فبقاء يده فيها يمنع ثبوت اليد الغير بمنزلة المنصوب فانه ما بقي يد المالك عليها الا بدخل في ضمان الغاصب * قلنا * بقاء يده عليها يمنع ثبوت اليد الغير على طريق المنازعة والمقابلة فاما على طريقة التمكن اياه من ذلك فلا نسلم فوجوب الضمان في الغصب انما يكون بثبوت يد المالك لا بمجرد اثبات اليد لنفسه وهاهنا دخول المبيع في ضمان المشتري باعتبار ثبوت يده عليه ولهذا يدخل في ضمان المشتري بالتخلية قبل القبض في حكم البيع ولا يدخل في ضمانه بالتخلية في حكم الغصب حتى لو هلك قبل النقل ثم جاء المستحق لم يكن له ان يضم من المشتري شيئاً (وان كانت الرمكة في يد البائع ولم تصل الى يد المشتري فقال البائع قد خليت بينك وبينها فاقبضها فاني انما امسكها لك فانفلتت لم يكن هذا قبضاً من المشتري وان كان يقدر على اخذها وضبطها) لان البائع فيها يد حقيقة فلا يفسخ حكم تلك اليد الا ما هو مثلاً ويمكن المشتري من قبضها بالتخلية لا يكون مثل حقيقة يد البائع

فيها (وهذا بخلاف ما اذا وضع البائع البيع بين يدي المشتري بان كان نائيا فوضعهما بين يديه وقال خلعت بينك وبينها ثم هلكت لان هناك لم يبق للبائع عليها يد حقيقة وقد صار المشتري متمسكنا من قبضها حتى اذا كان البائع يمسكها يده وقال للمشتري خلعت بينك وبينها فاقبضها فانه لا يصير قابضا الا ان يصل الى يدي المشتري فينشئ يكون يده فيها حقيقة معارضة ليد البائع فيجعل قابضا لذلك *

(ولو كان البائع وضع الثوب بالبعد من المشتري وناداه ان قد خلعت بينك وبينه فاقبضه لم يصير قابضا له حتى يقرب منه فيصير بحيث يصل يده اليه) لان هذا التسليم بطريق التمكن فلا يتحقق بدون التمكن وتمكنه من القبض لا يكون الا بعد ان يقرب منه فيصير بحيث يصل يده اليه فقبل ذلك وجود التخلية كعادتها *

(ولو ان المولى باع جميع الرمكة التي في الخظيرة وخلي بينه وبينها وهي لا تقدر على الخروج الا بعد فتح الباب ففتح المشتري الباب لياخذ بعضها فقلبتة وخرجت من الخظيرة فالتمن لازم للمشتري سواء كان يقدر على اخذها اذا دخل الخظيرة او لا يقدر على ذلك) لانها كانت محرزة بالباب المسدود وقد تناول البيع كلها ثم صار المشتري بفتح الباب مستهلكا لها واستهلك المشتري المعقود عليه بمنزلة القبض منه * من اصحابنا من يقول هذا قول محمد رحمه الله عليه فان فتح الباب عنده استهلاك بطريق التسمييب حتى قال اذا فتح باب الاصطبل فندت الدابة من ساعتها فهو ضامن قيمتها لما لكها فاما على قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ينبغي ان لا يجب الثمن على المشتري لانه لا يجمل ففتح الباب استهلاكا وانما يجمل هلاك الدابة على الفعل الموجود منها ولهذا

لا يضمن به ملك الغير* والا صرح ان هذا قولهم جميعا لان ابا حنيفة رضى الله تعالى عنه يحمل فعله ميبا ولكن في حكم الضمان يقول قد طرأ على ذلك التسميب فعل معتبر لان فعل الدابة يعتبر في ازالة السبب الموجب للضمان وان كان لا يعتبر في ايجاب الضمان ﴿الآرى﴾ ان من ساق دابة في الطريق جالت عنه اوسرة والسائق ليس معها فاصابت شيئا لم يكن السائق ضامنا له باعتبار ما حدثت الدابة من السير باختيارها لا على نهج مسوق الدابة* واذا ثبت ان فتح الباب كان تسمييا منه لا تلاف الدابة فقد تقرر عليه الثمن بحكم العقد ثم فعل الدابة لا يصلح مزيلا لذلك الحكم فيبقى ضامنا للثمن*

(وان كان الذي فتح الباب رجل آخر فان كان المشتري قد صار بحال لو دخل الحظيرة واجتهد يمكن من قبضه افعليه الثمن وان كان لا يقدر على ذلك لو فتح الباب لم يكن عليه الثمن) لانه لم يوجد منه الاتلاف تسمييا ولا مباشرة فانما اعتبر لتقرر الثمن عليه تمكنه من قبضه بتخلية البائع بينه وبينها قبل فتح الباب ﴿الآرى﴾ ان البائع لو كان هو الذي فتح الباب ولم يكن المشتري متمكنا من قبض شيء منها لم يكن عليه من الثمن شيء فكذلك الجواب فيما اذا كان الذي فتح الباب اجنبى آخر وهو نظير مالو باع طيرا يطير في بيت عظيم وخلي بينه وبين البيت فان كان المشتري هو الذي فتح الباب فطار كان عليه الثمن وان كان فتح غيره الباب او فتحت الريح الباب فخرج الطير لم يكن عليه من الثمن شيء اذا لم يكن متمكنا من اخذها فكذلك الرمك* قال* وبعض هذا قريب من بعض وانما يؤخذ بالاستحسان في كل فصل*

(ولو ان المولى باع الغنائم ولم يقبض الثمن فساءله الامام ان يضمن الثمن عن المشتري ففعل ذلك فهو جائز وهذا بخلاف الوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن

للموكل عن المشتري لأن الوكيل في حقوق المقدار كما قد تقدمت له ولهذا لو ظهر
 الاستحقاق أو العيب كانت الخصومة معه فإذا ضمن الثمن عن المشتري فهو
 إنما يضمن لنفسه عن غيره في الحكم وذلك لا يجوز (فأما المولى فهو نائب محض
 في هذا العقد ليس فيها عليه من حقوق العقد شيء بمنزلة الرسول فيكون هو
 في ضمان الثمن عن المشتري كغيره من الأجانب إن ضمن بأمره يرجع عليه إذا
 أدى وإن ضمن بغير أمره لم يرجع عليه شيء إذا أدى) والدليل على الفرق أن
 المولى لو برأ المشتري عن الثمن ما هنا لم يصح إبراؤه والوكيل بالبيع إذا برأ
 المشتري عن الثمن صح إبراؤه في حق المشتري وإن كان يصير ضامناً
 منه بمثله للموكل ثم المولى في هذا البيع بمنزلة القاضى في بيع مال اليتيم
 والوكيل بمنزلة الوصى في بيع مال اليتيم ولو أن قاضياً باع مال اليتيم ثم عزل
 فاستقضى آخر فضمن القاضى الأول للقاضى الثاني الثمن عن المشتري أو كبر
 اليتيم فضمن له القاضى الأول ذلك وهو قاض على حاله كان ضمانه جائزاً ولو
 كان هو الذي باع مال اليتيم ثم ضمن الثمن للقاضى عن المشتري أو لليتيم بعد
 ما كبر فإن ضمانه يكون باطلاً وكذلك الوالدان كان هو الذي باع ثم ضمن
 الثمن والفرق ما ذكرنا أن الأب والوصى يلزمهما المهددة ويكون خصومة
 المشتري في العيب والاستحقاق معها والقاضى لا يلزمه المهددة ولا يكون
 للمشتري معه خصومة في شيء من ذلك وأمين القاضى بمنزلة القاضى في أنه
 لا يلحقه المهددة فيصح ضمانه الثمن عن المشتري وكذلك المولى يبيع الضمان
 لا يلحقه المهددة فيما باع حتى إذا ظهر الاستحقاق فإن المشتري يتبع الذى
 وقع البيع له ليأخذ منه الثمن وفي العيب الامام ينصب للمشتري خصماً
 إن شاء ذلك المولى وإن شاء غيره حتى إذا ثبت حق المشتري رجع بالثمن في غنائم

المسلمين ان كانت لم تقسم وان قسمت غرم ذلك للمشتري من بيت المال
وليس على الذي باشر البيع عهدة في شيء من ذلك فلها نصيب ضمان الثمن والله
الاعلى - *

﴿ثم﴾ بمون الله وحسن توفيقه طبع الربع الثاني من (شرح
السير الكبير) في ثالث عشر ذي القعدة سنة (١٣٣٥) هجرية
ويليه الربع الثالث ان شاء الله تعالى ويليه ﴿باب المسلم
يخرج من دار الحرب ومعه مال﴾

﴿ثم الربع الثاني﴾

﴿ فهرس مضامين الجزء الثاني من شرح السير الكبير ﴾

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾
﴿ باب الأنفال ﴾	٢
﴿ سبب نزول آية الأنفال ﴾	ايضا
﴿ لا خلاف ان التنفيل جائز قبل الاصابة بالتحريض على القتال ﴾	٣
﴿ مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه في التنفيل ﴾	ايضا
﴿ قصة قتل ابي جهل ﴾	٦
﴿ اشهر الر وائتين في قتل ابي جهل ﴾	ايضا
﴿ تنفيل الربع في البداءة والثالث في الرحمة ﴾	٩
﴿ مسألة الصيد بين الرامين ﴾	١٠
﴿ باب النفل من خاصة الخمس وما كان للنبي صلى الله عليه وسلم خالصاً ﴾	١١
﴿ مسألة اعطاء الخمس لمن وجده الامام محتاجاً ﴾	ايضا
﴿ اعطاء الخمس لمن وجد الر كاز ﴾	١٢
﴿ كاز لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث حظوظ في الغنائم ﴾	ايضاً
﴿ سبب نزول قوله تعالى والذين تبوءوا الدار والآية ﴾	١٣
﴿ قصة سيف ذي الفقار خلاف زعم الروافض ﴾	١٥
﴿ مبنى مذهب الروافض على الكذب ﴾	ايضا
﴿ قضاء القاضي في المجتهديات ﴾	١٦
﴿ باب من تنفيل الامير المفوض اليه تدبير القتال من جانب الامام ﴾	٢٠

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾
﴿ لا يجوز ابطال الخمس وابطال تفضيل الفارس على الرجل بدون مقصود سواء ﴾	٢٥
﴿ المدد ياتحق الجيش بعد الاصابة بشر كون في المصاب ﴾	٢٦
﴿ ايضا ﴾ ﴿ الذين اساموا في دار الحرب اذا التحقوا بالجيش بعد الاصابة لم يستحقوا الشركة الا ان يلقوا قتالا ﴾	
﴿ الشرب والطريق في البيع والوقف في غير المنقول ثبتت بهما ﴾	٢٧
﴿ لا يخمس ما يصيب المتخصص الخاوج بغير اذن الامام ﴾	٢٨
﴿ ان المطلق لا يحمل على المقيد في حكمين مختلفين ﴾	٣١
﴿ باب النفل الذي ينقله امير المسكر ﴾	٣٢
﴿ مسئلة المرون الذي احرزه المشركون ثم وقع في الغنمة ﴾	٣٤
﴿ لو احرز الكفار شيئا من ذوات الامثال لبعض المسلمين ثم وقع في الغنمة فاصاحبه ان ياخذ قبل القسمة بغير شيء ﴾	٣٥
﴿ ايضا ﴾ ﴿ عدم وريث الغنائم قبل القسمة والتوريث في النفل ﴾	
﴿ شراء كل واحد من المتفاوضين لنفسه وعياله يصير مستحقا ﴾	٣٧
﴿ باب مبعوث الخليفة امير كاخليفة ﴾	٣٨
﴿ مسئلة تخيير المولى للمبيد في الحق ﴾	٤١
﴿ الملك في الصيد يثبت بنفس الاصابة لو احدث كان او الجماعة ﴾	٤٢
﴿ الشركة الخاصة لا تمنع الملك في المشترك بخلاف الشركة العامة ﴾	٤٣
﴿ ايضا ﴾ ﴿ عز الاسلام باسلام عمر رضي الله تعالى عنه ﴾	

﴿مضمون﴾	﴿رقم﴾
﴿بيان الشركة الخاصة والعامة ورأي المؤلف فيه﴾	٤٤
﴿باب النفل الذي يبطل بأمر الأمير والذي لا يبطل﴾	٤٥
﴿لا يثبت خطاب الشرع في حق المخاطبين ما لم يعلموا به﴾	٤٦
﴿باب نفل الأمير﴾	٤٨
﴿ايضا﴾	
﴿القاضي لا يملك ان يقضى لنفسه﴾	
﴿تخير المولى عبده بعتق مماليكه﴾	٤٩
﴿مسئلة تليق الطلاق بدخول الدار﴾	٥٠
﴿باب من النفل الذي يصير لهم ولا يبطل اذا نفل بعضهم دون بعض﴾	٥١
﴿وذو المدد اذا قبول بذي مدد يتقسم الاحاد على الاحاد﴾	٥٢
﴿ايضا﴾	
﴿الفعل المضاف الى جماعة بمباراة الجمع يقتضي الانقسام على الافراد﴾	
﴿لو قتل مسلم مسلما خطأ مع غيره كان عليه نصف الدية﴾	٥٣
﴿ان اوجب بالتنزيل شيئا بعينه لم يستحق شيئا آخر﴾	٥٤
﴿لو اشترى شخصا على انه عبد فاذا هي امة لم ينصف البيع﴾	٥٥
﴿من اشترى ثوب يزون على انه احمر فاذا هو اخضر فان البيع يكون صحيحا﴾	٥٦
﴿ايضا﴾	
﴿باب ما يجب من الساب بالقتل وما لا يجب﴾	
﴿مسئلة اخذ المولى العبد المسور بالقيمة اذا جاء بمدة قسمة الفدية﴾	٥٧
﴿باب من النفل لاهل الذمة والعبيد والنساء وغيرهم﴾	٥٩
﴿ايضا﴾	
﴿العام كالنص في ابيات الحكم في كل ما تناوله﴾	

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾
﴿ استحقاق المرأة الذميمة والعبد السلب ﴾	٥٩
﴿ لا يبلغ قيمة العبدية الحر ﴾	٦٠
﴿ الا فيبلغ الشاهد القائب ﴾	٦١
﴿ العار من قبل حصول المقصود بالشيء كالتقرب باصل السبب ﴾	٦٢
﴿ تمليق الا طلاق بالشرط يصح كالتمتق والطلاق ﴾	ايضا
﴿ مسألة استخلاف الامام والقوم في الصلوة ﴾	٦٣
﴿ مسألة استخراج المستامن الركاك والمعدن ﴾	ايضا
﴿ يجب علينا نصرة اهل الذممة ان قهر واوقوا على نصرتهم ﴾	٦٤
﴿ باب من الشركة في النفل فيما اخذ بحساب ﴾	٦٥
﴿ تسمية الرأس مطلقا مال ينصرف الى الوسط كما في الخلع والصالح	ايضا
عن دم العمد ﴾	
﴿ من اوصى لانسان بطائفة من ماله فان الوارث يعطيه من ذلك ما يشاء ﴾	٦٩
﴿ باب من النفل المجهول ﴾	ايضا
﴿ اذا اوصى رجل لرجل يسهم من ماله لم ينقص حقه عن السدس ﴾	٧٠
﴿ لو اوصى يسهم من ماله وقد ترك خمس بنين وخمس بنات ﴾	ايضا
﴿ باب من النفل الذي يستحق بقمل القميل ولا يستحق اذا اختلف	٧٣
فيه ﴾	
﴿ مسائل الشاة التي اخذها الذئب ﴾	٧٥
﴿ المتيقن به لا يتبدل الامثلة ﴾	ايضا

﴿مضمون﴾	﴿٥٥﴾
﴿إذا اختلط موتى المسلمين بموتى المشركين فإنه يحكم السياء في الصلوة عليهم والدفن﴾	٧٨
﴿مسئلة اقرار عين لانسان واقرار له لاخر﴾	ايضا
﴿الحكم في الاجارة الفاسدة وجوب اجر المثل عند اقامة العمل ولا يجاوز به ماسمى﴾	٨١
﴿باب ما يجوز السلب فيه اذا قتله وما لا يجوز﴾	ايضا
﴿مال المسلم لا يكون غنيمه للمسلمين بحال﴾	٨٢
﴿بمجرد الاسلام يصير ماله موصو ما في الاثم دون الحكم﴾	٨٣
﴿باب السلب الذي لا يحزره المنفل له﴾	٨٤
﴿الجروح اذا جرحه من بين الصنفين لكيلا يطأه الخيول فوات كان شهيدا لا يفصل﴾	ايضا
﴿ان رجلين لو تنازعا في دابة ولا حدهما عليهما حمل ولا اخر اداوة فانه يقضى بها لصاحب الحمل المقصود﴾	٨٦
﴿باب الاستثناء في النفل والخاص منه﴾	٨٧
﴿وجوب الزكوة في الذهب والفضة باعتبار المين﴾	ايضا
﴿لو حلف لا يشتري ذهبا او فضة فاشترى دراهم او دنانير لم يحنث﴾	ايضا
﴿بناء مشترك بين اثنين في ارض احدهما﴾	٨٨
﴿ان كفارة اليمين لا تنادي بالكسوة اذا اعطى كل مسكين فلسوة او عمامة او خفين﴾	ايضا

رقم	مضمون
٩١	﴿ مسألة صبغ الثوب بصبغ الغير بغير اذنه ﴾
ايضا	﴿ يجوز للرجال لبس قباء اوجبة حشوها قز ﴾
٩٢	﴿ المعتبر هو اللحمة دون السدي ﴾
ايضا	﴿ ما يكون لحمه اريسيا لا يحل لبسه للرجال ﴾
٩٦	﴿ باب النفل من اسلاب الخوارج واهل الحرب يقتلون معهم بامان او بغير امان ﴾
ايضا	﴿ امان الخوارج لاهل الحرب جائز كما ان اهل المدل ﴾
١٠٢	﴿ لو آمن اهل الحرب مسلم لم يحل له ان يمرض بشئ من اموالهم ﴾
١٠٣	﴿ اموال اهل البني مردودة عليهم اذا وضعت الحرب اوزارها ﴾
١٠٧	﴿ باب من نفل الخيل ما يكون على الاعراب والبراذن ﴾
١٠٩	﴿ لو حلف لا يركب دابة يتناول الاسم الخيل والبغال والحمير ﴾
١١٠	﴿ باب من يكون له النفل ومن لا يكون ﴾
١١٣	﴿ باب من النفل على الدلالة من المسلمين واهل الحرب الاسراء ﴾
١١٦	﴿ العوض يجب رده اذا لم يسلم العوض ﴾
١١٧	﴿ ثبوت حق العتق في المحل كثبوت حقيقة العتق ﴾
١٢٠	﴿ استحقاق الاجرة بعمل لا بمجرد قول ﴾
١٢١	﴿ جهالة الموقود عليه تشدد العقوبة ﴾
١٢٤	﴿ التعمين متى كان مفيدا يجب اعتباره ﴾
١٢٥	﴿ باب ما يجوز من النفل في السلاح وغيره ﴾

مضمون ﴿﴾	الصفحة
﴿من قال لامرأته انت طالق البتة ومن رآه ان ذلك تطليقة بائنة فقضى القاضي بأمر ارجحية ينفذ قضاؤه﴾	١٢٧
﴿باب ما يجوز من النفل بعد اصابة الغنime وما لا يجوز ذلك فيه﴾	ايضا
﴿معجزة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ازالة البدنيات اليه﴾	١٣١
﴿الزيادة في عين الموهوب تمنع الواهب من الرجوع﴾	ايضا
﴿جواز نشر الدراهم والسكر وغيره في العرس﴾	١٣٢
﴿اذا غرس شجرة في موضع لا ملك فيه لا حد اباح للناس الاصابة من ثمارها﴾	ايضا
﴿الختلاف فيه بامضاء الامام باجتهاده يصير كالتمتع عليه﴾	ايضا
﴿لو طلق رجل امرأة الصبي ثم بلغ الصبي فاجاز ذلك كانت اجازته لقوا﴾	١٣٨
﴿انما اذا بيع القاسد بفضاء القاضي﴾	ايضا
﴿باب من النفل الذي يكون للرجل في الشيء الخاص ولا يدري ماهو﴾	١٤٠
﴿اسم البقر لا يتناول الجاموس﴾	١٤٢
﴿اذا قل لا آكل لحم دجاج فاكل لحم ديك يحث﴾	ايضا
﴿باب التنفيل في العسكر بن يثقيان﴾	١٤٣
﴿باب من النفل لمن يجب اذا جملة الامام جملة﴾	ايضا
﴿باب النفل في دخول الطمورة﴾	١٤٥

﴿ مضمون ﴾	الصفحة
﴿ من قال اوصيت لفلان بجماعة من جوارى فوات ولم يكن له جوارى لم يكن للموصى له شيء ﴾	١٤٧
﴿ من قال لزوجه ان خرجت من هذا الباب فخرجت من جانب السطح لم يقع عليها شيء ﴾	١٤٨
﴿ باب من النفل يفضل فيه بعضهم على بعض بالتقديم ﴾	١٥١
﴿ اي كلمة جمع يتناول كل واحد من مخاطبين على سبيل الانفراد ﴾	ايضا
﴿ لو قال اول عبد مسلم اشترته فهو حر فاشترى نصرانيا ثم اشترى مسلمانا عتق المسلم ﴾	١٥٥
﴿ باب من الاستيجار في ارض الحرب والنفل فيه ﴾	١٥٩
﴿ استيجار المسلم اعلى الجهاد باطل ﴾	١٦٠
﴿ الاستيجار على اداء الفرض باطل كالا استيجار على الصلوة ﴾	ايضا
﴿ لا يجوز الاستيجار على الحج وعلى الاذان والاقامة ﴾	١٦٢
﴿ ولاية الوصي في الاستيجار لليتيم بشرط النظر ﴾	١٦٤
﴿ الوكيل بالاستيجار اذا باشر العقد باكثر من اجر المثل فذلك كله لازم عليه ﴾	ايضا
﴿ مسئلة استيجار القاضي رجلا يعمل لليتيم ﴾	ايضا
﴿ عزل الحاكم بالجور ليس بمذهب لنا ﴾	ايضا
﴿ ما تلف في يد الجير المشترك بغير صنعه لم يكن عليه ضمانه ﴾	١٦٥
﴿ من استاجر رجلا في دار الاسلام يحمل له جلود ميتة ليد بها ﴾	١٦٦

﴿ مضمون ﴾

١٦٨

﴿ لا يكون له الاجر ﴾

﴿ اجير الواحد لا يضمن ما جنبت يده اذا كان فله ما حصل له على الوجه

﴿ المعتاد ﴾

﴿ ايضا ﴾ ﴿ مسألة الاستيجار على القتل ﴾

﴿ باب الانفال بالاعان والمقات ﴾ ١٧١

﴿ باب سهان الخيل والرجالة ﴾ ١٧٥

﴿ مسألة نفقة خادم المرأة على الزوج ﴾ ١٧٧

﴿ القرعة بين النساء عند قصد السفر ﴾ ١٧٨

﴿ ايضا ﴾ ﴿ باب سهام البراذن ﴾

﴿ ١٨٠ ﴾ ﴿ الحكم اذا قضى في المجتهد بشئ فليس ابن بعده من الحكم ان

﴿ يبطل ذلك ﴾

﴿ ١٨٢ ﴾ ﴿ لا يجوز مخالفة الاجماع ﴾

﴿ ١٨٣ ﴾ ﴿ باب سهام الخيل في دار الحرب ﴾

﴿ ١٨٥ ﴾ ﴿ مسألة وجوب نفقة للرخصة على الزوج وعدمها للصغيرة ﴾

﴿ ١٩٠ ﴾ ﴿ المكاتب لا ينبغي له ان يغزو ولا ياذن مولاة كالعن ﴾

﴿ ١٩٣ ﴾ ﴿ الماذون اذا اشترى شيئا بشرط الخيار ثم باعه مولاة فان المشتري

﴿ يكون للبائع ومن المشتري ﴾

﴿ ١٩٤ ﴾ ﴿ المفقود كالميت فيما يستحقه ابتداء ﴾

﴿ ١٩٥ ﴾ ﴿ باب سهان الخيل في دار الاسلام والشركة في الغنمة ﴾

﴿ مضمون ﴾	٥٠٠
﴿ لو وقف في المسجد بالمدن الامام واقندي به يصح اقتداؤه ﴾	١٩٥
﴿ باب دخول المسلمين دار الحرب بالخيول ومن يسهم له منهم في الغصب والاجارة والمارية والحبس ﴾	٢٠٣
﴿ لو آجر المنصوب واخذ الاجر فانه يكون مملوكا له ﴾	٢٠٦
﴿ المضارب في المضاربة القاسدة اذا عمل استوجب اجر المثل حصل الربح او لم يحصل ﴾	٢١٣
﴿ الامام محمد رحمة الله عليه يجيز الوقف في المنقولات ﴾	٢١٥
﴿ من جعل ارضه مسجدا فلا يجوز التصرف فيها بالاجارة لا كتساب المال به ذلك ﴾	ايضا
﴿ الغاصب يستوجب الاجر اذا استوفى المستاجر المنفعة بعقده ﴾	٢١٦
﴿ المال الذي اكتسب بكسب خبيث سبيله التصديق ﴾	ايضا
﴿ التسليم الى المتولي شرط تمام الوقف في قول محمد رحمة الله عليه ﴾	ايضا
﴿ باب ما يبطل فيه سهم الفارس في دار الحرب وما لا يبطل ﴾	٢١٧
﴿ حق الواهب ثابت في الرجوع شرعا ما لم يصل اليه العوض ﴾	ايضا
﴿ عقد الرهن يوجب ملك اليد للمرهن ﴾	٢١٩
﴿ انما ينبي حكم الاستحقاق ثبوته وبقاء على ما يحتاج اليه خاصة ﴾	٢٢٦
﴿ باب ما يختلف فيه صاحب الفرس وصاحب المقاسم فيما يجب للفرس ﴾	٢٢٧
﴿ اقرار من ردت شهادته انما يعتبر اذا صادف ملكه او كان اقرار بملك الغير له ﴾	٢٢٨

﴿ مضمون ﴾	٢٢٨
﴿ لو ادعت امرأة ميراث ميت وزعمت انه كان تزوجها في حياته لم تصدق الا بحجة ﴾	٢٢٩
﴿ باب دفع الفرس باشتراط السهم واعارته وايداعه في دار الحرب ﴾	٢٣١
﴿ صحة الاقتداء بالامام وان لم يكن الصفوف متصلة مع الموضع الذي هو خارج المسجد ﴾	٢٣٨
﴿ يضمن في عيال المستعير كيدته في الحفظ ﴾	٢٤٣
﴿ ليس للمستعير ان يودع وله ان يبيع فيما لا يتفاوت في الانتفاع به ﴾	٢٤٥
﴿ لا لامان ان ياخذ مال الغير عند الضرورة بشرط الضمان ﴾	٢٤٧
﴿ باب من يرضخ له ومن لا يرضخ له من الادلاء وغيرهم ﴾	٢٥٠
﴿ لا بد من بيان مقدار المقتود عليه في الاجارة ﴾	٢٥٧
﴿ ينفذ قضاء القاضي في حرمة الفرج باجتهاده ﴾	٢٦١
﴿ باب كيفية قسمة الفنائم وبيان من يستحقها ممن جاء بعد الاصابة ﴾	٢٦٦
﴿ باب ما يستعمل في دار الحرب ويؤكل ويشرب ﴾	٢٦٩
﴿ باب قتل الاسارى والمن عليهم ﴾	٢٧٧
﴿ قصة رجل سئل السيف على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فحفظه الله تعالى واسلم الرجل ﴾	٢٧٨
﴿ جوابات المسائل للحسين بن علي رضي الله تعالى عنهما ﴾	٢٧٩
﴿ جواز الشرب قائما ﴾	٢٨٠
﴿ ايضا مال المسلمين لا يصير غنيمة للمسلمين محال ﴾	

﴿ مضمون ﴾	٢٧١
﴿ اجابة دعاء سيدنا امير المؤمنين عمر رضى الله تعالى عنه ﴾	٢٧١
﴿ باب ما حمل عليه النبي وما يركبه الرجل من الدواب وما يجوز فعله بالتنائم في دار الحرب من القسمة وغير ذلك ﴾	٢٧٢
﴿ القاضي لا يلتفت الى ابناء المتصنت ﴾	٢٧٤
﴿ ايضا ﴾ مسألة امتيجار السفينة والاوعية ﴿	
﴿ ايضا ﴾ لا يحمل مال امرء مسلم الا بطيئة نفس منه ﴿	
﴿ ايضا ﴾ ما يفضل باموال الغنيمة من السبا والحيوانات وغيرها اذا لم يقدر على حملها الى دار الاسلام ﴿	
﴿ ٢٧٥ ﴾ لا يهذب بالنار الاربعاء ﴿	٢٧٥
﴿ ايضا ﴾ ترك الاحسان لا يكون اساءة ﴿	
﴿ ٢٧٦ ﴾ عند الاكراه يقدم الفحل من المكره ويصير آله ان كان الاكراه بالقتل ﴿	٢٧٦
﴿ ايضا ﴾ فتوى الامير بخلاف حكم الشريعة يكون باطلا ﴿	
﴿ ايضا ﴾ لو اكره على الرضى بالعيب صريح لم يستطبه حقه في الرد ﴿	
﴿ ٢٧٧ ﴾ عدم جواز احراق المصاحف والكتب التي فيها اسماء الله تعالى وتاويل ما نقل من ذلك عن امير المؤمنين عثمان رضى الله تعالى عنه ﴿	٢٧٧
﴿ ٢٧٨ ﴾ جواز دفن المصاحف في مكان طاهر وعملها بالماء بعد الاقطاع ﴿	٢٧٨
﴿ ٢٧٩ ﴾ كسر الممازف وبيعها وتقسيم خطبها ﴿	٢٧٩
﴿ ايضا ﴾ جوز علموا ببيع الكتب وغيرها ﴿	

﴿ مضمون ﴾	٧٨٠
﴿ بيع الهرة والكلب جائز ﴾	٢٧٨
﴿ ما يستخرج في دار الاسلام من المأذن كالذهب والفضة يجب فيه الخمس ﴾	٢٨٠
﴿ ان المسلم لو وجد شيئا من الياقوت والزبرجد في جبال ارض الاسلام لم يكن فيه خمس ﴾	ايضا
﴿ جواز حفر قبور المشركين لاستخراج ما دفن معهم من الاموال ﴾	٢٨٣
﴿ مسألة اخذ السوط الساقط وغيره ﴾	٢٨٤
﴿ باب قسمة الفنائم التي تقع فيها الخطأ ﴾	٢٨٥
﴿ رجل مات عن ثلاثة اعدو ثلاثة بنين ثم استحق نصيب احدثهم ﴾	٢٨٨
﴿ لو اوصى الرجل بثلث ماله للمساكين فقسم القاضى واعطى الثلثين للورثة ثم ضاع الثلث في يده فان القسمة تكون ماضية ﴾	٢٩٠
﴿ باب من ائمان الفنائم التي يرى الامام منها الهلما ﴾	٢٩١
﴿ الابراء عن الثمن لا يمتثل التعليق بالشرط كالمعقد ﴾	٢٩٣
﴿ احكام صحة الاقالة من الامير في النسيئة والاب والوصي في مال اليتيم ﴾	ايضا
﴿ الر دبالعيب بعد القبض بغير قضاء يكون بمنزلة الاقالة ﴾	٢٩٤
﴿ ايجاب البيع يبطل بالتهرق قبل البول فكذلك الاقالة ﴾	ايضا
﴿ باب قسمة الخمس من الاربعة الاخماس ﴾	٢٩٦
﴿ المتعلق بالشرط معدوم قبل وجود الشرط ﴾	٢٩٩
﴿ باب العيب وجد في بعض النسيئة بعد القسمة او قبلا ﴾	٣٠١

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾
﴿ باب ما يجوز لصاحب المقاسم ان يأخذ لنفسه وما لا يجوز وما يكون قبضاً في البيع وما لا يكون ﴾	٣٠٣
﴿ الحيلة للقاضي فيما يريد ان يشتريه من مال اليتيم ﴾	٣٠٥
﴿ رجوع امير المؤمنين عثمان رضي الله عنه الى قول عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه في رد ابل الصدقة التي اشتراها ﴾	٣٠٦
﴿ انواع قبض المقود عليه ﴾	٣٠٧
﴿ خاتمة طبع الربع الثاني من هذا الكتاب ﴾	٣١٢

﴿ ثم فهرس الجزء الثاني ﴾